Birzeit University

دائرة العلوم الإجتماعية والسلوكية

Department of Social and Behavioural Sciences

مقارنة سوسيوتاريخية بين الحالة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر والحالة الإستعمارية الصهيونية في فلسطين

A Socio-historic Comparison Between French Colonialism in Algeria and Zionist Colonialism in Palestine

مقدم من الطالب: غسان أبو سلطان

الرقم الجامعي:1115202

يإشراف:د. أباهر السقا

Student: Ghassan Abu Sulttan

Syudent ID: 1115202

Academic supervisor:DR. Abaher Elsakka

Birzeit University

دائرة العلوم الإجتماعية والسلوكية

مقارنة سوسيوتاريخية بين الحالة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر والحالة الإستعمارية الصهيونية في فلسطين

A Socio-historic Comparison Between French Colonialism in Algeria and Zionist Colonialism in Palestine

إعداد الطالب: غسان أبو سلطان

اللجنة المشرفة:

د. أباهر السقا (رئيسا)

د. ليزا تراكي (عضواً)

د. مجدي المالكي (عضواً)

" قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الإجتماع – برنامج العلوم الإجتماعية والسلوكية من كلية الآداب في جامعة بيرزيت، فلسطين."

نوقشت بتاريخ: 2015/8/24

Birzeit University

دائرة العلوم الإجتماعية والسلوكية

مقارنة سوسيوتاريخية بين الحالة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر والحالة الإستعمارية الصهيونية في فلسطين

A Socio-historic Comparison Between French Colonialism in Algeria and Zionist Colonialism in Palestine

إعداد الطالب: غسان أبو سلطان

اللجنة المشرفة:

د. أباهر السقا (رئيسا) _____

د. ليزا تراكي (عضواً) _____

د. مجدي المالكي (عضواً) _____

" قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الإجتماع – برنامج العلوم الإجتماعية والسلوكية من كلية الآداب في جامعة بيرزيت، فلسطين."

نوقشت بتاريخ: 2015/8/24

الإهداء

إلى أرواح شهداء الثورة الجزائرية ..

إلى الديمومة المشتعلة في فلسطين أبداً ثورةً وشهداء ..

إليكِ دائماً أمي .. آمنة أيوب النجار

الفهرس

الصفحة

الملخص باللغة العربية .... هـ

الملخص باللغة الإنجليزية..و

القسم الأول

أولا: المقدمة..1

ثانيا:

إشكالية الرسالة...2

ثالثا:

منهجية الرسالة 3

رابعا:

فرضية الرسالة..4

خامسا:

الصعوبات...5

سادسا:

مدخل جديد لدراسة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر والكولونيالية الصهيونية في فلسطين................................6

سابعا:

مراجعة الأدبيات السابقة.....13

ثامنا:

مقاربات نظرية حول الظاهرة الإستعمارية.....24

القسم الثاني:

الباب الأول:

الكولونيالية الفرنسية في الجزائر/ والكولونيالة الصهيونية في فلسطين في سياق المقارنة.....35

الفصل الأول :

البنية الإستعمارية الفرنسية–الصهيونية.....35

أولا: خطاب التبرير الإستعماري.....35

1 – خطاب الفاتح/ المخلّص.....38

2 – التمدين– التحديث.....39

3 – الخطاب المسيحي – الإستشراقي/الإرث اللاتيني.....42

ثانيا: خطاب التبرير الكولونيالي الصهيوني..... 46

1 – خطاب "العودة" لأرض التوراة المقدسة/ صهينة الخطاب التوراتي " النص المقدس".....46

2 – اللاسامية الأوروبية.....49

الفصل الثاني:

الكولونيالية الإستيطانية في السياق المقارن.....51

1 – الإستيطان الفرنسي في الجزائر.....51

2 – الكولونيالية الإستيطانية الصهيونية..... 57

الفصل الثالث:

التدمير البنيوي/ العنف الإستعماري.....62

1 – عنف الكولونيالة الفرنسي.....62

2 – التدمير البنيوي للمجتمع الفلسطيني.....64

الباب الثاني :

الجزائريين – الفلسطينيين في سياق المقارنة.....68

الفصل الأول:

الخطاب الثوري الجزائري في السياق المقارن.....70

1 – خطاب التحرير الجزائري (1954– 1962).....71

2 –خطابان في سبيل التحرير.....75

3 – العنف الثوري.....75

4 –الخطاب السياسي لمعركة التحرير.....77

الفصل الثاني:

الفلسطينيين كمستعمَرين.....81

1 – الخطاب القومي/ الثوري لحركة القوميين العرب.....81

2 – الخطاب الوطني الفلسطيني..... 84

أ – حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".....84

ب – الخطاب الثوري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..... 100

3– كثافة الحضور للتجربة الثورية الجزائرية في التجربة الثورية الفلسطينية.....107

4 – ملامح الإختلاف بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).....109

القسم الثالث:

قراءة سوسيولوجية للمجتمعين (الجزائري والفلسطيني).....122

أولا:

السياق التاريخي –الإجتماعي.....122

ثانيا:

تجربة اللجوء/ التهجير للسكان الأصلانيين.....128

ثالثا:

الجغرافيا المستعمَرة.....135

رابعا:

المدرسة الإستعمارية.....141

1 – التعسف الأيديولوجي الكولونيالي.....141

2 – الأبعاد الطبقية للمدرسة الكولونيالية الفرنسية.....144

3– المدرسة في السياق الكولونيالي الصهيوني.....147

الخاتمة.....156

قائمة المصادر والمراجع.....169

ملخص الرسالة

تقوم هذه الرسالة بدراسة مقارنة سوسيوتاريخية بين الكولونيالية الإستيطانية الفرنسية في الجزائر و الكولونيالية الإستيطانية الصهيونية في فلسطين؛ وذلك في محاولة لقراءة وتحليل التجربتين الإستعماريتين بشكل يكشف عن الخصائص/ والبنى السوسيو-تاريخية المشتركة/ أو المختلفة في كل من الحالة الاستعمارية الجزائرية والحالة الاستعمارية في فلسطين، هذا بالإضافة إلى سعي الرسالة إلى تفكيك الخطاب الإستعماري في كل من التجربتين التاريخيتين، مع الأخذ بعين الإعتبار إستمرارية المشهد الإستعماري الإستيطاني الصهيوني في فلسطين حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، وبالمقابل يمكن الحديث عن تجربة كولونيالية إستيطانية فرنسية في الجزائر إكتملت معالمها الإستعمارية وإنتهت. من الجدير ملاحظته هنا أيضا أن الرسالة قامت بالمقارنة منطلقة من كون "الإستعمار الإستيطاني" يشكل مفهوم مركزي في دراسة الكولونيالية الصهيونية، وبالتالي كانت المقارنة مع الكولونيالية الإستيطانية الفرنسية في الجزائر تندرج في سياق وضع الحالة الفلسطينية ضمن تاريخ عالمي بحثي لإعادة فكفكة الحالات الإستعمارية.

كما تتطرق الرسالة إلى الثورات التحررية في كل من الجزائر وفلسطين، بما يعنيه ذلك من تفكيك للخطابات التحررية الصادرة عن كل من الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية، أيضا هنا لا تدعي الرسالة بأنها تغطي كافة الجوانب بل لما له صلة بالإرهاصات المكونة للتجربة التحررية والمسار الأيديولوجي و السياسي و العنف الثوري، دون الدخول في مسارات ما بعد مرحلة الإنتفاضة الأولى، وتوقيع إتفاقية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية (إعلان المبادىء/ أأو اوسلو) وظهور الإسلام السياسي-الثوري، وهي محاور لا تطرق لها الدراسة، وإن كانت متغيرات/مسارات هامة في فصول الصراع الفلسطيني مع الكولونيالية الصهيونية لا يمكن تجاهلها . أيضا لا تتوقف الرسالة عند جوانب التاريخية- السياسية في سياقها المقارن، وإنما يشمل هذا السياق العناصر السوسيولوجية في كلا المجتمعين (الجزائر وفلسطين) كالمدرسة الإستعمارية، الطبقات الإجتماعية، الأسماء/الجغرافيا المستعمرة، تجربة اللجوء واللاجئين.

Abstract

This thesis consists of a comparative study of French settler colonialism in Algeria and Zionist settler colonialism in Palestine and attempts to reveal the shared/disparate characteristics and socio-historic structures that inhere in these two specific colonial experiences. It seeks to deconstruct the French and Zionist colonial discourses, taking into account the essential difference between the two cases: whereas Zionist colonialism in Palestine continues up until the time of writing, the French colonial experience completed its course and was brought to an end in Algeria, although arguably before it entered into a new stage of colonialism played out through various forms of 'international development'. This study takes 'settler colonialism' – a key aspect in the literature on Zionist colonialism – as a central object in the comparison of French and Zionist forms of colonialism in Algeria and Palestine respectively. It therefore presents a challenge to current thought on the limits of settler colonialism in the Algerian case, and places the case of Palestine firmly within world history to allow for the situated deconstruction of colonialism in Palestine – past and present.

Likewise, this paper addresses the 'liberatory revolutions' of Algeria (1954) and Palestine (1967), in a critique of the prevailing 'discourses of liberation'. The study focuses on precursors to the revolutionary experience, which includes 'revolutionary violence' and the political and ideological climates leading up to it. Therefore, whilst the study does not claim to cover all aspects of the colonial experience in Algeria and Palestine, nor the period that came after the first intifada; the signing of the Israeli-Palestinian 'peace agreement' (or Oslo Accords) and the manifestation of political-

revolutionary Islam, these subjects could not be ignored in the chapters on the Palestinian conflict with Zionist colonialism. Finally, the study is not limited to a politico-historical reading of the comparative approach, but is also concerned with sociological aspects of both societies including the colonial school, social classes and colonial remapping, as well as the experiences of refugees and 'refugeehood'.

القسم الأول:

المقدمة:

بالنسبة للإطار الزمني لهذه الرسالة، فإنه يتحدد في السياق الكولونيالي الفرنسي في الجزائر تبعا للمحاور الأساسية التي تُعنى بها الرسالة (الخطاب الإستعماري،الإستيطان، العنف/ التدمير الإستعماري، المدرسة الإستعمارية، الجغرافيا الإستعمارية) بمعنى أن الرسالة و في سياق مقارنتها السوسيوتاريخية تعود بالتحليل والدراسة الى بدايات تشكل/ و تمظهر هذه المحاور بما يتطلبه سياق المقارنة، أما بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية، فإن الرسالة تركز على الفترة الواقعة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية (1945) حتى إستقلال الجزائر عام (1962). و بالنظر للحالة الكولونيالية الصهيونية في فلسطين، فإنه بالإضافة لتناول الرسالة للمحاور الأساسية (المذكورة أعلاه) فإن الشق المتعلق بالحركة الوطنية الفلسطينية يتحدد إطاره الزمني من تاريخ إعلان قيام الدولة الإستعمارية الإسرائيلية عام (1948) وحتى أواسط الثمانينيات (1986) أي ما قبل الإنتفاضة الأولى. ويأتي هذا التأطير الزمني للدراسة كونها لا تدعي الشمولية لكل التاريخ الكولونيالي في كلا المستعمَرتين (فلسطين والجزائر)، وبالتالي التركيز هنا على محطات/ مراحل نستطيع من خلال دراستها، وتفكيك خطاباتها (الإستعمارية والتحررية)، ومراجعة الصراع التاريخي فيها بين الإستعمار وحركات التحرر للمستعمَرين، بالإضافة إلى دراسة بعض الخصائص السوسيولوجية في كلا المجتمعين، نستطيع أن نؤسس لمقارنة تاريخ–اجتماعية بين الإستعمار الفرنسي في الجزائر والإستعمار الصهيوني في فلسطين، ضمن النطاق التاريخي المحدد لكل حالة.

تجدر الملاحظة هنا أيضا أن إختيار الدراسة لهذه الفترات الزمنية المحددة لكل حالة إستعمارية، يعود إلى أهميتها على أكثر من جانب ومستوى؛ حيث شهدت كل من الحالتين الإستعماريتين (في فلسطين والجزائر) تطورات/تغيرات جذرية وكبيرة على المستوى الإجتماعي والسياسي والتاريخي؛ ففي الحالة الفلسطينية تم تهجير أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني وتحويلهم إلى "لاجئين" للمناطق/أو الدول المجاورة، وتأسيس كيان إستعماري–إستيطاني على أنقاض القرى والمدن التي دمرت أو هجر سكانها، أيضا شهدت هذه السنوات إنطلاق الثورة الفلسطينية(1967)، وماتبعها من مسارات صراع مع الإستعمار الإسرائيلي، وبالتالي تقدم لنا هذه الفترة الزمنية (1948–1982) مقطع مهم من تاريخ الكولونيالية الإستيطانية الصهوينة الذي تعنى به هذه الدراسة. وبالمقابل سعت الرسالة من خلال دراستها للإستعمار الفرنسي (في الفترة الواقعة مابين الحرب العالمية الثانية وحتى إستقلال الجزائر) على متابعة صيرورة تطور الحركة الوطنية الجزائرية منذ البدايات تشكيل "نجم شمال افريقيا" وصولا إلى جبهة التحرير الجزائرية وإنطلاق الثورة الجزائرية، فالرسالة وإن تركز جل إهتمامها على جبهة التحرير الوطني، كحركة تحرر تقاتل الكولونيالية الفرنسية، وتقارن بينها وبين الثورة الفلسطينية،فإنها في نفس الوقت لا تغفل عن التفاعلات

والتناقضات الداخلية للحركة الوطنية الجزائرية في سياق تفاعلها مع النظام الكولونيالي الفرنسي. كما نجد في هذه السنوات أيضا تصاعدا في حدة الصدام بين الحركة الوطنية الجزائرية من جهة والإستعمار الفرنسي من جهة أخرى ليصل في عام(1954) إلى ذروته مجسدا بالثورة الجزائرية (أو ما يعرف "بحرب الجزائر" في أدبيات الإستعمار الفرنسي) والتي إستمرت حتى الإستقلال عام (1962).

بالإضافة إلى الأهمية التي تعيرها الدراسة للفترات الزمنية التي تتناولها في كلا الحالتين الإستعماريتين (الجزائرية والفلسطينية)، أيضا تعتبر الرسالة أن هنالك ضرورة تتعلق بدراسة التجارب الكولونيالية الإستيطانية تاريخيا وعالميا في سياق مقارن لما في ذلك من أهمية في فهم أعمق لبنية الظاهرة الإستعمارية الإستيطانية بشكل عام وللصهيونية بشكل خاص، ومن هنا تعتبر الرسالة جهدها من أجل مقارنة الكولونيالة الصهيونية مع الكولونيالة الفرنسية في الجزائر، جهدا وعملا يطمح إلى الإضافة في مجال تفكيك البنية المعرفية والخطاب الكولونيالي للصهيونية. كما أن الرسالة تطمح بأن تقدم قراءة من شأنها أن تحث الباحثين للعمل على جوانب لم تتطرق لها الدراسة، من الضروري دراستها ضمن هذا الإرث العالمي لتفكيك للظاهرة الإستعمارية.

الإشكالية :

تقوم هذه الرسالة على دراسة سوسيوتاريخية مقارنة، للحالة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر والحالة الإستعمارية الصهيونية في فلسطين، بما يعنيه ذلك من بحث وتفكيك للخطابات الإستعمارية التي تحتوي على المنطلقات الفكرية والأيديولوجية والممارسات الإستعمارية في كل حالة، ومقارنتها بالخطابات الإستعمارية في الحالة الأخرى، كما تقوم الدراسة بتفكيك للخطابات الوطنية للمستعمَرين في الجزائر وفلسطين، حيث تقارن في سياق ذلك بين خطاب/ات المقاومة في كل من الجزائر وفلسطين.

في سياق ذلك، وفي سياق حالة الجدل فيما يبدو انه سمات/ عوامل مشتركة بين الحالة الإستعمارية الفرنسية والحالة الاستعمارية الصهيونية وأخرى متناقضة، تطرح الرسالة التساؤلات التالية :

أولا: ما هي طبيعة الإستعمار في كل من الجزائر وفلسطين؟ وإلى أي مدى اقتربت الحالة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر من الحالة الكولونيالية الصهيونية في فلسطين؟ ولماذا؟

ثانيا: ما مدى التشابه/ الإختلاف بين الخطاب الإستعماري الفرنسي في الجزائر والخطاب الإستعماري الصهيوني في فلسطين؟ ولماذا؟

ثالثا: أيضا تتساءل الرسالة (في سياق مقارن) عن التجربة التحررية/ الثورية في كل من الجزائر وفلسطين؛ من حيث عوامل النشأة، و الأيديولوجيا، وكيفية صراعها مع الإستعمار، هذا بالإضافة الى التساؤل عن الخطاب/ات التحرري/ة في كل من فلسطين والجزائر؟

رابعا: أخيرا تتساءل الرسالة عن إمكانية تفكيك الكولونيالية الإستيطانية الصهيونية؟ وعن إمكانية ممارسة "العنف الثوري" في سياق التحرر من إستعمار إستيطاني كما هو الحال عليه في الإستعمار الصهيوني؟

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة (في سياق مقارنتها بين الحالة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر والحالة الإستعمارية الصهيونية في فلسطين) على تحليل مضمون بعض الكتابات والدراسات التاريخية والإجتماعية التي تناولت كل من الحالتين الإستعماريتين، وعلى بعض المصادر الأولية التي إستطاع الباحث العثور عليها (كالوثائق الرسمية وغير الرسمية، تصريحات، مراسلات)، والأرشيف والذي يحتوي على الوثائق التاريخية الأصلية سواء المتعلقة منها بالحالة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر أو المتعلقة بالحالة الإستعمارية الصهيونية في فلسطين، وذلك في سبيل دراسة الظروف والعوامل التي ساهمت في تكوين وتشكيل الملامح الإستعمارية لكل حالة، ومن أجل دراسة ميزات وخصائص المشروعان الإستعماريان (الفرنسي و الصهيوني) في الجزائر وفلسطين. أيضا تقوم الدراسة في سياقها المقارن على تفكيك بنية الخطاب/ات الإستعماري/ة الفرنسية في الجزائر والخطاب/ات الإستعماري/ة الصهيونية في فلسطين، بما يعنيه ذلك من الكشف والبحث/التنقيب عن الأيديولوجية/ والسياسات/ والأهداف/ الجذور/الدوافع المكونة والمركبة لبنية المشروع الإستعماري في الخطابات الصادرة عن الإستعمار الفرنسي في الجزائر والإستعمار الصهيوني في فلسطين. هذا بالإضافة إلى دراسة كل من الثورة الجزائرية و الثورة الفلسطينية في سياق مقارن، وذلك بالعودة الى الوثائق التاريخية والأدبيات الحزبية، التي تتعلق (بالنشأة/النهج الكفاحي/الأيديولوجيا/المواقف) أيضا ومن خلال النظر في خطابات التحرر/المقاومة للمستعمَرين (الفلسطينيين والجزائريين)، في سياق جدلية حالة الصراع/ والإشتباك بين النقيضين في الحدث التاريخي الإستعماري. بالإضافة إلى إجراء المقابلات مع الشخصيات ذات الصلة والإطلاع الأكاديمي–السياسي في كلا الحالتين الجزائرية والفلسطينية، حيث يحتوي فهرس المقابلات الخاص بالدراسة على قائمة المقابلات التي تم إجرائها.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الرسالة بدراسة كل من الإستعمار الفرنسي في الجزائر و الإستعمار الصهيوني في فلسطين، بإعتبار أن كلاهما إستعمار إستيطاني، وهي بذلك تخالف العديد من الدراسات والباحثين في حقل الدراسات الكولونيالية؛ حيث تنطلق الدراسة من أن الإختلاف بين كلا الحالتين الإستعماريتين، أو بين كلاهما من جهة والتجارب الكولونيالية الإستيطانية الكلاسيكية- أستراليا، أمريكا الشمالية- من جهة أخرى، لا ينفي السمة الإستيطانية الأساسية لكل من الكولونيالية الفرنسية والكولونيالية الصهيونية، وذلك إنطلاقا من كون الإستعمار الإستيطاني قائم على تدمير المجتمعات الأصلانية، و حيث أن خاصية التدمير/ والإزالة، تعني المحو للهوية الوطنية/الثقافية الجماعية، والقضاء على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و ممارسة القتل الجماعي/ والترحيل/أو الإبادة الجماعية للمجتمعات الأصلانية، والكثير من هذه الأنماط حاضر في كلا الحالتين (الجزائرية والفلسطينية) مع إختلاف أشكال/أنماط التدمير/ الإزالة المتبعة من قبل المستعمِر في كل حالة؛ فإذا كان هنالك الإبادة الجماعية في أمريكا الشمالية، فإن التهجير القسري/أو "التنظيف" –بحسب التعبيرات الصهيونية- هو النموذج الذي مارسه الإستعمار الصهيوني تجاه المجتمع الأصلاني الفلسطيني، أيضا في الجزائر نجد أنه بالإضافة الى مصادرة الأراضي الخصبة وجلب المستوطنين الفرنسيين، كان هنالك تركيز على تحطيم المؤسسات الثقافية والوطنية، وعلى إلغاء الهوية الجماعية للمجتمع الجزائري، حيث نجد ان المركز الإستعماري الفرنسي في الحالة الجزائرية إمتد ليشمل التراب الوطني الجزائري والديمغرافيا الجزائرية، واللغة/الثقافة/ الدين/ نمط الحياة للمجتمع الأصلاني الجزائري ضمن سيرورة ادماج وفرنسة للفضاء الجزائري بشكل كامل، لتصبح بذلك الأراضي الجزائرية إمتدادا للأرض الفرنسية، والجزائرين عبارة عن " مسلمي فرنسا"، و لتتحول الثقافة الوطنية الجزائرية إلى مجرد عادات/لهجات/ تقاليد، عربية/أمازيغية، أي مجرد مظهر ثانوي/فرعي داخل السياق الحضاري الإمبراطوري الفرنسي الذي يحتوي على العديد من الثقافات/التقاليد/ اللهجات الشرقية/الغرائبية، وهو خطاب ناتج عن الإرث والجغرافية الإمبراطورية الفرنسية المترامية الأطراف. أيضا بالنظر إلى خاصية " الديمومة" التي كثيرا ما تتردد في كتابات الكثير من الباحثين في هذا الحقل – وولف وآخرون- فإن حدوث تفكيك للإستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال ثورة مسلحة وحرب تحرير وطني، لا يطعن في كون الإستعمار الفرنسي في الجزائر هو استعمار استيطاني، فبالرغم مما قد تحتوي عليه كل حالة إستعمارية من خصائص مختلفة عن أي حالة أخرى، إلا أن هذه الدراسة ترى امكانية تحقيق تفكيك للإستعمار الصهيوني في فلسطين كما حدث في الجزائر، وهي بذلك تختلف عن أطروحات العديد من الباحثين (شافير وبابيه وروحانا) التي تناولت جوانب معينة من جوانب المقارنة بين الكولونيالية الفرنسية والكولونيالية الصهيونية، ورأت بضرورة تفكيك جزئي/خاص نظرا لطبيعة الاستعمار الصهيوني الخاصة والمختلفة، فالدراسة هنا تؤكد على أن الإستعمار الإستيطاني الصهيوني مثله مثل أي إستعمار إستيطاني غربي له سمات معينة تتعلق بطبيعة الفترة التاريخية التي ظهر بها، وبطبيعة الدولة/ النظام القائم بالدور

الإستعماري، ولكنه (كأي إستعمار استيطاني آخر) يلتزم بالمنهجية الأساس الناظمة للنظام الإستعماري الإستيطاني تاريخيا، تحديدا بتدمير ومحو المجتمعات الأصلانية، وبناء مجتمعات إستيطانية جديدة تسعى للديمومة والبقاء لمدة طويلة/غير محددة.

الصعوبات:

تمثلت الصعوبات الأساسية لهذه الدراسة بصعوبة الحصول على وثائق تاريخية–سياسية إستعمارية سواء كانت فرنسية أو اسرائيلية، و عدم الإلمام باللغات (العبرية، الفرنسية) من أجل مراجعة الكثير المصادر والمراجع التي تتعلق بموضوع الرسالة، و عدم القدرة على السفر لعدة اماكن (كالجزائر، فرنسا، دول عربية) وذلك لإجراء المقابلات وإتمام الجانب الميداني من الرسالة.

مدخل جديد لدراسة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر والكولونيالية الصهيونية في فلسطين

تسعى هذه الدراسة في سياق مقارنتها بين الإستعمار الفرنسي في الجزائر والإستعمار الصهيوني في فلسطين، للتطرق الى ثنائية (الإستعمار – المقاومة) في كل حالة إستعمارية، ومقارنتها مع الثنائية في الجانب/ الشق الآخر الذي تشمله المقارنة، وعليه يندرج هذا المسعى التاريخ–إجتماعي المقارن للرسالة، ضمن المنطلقات التي تتبناها الرسالة حول ضرورة دراسة التجارب الإستعمارية–الإستيطانية عالميا بشكل مقارن، و بالتالي تفكيك بنى الخطابات الكولونيالية الناتجة عن الظاهرة الإستعمارية–الإستيطانية حول فرادة / إختلاف كل "المستعمرة"، عن غيرها من التجارب الكولونيالية، وهو ما يشكل أهم المرتكزات للظاهرة الكولونيالية– الإستيطانية، التي قد تتعدد / تتشعب وقد تلتقي مع غيرها من الخطابات الإستعمارية عالميا، إلا أن تفكيكها يقدم لنا إمكانيات واسعة من أجل تنميط الظاهرة الإستعمارية الإستيطانية، وبالتالي التقدم خطوة للامام في سياق تفكيك الظاهرة الإستعمارية الإستيطانية بشكل عام، وأيضا تفكيك للإستعمار الإستيطاني الصهيوني بشكل خاص الذي لا زال مستمرا، وبالتالي إعادة رؤيته ضمن التناسق/ التناغم العام للإستعمار الإستيطاني تاريخيا.

في هذا السياق ترى الرسالة أهمية توظيف حقل الدراسات الإستعمارية الإستيطانية كمقاربة منهجية–نظرية في مجال دراسة الإستعمار الإستيطاني في فلسطين، الأمر الذي من شأنه أن يخرج حقل الدراسات الكولونيالية في فلسطين من التركيز على المظاهر الإستعمارية في فلسطين المستعمرة (67)، و على إستثنائية الواقع الفلسطيني، حيث أن الدراسة تسعى في سياقها المقارن للتركيز على الإستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين التاريخية (المستعمَر عام 48، وعام 67)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تسعى لخلق مساحة للتحليل النقدي والمقارنة مع مجتمعات إستعمارية إستيطانية أخرى . الأمر الذي يظهر بدوره كفاح الفلسطينيين إلى جانب كفاحات تحررية أصلانية من مختلف أنحاء العالم.

أيضا تسعى الدراسة (في سياق ما تقدم) أن تتناول الظاهرة الإستعمارية الإستيطانية في الجزائر وفلسطين، بشكل محدد وخاص بالتجربتين الإستعماريتين، بما يعنيه ذلك من مقارنة العديد من الجوانب والمحاور السوسيوتاريخية في كلا الحالتين (كخطاب التبرير الكولونيالي/ العنف الإستعماري/ المدرسة/ التدمير الشامل/ الإستيطان/العنف الثوري/ خطابات التحرير/ تجربة التحرير) وبالتالي لا تدعي الدراسة تناولها لكافة عناصر المقارنة التاريخية –الإجتماعية في كل ثنائية (كولونيالية – مقاومة) سواء كانت فرنسية/أوصهيونية، ومن الجدير ملاحظته هنا أنه من النادر ما تطرقت الدراسات الإستعمارية الى هذه العناصر من المقارنة، وإن تم تناول احد الجوانب/مظاهر الإستعمارية في سياق مقارن بين الجانبين، أو عقد مقارنة عامة غير محددة بين الإستعمار الصهيوني والكولونيالية الغربية؛ كما نجد ذلك عند الباحثين في حقل

الدراسات الكولونيالية (كشافير/وولف) حيث نرى أن وولف لم يوضح في دراسته "الكولونيالية الإستيطانية/محو السكان الأصلانيين"[1] الظروف و الأسباب التي تؤدي /تدفع بالكولونيالية الأستيطانية إلى ممارسة نمط/نهج معين دون آخر من أنماط الإبادة الجماعية البنيوية (الترحيل المكاني، القتل الجماعي، سياسات المحاكاة/ المماهاة البيوثقافية) تجاه السكان الأصليين، كما أن الباحث في سياق مقارنته (تحديدا بين الكولونيالية الصهيونية والإستيطان الكولونيالي الغربي) لم يتطرق إلى تفسير أسباب إختلاف طرق إستئصال الهويات الجماعية للأصلانيين في كل من (أستراليا، فلسطين، الولايات المتحدة)، حيث أنه قد تم إستحضار في كل هذه الحالات هويات/ أسماء ذات صلة بالتاريخ القديم للأصلانيين؛ فنجد أنه في فلسطين، تم فيها إعادة تسمية الجغرافية المستعمَرة بأسماء كنعانية قديمة، ولكن "العودة" إلى التاريخ الكنعاني قد تم في الحالة الصهيونية من خلال الخطاب الأيديولوجي الصهيوني "المعبرن" للأسماء/ المدن/ الجغرافيا الفلسطينية، في سياق جهد إستعماري، يهدف إلى "العودة" إلى أرض النص المقدس، لتكمل بذلك عناصر الثالوث اليهودي المقدس في الخطاب التبريري الصهيوني(أرض الميعاد/ شعب الله المختار/ النص التوراتي المقدس). بينما إستخدام الأسماء الذي قام به المستعمِرون في استراليا والولايات المتحدة له علاقة "بهضم" ما تبقى من شظايا الثقافة الأصلانية، ضمن سياق الإستيعاب/الإدماج الفردي في النظام والثقافة الرأسمالية-الإستعمارية القائمة، وهو يأتي (وبالضرورة) بعد أشكال الإبادة الجماعية البنوية التي تحدث عنها وولف، الأساسية لتدمير البنى الحضارية-الثقافية للأصلانيين. هذا النهج التدميري للبنى الإجتماعية إلى فردانية مخضعة للمماهاة البيوثقافية، هو إعادة تأكيد للخطاب الإستعماري عن الأصلانيين البدو / البدائيين/ غير المستقرين، " فليس المهم طبيعة الشعوب الفعليه ولايهم معرفة أن البدائي وريث مدنيه عريقة أطلعت عليها أوروبا"، بل المهم تمهيد الطريق (بالقتل/والعزل/التهجير) لخلق الحالة الأصلانية المحصورة والمفككة بيولوجيا وثقافيا والتي يسهل ضبطها، و تركيبها لاحقا بما يتوافق مع الخطاب الكولونيالي. أيضا نلاحظ في دراسة وولف أنه لم يتطرق – كما سنجد لاحقا في شافير- إلى تفصيل الأشكال المختلفة للكولونيالية الإستيطانية الغربية، بالتالي لم يتطرق إلى التدمير البنيوي/الإبادة الجماعية في كل نمط/شكل، في سياق مقارن بين عدة أنواع من الإستعمار الإستيطاني أنتجها الغرب (بما فيها الإستعمار الصهيوني).

بالنسبة "لشافير"[2] فإنه يتحدث عن أنماط من الكولونيالية الغربية، إلا أن البنود والأفكار التي طرحها الكاتب فيما يتعلق بإختلاف الكولونيالية الصهيونية عن الكولونيالية الأوروبية، ليست دقيقة تماما، وتحديدا فيما يتعلق "غياب التشجيع وغياب المركز " عن الحركة الإستعمارية الصهيونية، والكاتب في هكذا طرح، يتناسى التعاون الوثيق السياسي/الإقتصادي/العسكري الذي تمتع به مجتمع "الييشوف" خلال فترة الإنتداب البريطاني لفلسطين، منذ وعد بلفور وحتى الإنسحاب البريطاني من فلسطين عام (1947)، حيث شكلت لندن في

1 - وولف، باترك، الكولونيالية الإستيطانية واستئصال/محو السكان الاصليين. في مجلة :(2012)1-2 : Settler colonial studies :227

2- شافير، غيرشون،2001، الصهيونية والكولونيالية، قصر الأواني المهشمة-دراسات في نقد الصهيونية،رام الله، مؤسسة الأيام.

تلك الفترة "الإنتدابية" المركز الذي تنطلق منه الصهيونية في نشاطها الدولي الدؤوب من أجل تجنيد الطاقات وتنظيمها لإنجاز الإستعمار، وهنالك العديد من الشواهد التاريخية على هذه الحضانة التاريخية التي قدمتها "الإمبراطورية" الإنجليزية للمشروع الكولونيالي الإستيطاني الصهيوني في فلسطين، كتصفية ثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939)، وتقديم التدريبات العسكرية اللازمة للتشكيلات العسكرية الصهيونية، والسماح للمؤسسات الصهيونية بالتغلغل والنمو في الجغرافيا الفلسطينية، وهو مايشير الى الدور المنهجي الذي مارسته بريطانيا من أجل التدمير البنى الإجتماعية-السياسية الفلسطينية التي من المحتمل أن تشكل خطرا على المشروع الصهيوني. أيضا يذكر "شافير" أهمية العامل الأيديولوجي على الإقتصادي في إستيطان فلسطين ، فقط أريد أن أذكر "بالنعيم" الذي يورد هرتزل في كتابه "دولة اليهود" والتي يعد فيها اليهود بالمنازل العصرية الجميلة والأراضي الخصبة " هناك"/ في أرض إسرائيل، هذا من ناحية أخرى ومن خلال تتبع جغرافيا الإستيطان الصهيوني حتى عام (1848) نجد أن العامل الإقتصادي – العسكري هو العامل الحاسم، حيث نجدها في أفضل الأراضي الزراعية وعلى الساحل الفلسطيني وعلى قمم الجبال وفي المواقع التي سوف تشكل حدود الدولة الجغرافية، وبالمقابل تغيب هذه المستوطنات عن "يهودا والسامرة" / أو الضفة الغربية حيث توجد الجغرافيا المقدسة الإسرائيلية، فلماذا لم تحرك الدوافع الدينية/الغيبة كمكون أساس في الايديولوجيا والخطاب الصهيونيين الساسة وصناع القرار الصهاينة من الإستيطان في الضفة الغربية ؟

تختلف الرسالة أيضا عن العديد من الدراسات الفلسطينية / والكولونيالية، في رؤيتها لسياق تفكيك الكولونيالية الإستيطيانية، حيث تعتبر الدراسة أنه من الممكن تفكيك الإستعمار الإستيطاني، وما سعي الدراسة للمقارنة ما بين الكولونيالية الصهيونية والكولونيالية الفرنسية إلا من أجل إدراج الكولونيالية الإستيطانية الصهيونية في هذا السياق العالمي للتفكيك، هذا الموقف للدراسة هو على النقيض مما قد نجده لدى العديد من الباحثين في هذا الحقل، حيث نجد أن شافير يماثل في الكثير من جوانب النموذج الإستيطاني الصهيوني مع النماذج الكولونيالية الأوروبية، وتحديدا ماتم إستعماره عام (1948) -والذي يخرجه الباحث من دائرة الإستيطان والإستعمار- وإعتبار المستوطنين في هذا القسم "محليين"، ذلك أنهم "إنغرسوا عميقا، أو جددوا جذورا تاريخية، وأقاموا مجتمعات ذات خصائص ثقافية وإثنية أو دينية" وما يعرضه الكاتب للتفكيك هو ما تم إستعماره عام (1967)، وفي مثل هكذا إستنتاج يؤكد الكاتب على محورية "التطهير العرقي" كمعيار لتحديد المركز/ و"الإنغراس العميق"، فالإستعمار نجح في أراضي (48) لأنه أنجز "التطهير" وأنشأ "المستوطنة النقية"، أما إستعمار عام (67) فيجب تفكيكه كونه إصطدم بالديموغرافيا الفلسطينية (المهددة لنقاوة المستوطنة)، ويتفق شافير في هكذا خطاب "مفكك للإستعمار"، مع جوهر المشروع الكولونيالي الصهيوني، الذي يهدف للوصول إلى إستيطان يهودي نقي/ دولة نقية، لذا نجد أن الإطار "التحرري" الذي يعرضه شافير كإجراء متوقع (بسبب تعقد أشكال وأنماط وإنتاجات الظاهرة الإستعمارية تاريخيا)، هو إخراج/ تفكيك

الضفة الغربية وقطاع غزة من الدولة/المستوطنة إسرائيل. يقدم شافير في طرحه " التفكيك بصفة جزئية للإستعمار"، شرعية للوجود الكولونيالي الإسرائيلي في أراضي(48)، وشرعية لما قام به الإستعمار الصهيوني من تهجير قسري للفلسطينيين عام (1948)، بالإضافة إلى أن هذا التفكيك يهمش الوجود الديموغرافي- الإجتماعي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات الفلسطيني وفي الداخل(الضفة الغربية وقطاع غزة). مستندا بذلك إلى منهجيه تاريخية- مقارنة، تجد في الكولونيالية الغربية وفي المواقف السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ضالتها التبريرية / الشرعية لهذه الأطروحات المتعلقة في التفكيك الجزئي للإستعمار الصهيوني؛ حيث يقول شافير : "كما أنه لم يكن لدى الإستعماريين في إسرائيل المركز الكولونيالي خاصتهم، فأصبحو محليين، (بالقدر نفسه أعتبر المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا الإستيطان الأبيض كنوع خاص من "الكولونيالية"). إن التحقيق الجزئي لأهداف المستوطنين، الذين إنغرسوا عميقا، أو جددوا جذورا تاريخية، وأقاموا مجتمعات ذات خصائص ثقافية وإثنية أو دينية، يعني أن تفكيك الإستعمار المطلوب لعملية السلام في إسرائيل، كما أقرت بذلك منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1988، سيتم بصفة جزئية وسيجري في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ".3

بالإضافة إلى ذلك تفحص الرسالة خطاب "العنف الثوري" في سياق مقارنتها بين الكولونيالية الفرنسية والكولونيالية الصهيونية، من هنا تختلف الدراسة أيضا مع الدراسات التي تدعي بعدم جدوى إتباع "النموذج الجزائري" في التحرير، بناءا على إستثنائية الكولونيالية الصهيونية، حيث يقول بابيه في سياق دعوته إلى حل " الدولة الديموقراطية": " في الخمسينات والستينات كنا نستطيع الحديث عن (العودة من حيث أتى اليهود) ..ولكن الآن في عام 2015 لا نستطيع الحديث."4 وبابيه هنا يطالب بنضال شعبي/سلمي/سياسي/ مقاطعة اقتصادية، إلا انه يلتقي مع الخطاب الصهيوني حول رفضه للعنف الثوري بإعتباره عمل "إرهابي"، كما انه يتجاهل التجارب التحررية التاريخية كما حدث مع كفاح الجزائريين ضد الكولونيالية الفرنسة على سبيل المثال، فلماذا كان مقبولا على المستوطنيين الفرنسيين بان يعودوا الى فرنسا بعد 132 عام من الإستعمار، ومن غير المنطقي عودة المستوطنيين اليهود بعد 70 عاما من الإستعمار؟ ولماذا هذا الإصرار على التعامل مع الديموغرافيا الإسرائيلية على انها تحولت الى أصلانية غير قابلة للإزاحة / الهجرة ؟ أيضا لم يوضح بابيه مدى جدوى اساليبه السلمية في مواجهة كولونيالية استيطانية كالكولونيالية الصهيونية، وهو نفسه الذي يعترف " بأن الرأي العام الغربي تغير ..هنالك انتشار واسع لمقاطعة اسرائيل على كافة المستويات ولكن هذا لم يغير شيء على أرض الواقع"5 والدراسة هنا تقر بأهمية وضرورة مواجهة الكولونيالية اللإستيطانية بالعنف الثوري يالإضافة الى مختلف أشكال المقاطعة/ أو التفكيك الأخرى، في سياق التحرر من

3- شافير، غيرشون، 2001،مرجع سابق،ص:128

4-مقابلة مع ايلان بابيه، بتاريخ: 2015/6/16، في الهلال الأحمر الفلسطيني

5 - مقابلة مع ايلان بابيه، بتاريخ: 2015/6/16

الإستعمار الصهيوني. يقول فانون في ذات السياق: "إن عنف النظام الإستعماري وعنف الأصلاني المضاد يوازنان أحدهما الآخر ويستجيبان أحدهما للآخر بتجانس متبادل فائق... إن عمل المستوطن هو أن يجعل أحلام الحرية نفسها مستحيلة على الأصلاني. وعمل الأصلاني هو أن يتخيل جميع الطرق الممكنة لتدمير المستوطن. على الصعيد المنطقي، تنتج ثنوية المستوطن ثنوية لدى الأصلانيين، وعلى نظرية " الشر المطلق في الأصلاني" تقوم بالرد نظرية " الشر المطلق في المستوطن".6 ويكمل فانون: " لقد عنى ظهور المستوطن، في إطار معطيات توفيقية، موت المجتمع الأصيل <المحلي>، والخمول الثقافي، وتحجر الأفراد. والحياة، بالنسبة للأصلاني، لا يمكن أن تنتقص وتفيض من جديد إلا من جثة المستوطن المتفسخة... لكن يحدث أن يشحن هذا العنف شخصيات المستعمَرين، بخصائص إيجابية وخلاقة لأنه يكوّن عملهم الوحيد. وممارسة العنف تشدهم بعضهم إلى بعض، إذ إن كل فرد يشكل حلقة عنيفة من السلسلة العظيمة جزءا من الجسد العظيم للعنف." 7

في هذا السياق تنتقد الرسالة أطروحة روحانا حول التحول في "البراديغم" الفلسطينية منذ أواسط السبعينيات، من النظر للحركة الصهيونية على أنها حركة كولونيالية إلى إعتبارها حركة قومية، حيث نختلف معه في هذا الطرح؛ ذلك أن التحول الذي يعنيه الكاتب هو ما أصاب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ طرح الحل المرحلي عام (1974)، لكن الفريق الآخر بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي شكل في حينه (جبهة الرفض: القيادة العامة، الصاعقة،النضال الشعبي،جبهة التحرير العربية) لم يغير " البراديغما"، وكان على النقيض من الخطاب السائد لمنظمة التحرير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى براديغما التحرير/ بالنمط الجزائري الذي يدعي الباحث بأنه كان سائدا لدى الفلسطينيين، لا يمكن تعميمه، حيث أنه يمكن أن ينطبق على حركة " فتح"، بشكل أكبر من سواها، ولكنه ليس بالضرورة النمط الوحيد الذي نهلت منه "فتح"، و لا التنظيمات الفلسطينية الأخرى، الذين شكلت التجارب والخبرات التحررية العالمية والعربية جزءا مهما من رصيدها النظري والعملي. الإشكالية الجوهرية التي قام بها روحانا في هذا المحور هو أنه إنتقد تحول "البراديغما" الفلسطينية، وفي المقابل عاد هو، في سياق حديثه عن سمات الإستيطان الصهيوني، إلى إعتبار الحركة الصهيونية حركة قومية، حيث يقول: "إن الحركة الصهيونية الكولونيالية هي أيضا حركة قومية؛ " فعندما فشلنا في ردع المشروع ونجح الصهيونيون في إستلاب الوطن، تأسس فيه شعب إسرائيلي له مميزات الشعوب الأخرى ومؤسساتها."8 وهنا يتجاهل الباحث المنطلقات التاريخية–السياسية للصهيونية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وسعيها الحثيث من أجل تثبيت(إعتبار اليهود شعب واحد، وأن الحركة الصهيونية هي حركة قومية للشعب اليهودي) وهدف الصهيونية

6- فانون،فرانز،1972، ترجمة سامي الدروبي و جمال الأتاسي، معذبو الأرض،بيروت، دار القلم ،ص:75.

7 - فانون،فرانز،1972، مرجع سابق. ص:75.

8–روحانا، نديم، المشروع الوطني الفلسطيني: نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الإستيطاني، مجلة الدراسات الفلسطينية، رام الله، عدد 97، شتاء 2014.ص:21.

من ذلك خلق أغلبية سكانية في فلسطين، وخلق مجتمع كولونيالي مرتبط بالأرض/ المستعمَرة، والمطالبة السياسية (بحق تقرير المصير)، وهي مساعي كولونيالية ضمن خطاب المراوغة الصهيوني. على هذا الإعتبار يؤسس روحانا للمحور الآخر من دراسته " المصالحة التاريخية مع الشعب الإسرائيلي"، ذلك أنه بعد إعترافه بوجود قومية إسرائيلية، خاصة ومميزة، كأمر واقع فرض على الفلسطينيين عنوة، يفترض روحانا أنه لابد من التعاطي مع هذا الواقع، من خلال "الضغط"/و بالنضال الشعبي، مع إستبعاد كامل لخيار العنف، و هنا روحانا يجد نفسه في نفس خانة الخط السياسي "الأوسلوي"/ السلطوي الفلسطيني الذي ينتقده، بناءً على أنه يطالب بسقف تحرري أعلى من خلال خيار "المصالحة التاريخية"، إلا أن كلا هما يلتقي في الإقرار بالوسائل النضالية "الشرعية"/ السلمية ضد الإستعمار الصهيوني، وفي إستبعاد الوسائل النضالية التي تتضمن عنفاً ثورياً. في سياق ذلك، لم يتوقف روحانا قليلا عند إشكالية: كيف يقنع الإسرائليين بالتنازل عن الإمتيازات المادية والمعنوية، وقبول الشراكة مع الفلسطينيين؟ ولماذا يتنازل/ يتخلى الإسرائيليون عن نظام يشكلون فيه الطرف القوي و المهيمن؟ وكيف يعترف الإسرائيليون الذين ينتمون لإسرائيل بإعتبارها وطنهم –وهذا بإعتراف المؤلف– "بالجريمة التاريخية" بحق الشعب الفلسطيني، وهم الأجيال الجديدة "المنتجة" من قبل المؤسسات التربوية الثقافية الإستعمارية الصهيونية؟ فالباحث في رفضه للعنف كوسيلة من اجل التخلص من النظام الإستعماري، و في سياق طرحه "للمصالحة التاريخية" يغفل عن السمات الأساسية للكولونيالية الإستيطانية، من حيث أنها تسعى الى إبادة/ ترحيل المجتمعات الأصلية، ومحو هويتها الجماعية، ومن ناحية أخرى، فهي تبني مجتمعاً

جديداً على قاعدة الأراضي المصادرة فالمستعمرون الإستيطانيون أتوا ليبقوا "فالاجتياح هو منظومة وليس حدثاً".9 بالتالي لا يمكن رفض العنف كأسلوب مقاومة، ذلك أن "الإستعمار ليس آلة مفكرة، ليس جسما مزودا بعقل وإنما هو عنف هائج لا يمكن أن يخضع إلا لعنف أقوى."10

حيث تتكثف أهمية ممارسة العنف من قبل المستعمَرين ضد النظام الإستعماري (كما يرى فانون) في أن " الإنسان المستعمَر يتحرر في العنف وبالعنف..فالعنف يطهر الأفراد من السموم. إنه يخلص المستعمَر من مركب النقص الذي يعيث في نفسه فسادا، ويحرره من موقف المشاهد أو اليائس، إنه يرد إليه شجاعته، ويرد إليه إعتباره في نظر نفسه." 11 يلتقي هنا فانون مع إدوارد سعيد في ضرورة/أهمية العنف من حيث أنه "قوة يقصد لها أن تجسّر الفجوة بين الأبيض وغير الأبيض ،فهو التركيبة التي تتغلب على تشييئ الرجل الأبيض كذات فاعلة، وتشييئ الرجل الأسود كمفعول (موضوع أو شيئ). كما يضيف سعيد بأنه " في عالم فانون، لا يمكن أن يحدث التغيير إلا حين يقرر

9 – وولف، باترك،2012، مرجع سابق،ص:266.

10 – فانون،فرانز،1972، ترجمة سامي الدروبي و جمال الأتاسي، معذبو الأرض،بيروت، دار القلم، ص:53.

11 – فانون،فرانز،1972، مرجع سابق،ص: 75 .

الأصلاني، مثله في ذلك مثل العامل المغرّب المستلب عند لوكاش، أن على الإستعمار أن ينتهي – وبكلمات أخرى، يجب أن تحدث ثورة معرفية. عندها فقط يمكن أن توجد الحركة. وعند هذه النقطة يدخل العنف، وهو "قوة مطهرة"، تنصّب المستعمِر مباشرة ضد المستعمَر.12

يتقاطع روحانا مع شافير وبابيه في عدة نقاط أساسية؛ فقد إتفق كلاهما على سمات الكولونيالية الصهيونية وتحديدا فيما يتعلق بالخاصية التي تميز الإستعمار الصهيوني عن التجارب الكولونيالية الغربية، وهو غياب المركز الإستعماري، وبالتالي تحول المستعمرة إلى مركز/وطن، والمستعمِر إلى محلي منتمٍ إلى المستعمَرة بإعتبارها بلده الأم. كما يتفق روحانا مع شافير وبابيه على رفض العنف في سياق تفكيك الإستعمار الصهيوني، وإن اختلفوا فيما هو قابل "للتفكيك"، وكيف يتم ذلك، فبينما يرفض روحانا حل الدولتين، ويعرض حل الدولة الواحدة – كبابيه- ضمن ما يسميه " المصالحة التاريخية مع الشعب الإسرائيلي"، من خلال "إقناع" الإسرائليين بالتخلي عن امتيازاتهم، وبممارسة نوع خفي من " القوة"13 لم يوضحها الباحث، بينما نرى في المقابل شافير يعتبر إقامة دولة فلسطينية على أراضي المستعمَر (67) تفكيك جزئي للإستعمار الصهيوني قابل للتطبيق، ويتماشى مع الخط السياسي الدولاني لمنظمة التحرير الفلسطينة، لكن الإجماع يبقى على رفض إستخدام العنف من أجل التخلص من النظام الكولونيالي الصهيوني، وشافير وروحانا يستعينان –بالرغم من إختلافهما- بالنموذج الجنوب إفريقي، للتعامل مع الكولونيالية الصهيونية حالة خاصة، ولنبذ العنف مقابل الوسائل السياسية/ أو وسائل النضال الشعبي.

12 – سعيد،ادوارد،1997،ترجمة كمال أبو ديب، الثقافة والامبريالية، بيروت، دار الاداب.ص:327 .

13 – روحانا، نديم، 2014، مرجع سابق، ص: 22 .

مراجعة الأدبيات السابقة:

قامت الرسالة فيما يتعلق بهذا الجزء بإستعراض ونقاش عدة دراسات إستعمارية مقارنة سابقة، من أجل نقاش مختلف المقاربات حول ظاهرة الإستعمار و الإستعمار الإستيطاني، مع توضيح مدى إقترابها/أو بعدها عن موضوع الدراسة القائمة. حيث يتطرق هذا الإستعراض لنقاش دراسة: فيرنفال " السياسة والممارسة الكولونيالية: دراسة مقارنة بين بورما البريطانية و الهند الهولندية" (1956) ايلان بابيه في "الصهيونية والإستعمار"(2008) و دراسة (يوري بن اليعازر) " هل يمكن أن يحدث إنقلاب عسكري في اسرائيل؟ دراسة مقارنة تاريخية- اجتماعية بين اسرائيل والجزائر الفرنسية" (1998)، و باتريك وولف "الكولونيالية الإستيطانية/ محو السكان الأصليين" (2012)، و (شافير) في دراسته "الصهيونية والكولونيالية"(2001) و دراسة (نديم روحانا) "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الإستيطاني" (2014).

أولا: الكولونيالية الإستيطانية وإستئصال /محو السكان الأصليين [14]

يبحث باتريك وولف في هذه الدراسة بأسلوب مقارن " العلاقة بين الإبادة الجماعية والنزعة الكولونيالية –الإستيطانية والتي يسميها بمنطق المحو/الإلغاء" و يجادل الباحث- في المحور الأول من الدراسة- بأن الحالتين قد تداخلتا – أي أن منطق الإلغاء / المحو في الكولونيالية الإستيطانية قد تجلى على شكل إبادة جماعية – إلا أنه يجب التفريق بينهما فالكولونيالية الإستيطانية قائمة بطبيعتها على الإلغاء والمحو لكنها ليست مرتبطة بجميع الحالات بالإبادة الجماعية. كما يجادل الباحث بأن هنالك أنظمة عرقية مختلفة تطوع وتعيد إنتاج نفس العلاقات اللامتساوية والتي بإستخدامها قامت أوروبا بإضطهاد هذه الجماعات ويعطي هنا الباحث مثالين:

أولا : السود، فمع انتشار حمى تجارة الإستعباد تمت إعادة بلورة هذا التصنيف ليصبح عرقيا بشكل كلي بواسطة قانون " القطرة الواحدة" بحيث أن وجود أي درجة من السلالة الأفريقية في تاريخ الشخص وبغض النظر عن التشابه المظهري تجعل من الشخص "أسود". ثانيا: أما بالنسبة للهنود الحمر فإن أية أصول لاهندية كانت تسبب تهديدا وتشكيكا في تصنيف الشخص كأحد السكان الأصليين للبلاد، نتيجة " ذرية مهجنة"، فالتصنيف العرقي المقيد للهنود الحمر عزز بشكل مباشر منطق الإلغاء/المحو لهم كسكان أصليين للأرض. يحدد الكاتب أيضا في هذا القسم من الدراسة، القواسم المشتركة بين الإبادة الجماعية و الكولونيالية الإستيطانية من الناحية السلبية، ومن الناحية الإيجابية، حيث تسعى من الناحية السلبية إلى إبادة المجتمعات الأصلية. أما من الناحية الإيجابية، فهي تبني مجتمعا جديدا على قاعدة الأراضي المصادرة فالمستعمرون الإستيطانيون أتوا ليبقوا "فالاجتياح هو منظومة وليس حدثا".

14 – وولف، باترك، 2012، مرجع سابق، ص:266.

المحور الثاني: في سياق المقارنة مع الكولونيالية الصهيونية

يناقش وولف في هذا القسم، سعي المجتمع الإستعماري إلى إعادة بعث هوية السكان الأصليين من أجل التعبير عن تميزه – وبالتالي إستقلاليته– عن الدولة الأم. ويقدم لنا مثال من الحالة الكولونيالية الاسترالية بحيث تم إستخدام أسماء من ثقافة السكان الأصليين لإعادة تسمية منطقة جغرافية كانت تحمل سابقا إسما مستعملا لسلسلة جبال بريطانية. بالمقابل لا نستطيع التخيل مثلا أن تعاد تسمية إحدى ضواحي القدس" كفار شاؤول " بدير ياسين. كما يتحدث باترك وولف عن أن العمالة اليهودية أو غزو العمل ولدت من" الظروف الفلسطينية" ودعت للنضال ضد العمال الفلسطينيين العرب، وأن إستحداث مفهوم "تعزيز الانتاجية" عكس العداء للسامية من قبل المضطهدين. أيضا يؤكد الكاتب على تمحور المشروع الإستعماري الإستيطاني حول الأرض، وهنا يوجد تشابه بين الجماعات الخارجة عن القانون في الولايات المتحدة والتي قامت بتهجير أعداد كبيرة من الهنود (كالشيروكي الشرقيين الذين تم إبعادهم وتهجيرهم إلى غرب الميسيسبي) وبين جماعات المستوطنين التي تعتدي على القرى الفلسطينية وعلى الأراضي المزروعة والتي تهدف أيضا إلى تهجيرهم.

المحور الثالث:

يتطرق الكاتب في هذا الجزء إلى رمزية الزراعة في الهوية الإستعمارية الإستيطانية، فهي كنشاط/ فعل أساسي مرتبط بالأرض– التي يتمحور حولها الإستعمار الإستيطاني – قادرة على دعم جماعات أكبر من تلك التي تدعمها نماذج الإنتاج غير المستقرة، لذا سمحت الزراعة للإستعمار الاستيطاني بأن يتزايد من خلال الهجرة المستمرة على حساب أرض السكان الأصليين ومواطن رزقهم وسمحت بإضفاء طابع أكثر إستقرارا للمجتمع الإستعماري في مقابل صورة السكان الأصليين في الخطاب الإستعماري غير المستقرة/ المرتحلة/ والتي لا تملك جذورا في المكان. " فالآخر المشَكل لليهودي الجديد هو البدوي الرحال وليس المزارع الفلاح"، فالبداوة تجعل من السكان الأصليين قابلين للإستئصال.

المحور الرابع:

في الجزء الأخير من الدراسة، يركز وولف على على أن هدف الكولونيالية الإستيطانية – وإن اختلفت أنماط الإبادة الجماعية البنيوية (الترحيل المكاني، القتل الجماعي، سياسات المحاكاة/ المماهاة البيوثقافية)–كان التدمير/ إستئصال الهوية الجماعية للسكان الأصلانيين، كما حدث مع الهنود الحمر في الولايات المتحدة (كقبائل الشيروكي والشوكتاو) فقد تمت عملية محو ممنهج للهوية الجماعية / القبائلية للهنود الحمر في مقابل قبولهم كأفراد مواطنين امريكيين تمهيدا لادماجهم في المجتمع الإستعماري الأورو–أمريكي في الولايات المتحدة.

ثانيا: من خلال تحليل دراسة فيرنفال – **السياسة والممارسة الكولونيالية: دراسة مقارنة بين بورما البريطانية و الهند الهولندية**– بشكل " سينكروني"/ غير تاريخي، نجد أن فيرنفال يتحدث عن دوافع/ وسائل/ طرق ونتائج الحكم الإستعماري في كلا الحالتين (بورما والهند)، حيث يحدد فيرنفال (في البداية) العناصر والخصائص الأساسية للإستعمار هي :

أ – فرض القوانين الإقتصادية.

ب – إستخدام القوة والعنف من أجل الحفاظ على النظام الإستعماري.

ج – وجود هيكلية من التسلسل الإداري للسلطة؛ حيث تعطى الأوامر من الخاج/ المستعمِر إلى الداخل/ المستعمرة.

بالرغم من وجود بعض التشابه السطحي بين الحالتين الإستعماريتين (الهولندية والبريطانية)، فإن فيرنفال يشير إلى فروقات كبيرة بينهم، حيث إعتمد البريطانيون على طريقة الحكم المباشر في الهند، في المقابل إعتمد الهولنديون على نظام إدارة ثنائي مكون من أصلانيين وأوروبيين بطريقة "أبوية"، حيث أن المسؤولين وأصحاب القرار والسلطة الأوروبيين، مارسوا دور " الأب" الذي يحاول أن يحمي مصلحة العائلة بدلا من دور الحاكم الذي يدير البلاد من خلال موظفين ومرؤوسين"15 أيضا يشير فرنفال إلى إختلاف آخر بين كلا النظامين الإستعماريين يتعلق بفلسفة الإدارة الإستعمارية لدى كل منهما؛ فقد ساد "المبدأ الغربي للحرية" الذي يعتمد على فلسفة الحقوق الفردية وموضوعية القانون، في بورما البريطانية. بينما المبدأ الآخر، هو " الإستوائي"، الذي يقوم على منظومة (الدين/ السلطة الشخصية/ الواجب العشائري)، فقد إعتمده المستعمرون الهولنديون في الهند.16 يعتبر فرنفال أن كلا من هولندا وبريطانيا كان هدفهما البحث عن منتوجات "إستوائية" بسعر رخيص، ولكن البريطانيين بالإضافة إلى ذلك، سعوا إلى فتح الأسواق لمنتجات الثورة الصناعية أيضا، سواء كانت مادية أو ثقافية، فكما تم تصدير المنتجات البريطانية، كذلك تم تصدير مبادىء الحقوق الفردية والمساواة أمام القانون. وهنا يتجاهل فيرنفال العنف الإستعماري الذي مارسه النظام الإستعماري الانجليزي في بورما. بالمقابل نجد أن الحكام الإستعماريين الهولنديين، فضلوا الحفاظ على التقاليد، ومحاولة توظيف/ إستغلال السلطات المحلية التقليدية لصالحهم. ومن خلال إعتماد الكاتب على فلسفة ليبرالية تتعامل مع الحياة الإجتماعية كفضاء منفصل عن الحياة الإقتصادية، يدعي الكاتب أن الإستعمار الرأسمالي"شأن الرأسمال وليس شأن الرجال" 17 حيث يعتبر فرنفال أن هذا النوع من الإستعمار مع هدفه الإقتصادي، يمكن أن يكون له أثر طويل المدى على الحياة الإقتصادية، أكثر من الحياة الإجتماعية التي يعتبرها فرنفال ثابتة وغير متغيرة.

15 Furnivall, John, 1956, Colonial Policy and Practice: A comparative Study of British Burma and Netherlands India, New York: New York University Press :218.

16- Furnivall.1956. Colional Policy and Practice: 8.

17-Furnivall.1956. Colional Policy and Practice:5.

في محاولة لتغيير صيغة خطاب فرنفال حول كون الإستعمار الرأسمالي " شأن الرأسمال وليس شأن الرجال"، وذلك في سياق مقارنة الإستعمار الكلاسيكي/الإحتلال مع الإستعمار الإستيطاني، حيث يمكن أن نقول بأن إستعمار الإحتلال : " شأن الرأسمال وليس شأن الأرض "، حيث أن الأرض وسلبها والإستيلاء عليها والخطاب التبريري لهذا السلب، يمكن أن يعتبر علامة رمزية فارقة بين إستعمار الإحتلال والإستعمار الإستيطاني، هذا بالإضافة إلى عوامل تمييز/إختلاف أخرى بين إستعمار الإحتلال والإستعمار الإستيطاني مثل: الإعتماد على الصناعة/ الإقتصاد الإستخراجي المتعلق بإستخراج الموارد الأولية، وهو النمط الذي يسود عند إستعمار الإحتلال، بالمقابل نجد أن ديمومة النمط الزراعي هو جزء لا يتجزأ من الإستعمار الإستيطاني. هذا الإختلاف بين نوع النشاط الإقتصادي يعطينا إشارة واضحة للإختلاف بين أهداف كل نوع إستعماري (الإحتلالي/ و الإستيطاني)، فبينما الهدف الرئيسي للإستعمار الإحتلال هو الربح لمصلحة البلد الأم، فإن الإستعمار الإستيطاني هدفه الإستيلاء على الأرض وطرد/محو السكان الأصلانيين من أي هوية تربطهم أو تؤكد الى ملكيتهم/ أو حقهم بالأرض، سواء كان ذلك من خلال إبادة جماعية كما حصل في أمريكا الشمالية أو من خلال استراتيجيات تدميرية أخرى كالتهجير القسري كما حدث في فلسطين. بالتالي وفي سياق قيام كلا الشكلين من الإستعمار على هدف " التراكم المادي"، فإن الإستعمار الإحتلال بشكله النقي/ التاريخي (في مقابل امتداداته الإمبريالية والإستعمارية الجديدة) إستمر لفترة محدودة من الزمن. بينما الإستعمار الإستيطاني لديه قوة البقاء/ الإستمرارية وهذه الإستمرارية هي التي تدفع وولف على اعتبار غزو الإستعمار الإستيطاني بأنه: " بناء وليس حدث" 18ولكن هذه الديمومة ليست موجودة في حالة الجزائر، حيث الحكم الإستعماري الفرنسي، ففي مقارنة بين الحالة الجزائرية و حالة جنوب إفريقيا، يعتبر وولف أن كلاهما ليس إستعمارًا إستيطانياً حيث أنه " مجرد مستعمرة التي لسبب أو لآخر يوجد فيها مستوطنين ... وليس مستعمرة إستيطانية في المعنى الذي أعرفه" 19فبحسب وولف المستعمرات الإستيطانية لا تعرف من وجود مستوطنيين بل من " الإرادة في المحو" 20 ومنطق الغزو والمنتصر يأخذ الكل" 21 تختلف هذه الدراسة مع مفهوم/طرح وولف بأن الإستعمار الفرنسي في الجزائر لم يكن إستعمارا إستيطانيا، وذلك بالرجوع الى مفهوم وولف نفسه وتحديدا حول 1 – مفهومه " للإبادة الجماعية البنيوية"، كنمط جوهري للإستعمار الإستيطاني، حيث أن التدمير/ المحو ليس بالضرورة جسديا / فيزيائيا حيث أن الهدف هو محو الهوية الجماعية للأصلانيين، والتي يمكن أن تأخذ أشكالا عديدة من (القتل الجماعي، التهجير، المماهاة، وسياسات البيوثقافية) وهذا ما يمكن أن نقر بحدوثه في الجزائر من قبل الكولونيالية الفرنسية، حيث يبرز واضحا من خلال العنف الإستعماري الفرنسي في الجزائر،

18 -Wolfe, Patrick, 2006, " Settler colonialism and the elimination of the native." Journal of Genocide Research 8, no. 4 :388.

19- وولف، باترك،2012،ص :249.

20- وولف، باترك،2012، ص:248.

21- وولف، باترك،2012، ص:244

وسياسات العزل/ المراقبة للسكان الجزائريين ، ومن خلال الخطاب الإستعماري الفرنسي ؛ فقد تم القضاء على الدولة الجزائرية، وتدمير مقاومة الأصلانيين، ومحو الهوية الجماعية الوطنية للمجتمع جزائري، وفرض تعسف أيديولوجي يعتبر الجزائر إمتداد للأراضي الفرنسية، والجزائريين مجرد " مسلمي فرنسا" مستخدما في سبيل ذلك جميع أشكال العنف المادي والرمزي (متمثلة بالمؤسسة العسكرية- البوليسية وأيضا المدرسة الإستعمارية) وذلك من أجل تثبيت الإستبطان الإستعماري المشوه حول الرسالة الحضارية لفرنسا الإستعمارية و دونية الأصلانيين تجاه السيد/الأبيض، وصولا الى " المواطن الصالح" الذي هو من إنتاج النظام الإستعماري ويساهم أيضا في إعادة إنتاج هذا النظام. يقارن ممداني من حيث السياسات الإستعمارية البيوثقافية، بين حالة الفلسطينيين المتواجدين في الأراضي المستعمَرة عام 1948، وحالة الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، فيقول: " مثل الأمريكان الهنود في المحميات، الفلسطينين الإسرائيلين ربما لديهم حق للإنتخاب ولكنهم يعيشوا تحت حالة الإستثناء التي تنفي حقوقهم المدنية والدستورية." 22

2- أيضا يدعي وولف بوجود "رمزية الأرض" في الإستعمار الإستيطاني ، فالزراعة في الهوية الاستعمارية الاستيطانية، كنشاط/ فعل اساسي قادرة على دعم جماعات اكبر من تلك التي تدعمها نماذج الانتاج غير المستقرة، لذا سمحت الزراعة للاستعمار الاستيطاني بان يتزايد من خلال الهجرة المستمرة. وهذا ما نجد أن الكولونيالية الفرنسية ركزت عليه في الجزائر، من خلال مصادرة الأراضي من الجزائريين، ودعم النشاط الزراعي للمستوطنين الفرنسيين.

ثانيا: في دراسة بابيه* " الصهيونية والإستعمار"23 يتجنب الكاتب إعتبار المشروع الصهيوني في فلسطين كمثال للإستعمار الإستيطاني، وذلك عندما يقارن الصهيونية مع نوعين من الإستعمار الأوروبي من القرن التاسع عشر (1 – الصليبيين السلميين، 2 – التبشيريين في افريقيا)، في المقابل يستخدم الإستعمار المخفف ليصف الإستعمار الصهيوني – بشكل غير واضح- وهذا يشير إلى نوع أقل قوة/غامض من الإستعمار. ففي حين يمكن إعتبار الإستعمار الكلاسيكي – كما ورد معنا سابقا- ذا دوافع اقتصادية- رأسمالية، ولديه ارتباط بمركز/بلد أم، بالمقابل نجد أن المشروع الصهيوني إستيطان شبه مستقل، بمعنى أنه غير مرتبط ببلد أم، ولديه خطاب وطني يدعي الإرتباط/الإنتماء للأرض/ المستعمَرة، وهو ناتج عن الأيديولوجيا الإستعمارية الصهيونية .

22- Mamdani, Mahmoud, 2012, "Settler Colonialism: Then and Now." Text of 10th Edward Said Memorial Lecture, Princeton University:14.

23- Pappe, Illan, 2008, "Zionism as Colonialism: A Comparative View of Diluted Colonialism in Asia and Africa." South Atlantic Quarterly 107, no. 4 :613.

يتصدى بابيه لهذه التناقضات من خلال إعطاء أمثلة مقارنة بين المشروع الإستعماري الصهيوني، ومشروع إستعماري قومي آخر وهو الإستعمار الفرنسي في الجزائر، هذا في نفس الوقت الذي يدعي فيه بابيه أن التوجه القومي للصهيونية لا يخفف من طبيعتها الإستعمارية، يقول في هذا السياق: " إستعمر المستوطنون الفرنسيون الجزائر وادعوا بوجود إرتباط عاطفي وحيوي للتراب الجزائري لا يقل أهمية عن الإرتباط الصهيونين الأوائل بما يتعلق (باريتس اسرائيل)."24 كما يدعي بابيه بأن بريطانيا مثلت متروبول مؤقت للحركة الصهيونية، وقدمت الدعم والمساندة الإدارية والإقتصادية والعسكرية للقادة الصهيونيين في سنوات تأسيس الدولة الصهيونية، وذلك قبل ما يتحول هذا الدور للولايات المتحدة الأمريكية، في السنوات اللاحقة . ويواصل بابيه في سياق سعيه للتأكيد على قومية الحركة الكولونيالية الصهيونية، حيث يشير بابيه الى قطع العلاقة مع المتروبول البريطاني وحرب "التحرير"، ضد الإمبراطورية البريطانية، منذ عام (45-48) وذلك في تسلسل تاريخي يتشابه مع ماحدث في المستعمرات (استراليا، ونيوزلندة، وامريكا الشمالية). إلا أن هذه الحجة تفتقد للنقطة المركزية (بحسب وولف) بأن العنصر المعرف الرئيس بالإستعمار الاستيطاني " ليس وجود أو غياب متروبول" 25 فكما يقول فيراتشيني: " بينما يعزز الإستعمار الفرق أو التمييز بين المستعمرة والمتروبول، فإن الإستعمار الإستيطاني يمحيه/يزيله."26 فكلا الإستعمار والإستعمار الإستيطاني " يعبروا/ يقطعوا المساحات ويثبتوا تفوقهم في مواقع معينة" 27 وهنا يتوقف الإلتقاء بينهم. ذلك ان المحو /أو "إرادة المحو" (بحسب وولف) هي التي تفصل ما بين إستعمار الإحتلال والإستعمار الإستيطاني. وهنا يدعي بابيه بأن الخطاب القومي (عند الصهاينة الأوائل) " لا يتضمن نوايا إستعمارية واضحة"28 لذلك يتردد بعض المؤرخين في وصف المشروع الصهيوني كمشروع إستعماري، في حين يعتبر بابيه أن الفكرة القومية الصهيونية تم تنفيذها بشكل إستعماري نقي/واضح، وهذا ما يجعله يعتبر المشروع الكولونيالي الصهيوني مشروعا إستعماريا.حيث يقارن بابيه الممارسات الصهيونية (كتهجير السكان الأصلانيين، والإستيلاء على الأراضي و تأسيس قرى "نموذجية "/ الكيبوتس) مع قرى المستوطنين البروتستانتينيين في غرب افريقيا أو أمريكا الشمالية. بالمقارنة مع مهمة " بازل التبشيرية" التي يقوم بها الصليبيين السلميين ، نجد أن مشروعهم يختلف عن المشروع الإستعماري الصهيوني، حيث أن الصليبيين السلميين إستهدفوا السكان الأصلانيين من أجل "تبشيرهم"، بالمقابل فإن الخطاب التبشيري لم يكن جزء من المشروع الصهيوني، بل كان الهدف الصهيوني – بحسب بابيه- تطهير الأرض من سكانها بشكل كامل.

24-Pappe, Illan, 2008, no. 4 :613.

25 - وولف، باترك،2012،ص:256.

26 Veracini, Lorenzo, 2011 ,"Introducing settler colonial studies." *Settler Colonial Studies* 13:2

27 Veracini, Lorenzo,2011 :1.

28- Pappe, Illan,2008:613.

ثالثا: في دراسة يوري بن اليعازر " هل يمكن أن يحدث انقلاب عسكري في اسرائيل؟ دراسة مقارنة تاريخية–اجتماعية بين اسرائيل والجزائر الفرنسية"29

في مقارنة فرنسا الإستعمارية في الجزائر واسرائيل في الضفة الغربية يصور بن اليعازر إسرائيل بالمتروبول والضفة الغربية بالمستعمرة، وهذا تصور يتورط بشكل أو بآخر مع الخطاب الصهيوني؛ حيث أنه يتجاهل الإستعمار في غزة أو القدس ويعتبر أن عملية تفكيك الإستعمار بدأت مع اوسلو، وهو بذلك يشرعن الإستعمار الصهيوني في فلسطين التاريخية/ المستعمَرة عام 1948، كما أن هذا الخطاب يلتقي مع السقف السلمي– التعايشي الذي من الممكن أن يتم التفاوض عليه من قبل الإسرائيليين الصهاينة، حيث يقدم للفلسطينيين شكلا من الإدارة الذاتية للشؤون الحياتية للسكان، مفككاً جغرافيا وديموغرافيا ضمن أقصى إمكانية من المراقبة والضبط الصهيوني للسكان/ السجناء، في مقابل إنهاء الصراع التحرري الفلسطيني، كما أن خطاب بن اليعازر معزز بالقانون الدولي الذي يعترف "بإحتلال" أراضي 1967، أي الأرض العربية– الفلسطينية (الضفة وغزة تحديدا) التي تم إستعمارها من قبل إسرائيل عام 67، على إثر الهزيمة العربية في الحرب.

رابعا: يقدم شافير في دراسته" الصهيونية والكولونيالية" 30 رؤية نظرية ومفهومية تبرز استمرارية المكانة المركزية للإستعمار في الصهيونية، وتمنح في الوقت نفسه وزنا مناسبا لتغيرات وقعت، في ظل ظروف جديدة، في إطار حركة الإستيطان" 31 ويقارن في سياق ذلك الحالة الكولونيالية الصهيونية مع " الكولونيالية الأوروبية، التي لم تخلق نموذجا واحدا فقط لمجتمع ما وراء البحار" وبالتالي " نستطيع فهم تحول المجتمع الإسرائيلي منذ عام (1967) بطريقة أكثر فائدة إذا رأيناه كإنتقال من نمط الى أخر من أنماط الكولونيالية الأوروبية." 32 ويعرض "شافير" لهذا الطرح في دراسته ثلاثة محاور أساسية:

1 – ففي المحور الأول يقدم الكاتب أنماط الإستعمار وخصائص المستعمرات الأوروبية وراء البحار، و النمط الكولونيالي الإسرائيلي السائد بالمقارنة بالمستعمرات الأوروبية؛ حيث يستند شافير في عرضه لأنماط الإستعمار إلى كل من (د.ك. فيلد هاوس، وجورج فريدريكسون) واللذان يتحدثان عن أربعة نماذج "للمستوطنة الكولونيالية" ، وهي : (مستعمرة الإحتلال، والمستعمرة المختلطة الإسبانية، مستعمرة المزارع البرتغالية، والمستعمرة الإستيطانية الصافية حسب النموذج الإنكليزي). وبناءا على هذه النماذج يحدد شافير الفروق الأساسية بينها وبين الإستعمار الصهيوني في فلسطين وهي كالتالي:

29- Ben-Eliezer, Uri, 1998, "Is a military coup possible in Israel? Israel and French Algeria in comparative historical-sociological perspective." Theory and Society 27:31.

30 – شافير، غيرشون، 2001، قصر الأواني المهشمة: دراسات في نقد الصهيونية، رام الله، مدار–المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

31 – شافير، غيرشون، 2001،مرجع سابق،ص:125.

32 – شافير، غيرشون، 2001،مرجع سابق،ص:126.

أولا: قامت الدول الكبرى بمهمة الإستعمار، بينما لم يكن لدى اليهود المركز الكولونيالي الخاص بهم، ولم يحدث تشجيع للهجرة اليهودية إلا مع بداية الإنتداب البريطاني، وحتى في ذلك الوقت تم تشجيع الهجرة خلال فترة محددة.

ثانيا: جرى إختيار معظم الأراضي المخصصة للإستعمار- في الحالة الأوروبية- بفعل طاقتها الإقتصادية المحتملة، أما الصهاينة فوقع إختيارهم على المنطقة المستهدفة لأسباب أيديولوجية.

ثالثا: كان أهل البلد في معظم مستوطنات الإستعمار الصافي ذات الكثافة السكانية العالية في حالة بداوة وترحال، أما في فلسطين فإن نسبة ضئيلة من السكان الفلسطينيين كانت في حالة بداوة وترحال.

رابعا: كانت الأرض "طليقة" في معظم المستعمرات الإستيطانية الأوروبية وبالنسبة للمهاجرين المستوطنين من الصهاينة لم يكن من السهل الحصول على الأرض.

خامسا: كان العمل الوضيع في العديد من المستعمرات الأوروبية محصورا في العبيد أو العمال بعقود مجحفة، بينما اضطر المزارعون اليهود إلى إستخدام عمال موسميين مأجورين وغير مهرة.

سادسا: كانت نسبة المهاجرين المعدمين، ونسبة اللاجئين، أعلى بين المهاجرين اليهود إلى فلسطين، منها في معظم الحركات الإستعمارية.

3 – أما في المحور الثاني "الراديكالية وتفكيك الإستعمار"، فإن الكاتب يتناول فكرتان أساسيتنان وهما: إنتهاء سيطرة الجناح العمالي على النظام السياسي الإسرائيلي وصعود اليمين متمثلا "باليكود" إلى سدة الحكم، عام (1977)، وكيفية تعامل النظام الكولونيالي الصهيوني مع الديموغرافيا الفلسطينية، وأخيرا يتطرق "شافير" إلى ما يسميه " تفكيك الإستعمار"، بالنسبة لصعود اليمين الإسرائيلي، فقد رافقه " تغير بطريقة درامية التخطيط التقليدي للمستوطنات في ظل العمل مع قدوم الليكود الى السلطة، ففي فترة ماقبل (1967-1977) استهدف الإستيطان خلق نموذج متكاتف متلاصق من المستوطنات لضمان الدفاع المشترك، الى جانب إبعاد السكان الفلسطينيين عن المنطقة اليهودية، اما الإستيطان بعد ذلك فقد استهدف توزيع المستوطنات اليهودية بين البلدات والقرى العربية، للحيلولة دون بقاء منطقة فلسطينية مأهولة متجانسة، أي : استهدف النموذج الإستيطاني الجديد تفكيك الديمغرافيا الفلسطينية." اما "فوبيا الديموغرافيا" الفلسطينية فيعبر عنه الباحث من خلال مقارنته المواجهة التي حدثت بين الكولونيالية الصهيونية للديموغرافيا الفلسطينية في (1967)، مقارنتها بشعور "البروتستانت في كوبيك وفي ايرلندا، حيث يشعر الإسرائيليون بالخوف من "ثأر المواليد الجدد"، لذلك، أسفر تخلي اسرائيل عن القيود الذاتية الإقليمية بعد (1967)، عن مجابهتها لمشكلة غير مسبوقة – رغم الهجرة اليهودية الضخمة من جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق- وهي مشكلة الديموغرافيا الفلسطينية". في ختام دراسته يشير شافير الى عملية السلام بين الإسرائليين ومنظمة التحرير الفلسطينية بإعتبارها عملية تفكيك للإستعمار، ويسترشد في ذلك بدراسات فيلدهاوس وفريدريكسون، اللذان يعتبران الإستعمار لم يصنع من قماشة

واحدة، وبالتالي يستنتج الباحث بأن " العلاقة الجديدة بين اسرائيل في عهد حكومة العمل ومنظمة التحرير الفلسطينية – وكذلك النماذج المشابهة في جنوب افريقيا وايرلندة الشمالية- تعادل تفكيكا للإستعمار بالنسبة لمستعمرة قائمة وناجحة جزئيا من " مستعمرات الإستيطان الصافي". ويكمل الباحث في سياق مقارنته مع التجارب الاستعمارية الاوروبية، فيقول: " ففي حين اختلط المهاجرون – المستوطنون ونسلهم في التخوم الإستعمارية الأوروبية الأخرى، بطرق مختلفة، مع السكان المحليين فهمشوهم ودمروهم أو طردوهم، مازال الفلسطينيون يشكلون تهديدا رئيسيًا لعزيمة وهوية اليهود في إسرائيل، كما أنه لم يكن لدى الإستعماريين في إسرائيل المركز الكولونيالي خاصتهم، فأصبحو محليين، (بالقدر نفسه أعتبر المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا الإستيطان الأبيض كنوع خاص من " الكولونيالية"). إن التحقيق الجزئي لأهداف المستوطنين، الذين إنغرسوا عميقا، أو جددوا جذورا تاريخية، وأقاموا مجتمعات ذات خصائص ثقافية وإثنية أو دينية، يعني أن تفكيك الإستعمار المطلوب لعملية السلام في إسرائيل، كما أقرت بذلك منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1988، سيتم بصفة جزئية وسيجري في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ".

سادسا: بالنظر إلى دراسة نديم روحانا "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الإستيطاني."[33] نجد أنها هدفت الى:

"1 – تفكيك المنظومة الفكرية التي أوصلت الحركة الوطنية الفلسطينية وقياداتها الحالية إلى طريق مسدود 2 – وتحاول أن تظهر كيف تغيرت أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، وكيف فقدت القيادة القدرة على صوغ أهداف واضحة"، ويحاجج روحانا في ورقته هذه، " في أن الحركة الوطنية الفلسطينية وصلت إلى طريق مسدود أولا لأنها إعتمدت المنظومة الفكرية للصراع مع الكولونيالية بحسب النموذج الجزائري، وثانيا لأنها منذ أواسط السبعينات إعتمدت منظومة الصراع القومي بينما إستمر الإسرائيليون في التعامل مع الصراع كأنه صراع كولونيالي. يركز الباحث على مخاطر حل الدولتين، وينادي بالبدء بتفكير سياسي وأكاديمي يقود إلى بدائل من التقسيم، وإلى العمل على مشروع وطني فلسطيني تحرري يحدد أهدافه بهزيمة الكولونيالية الإستيطانية وإستبدالها بوطن يشارك الفلسطينيون والإسرائيليون في بنائه على أسس من المساواة والأمن الجماعي، والتخلص من الإمتيازات الكولونيالية والمشاركة في الحكم وإتباع وسائل نضالية تتلائم مع هذا المشروع".

وتقسم الورقة البحثية لروحانا إلى ثلاثة أقسام رئيسية، بالشكل التالي:

33 – روحانا، نديم، 2014، ص:21.

1 – أخطا رمركزية في مشروع حل الدولتين، وفيها يتطرق ثلاثة قضايا أساسية وهي: أ –

تناقض حل الدولتين مع عودة اللاجئين، ويذكر الكاتب بتصريح الرئيس محمود عباس بشأن عدم نيته العودة الى صفد، كأحد الأمثلة على المجاهرة بهذا الطرح، والذي يدل بحسب الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس: على انه – بالنسبة الى الرئيس عباس– حل قضية اللاجئين لن يكون داخل اسرائيل، هذه تصريحات ثقيلة الوزن وذات أهمية"(هآرتس 2012/11/3)."

ب – لا معنى لحل الدولتين من وجهة النظر الإسرائيلية إلا في إطار حل الدولتين لشعبين دولة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ودولة الشعب اليهودي في اسرائيل. وهذا بالتالي لا يراعي حق الشعب الفلسطيني الذي يعيش في "اسرائيل" في الحياة بوطنه، وتحويله الى جماعة من الغرباء في أرضه.

ج – إعادة تعريف فلسطين والفلسطينيين، يستشهد الباحث بتصريح الرئيس الفلسطيني محمود عباس – كما نقلته صحيفة هآرتس في 2012/11/3– بأن الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس هي فلسطين، وما عدا ذلك هو إسرائيل الآن وإلى الأبد".

2 – ويتناول القسم الثاني من الدراسة : الأسس البراديغماتية لحل الدولتين: صراع قومي أو صراع كولونيالي؟ وفيه يتحدث الباحث عن التحول الذي طرأ على البراديغما الفلسطينية وتحولها من كولونيالية الى قومية، وذلك " منذ القبول الفلسطيني المبطن في سبعينيات القرن الماضي، ومن بعده القبول المعلن منذ نهاية الثمانينيات بحل الدولتين، جرى الإنتقال بالتدرج من براديغما رأت في الصراع مع الصهيونية صراعا بين حركة تحرر وطني وبين مشروع كولونيالي، إلى براديغما تفترض، وإن لم يكن الإفتراض علنيا– أن الصراع هو صراع بين حركتين قوميتين، إن الصراع القومي هو الذي يقود إلى قضايا تفاوضية بشأن تقسيم وطن تختلف عليه حركتان قوميتان لكل منهما مطالب شرعية فيه، الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية للشعب اليهودي/ الصهيونية". بعد ذلك ينتقل "روحانا" الى المحور الثالث من دراسته وهو بعنوان:

3– مميزات الحركة الصهيونية، ويشير "روحانا" إلى ثلاثة أساسيات تميز الحركة الكولنيالية الصهيونية وهي : " ليس للمشروع الإستيطاني الصهيوني، وطن أصلي يحكم العلاقة بين الكولوني (المستعمرة) وبين المركز الذي يشكله الوطن الأصلي أو الوطن الأم". أما عن إنتاج الوطن/المركز، وتشكل "الشعب الإسرائيلي"، فإن الباحث يقول: " لم يعد للمستوطنين اليهود منذ مدة طويلة وطن ام حتى لو إعتبرنا أنه كان لهم أوطان عديدة إنطلقوا منها، وهذا بطبيعة الحال يصح اليوم أكثر من الماضي مع تشكل الأجيال الجديدة في شعب إسرائيلي له مقوماته الواضحة، وما حدث في هذه الحالة يستحق الدراسة بحد ذاته ذلك بأنه، في نظري، نتجت حالة غير عادية ووحيدة صارت فيها

المستعمرة هي الوطن الأم". ب – السمة الثانية للحركة الصهيونية هي أن الحركة الصهيونية الكولونيالية هي أيضا حركة قومية؛ " فعندما فشلنا في ردع المشروع ونجح الصهيونيون في إستلاب الوطن، تأسس فيه شعب إسرائيلي له مميزات الشعوب الأخرى ومؤسساتها".– ج – السمة الثالثة للكولونيالة الصهيونية هي : المركب الديني في الصهيونية مركب مركزي ويتمازج مع المركب القومي؛ حيث يقول "روحانا": "إن اليهودية في إسرائيل تعتبر هوية دينية وهوية قومية يصعب فك ارتباط أحد مركباتها عن الآخر ومنها أن المنظومة التبريرية الرئيسية للصهيونية وأساس شرعيتها في أعين معظم الصهيونيين هو الوعد الإلهي التوراتي لليهود بأرض إسرائيل". وهنا يتقاطع روحانا مع شافير ويتفق معه إلى حد كبير خاصة فيما يتعلق بغياب المركز/ الوطن الأم عن الكولونيالية الصهيونية، ونشوء شعب إسرائيلي له مقومات واضحة، أو كما يقول شافير عن الأجيال الإسرائيلية التي عاشت وتعيش في فلسطين/ المستعمَرة بانهم: "إنغرسوا عميقا، أو جددوا جذورا تاريخية، وأقاموا مجتمعات ذات خصائص ثقافية وإثنية أو دينية"، كما يشترك كلاهما في التركيز على أهمية الأيديولوجيا في الإستعمار الصهيوني.

وفي ختام الدراسة يحدد "روحانا" أسس المشروع الوطني – الذي من المفترض وجوده بحسب الكاتب– وهو يقوم على الأسس التالية:

1 – " أن يكون المشروع الوطني الفلسطيني مشروعا فلسطينيا شاملا يعني أن يكون لجميع التجمعات الفلسطينية حصة فيه ودور يؤتيه كل من موقعه، ويعني أن هذه الأدوار تتحدد بحسب المواقع المتعددة، ويأخذ فيها الفلسطيني في المنفى دورا فاعلا ومركزيا وكذلك الفلسطيني في إسرائيل، ويفرض هذا المشروع تفعيل قيادة فلسطينية شاملة تتطلب إعادة بناء وتنظيم منظمة التحرير الفلسطينية تحت لواء مشروع جديد وبتركيب فلسطيني يشمل أجزاء الشعب الفلسطيني كافة، وفي واقع الأمر فإن الخيار الإستراتيجي للمشروع المستقبلي هو أنه إذا كان الفلسطينييون يريدون الوطن الفلسطيني فإنهم لن يتمكنوا من إقامة دولة فلسطينية عليه؛ إن استرداد الوطن الفلسطيني لن يكون وفق النموذج الجزائري – أو نموذج العودة والتحرير، وإنما يكون بإسترداد الوطن بمن عليه – الشعب اليهودي الإسرائيلي– وبذلك فإن الدولة ستكون للفلسطينيين والإسرائليين، لكنها ستعطي الفلسطينيين كل ما تعطيه دولة/وطن ولذلك من المهم الحديث بوضوح عن مكان الإسرائيلي في التفكير السياسي المواجه للكولونيالية والذي يسعى لحل على أنقاض الكولونيالية".

2 – المصالحة التاريخية مع الشعب "الإسرائيلي" وهذه المصالحة تقوم من وجهة نظر الباحث على أساس " أنه نتيجة نجاح المشروع الكولونيالي في إقامة دولة يهودية وفشل الحركة الوطنية الفلسطينية، نشأ شعب جديد لديه مقومات للهوية الجماعية كلها ودلائل الإنتماء إلى الوطن نفسه الذي ننتمي إليه.. ونشأت اليوم أجيال جديدة من الإسرائليين في فلسطين لا وطن لها سوى وطننا..لذا علينا أن نطرح على الإسرائليين الذين أخذوا وطننا عنوة، شراكة حقيقية تنتج من عملية مصالحة تاريخية مع الشعب الإسرائيلي (وليس مع الصهيونية) وتعتمد المصالحة على إعتراف الإسرائليين بالجناية التاريخية وإعتذارهم عنها وتخليهم عن أي من الإمتيازات المادية والمعنوية في مقابل الإعتراف بهم شركاء حقيقيين في الوطن الفلسطيني".

3 – مشروع يعتمد على وسائل نضالية جديدة، حيث " لا يمكن للمشروع الوطني التحرري مقاومة الكولونيالية وإنجاح المشروع الوطني من دون إستعمال القوة، ومن دون تجنيد مصادر القوة لدى جميع أجزاء الشعب الفلسطيني والتنسيق معا، إلا أن القوة في هذه الحالة لا تعني العنف، إن إستعمال العنف ضد المشروع الكولونيالي لن يكون مجديا، وخصوصا في الحالة الفلسطينية، لأسباب متعددة تجدر مراجعتها بتأن ومن أهمها: أولا، أنه سيعيدنا إلى المربع المريح للكولونيالي الذي سيستعمل عنفه الأقوى ويؤطر الصراع كأنه صراع ضد الإرهاب، ثانيا، إن إستعمال العنف ضد المدنيين – كما تبرهن التجربة في جنوب إفريقيا- تبعد الشركاء الطبيعيين للمشروع عن الشعب الآخر، ثالثا، إن العنف سيحفز إسرائيل على إستعمال أدوات قمع جماعي لا تستطيع أن تستعملها ضد وسائل نضال شعبي". 34

مقاربات نظرية حول الظاهرة الإستعمارية

يشير مصطلح" الإستعمار" باللغة العربية، إلى إعمار الأرض وفلاحتها من (عمّر/و إستعمّر)، وبالتالي إتخذها مستقرا ووطنا، فهو بذلك "مستوطن " في تلك الأرض التي عمرها/و إستعمرها، وفي هذا دلالة على عضوية البعد الإستيطاني للإستعمار، فهو مرتبط "بإكتشاف" العالم الجديد/ الأرض الجديدة والهجرة إليها و إستيطانها. ومن الضروري هنا التمييز بين عدة أنواع/أنماط من الإستعمار؛ فالإحتلال "لا يستخدم المستوطنين بشكل جدي فيه، وحيث يستفيد المستعمِر بالحصول على قطفة من رأس المحصول فقط، بدون أن يلجأ إلى تدمير الثقافات المحلية التقليدية وأنماط الإنتاج أو أشكال الحكم المحلي." 35 أما الأنواع الأخرى من الإستعمار، (كالمستوطنة المختلطة، المزرعة، المستوطنة الخالصة) فهي –بحسب فيلدهاوس- "تشترك في أنها كلها مستعمرات إستيطانية يتواجد فيها مستوطنون أوروبيون على نحو دائم أو طويل الأمد، وهؤلاء المستوطنون يتوقعون تمكنهم من زراعة حضارة بديلة، معالم أساسية من أسلوب الحياة التي خلفوها ورائهم في بلادهم الأصلية، في محيطهم الجديد." 36

ويتحدث باترك وولف في ذات السياق (الإستعماري الإستيطاني):

" إن المستعمرات الإستيطانية لم تنشأ بالأساس للسيطرة على فائض القيمة من العمل المحلي بل تقوم على فرضية إزاحتهم من الأرض (أو الحلول محلهم فيها) وهذا يخلق وضعا يكون من الصعب فيه الحديث عن تفاهم بين المستعمِر والمحلي، لأن محدد التفاهم ليس المجتمع، وإنما الأرض على نحو مباشر"، لذا وبحسب وولف فقد " تمت إقامة (أو تقام) المستعمرات الإستيطانية على مبدأ القضاء على المجتمعات المحلية، ذكر الماضي والحاضر تأكيد على سمة الإصرار لدى الإستعمار الإستيطاني، فالمستوطنون يأتون بهدف البقاء – والغزو هو بناء وليس

34 - روحانا، ندم،2014، مرجع سابق، ص:23.

35 – بيتربيرغ،غابرييل، 2009، ترجمة سلافة حجاوي، المفاهيم الصهيونية للعودة، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار. ص:84.

36 – يتربيرغ،غابرييل، 2009، مرجع سابق، ص:84.

حدثا."37 ويؤكد هذا التوجه بنيامين بيت هالحمي حيث يقول: " ..ففي الإستعمار الإستيطاني تتم إزاحة السكان الأصليين لخلق مساحة من أجل المستوطنين الأجانب ومجتمعهم الجديد، ويجري تعريف السكان الأصليين كجماعة فائضة عن الحاجة، وكمشكلة ينبغي التخلص منها، ومن خلال هذا النوع من الإستعمار الإستيطاني قامت دول مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزلندة (وإسرائيل*) كما مورس الإستعمار الإستيطاني في إفريقيا أيضا من الجزائر حتى جنوب إفريقيا."38

وبالنسبة لأنواع الإستعمار الإستيطاني(التي ذكرت أعلاه)، نجد أن "مستعمرة المزارع"؛ قد"حصل المستوطنون فيها على الأرض بشكل مباشر بفضل الإفتقار إلى قوة عمل محلية مطيعة، وإستوردوا قوة عمل مكبلة بعقود مجحفة، أو تفتقر إلى الحرية، للعمل في مزارعهم المتخصصة في نوع واحد من المحاصيل وقد كان الجنوب في الولايات المتحدة أفضل الأمثلة على هذا الشكل من الإستعمار..أما "المستعمرات المختلطة" فقد إستخدمت أساليب قسرية للحصول على العمل من السكان المحليين لكن حدة العداوة الكامنة بين الجانبين خفتت بسبب التزاوج والإنصهار وتعتبر المناطق الجبلية في أميركا اللاتينية نموذجا لهذا النوع من الإستعمار."39 و يقول فريد ريكسون عن المستوطنة الخالصة" بأنها مستعمرة قام المستوطنون الأوروبيون بإبادة سكانها المحليين أو طردهم خارجا، ثم أقاموا إقتصادا مؤسسا على العمل الأبيض، وبذلك تمكنوا على مر الأيام من إستعادة الإحساس بالتجانس الثقافي أو العرقي المتوافق مع المفهوم الأوروبي للقومية ويتجسد هذا النوع من الإستعمار في أستراليا وشمال الولايات المتحدة."40 ويضيف شافير نوع آخر الى تشخيص فيلدهاوس، وفريدركسون: " مستعمرة المزرعة الإثنية القائمة على سيطرة الأوروبيين على الأرض وإستخدام قوة العمل المحلية، والجزائر مثال لهذا النوع الهجين." 41

وتشترك جميع أنواع/أشكال الإستعمار الإستيطاني بالتدمير البنيوي- كما يشير وولف- للمجتمعات الأصلانية، ذلك أنه بالرغم من عدم تعرض جميع المجتمعات المستعمَرة للإبادة الجماعية، إلا أنها مرت بدرجات/ مستويات/ وأنماط متفاوتة من التدمير الممنهج الشامل، أو من المحو/الإلغاء كما يسميها باترك وولف، بما يعنيه ذلك من إبادة / تهجير الأصلانيين، و الإستيلاء على أرضهم، وإلغاء/تدمير الهوية/الثقافة/ التاريخ القومي-الحضاري للمجتمعات المستعمَرة. يقول وولف في سياق مقارنته بين الإستيطان الكولونيالي والإبادة الجماعية، "أن منطق الإلغاء / المحو في الكولونيالية الإستيطانية قد تجلى على شكل إبادة جماعية، إلا أنه يجب التفريق بينهما فالكولونيالية الإستيطانية قائمة

37 - بيتربرغ،غابرييل، 2009، مرجع سابق، ص:86.

*إضافة من الكاتب.

38 - هالحمي، بنيامين بيت،2001، التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها، قصر الأواني المهشمة – دراسات في نقد الصهيونية، رام الله، مؤسسة الأيام. ص:74.

39 – شافير، غيرشون،2001، الصهيونية والكولونيالية، قصر الأواني المهشمة-دراسات في نقد الصهيونية،رام الله، مؤسسة الأيام، ص:127.

40 – بيتربرغ،غابرييل، 2009، مرجع سابق، ص:85.

41 – – شافير، غيرشون،2001، مرجع سابق، ص:127.

بطبيعتها على الإلغاء والمحو لكنها ليست مرتبطة بجميع الحالات بالإبادة الجماعية.42 و يبين وولف ما يسميه بالطابع الحداثي للإستعمار في استخدامه للإبادة الجماعية، ذلك "أن أشكال معينة من الإبادة الجماعية الحديثة تطلبت القدرات التكنولوجية واللوجستية والإدارية ذات الطابع المركزي للدولة الحديثة. فالإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا هي نتاج الحالة المابعدكولونيالية، أيديولوجيا عنصرية/ ثورة تدعي الشرعية الديمقراطية/ والحرب وجميعها تعبيرات حداثية، والتقسيم العرقي المتبادل من قبل الطرفين (الهوتو / والتوتسي) والذي على أرضيته قامت هذه الأيديولوجية المابعد كولونيالية، كان نفسه مكيدة كولونيالية.43

كما يشير وولف إلى تدمير/ إستئصال الهوية الجماعية للسكان الأصلانيين، كما حدث مع الهنود الحمر في الولايات المتحدة (كقبائل الشيروكي والشوكتاو) فقد تمت عملية محو ممنهج للهوية الجماعية / القبائلية للهنود الحمر في مقابل قبولهم كأفراد مواطنيين أمريكيين تمهيدا لإدماجهم في المجتمع الاستعماري الأورو–أمريكي في الولايات المتحدة. 44 ويبقى الهدف المركزي للكولونيالية الإستيطانية، بحسب وولف، هو الأرض، حيث أن " الدافع الرئيسي للإلغاء ليس العرق (أو الدين، او الإثنية، أو درجة الحضارة) ولكن الحصول على الأرض، التوسع في المكان هو العنصر الخاص الذي لا يمكن إختزاله للكولونيالية الإستعمارية." 45

في البعد التاريخي–الرأسمالي للظاهرة الإستعمارية

تلازم حضور الظاهرة الإستعمارية الغربية/ الأوروبية تاريخيا مع ظهور الثورة الصناعية التي حدثت في إنجلترا في ستينيات القرن الثامن عشر، كحدث مؤسس لسلسلة حلقات متصلة ساهمت جميعها في صياغة التاريخ الإستعماري الغربي؛ فقد أدى ظهور " الآلة" الصناعية وبالتالي مكننة الإنتاج في أوروبا – إنجلترا تحديدا– إلى وجود فائض في الإنتاج السلعي، وذلك بعد أن تم إشباع السوق المحلية بالبضائع والسلع المنتجة، وبالتالي أصبح هنالك حاجة للبحث عن أسواق جديدة لتصريف البضائع وتحقيق الأرباح وضمان سيرورة العملية الإنتاجية وتجنب الأزمة الإقتصادية –الإجتماعية، وأي ضرر/ نقص يصيب إحدى هذه الحلقات الإنتاجية يؤدي إلى ركود إقتصادي وإلى أزمة إجتماعية، (وهو ما حدث بالفعل في أوروبا مع بداية دوران عجلة الإنتاج السلعي في القرن الثامن عشر)، مترافقا مع إرتفاع نسبة البطالة، وزيادة الطلب على المواد الأولية الضرورية لعملية التصنيع، والحل كان بإستعمار مناطق جديدة وتهيئتها موضوعيا.

لتكون سوق إستهلاكية تنفذ إليها الدول الإستعمارية من أجل تصريف بضاعتها، وفي نفس الوقت الحصول منها على ما تحتاجه من مواد خام. يقول ماركس في ذات السياق: " مع إكتشاف مناجم الذهب والفضة في أميركا، وإستئصال السكان المحليين، وإستعبادهم، ودفنهم

42 – وولف، باترك، 2012،مرجع سابق،ص:236.
43 – وولف، باترك، 2012،مرجع سابق، ص:235.
44 – وولف، باترك، 2012،مرجع سابق، ص:236.
45 – وولف، باترك، 2012،مرجع سابق، ص:227.

أحياء في المناجم، والخطوات الاولى للإستيلاء على الهند الشرقية لنهبها، وتحويل إفريقيا إلى محمية لإصطياد السود، ذلك كان فجر عصر الإنتاج الرأسمالي."46 وقد ترافق مع تأسيس الدول الإستعمارية للمستعمرات، نقل كل الكم الفائض من البشر لديها، كحل للأزمة الإجتماعية داخل هذه الدول. يقول سيسل رودس في سنة 1895 عن أهمية الإمبريالية " ...إن الفكرة التي أصبو إليها هي حل المسألة الاجتماعية، أعني :لكيما ننقذ أربعين مليونا من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية فتاكة ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أن نستولي على أراض جديدة لنرسل إليها فائض السكان ولنقتني ميادين جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها المصانع والمناجم . فالإمبراطورية، وقد قلت ذلك مرارا وتكرارا، هي مسألة البطون .فإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية ينبغي عليكم أن تصبحوا امبرياليين."47 وفي هذا السياق يقدر ماجدوف بأن " 55 مليون أوروبي غادروا أراضيهم الأصلية خلال السنوات المئة التي تلت 1820 وذلك نتيجة عاملين أساسيين :

1 – الرغبة في الهجرة نتيجة الصعوبات التي خلفتها إضطرابات التغيير الإقتصادي في بلاد الوطن.

2 – جاذبية الأراضي والوظائف والأعمال التي قامت بها خطوط الملاحة لنقل المسافرين وعملاء المستثمرين المتعطشين إلى اليد العاملة في العالم الجديد.

بالإضافه إلى ما كان يعنيه " العالم الجديد"/ المستعمرة كمجالا وفرصة لتحقيق الطموحات الإجتماعية والإقتصادية . 48

وقد زاد التنافس الإستعماري داخل " المركز" الأوروبي من زخم هيمنة الظاهرة الإستعمارية على العالم؛ وذلك لكون بعض الدول الأوروبية إستطاعت تحقيق التقدم الصناعي والتقني الذي وصلت إليه بريطانيا، وبالتالي أصبح لهذه الدول بضائعها التجارية التي تريد أسواقا ومواد خام." 49 وقد يسر النظام الإستعماري تعجيل نمو التجارة والملاحة، وقد كانت (الشركات– الإحتكارات) بمثابة دوافع جبارة لتركيز الرأسمال. وكانت المستعمرات تؤمن سوق تصريف من أجل المانيفاكتورات الناشئة بسرعة، بينما كان التملك الإحتكاري لهذه السوق يؤمن اشتداد التراكم، وكانت الكنوز المحصلة، خارج أوروبا عن طريق النهب السافر، واستعباد السكان المحليين، وعمليات القتل، تصب في المتروبول وتتحول فيها الى رأسمال." 50

46 – ماركس، كارل، 1867، منشأ الرأسمالي الصناعي، في الإستعمار، موسكو، دار التقدم، ص:151.

47 – لينين، فلاديمير،1916، الإمبريالية اعلى مراحل الرأسمالية، المجلد 5، موسكو، دار التقدم، ص:537.

48– ماجدوف، هاري، 1981، مرجع سابق، ص:.43

49 – ماجدوف، هاري، 1981، مرجع سابق. ص: 48.

50 – ماركس، كارل،1853، مقالة الحكم البريطاني في الهند، كتاب في الإستعمار– مجموعة من المقالات والرسائل، موسكو، دار التقدم، ص:22.

الخطاب الإستعماري

يمكن النظر للخطاب الإستعماري، على أنه منظومة متكاملة من التفسيرات والتبريرات والسياسات والإتجاهات الأيديولوجية الإستعمارية، والتي من خلالها فرض الإستعمار نسقه الفكري/الثقافي على المستعمَرين وحافظ على إستمرارية السلطة الإستعمارية، كما أن الخطاب الإستعماري شكل النظام/ والقانون الذي لا بد من الإلتزام به، ذلك أن الأساس النظري- الفلسفي للخطاب الإستعماري، تعود إلى الخطاب بإعتباره "منظومة السلطة المشكلة للواقع، الفارضة تصورها لما هو علمي/حقيقة وما هو مرضي/ مزيف، وهي المنظومة التي تحدد ما يجب قوله، وما لا يجب الإفصاح عنه، فالخطاب " هو ما نصارع من أجله ، وما نصارع به، فهو السلطة التي نحاول الإستيلاء عليها "51 ومن خلالها وعبر قواعدها ومحدداتها الرقابية-السلطوية يمكن رؤية الواقع/ الظاهرة / العالم، ويمكن فهم الظاهرة وتعريفها ومعرفة حدودها، ذلك أنه "ثمة قواعد معينة غير منطوقة تتحكم في نوع المقولات التي يمكن أن تقال داخل الخطاب، وتلك التي لا يمكن أن تقال داخله، وهذه القواعد تحسم طبيعة ذلك الخطاب، وفعليا بما أن عددا محدودا من المقولات يمكن أن يقال داخل قواعد المنظومة، فإن هذه القواعد هي ما يميز الخطاب." 52

بناءً على ذلك حاول الخطاب الكولونيالي المحافظة على حالة من الإتساق الداخلي "داخل" المركز الإستعماري نفسه، كما حدث في نماذج إستعمارية تاريخية عديدة، حيث شددت الخطابات الإستعمارية فيها على الأبعاد (التحضيرية /التمدينية) لمشاريعها الإستعمارية. فقد تمأسس الخطاب الإستعماري الغربي على أرضية نظرية ذات أبعاد ومعاييير تشكيلية/ تصنيفية متوافقة مع البنية المعرفية "المركز-أوروبية" المنتجة لهذا الخطاب، فقد إعتمد على مفاهيم التمدين /والتقدم /والعقلانية، في تبريره للنهج الإستعماري المتصاعد وفقا لتنامي الإنتاج الإقتصادي وإشتداد المنافسة السياسية – الثقافية فيما بين المراكز/ العواصم الإستعمارية الرئيسية، مؤكدا في نفس الوقت على "المرجعية الحضارية" التي يمثلها الغرب تجاه "الآخر"، فهي العبء/ المسؤولية الحضارية-التمدينية التي يحملها الغربي-الأوروبي لكونه المتفوق/الناضج/ " الأبيض"، تجاه " الشرقي"/ اللاغربي، و يهدف "الاوروبي" من خلالها إلى تحويل "الأهالي"/ أو الأصلانيين من الحالة البربرية-البدائية التي يعيشون بها إلى أناس متحضرين/ أوروبيين، بعاداتهم وتفكيرهم وسلوكهم. ذلك أن "الرسالة التحضيرية" فكرة نابعة عن البنية المركزانية للمعرفة الغربية في إدراكها "للذات" والعلاقة مع " الآخر"/المختلف. ولهذا فهي تدرك وتقدم " رسالتها التحضيرية" على أنها قيم كونية/ إنسانيية لكل البشر.مبررة بذلك ممارسات الهيمنة الإستعمارية، على أنها "ضرورة" لابد منها في سبيل التحضر / التقدم.

51 – فوكو،ميشيل،2007،نظام الخطاب،بيروت، دار الفارابي، ص:4.

52 – بيل، أشكروفت، وآخرون، 2010، دراسات ما بعد الكولونيالية، القاهرة، ص: 140.

في ذات السياق نجد ألبير باييه يقول:" يعد الإستعمار مشروعا حين يحمل الشعب الذي يحتل كنزا من الأفكار والعواطف، التي من شأنها أن تغني شعوبا أخرى، حينذاك لا يصبح الإستعمار حقا فحسب بل واجبا. ويبدو لي أن فرنسا المعاصرة بنت النهضة ، وريثة القرن التاسع عشر والثورة ، تمثل في العالم مأملا له قيمته الخاصة، وبالتالي يمكنها، بل يجب عليها أن تشيع في الكون نقل العلوم للشعوب التي تجهلها ، وفي تحويلهم الطرق، القنوات، السكك الحديدية، الخطوط، السلكية، والتلغراف، المصالح الطبية، وفي تعريفهم بحقوق الإنسان- ان في كل هذا عملا ينم عن الإخاء...فالبلاد التي اعلنت عن حقوق الانسان ، وساهمت ، بنجاح في تقدم العلوم، والتي أقامت التعليم العلماني، وأيضا البلاد ، التي أمام الامم ، تعد من المدافعين عن الحرية ، لها بحكم ماضيها، رسالة اشاعة الأفكار، التي كونت عظمتها الخاصة اينما ارادت."53

والخطاب الإستعماري هنا يقوم بفرض المعرفة التي تؤسس وتبنى في إطار السلطة/ و الفوقية/ والهيمنة، وهي طريقة معاينة تبدو خالية من المنطلقات المعرفية " الموضوعية" الأساسية للحضارة الغربية، وخاضعة لا للفكر النقدي الذي يمارسه الغرب في فهم ذاته، بل لفكر آخر مصدره الإنشاء الإستشراقي المتشكل المتصلب والذي تأسس في إطار معطيات ومنطلقات أخرى غير المنطلقات الأولى، منطلقات لايمكن أن تكون الأولى لان الظاهرة التي تتناولها مختلفة والشروط التي يتم فيها التناول مختلفة أيضا والعلاقة التي تتشكل بين(الذات – الذات في الحالة الأولى / والذات – الآخر في الحالة الثانية) مختلفة جوهريا في الحالتين. هذه الفلسفة الثنائية في معاينة (الأنا- الآخر) تفترض وبالضرورة النظرة الدونية" للأخر" "اللاغربي" ، وتكشف عن الخلل في البنية المعرفية الغربية في تعاملها/وعلاقتها مع "الخارج"/الشرق/ الجنوب، والذي تعتبره "قاصر"/طفولي، وإمتداد طبيعي لكل ما هو سلبي/ وسيء /وهامشي في داخل هذه "الذات- المركز". كما أن هذا الربط بين النور/التحديث من جهة والنظام الإستعماري من جهة أخرى، يخفي المضمون الحقيقي للأيديولوجية الإستعمارية، على أساس أن هذا الربط أمر طبيعي وكوني، يجب أن يسود عالميا –بنموذجه الغربي- كي تستطيع دول الأطراف من تحقيق التقدم والحداثة.

يقول بيل أشكروفت عن الخطاب الكولونيالي بأنه: " منظومة من المقولات التي يمكن إطلاقها عن المستعمرات والشعوب المستعمَرة، وعن القوى المستعمِرة وعن العلاقة بينهما، وهو منظومة المعرفة والمعتقدات بشأن العالم الذي تحدث داخل أركانه أفعال الإستعمار، وعلى الرغم من أن هذا الخطاب يتم توليده داخل مجتمع المستعمِرين وفي حدود ثقافاتهم فقد صار هو الخطاب الذي قد يرى المستعمَرون أنفسهم داخله أيضا، وعلى أقل الإفتراضات يخلق هذا الخطاب صراعا عميقا في وعي المستعمرين بسبب تصادمه مع المعارف (أنواع المعرفة)

53- نقلا عن: مالكي،أمحمد، 1994، الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 133.

الأخرى بشأن العالم. ويعتمد الخطاب الكولونيالي بصورة خاصة على أفكار العرق التي بدأت تبرز مع ظهور الإمبريالية الأوروبية ومن خلال مثل هذه الفروق والتمييزات كان الخطاب الكولونيالي يصور الشعوب المستعمَرة أيا كانت طبيعة تشكيلاتها الإجتماعية وتواريخها الثقافية، بوصفها بدائية في مقابل شعوب المستعمِرين "المتحضرة". 54

ويتواصل الخطاب الإستعماري في سبيل فرض هيمنته الأيديولوجية، من خلال تعزيز عملية الإستبطان الإستعماري ، والتي تشير إلى العادات والأفكار والأنماط السلوكية التي "يستدخلها" المستعمَرون إلى بنياتهم الذهنية / المعرفية لتصبح وكأنها جزء من " أصلانية" المجتمعات المستعمَرة، ويؤثر الإستبطان في نظرة المستعمَرين إلى أنفسهم وإلى "الآخر" / المستعمِر، ويدفعهم إلى التماهي أكثر مع الوعي/ والخطاب المستعمِر، " فالمستعمَر سيكون منفلتا من دغله على قدر ما يعتنق قيم المتروبول الثقافية، وسيكون أبيض على قدر ما يرفض سواده". وهذا يؤدي إلى تشوه هوية المستعمَرين ومحو/إلغاء نسقهم الثقافي، فلاتاريخ للمستعمَرين إلا مع بداية الإستعمار.

فوكو/سعيد/ ما بعد الكولونيالية في السياق الإستعماري

تتجاهل الخطابات المركزانية الغربية دور التاريخ الإستعماري في إنتاج الغرب والحداثة الغربية؛ فلا يمكن الحديث عن الحداثة الغربية كسياق منعزل/ومنفصل عن الإرث الإستعماري "الإمبراطوري" الغربي، هذا الجانب الذي يربط بين "الحداثة الغربية" و علاقات الإستعمار مع "اللاغرب" هو ما حاول "الخطاب" الأوروبي إخفائه وتجاهله إلتزاما منه بمركزيته الغربية، لهذا نجد "أن الكولونيالي هو غياب متواصل لازم لنص فوكو"55 ، لأن ميشيل فوكو كمفكر "ما بعد" حداثي وبمنهجه "التفكيكي" للخطاب/ات السائد، وبكل ما تحدث عنه بخصوص"السياسة الحيوية"، وكل إنتاجه المعرفي هو ضمن إطار المركزية الأوروبية، و"خطابه" الفكري "ملتزم" بمعاينة "اللاغرب" في إطار من (القوة، والفوقية، والسلطة) بمعنى أن "خطاب" فوكو يصبح "خطاب" مركزي غربي في مواجهته مع (الشرق/الآخر/اللاغرب)، أو كما يقول إدوارد سعيد :" فإنه يتجاهل السياق الإمبريالي لنظرياته، فإنه يبدو فعليا ممثلا حركة مستعمِرة لا تقاوم تقوم – بمفارقة ضدية– بتحصين إمتيازات كلا الباحث الفرد المتوحد والنظام الذي يحتويه ضمنه.56 وهو بذلك يختلف عن فانون الذي يمثل "مصالح دوائر سكانية مزدوجة، أصلانية وغربية، متحركة من الإنحصار والعزل الى التحرير".57 بالنسبة لأثر " المستعمَرة " على تشكل الإستعمار ضمن علاقة الصراع بين الطرفين، نجد أن الخطاب الإستعماري منسجم مع مركزانيته الثقافية، التي تنكر أن يكون "للآخر" وجود

54 – بيل، أشكروفت، وآخرون، 2010، مرجع سابق، ص:.102

55 – تيموثي،ميتشل، مدرسة دراسات التابع ومسالة الحداثة، مجلة ألف، القاهرة، العدد18،سنة 1998، ص:148.

56 – سعيد،ادوارد،1997،مرجع سابق. ص:332.

– سعيد،ادوارد،1997،مرجع سابق. ص:332. 57

حضاري"عقلاني" مختلف عن الحضارة الأوروبية، من هنا يدعي الغرب أنه أنتج/وينتج "الحداثة"، وأن "التاريخ هو الغرب"، يقول تيموثي ميتشل:

"كانت فكرة الحديث مرتبطة على الدوام بموقع محدد. وقد أشارت الكلمة إلى فكرة جغرافيه وتاريخية على حد سواء، هي فكرة الغرب. والحال أن الكتابات التاريخية التقليدية عن التحديث قد وصفته بأنه سيرورة جرى تدشينها وإنجازها في أوروبا. ومن هناك تم تصديرها إلى مناطق مطردة الإتساع من اللاغرب. وقد قيل في هذه الكتابات أن مصير اللاغرب هو محاكاة التاريخ الذي صاغه الغرب بالفعل. وبدا أن هذه المحاكاة لا يمكنها أن تكون أكثر من محاكاة. ومهما كانت ضخامة نجاح سيرورة التحديث في اللاغرب، فليس بوسعها أبداً أن تكون شئيا أصيلا. وقد جرى تخيل الإختلاف الجغرافي بين اللاغرب والغرب بوصفه إختلافا بين النسخة وأصلها، وأن يصبح بلد ما حديثا فذلك معناه أن تندرج في حركة التاريخ. وهذه الحركة هي المسار الذي شقه الغرب ورسم معالمة. إن التاريخ هو الغرب".58

يشير مفكروا " ما بعد الكولونيالية" الى أننا بحاجة اليوم الى إعادة فحص الكثير من الكتابات النقدية حول الحداثة الأوروبية؛ علما أنه شكلت تفكيرنا حول ما بعد الحداثة. وقد سعى منظرو ما بعد الكولونيالية إلى إثبات أن الحداثة هي ليست نتاج غربيا، إنما هي التي أنتجت الغرب. وهنا ينتقد أصحاب هذه المدرسة فكر المفكر الفرنسي، ميشيل فوكو؛ حيث أن تتبعه لأصول المناهج الحديثة للمعرفة وللسلطة وللذاتية لا يقدم أي توضيح للكيفية التي تم بها تعريف أوروبا الشمالية كموقع للحداثة. كما أن فوكو في تاريخ الشأن الجنسي، يصف إنبثاق الفكرة الحديثة عن الفرد. وهو يربط إنبثاق هذه الفكرة بإستحداث وتطور أفكار جديدة عن أهمية الشأن الجنسي. غير أنه يغفل بالكامل تجربة الأوروبيين في المستعمرات، ويتجاهل إلى حد ما مسألة العرق، ويعتبره مخلفا تاريخيا، أي أنه يمثل إهتماما أستقراطيا قبل حديث. كما أكد فوكو أن كل مناهج التحكم في الناس والمكان والحركة هي في الأساس تم صياغتها في الحداثة الأوروبية، ومن الأمثلة على ذلك: مفهوم البانوبتية أو الإشراف؛ حيث يشير فوكو إلى أن البانوبتيكون، يمثل الهندسة/ التقنية التي تقدم أعلى درجات المراقبة والإنضباط، ففي " هذا الفضاء المغلق، المقطوع، المراقب من كل جوانبه حيث يحشر الأفراد ضمن مكان ثابت، حيث تراقب أقل حركة وحيث تسجل كل الأحداث." 59 وهذا النموذج هو نتاج الحداثة الأوروبية، غير أن النموذج بالأساس يعود إلى مبدأ صيغ في إستعمار روسيا لأراض عثمانية، أما فيما يتعلق في التعليم المدرسي الرقابي، الذي تحدث عنه فوكو أيضا على أنه نتاج الحداثة الأوروبية، نجد أن هذا النظام وجد لأول مرة في البنغال في أوائل القرن التاسع عشر. 60

58- تيموثي،ميتشل، مدرسة دراسات التابع ومسالة الحداثة، مجلة ألف، القاهرة، العدد18،سنة 1998، ص:101.

59- فوكو،ميشيل، 2007، مرجع سابق، ص:208.

60- تيموثي،ميتشل، 1998،ص:146.

وما يغيب عن مدرسة " ما بعد الإستعمار" هو البعد الإقتصادي للإستعمار؛ ذلك أن منظري ما بعد الإستعمار "قد حولوا مشكلات مادية ملموسة من عالم الحياة اليومية إلى مشكلات ذاتية ومعرفية، وبينما يستمر رأس المال في تحركاته في بناء العالم، فإن رفض مكانته التأسيسية يجعل التخطيط المعرفي مستحيلا، وهو ما ينبغي أن يكون نقطة الإنطلاق لأي ممارسة للمقاومة." 61كما أنه يجب التدقيق في مرحلة/حقبة ال"مابعد" كولونيالية /الإستعمارية، حيث أن كلمة " ما بعد الإستعمار" مفيدة كتعميم لدرجة أنها تشير إلى عملية تحرر من مجموعة الأعراض الإستعمارية المتزامنة كاملة التي تظهر بأشكال متعددة والتي لا بد منها لكل أولئك الذين قد تميزت عوالمهم بمجموعة الظواهر تلك."62 وفي المقابل لا تزال " سيطرة "و"نفوذ" و"هيمنة" "الإمبراطوريات" الإستعمارية المختلفة موجودة بمسميات وأشكال متنوعة، فعلى سبيل المثال القواعد العسكرية " للإمبراطورية" الأمريكية منتشرة في كل أنحاء العالم بحجة (حماية المصالح الإقتصادية الحيوية للولايات المتحدة من خطر الإرهاب) وهنا إستمرار وتواصل للمرحلة الإستعمارية بما فيها من سيطرة إقتصادية وعسكرية، "فلن تكون سوق عالمية دون إمبراطورية عسكرية أمريكية "63 كما أن " محلات ماكدونالد لا يمكنها أن تزدهر بدون دوغلاس مكدونيل مصمم طائرة إف15" 64. هذا بالإضافة الى أن هذه التوجهات" ما بعد كولونيالية" في كل سياقاتها النقدية للخطاب/ات الإستعمارية وللحداثة الغربية بشكل عام، لم تستطع تجاوز الأدوات المنهجية الغربية/الإستعمارية، حتى في سعيها لتفكيك الخطابات المركزانية الغربية نجدها – كما إدوارد سعيد- تستخدم المناهج النقدية الغربية. ويذهب كوامي أنتوني آبيا إلى دور كومبرادوري لمنظري ما بعد الإستعمار حيث يقول: " إن ما بعد الإستعمار هي حالة ما يمكن أن ندعوه بشح انتلجنسيا الكومبرادور، وهي مجموعة من الكتاب والمفكرين صغيرة نسبيا ذات أسلوب وتدريب غربي يتوسطون في تجارة السلع الثقافية للرأسمالية العالمية في الأطراف، في الغرب هم معروفون من خلال إفريقيا التي يقدمونها. أبناء بلادهم يعرفونهم من خلال الغرب الذي يقدمونه لإفريقيا ومن خلال افريقيا التي اخترعوها للعالم، ولبعضهم البعض ولإفريقيا." 65

أيضا ركز سعيد في جهده النظري المعرفي على تفكيك البنية المعرفية الغربية، والمتورطة –بحسب سعيد- في الإمبريالية، " حيث ينكر سعيد دعوى الموضوعية أو البراءة، ليس داخل الدراسات الإستشراقية فحسب بل في أي علم غربي..الإنثروبولوجيا وفقه اللغة وتاريخ الفن والتاريخ والدراسات الثقافية والإقتصادية والدراسات الأدبية." 66 إلا أن سعيد لم يعر الجانب الإقتصادي- الرأسمالي أهمية في المعاينة الإستعمارية القائمة على السلطة/ الفوقية في تناولها للمستعمَر. كما أنه لم يقم تميزا داخل "الثقافة الغربية" او "ثقافة المركز"، وبالتالي غيّب

61 – لومبا، انيا، 2007، مرجع سابق،ص:.247

62 – لومبا، انيا، 2007، مرجع سابق،ص:33.

63 –أمين، سمير، 2004، الفيروس الليبرالي-الحرب الدائمة وأمركة العالم، بيروت، دار الفارابي، ص: 416.

64 - أمين، سمير، 2004، مرجع سابق، ص:416.

65 - لومبا، انيا، 2007،مرجع سابق، ص :243.

66 – لومبا، انيا، 2007،مرجع سابق،ص:59.

تماما البعد الطبقي للثقافة المهيمنة داخل المركز وهي ثقافة البرجوازية، صاحبة القدرة على إنتاج الخطاب/ات المعرفية السائدة–الطاغية، ذلك ان المسيطر/ المهيمن في داخل "الغرب"، والمنتج لمركزانيته الغربية، وصاحب القدرة الإقتصادية، هو ذاته السيد في المستعمرات، وصاحب السلطة في إنتاج السردية عن "اللاغربي"، وأيضا وفي ذات المسار – وبكلمات سعيد- الآخر /الشرقي هو إمتداد للمهمش/ الضعيف/ الأنثوي/ الفقير في داخل المركز الغربي، وهنا سعيد يتطرق (موارية) للبعد الطبقي الناظم للمركزانية الثقافية والفضاء الإمبريالي. والقانون العام الذي يصوغه سعيد :" ليس في وسع أي باحث..أن يقاوم ضغوط أمته، و ضغوط التقليد البحثي الذي يعمل في سياقه "67 وهو قانون يلغي إحتمالية وجود تناقض وصراع في داخل المركز، "فالحقل الفكري في مجتمع ما هو , عنده حقل الفكر السائد وحده، وبنية هذا الحقل بنية بسيطة تنحصر في قبة هذا الفكر، إذ لا وجود لغيره .ليست بنية هذا الحقل كما هي في واقعها المادي التاريخي الإجتماعي،بنية معقدة من مجموعة بنى فكرية متناقضة متصارعة في حركة تاريخية موحدة بحركة الصراعات الطبقية الإجتماعية، إنها بالعكس عنده بنية واحدية هي بالضبط بنية فكر الطبقة المسيطرة يضعها كأنها بنية فكر الأمة." 68

النقطة الاخرى التي تلفت الإنتباه في منهج سعيد، أنه إستخدم ميشيل فوكو في تفكيكه للخطابات المعرفية الغربية، وسعيد هنا، لم ينجو من التورط في إنتاجات المركزانية المعرفية الغربية، حيث يرى إدوارد سعيد أن " كل الطاقات التي صبت في النظرية النقدية وفي الرواية وفك الإرباك في أمثلة التطبيق النظرية مثل : التأريخية الجديدة والتفكيكية والماركسية قد تجنبت الفضاء السياسي الرئيسي، وأود ان أقول الفاصل، للثقافة الغربية الحديثة، أعني الإمبريالية." وبما أنه ورّط كل الإنتاج العلمي–الثقافي الغربي بالإستعمار والمركزانية الثقافية، نجد أن الكثير من المنظرين اعتبروه عالق معرفيا في الأسر المعرفي للسيد الغربي، مع المراهنة على تفكيكه بنفس أدوات السيد، وهي الفرضية التي يرفضها أشكروفت حين يقول : " ليس بإمكانك تفكيك منزل السيد بإستخدام أدواته."69 المأزق الآخر الذي يواجه منهج إدوارد سعيد (بحسب نقاده) هو العمل على تفكيك خطابات الإستعمار، وإن كان فوكو لم يقم به، فإن سعيد إستخدم منظورات فوكو وإعتمد عليها منهجيا " لتقديم نقد جديد للفكر الإستعماري وليصبح بذلك نصا تأسيسيا لحقل جديد من البحث وهو " الخطاب الإستعماري" . 70 وهنا إستمرارية للتورط بالمنهج الغربي، هذا أولا، وثانيا: كيف يستخدم سعيد منهج نظري لتفكيك الخطاب الإستعماري، لم يتطرق بتاتا للسياق الإستعماري؟ حيث " لم يلق (فوكو) بالا للتوسع الإستعماري كميزة للمجتمع المدني الأوروبي، أو لكيفية تأثير الإستعمار في نظامي السلطة/ المعرفة في الدولة الاوروبية الحديثة، وكذا فإن نظريات فوكو الخاصة هي أوروبية المركز في جوهرها وذات فائدة محدودة في

67 – سعيد،ادوارد،1997،مرجع سابق. ص:273.

68 – عامل، مهدي، 1990، ماركس في استشراق ادوارد سعيد، بيروت، دار الفارابي،ص:97.

69– بيل، أشكروفت، 2010، مرجع سابق، ص:51.

70 – لومبا، انيا، 2007،مرجع سابق،ص:54.

فهم المجتمعات الإستعمارية."71 " كما أن فوكو يستمد نظريته للسلطة التأديبية من نموذج أوروبي المركز في إصلاح السجون، فلا يمكن استخدامها لمخاطبة الوضع الإستعماري حيث تقرر أبنية إمبريالية للسلطة تقانيات التأديب.72

71 – لومبا، انيا، 2007،مرجع سابق،ص:.62

72 – لومبا، انيا، 2007،مرجع سابق،ص:64.

القسم الثاني:

الكولونيالية الفرنسية في الجزائر/ والكولونيالة الصهيونية في فلسطين في سياق المقارنة

الفصل الأول: البنية الإستعمارية الفرنسية –الصهيونة

يمكن النظر إلى الكولونيالية الصهيونية على أنها من نتاج 1 – أيديولوجيا الإستعمار/الإستيطان الغربي، وخطابات الهيمنة الأوروبية على العالم " المتخلف"، 2 – و من نتاج الخطاب الغربي المركزي– الإستشراقي في تحديده للفضاءات الجغرافية والعرقية والحضارية (الغرب/ الأنا –والأخر / الشرق/ الأصلانيين). لذا نجد أن المسؤولون الأوائل عن المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين يعتنقون أفكار إستيطانية، وذلك على غرار موظفي الخدمة الكولونيالية الفرنسية، كما كانوا مشبعين بدورهم بمشروع (فرنسا) المتمثل ب " المهمة الحضارية" ." 73 حيث يقول هرتزل :"وسنشكل عندئذ جزءً من حائط دفاعي لأوروبا ضد البربرية . ويمكن أن توضع الأماكن المسيحية المقدسة تحت نوع من السيادة الدولية خارج الحدود."74

تناقش الرسالة في هذا الفصل الخطاب الكولونيالي الصهيوني والخطاب الكولونيالي الفرنسي، وذلك في سياق مقارن يشمل (التبريرات الإستعمارية /الإستيطان/العنف الإستعماري)، حيث سيتم التطرق لكل محور من هذه المحاور ومقارنته مع نظيره في الحالة الكولونيالية المقابلة (الفرنسية والصهيونية).

أولا: خطاب التبرير الكولونيالي

بالنظر للخطاب التبريري لكل من الحالة الاستعمارية الفرنسية والحالة الاستعمارية الإسرائيلية–الصهيونية، نجد أن هنالك إختلاف واضح يمكن تمييزه وملاحظته في خطاب كل من الحالتين الإستعماريتين؛ ذلك بالرغم من الترابط/ التشابه في الكثير من الجوانب والأساليب الكولونيالية بين المشروعين الإستعماريين (الفرنسي/الغربي والإسرائيلي/ الصهيوني). حيث يتشكل الخطاب التبريري للكولونيالة الفرنسية في الجزائر، من قواعد إرتكاز أساسية يستند إليها ويستمد منها "شرعية" نظامه الإستعماري، وتوافقه الأخلاقي مع منطلقاته الحضارية والقيمية، وما سيتم نقاشه في هذا القسم هو جدلية العلاقة بين طبيعة المعايير في المركز الأوروبي/الفرنسي ومنطلقات معاينة "الخارج"/

73 – مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق.ص:48.

74 – ستيوارت،ديزموند، 1989، مرجع سابق.ص:259.

الجزائري، من حيث انه فضاء استعماري يتم تشكيله/ استيطانه/ تحديثه، وفقا للعلاقة التي تربط المركز بمستعمراته. وهي الجدلية المنتجة للمنظومة التبريرية الكولونيالة الفرنسية في الحالة الجزائرية:

1 – خطاب الفاتح/ المخلّص

في قراءة تفكيكية للبيان الذي وجهته فرنسا إلى الجزائريين عشية إقدامها على الإستعمار، نجد أن التبرير الفرنسي الذي تم تضمينه في نص البيان، جاء بالشكل التالي :

" إلى القضاة، والعلية، والعلماء، وشرفاء المشايخ، ومشاهير الناس، المحترمين..إن ملك فرنسا قد عينني (كونت دي برمونت) قائدا أعلى ..إن الباشا (الداي حسين) حاكمكم قد أهان علم فرنسا الجدير بكل إحترام. وبسبب هذا الفعل غير الحكيم قد تسبب في أن تعانوا كل أنواع المصائب والمصاعب بما في ذلك الحرب معنا..ولكن ثقو بأني لم أت لمحاربتكم، فإبقوا راضين ومسالمين حيث أنتم، إعملوا عملكم المعتاد بثقة، إني أضمن لكم بأنه ليس منا من ينوي مضرتكم، لافي ممتلكاتكم ولا في عائلاتكم، إني أضمن لكم أيضا بأن بلادكم وأراضيكم ومزارعكم، ودكاكينكم وكل شيء ينتمي إليكم صغيرا أو كبيرا سيبقى على ما هو عليه... إنه من الواضح أن هذا الباشا يخطط لتخريب بلادكم وممتلكاتكم وحياتكم، إن كل أحد يعلم أنه يريد أن يجعلكم منكوبين، فقراء، مضطهدين ومتألمين ...فياللعجب كيف أنكم غير متفطنين بأن هذا الباشا لا يسعى إلا من أجل مصالحه الخاصة .. إننا نضمن لكم أيضا، معطينكم وعدا شريفا وصريحا لا يقبل التغيير ولا التفسير بأن جوامعكم ومساجدكم ستكون محترمة، فهي لن تبقى مفتوحة فقط إلى العابدين كما هي الأن ولكن ستصلح أيضا، ونضمن بأن لا أحد منا سيتدخل في شؤونكم الدينية .."[75] كما نجد أن هذه المضامين قد تم التأكيد عليها في المادة الخامسة من الإتفاق الجزائري الفرنسي الموقع بتاريخ (5 تموز 1830) حين نصت على: " أن الدين المحمدي سيبقى معمولا به كما كان سابقا . إنه سيبقى على ما هو عليه، إن حرية أهل البلاد مهما كانت طبقتهم ستبقى محترمة، وأن دين هذا الشعب وممتلكاته وتجارته وصناعته، بالإضافة إلى نسائه ستبقى محترمة أيضا". [76]

وكما يتضح من النصان الواردان سابقا فإن الإرتكاز الأساسي في تبرير الغزو الإستعماري الفرنسي للجزائر في الخطاب الموجه للشعب الجزائري كان على ما يلي:

---

75 – سعد الله، أبو القاسم،1977،الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ص: 467.

76 – سعد الله، 1977، مرجع سابق. ص:469.

1 – "تحرير" الشعب الجزائري من الظلم والقهر والإضطهاد العثماني، وهنا إعادة إنتاج لهوية الثورة الفرنسية كهوية مؤسسة، ومرجعية قيمية وفلسفية في التخاطب مع " الآخر" العربي/ الجزائري، وبالتالي وفي نفس الإطار التأكيدي هذا لهوية الداخل/ الأنا الفرنسي الأوروبي، تمت أيضا مخاطبة المستعمَرين؛ بناءً على ما يجب خلقه في وعي وخيال المستعمَر عن الجندي الفرنسي وعن الإستعمار الفرنسي "كمخلّص" ومنقذ من العثمانيين والهمجية والبربرية والقرون الوسطى. و الإستعمار في سبيل ذلك يقوم بعملية فرز وفصل بين فئات وطبقات المجتمع المستعمَر ، فبالرغم من ان المجتمع الجزائري وحكامه العثمانيين هم من المسلمين، إلا أن هنالك تناقضات حادة بينهم – هذا ما يحاول التركيز عليه الخطاب الإستعماري– والمأمول هنا من هكذا خطاب هو تحويل هذه التاقضات الثانوية الموجودة في المجتمع الجزائري إلى تناقضات رئيسية، وتشويه الوعي الأصلاني المحلي في إدراكه للواقع والمستجدات الموضوعية من حوله، وإنتاج "وعي مستعمَر" يتغاضى عن التدمير الإستعماري للبنى الإجتماعية والسياسية والثقافية والجغرافية الجزائرية من قبل الفرنسيين، و معتقدا بأن تناقضه الأساسي/ ومعركته ليست مع الإستعمار الفرنسي وإنما هي بين (الدايات) من جهة وبين الشعب الجزائري من جهة ثانية، وهو التناقض الذي يحاول النص الإستعماري السابق التأكيد عليه وفرضه، بما يتضمن ذلك من إيحاء بوحدة الصف والخندق ما بين الشعب الجزائري المضّطهد والفاتح الفرنسي الذي جاء لدعمه ومساندته.

2 – أيضا لا يخفي الخطاب الكولونيالي االفرنسي مضامينه الطبقية، ذلك أنه موجه الى الطبقات العليا في المجتمع الجزائري "إلى القضاة، والعلية، والعلماء، وشرفاء المشايخ، ومشاهير الناس"، وهذا يشير بشكل واضح (في حال ربطه مع ما سبق من تحريض على الداي) إلى الطبقة المهيئة والمرشحة لكي تحل محل الحكام العثمانيين، وهنا أيضا أشارة إلى إمكانية التحالف والتعاون على أساس المصلحة المشتركة. يقول مصطفى الأشرف في هذا السياق: " ظلت العائلات الكبرى من الإدارة القديمة (المخزن) وأعيان العهد البائد، ظل هؤلاء، مترددين حائرين لا يعرفون ما إذا كان عليهم الحذو حذو الأمة بأسرها أو صيانة مصالحهم ومناصبهم بعرض خدماتهم على العدو ولكن لم يطل بهم التردد، وكان في مقدمات هؤلاء البايات ثم المرشحون الجدد لشغل منصب البايليك ... ثم اقتدى بهم الملاك الكبار الذين جمعوا ثرواتهم بفضل الإمتيازات العقارية التي منحهم إياها الأتراك مقابل تعهدهم بجباية الضرائب."77 ويفسر لنا الأشرف ذلك التلاقي بين المصالح الطبقية للإقطاعيين ومصالح الإستعمار حيث يقول: " إن الإقطاعيون الذين كانوا يحكمون بالحديد والنار، لم يجدوا مفرا من أن يخدموا قضية غير عادلة ولكنها غانمة، ألا وهي قضية المستعمر الدخيل وذلك بعدما تبين لهم أنهم لا يستطيعون – بحكم طبائعهم

77 – الأشرف، مصطفى،2007، الجزائر: الأمة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر. ص:4.

وعقليتهم ومصالحهم الطبقية- أن ينزلوا الى مستوى الشعب وان يشاركوا معه في الدفاع عن قضية ليس من ورائها أي مغنم."78 ومن البراهين التي يقدمها الكاتب على تعاون الإستعمار الفرنسي مع الطبقات الإقطاعية والزعامات المحلية، ما يقوله المؤرخ لويس رين:

" لم نكن في حاجة لا إلى رجال الإدارة، ولا الى موظفين بل كنا في حاجة الى حلفاء من ذوي الجاه والسلطان أي إلى قوم يمكن بما لهم من شخصية ومن حسب ونسب- أن يكونوا خير رسل لنا لدى الأهالي الذين إستطاع الأمير أن يؤثر فيهم بإسم الإسلام، وقد يكون من السخف بمكان أن نتوقع من هؤلاء الحلفاء الذين لم نكن نحلم بهم —إذ عرضوا علينا فتح مناطق لم نكن نعرفها ولم تطأها أقدامنا من قبل- قد يكون من السخف أن نتوقع منهم شيئا أخر غير الدعم السياسي والعسكري وكذلك كان الأمر."79

وما يؤكد كلام المؤرخ الفرنسي الوارد أعلاه في تفاني وإخلاص الإقطاعيين في خدمة الإستعمار الفرنسي ما نجده في كلام " ابن قانة" وهو أحد أشهر الزعامات الإقطاعية الخائنة، حيث يقول:

" بدأنا نخدم الحكومة الفرنسية منذ عهد بعيد وسنظل نواصل كما في السابق القيام بواجبنا، بإخلاص تام، ونية صافية، ما بقيت الحكومة الفرنسية في الجزائر وحتى لو لم يبق لها من يمثلها في الجزائر إلا شخص واحد من رعاياها فسوف نظل له خاضعين خضوعا تاما."80

أما الطبقة البرجوازية في المدن الكبرى فإنهم على غرار الباشاغاوات قد أعلنوا عن إخلاصهم للوالي العام في ذلك الوقت، مع التنديد بموقف الفلاحين المتمردين، كما جاء في رسالة جماعية لهم بتاريخ 21 أبريل 1871، والتي تضمنت توسلاتهم للوالي العام أن يميز بينهم (كجماعة مثقفة ومتنورة تقدر مع الشكر والإمتنان حماية فرنسا وعدالتها) وبين جماعة أخرى من البدو أو من أفراد العشائر، كما أنهم وصفوا أنفسهم بأنهم " من سكان المدن المستقرين المثقفين الميالين للهدوء والسلم والطمأنينة والهناء ... وبما أن غايتهم هي كسب الرزق، فإنهم يمارسون المهن اليدوية والتجارة والفلاحة وجميع أنواع الصنائع وهم يحترمون السلطة ويحبون النظام ...وكل ما يأملونه أن يعيشو في هناء مع زوجاتهم وأولادهم". أيضا مما جاء في رسالتهم للوالي العام: " إن العبرة التي يجب أن نستخلصها من هذه الأحداث هي أن هؤلاء البدو لن يتراجعوا عن مواقفهم التقليدية وعن عاداتهم الشنيعة إلا إذا بطشت السلطات بهم بطشا شديدا لا هوادة فيه، بطشا يلقي الرعب والفزع في قلوبهم، ويجعلهم يخافون على حياتهم، فما من قوة تستطيع أن تنال منهم سوى البطش والعنف".81 و في الحقيقة لم يغب البطش عن بال الإستعماريين الفرنسيين، ولم يكونوا بحاجة إلى نصيحة في ذلك، حيث أن النص الإستعماري الفرنسي لم يكتفي

78 – الأشرف،2007، مصدر سابق. ص:47.

79 - الأشرف،2007، مصدر سابق. ص:48.

80 – الأشرف،2007، مصدر سابق. ص:.51

81 – الأشرف، 2007، مصدر سابق.ص:55.

"بالجزرة" التي سوف يقدمها للمتعاونيين من قادة المجتمع الجزائري، وإنما لوّح أيضا "بالعصا"؛ فبالرغم من أن النص يحمّل (الداي) المسؤولية عن إهانة فرنسا، فإنه يحتوي على تهديد ضمني "لعلية القوم"، ولعموم الشعب الجزائري بالحرب والمعاناة والألم. وهو تهديد يهدف لردع الذين يفكرون بمقاومة الإستعمار، مذكرا إياهم بالفرق الشاسع بين القدرات التقنية والعسكرية الفرنسية مقارنة مع إمكانيات الجزائريين.

2 – أيضا نلاحظ في الخطاب الإستعماري السابق أنه يركز على إعطاء "ضمانات" الأمان للناس في أموالهم و ممتلكاتهم عائلاتهم وفي بلادهم وأراضيهم ومزارعهم، ودكاكينهم. مع تشديد خاص في تقديم الضمانان في الجانب الديني، والمستعمر الفرنسي بهذا النص يخاطب المستعمَرين على أساس أنه "قارئهم" وقادر على التعبير عن ما يجول في خواطرهم من هواجس ومخاوف وقادر على إستنطاقهم، ذلك أن الفرنسي هو "العارف" و العالم بكيفية تفكير هؤلاء العرب /الجزائريين /الشرقيين وكيفية مخاطبتهم بالطريقة المناسبة، وهي معاينة تضع الأهالي/الأصلانيين في معادلة (أوروبي– أصلاني) وبالطبع الأعلى / المتفوق هو الغربي الفرنسي مقابل الأدنى / الشرقي الجزائري.

2 – التمدين– التحديث

تتركز التبريرات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر بالمشروع التمديني– التحديثي للشعوب " المتخلفة"، ففرنسا في الجزائر حاملة لرسالة الحضارة الأوروبية، يقول ألبير باييه في هذا السياق:" يعد الإستعمار مشروعا حين يحمل الشعب الذي يحتل كنزا من الأفكار والعواطف، التي من شأنها أن تغني شعوبا أخرى حينذاك لا يصبح الإستعمار حقا فحسب بل واجبا. ويبدو لي أن فرنسا المعاصرة بنت النهضة ، وريثة القرن التاسع عشر والثورة ، تمثل في العالم مأملا له قيمته الخاصة، وبالتالي يمكنها، بل يجب عليها أن تشيع في الكون نقل العلوم للشعوب التي تجهلها ، وفي تحويلهم الطرق، القنوات، السكك الحديدية، الخطوط، السلكية، والتلغراف، المصالح الطبية، وفي تعريفهم بحقوق الإنسان– أن في كل هذا عملا ينم عن الإخاء...فالبلاد التي أعلنت عن حقوق الإنسان ، وساهمت ، بنجاح في تقدم العلوم، والتي أقامت التعليم العلماني، وأيضا البلاد ، التي أمام الأمم ، تعد من المدافعين عن الحرية ، لها بحكم ماضيها، رسالة إشاعة الأفكار، التي كونت عظمتها الخاصة أينما أرادت " كما يؤسس جول فيري دعوته لضرورة التوسع الإستعماري الفرنسي في الجزائر على أنه يوجد تباين واختلاف بين الأعراق، فيقول: " أيها السادة، يجب أن نتكلم بصوت أعلى وبصدق أكثر، يجب أن نقول بصراحة حق الأعراق الأسمى...أكرر أن هنالك حقا للأعراق الأفضل لأن هنالك واجبا عليها أداؤه، إن واجبنا تمدين الأعراق الأدنى.." ليضيف: " هناك مناسبات ..يتطلب فيها شرف فرنسا أن لا نترك شعبا بربريا يمعن في التلهي زمنا طويلا.." 82

82– ورد في كتاب: مالكي،محمد،1994،الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص:129.

و يستند هذا الخطاب " التمديني" إلى "فلسفة التطور" في تحليله وتفسيره لكيفية تحول المجتمعات من الحالة/الوضعية "البدائية" إلى مجتمعات "متقدمة/متطورة"، محددة بذلك خصائص كل وضعية/أوحالة ومؤكدة في نفس الوقت على أن المجتمعات "المتأخرة" " يجب أن تسير في نفس خط التطور الذي سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة" 83 إنطلاقا من أن "التطور" والتغير الإجتماعي يسير في "خط صاعد واحد بمراحل متتالية ، يجب أن يمر بها كل مجتمع". 84 تشترك هذه الفلسفة "التطورية" الإستعمارية مع نظرية التحديث في أن التغير الاجتماعي يحدث بفعل عوامل خارجية متمثلة في تيارات الثقافة الحديثة الوافدة من المجتمعات الغربية"85 وهذا التقسيم الثنائي للمجتمعات (تقليدي/حديث) ينسجم مع التصور النظري "الفيبري–الدركهايمي" للمجتمع/ات، فنجد أن المجتمع التقليدي هو مجتمع شرقي " ما قبل العقلانية" أو "مجتمع التضامن الآلي"، أما المجتمع الحديث فهو المجتمع الصناعي/ المتقدم/ الغربي، حيث صاغ ماكس فيبر نموذجه التطوري للمجتمع الحديث/ العقلاني إعتبارا على أنه" ليس إلا الغرب مكانا لوجود علم نعترف اليوم بقيمة تطوره" 86حيث يقدم فيبر عدة أمثلة على البدايات "المشوشة" التي قامت بها الحضارت الأخرى(غير الأوروبية)، وذلك في شتى فروع العلم، فهو يقول عن "العقلانية القانونية"، " إن الأشكال الفكرية الدقيقة في منهجيتها، الضرورية لكل عقيدة شرعية عقلانية، الخاصة بالقانون الروماني وخلفه، القانون الغربي، هي أشكال غير موجودة أبدا خارج أوروبا، وذلك بالرغم من البدايات الحقيقية المعروفة في الهند، مع مدرسة ميمامسا، وبالرغم أيضا من تدوين القوانين بصورة واسعة، كما هي الحال في آسيا القديمة، وإستنادا إلى كل ما عرف من كتب القانون الهندسية أو غيرها، فالغرب وحده هو الذي يعرف، في المقابل، صرحا قانونيا على غرار الحق الكنسي." 87 كما أن فيبر يعتبر أن المؤسسة الرأسمالية الحديثة ليست إلا شكلا عقلانيا غربيا، حيث يقول في هذا السياق : " لا يوجد، خارج الغرب، أي أثر لتنظيم عقلاني للعمل" ذلك أن أهم خصائص الرأسمالية الغربية العقلانية (بحسب فيبر) أنها قامت بتنظيم مؤسسة عقلانية على أساس الربح في سوق منتظمة لا على أساس الظروف اللاعقلانية أو السياسية التي تتم فيها المضاربة، وذلك من خلال: 1 – فصل العمل المنزلي عن المؤسسة، 2 – والمحاسبة العقلانية، وهو ما لا نجده في أماكن أخرى إلا على شكل بدايات مشوشة." 88كذلك يقول دوركهايم في هذا السياق : "إن لكلمة المدنية بالنسبة لنا قيمة واحدة، ولا نريد أن نقر بأن بإمكانها أن تتطور على أسس إجتماعية وسياسية مخالفة لما لدينا" ويقول فيما يخص " التبشير الحامل للمدنية" : " أن الحكام والإداريين والقضاة جميعهم، قد انطلقوا من القناعة التي لا تنثني، وهي التفوق الأصلي، والثقة

83- زايد، أحمد، 2005، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة،نهضة مصر للطباعة والنشر.ص:136.

84 – عارف،نصر محمد،1992،نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي،هيرندن،المعهد العالمي للفكر الإسلامي.ص:163.

85 – زايد، أحمد، 2005، مرجع سابق.ص:136.

86 – فيبر،ماكس، ترجمة محمد علي مقلد، الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، بيروت، مركز الإنماء العربي. ص: 35.

87 – فيبر،ماكس، ترجمة محمد علي مقلد، مرجع سابق. ص:.36

88 – فيبر،ماكس، ترجمة محمد علي مقلد، مرجع سابق.ص: 37.

اللامحدودة بقيمة المبادىء التي لم تواجه بمبادىء الآخرين والتي لا تخذلها التجربة أبدا .. والمقاومة التي تواجههم لا تعزى إلى عدم إكتمال النظام بل لعناد الشعوب الطفلة التي لم تدرك نوايا مربيها المحسنة اليها." 89 فقد إعتبر دوركهايم أن هنالك نوعين من المجتمعات (البدائي والحديث)؛ ففي المجتمع البدائي يعتمد الناس على بنية علاقات القرابة/ الجوار/ الناحية، والأدوار المتوقعة للأفراد محصورة وعفوية، وقد أطلق دوركهايم على هذا النوع من العلاقات (بالتضامن الآلي)، وهي علاقات نابجة عن بساطة النظم الإقتصادية – الإجتماعية في تلك المجتمعات، أما في المجتمعات الحديثة/ العضوية فالأدوار والنظم الإجتماعية –الإقتصادية أكثر تعقيدا وتنظيما، والتخصصات مقسمة ومحددة وواضحة، ذلك ان العلاقات والأدوار قائمة فيه على أساس التقدم في تقسيم العمل.

هذا التقاطع الإستعماري مع المنظور (الفيبري–الدركهايمي) للخطاب الإستعماري "التحديثي" –الوارد سابقا– لباييه و جيفري– يتسم بالمركزية الغربية– الأوروبية بشكل عالي الوتيرة وحاد النبرة، ذلك أن الحديث/الناضج / المتقدم / الصناعي/العقلاني هو الغرب، ولم يكن من الممكن أن يكون تاريخيا إلا الغرب، لذا عليه يتحمل مسؤولياته الإنسانية تجاه غيره من المجتمعات " المتخلفة"، من خلال فتح آفاق التنوير والحضارة أمامها ووضعها على السكة التحديث والرقي، لكي تصبح أقرب إلي"نا" كأوروبيين، و هذه الفلسفة في النظرة للذات وللعلاقة بين الذات–الأخر تكرس النظرة الدونية " للأخر" "اللاغربي" ، وتكشف عن الوعي "الإستشراقي–الطبقي" وعن الخلل في البنية المعرفية الغربية في معاينتها "للخارج"/ الجنوب/ الشرق والذي تعتبره إمتداد مشوه عن الأصل الأوروبي وإمتداد طبيعي لكل ما هو سلبي وسيء وهامشي في داخل هذه "الذات–المركز". ذلك أن " الغرب" كمفهوم سياسي–أيديولوجي، ومشروع لتكوين الإنسان وبناء العالم، غدا المرجعية الحضارية القادرة على إسعاف الآخر، ذلك " المستعمَر المبغض" – على حد تعبير ألبير ميمي– من امتلاك شروط التقدم ومداخله الفعلية، ولو تطلب ذلك أن يعتمد المستعمِر وسائل مناقضة لقيمه التاريخية، ومبادئه في الحرية والإخاء والمساواة ...إنها المرجعية التي أكدها رؤول جيراردیه بقوله: " هذه القناعة تطغى على كل الخلافات السياسية والأيديولوجية والدينية، فهي تقترن لدى الرأي العام المسيحي المحافظ بالدين المسيحي، الدين المنزل الوحيد، وبالقيم التي يدافع عنها، ولدى الرأي العام الجمهوري بالثقة في العلم والتقدم وقيم ثورة (1789) وهكذا فإن الغرب بالنسبة للأولين يتمثل في المبشر المسيحي الذي يحمل الخلاص لبقية العالم وبالنسبة للثانيين في الإدارة والطبيب والمعلم وهؤلاء يحملون العدل والمساواة والعلم والنضال ضد قوى التعسف والإضطهاد، وبالنسبة لهم جميعا فإن الغرب يمثل النور أمام الظلمات ومن هنا جائت فكرة التفاوت في الأجناس والتفاضل بينها كإحدى المسلمات الأساسية."90

89 –لكلرك،جيرار،1990،ترجمة جورج كتورة، الأنثروبولوجيا والإستعمار، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.ص:.44

90 – ورد في كتاب: مالكي،امحمد،1994،مرجع سابق. ص:148.

3 – الخطاب المسيحي – الإستشراقي/الإرث اللاتيني

في سياق شرعنة الإستعمار الفرنسي في الجزائر، تم وضع الواقع الحضاري الفرنسي في سياق تاريخي أوروبي–مسيحي متواصل ومستمر، حيث نجد أن لويس برتراند يقول:" إن النشاط الفرنسي بإفريقيا ليس سوى إستمرار للأثار اللاتينية، التي بادرت روما بالقيام بها منذ عشرين قرنا خلت، إن التاريخ سيضفي طابع المشروعية على غزونا لأننا لا نقوم إلا بإستعادة عمل متوقف ولأننا وارثو تاريخ مشرق... والماضي غير خاف عن أحد إنه الماضي الروماني مع إرثه المسيحي . إنها إفريقيا أبولي وسان أوغستان..إفريقيا الرومانية التي استمرت تعيش حتى أشد العصور تبريرا " . 91

ويقول الكاردينال لا فيجري (وهو أحد المؤسسين الأوائل لحركة التنصير بالجزائر) " لا تتفرنس إفريقيا الشمالية وهي مسلمة وأكبر وسيلة لإدماجها في العائلة الفرنسية إخراجها من الإسلام". 92 كما يقول أيضا الكاردينال لا فيجري في خطاب وجهه للفرنسيين والذي يحثهم فيه على الهجرة والإستيطان في الجزائر:"..إن الجزائر فرنسا الإفريقية تفتح لكم أبوابها وتمد لكم أذرعتها .. أقدموا إذن فنحن على إستعداد لإستقبالكم كإخوان .. أقدموا لنساهم جميعا في تكوين وعلى هذه الأرض الملحدة سكان مثابرين مخلقين مسيحيين ..ستكونون الرسل والمبشرين الحقيقيين أمام الله وأمام الوطن".93 وفي سياق متصل يصرح وزير الحربية على عهد الملك شارل العاشر كلرمون طونر " ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك، وريث سان–لوي لينتقم للإنسانية والدين، أولا يمكن عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي وتحويلهم إلى مسيحيين" مضيفا " إن العناية الإلهية خصته بهذا النصر في الجزائر لجعل المواطنيين مسيحيين" .94

ويظهر من الخطابات الواردة أعلاه بأنها تحاول شرعنة الإستعمار الفرنسي للجزائر،إضافة إلى إظهارها لعدائية واضحة للحضارة العربية–الإسلامية، و السبب بإعتقادي هو متعلق بتاريخ الإشتباك الحضاري بين الغرب والإسلام؛ فهذه الخطابات قائمة على بنية معرفية– ثقافية تعزز وتكرس بشكل كبير التفوق الأوروبي–المسيحي، مقابل تعزيز وتكريس النظرة الدونية والهامشية للشرق، وتحديدا هنا الحضارة العربية–الإسلامية، فالغرب لا يريد أن يستوعب الحضارة العربية –الإسلامية (ولا أي حضارة أخرى) "كند حضاري" مختلف له فلسفته ورؤيته ونظرته المختلفة للأمور وله "عادي " و"مألوف" مختلف، وأفكار وعادات وتقاليد وديانة وطقوس مختلفة (وهو ما يوجد عليه الإسلام المتاخم والمنافس لأوروبا المسيحية) فالإسلام شكل العدو/ الخطر – نظرا لتاريخه الحضاري– الإشتباكي مع أوروبا المسيحية ولا يغيب عن

91 - وارد في كتاب: مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:116.
92 – وارد في كتاب: مالكي،أمحمد، 1994، مرجع سابق. ص:116.
93 – وارد في كتاب: مالكي،أمحمد، 1994، مرجع سابق.ص:.136
94 – وارد في كتاب : مالكي،أمحمد، 1994، مرجع سابق. ص:158.

ذهننا أننا نتحدث عن الجزائر وهي جغرافيا على مشارف حضارة الأندلس العربية الإسلامية في أسبانيا والبرتغال- لذا جسّد الإسلام تهديد للذات الأوروبية، بما يمثله من تاريخ حضاري/ثقافي/ديني، ومن تجرؤه في الماضي على "فتح" أوروبا وتأسيسه لحضارة إسلامية إستمرت لمدة قرون طويلة، وصورة الإسلام الخطر/ الفاتح إستمرت في الخيال الأوروبي حتى في الفترة التي كانت مجتمعاته تعاني من إنحسار وتراجع حضاري عام. وتشكل وصية الملكة ايزابيلا في الدعوة إلى القضاء على الإسلام كشرط لإستقرار المسيحية وتطور مجتمعاتها." 95 أبرز الأمثلة على حالة العداء/ الصراع التاريخي/ السياسي بين الشمال / الأوروبي و الجنوب / العربي-الإسلامي في منطقة غرب حوض المتوسط. إذن بوجود الحضارة العربية-الإسلامية كُسرت المعادلة (غرب قوي متفوق / شرق مهزوم/ ضعيف)، وإستمرارا في دفاعية الغرب النفسية قامت "العقلية الغربية" بإعتبار المسيح والمسيحية و أوروبا هو الأصل "العظيم"، أما الشرق فهو التكرار الزائف وإعتبر محمد منتحلا و " مزيف" فقد الصقت به وبأتباعه سلسلة من الإشتقاقات و الإستنتاجات " المنطقية" مثل الشبق، والشذوذ الجنسي أي كل ما هو مرتبط "بالسيء" في البيئة الإجتماعية والإخلاقية الأوروبية المسيحية . يقول إدوارد سعيد "بالنسبة لأوروبا كان الشرق، بإستثناء الإسلام حتى القرن التاسع عشر ميدانا ذا تاريخ مستمر من السيطرة الغربية التي لم تتحد، ويصدق هذا بجلاء على التجربة البريطانية في الهند وعلى التجربة البرتغالية في جزر الهند الشرقية، الصين واليابان وعلى التجربتين الفرنسية والإيطالية في أقاليم مختلفة من الشرق .....إلا أن الشرق العربي والإسلامي بشكل عام ، كانا الوحيدين اللذين واجها أوروبا بتحد لم، تجد له حلا على الأصعدة السياسية، والفكرية ولزمن قصير، الإقتصادية أيضا."96 وأيضا يقول : "لقد كان الإسلام دون شك إستفزازا حقيقيا بطرق عديدة . فقد كان قريبا من المسيحية قربا مقلقا جغرافيا وثقافيا".97

ويستمر هذا القلق الغربي-المسيحي من الوجود الحضاري الإسلامي حتى بعد محاولة دراسة الظاهرة الحضارية الإسلامية والنظر إليها" نظرة علمانية"، فأطروحة كوسان دوبر سيفال وهو أحد المستشرقين في كتابه " مقالة في تاريخ العرب قبل الإسلامية خلال عهد ماهومت " هي أن العرب حولوا إلى أمة من قبل محمد، وأن الإسلام كان أساسا أداة سياسية، لا أداة روحية بأي شكل، و"محمد " كوسان ليس شيطانا بل رجل "افرد بتاريخ للاسلام (وبأكثر صورة ملائمة) بوصف الإسلام حركة سياسية إطلاقا. و أيضا كما يقول مستشرق آخر هو كارلايل"...فمحمد ليس إسطورة وليس شهوانيا دون حياء، وليس ساحرا صغيرا مضحكا درب حمامات على التقاط الحبوب من أذنيه، بل إنه رجل ذو رؤيا حقيقية، وقناعات عميقة، بيد أنه مؤلف للقرآن."98

95 - مالكي،أمحمد، 1994، مرجع سابق. ص:.115

96 – سعيد، إدوارد، 1995، الاستشراق، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية. ص: .105

97 - سعيد، إدوارد، 1995، مرجع سابق. ص:.107

98 - سعيد، إدوارد، 1995، مرجع سابق. ص:120.

واضح أنه يوجد إختلاف بين النظرة الدينية الكنسية لمحمد كإبليس وشيطان وللإسلام كنوع من أنواع" الهرطقة"، أو الكفر /و الإلحاد، وبين النظرة العلمانية الغربية للإسلام "كمشروع سياسي"، يظهر فيه النبي محمد كمفكر وقائد ومؤسس لهذا المشروع أو لهذه الفلسفة الإسلامية، و لكن كلا النظرتين متفقة على أساس واحد هو أن الإسلام ليس "دين سماوي" كالمسيحية الديانة " الأصل" ، كما تشترك البنية الفكرية–الثقافية العلمانية، والموقف الكنسي المسيحي (بالإضافة إلى الرفض الكامل للإسلام) في النظرة الإستشراقية من خلال معاينة الإسلام "كآخر"/ شرقي .

ساهم النص/ الخطاب الإستشراقي – الإستعماري بشكل كبير في تكثيف الفعل والممارسة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر وتجذيرها تاريخيا ووصلها بإرثها اللاتيني/الأوروبي، وتمظهر هذا الوعي الإستشراقي–الكولونيالي في قول هيغل : " ينبغي تقسيم إفريقيا إلى ثلاثة أقسام الأول جنوب الصحراء الكبرى، وهو إفريقيا على الأصالة، وهي المناطق الجبلية التي تكاد تكون مجهولة لنا تماما، والثاني يقع شمالي الصحراء وهو إفريقيا الأوروبية، أما الثالث فهو منطقة نهر النيل" مضيفا " والجزء الشمالي من إفريقيا، الذي يمكن أن يطلق عليه بصفة خاصة إسم أرض الساحل، يقع على البحر المتوسط وعلى المحيط الأطلنطي وهو إقليم رائع توجد فيه قرطاجنة في ما مضى، توجد به الآن مراكش الحديثة والجزائر وتونس وطرابلس. ولقد كان من الواجب ربط هذا الجزء من افريقيا بأوروبا، ولا بد بالفعل أن يرتبط بها، ولقد بذل الفرنسيون أخيرا جهودا ناجحة في هذا الإتجاه." 99

ما تجدر ملاحظته هنا– في سبيل ربط "الجزء الشمالي" الذي يتحدث عنه هيجل– هو سياسة فرنسا الكولونيالية في تفكيك مكونات المجتمع الجزائري (عرب/بربر)، مع محاولة إضفاء وصل تاريخي بين الإرث الروماني القديم والبربر ، وهذا ما يظهر في " كتابات أواخر القرن التاسع عشر التي إعتبرت جنس البربر قريبا من الأجناس المنحدرة من أوروبا". 100 أو كما يقول لويس برتراند في سياق كتابته عن بلاد البربر ونزوعهم إلى "الإستقلال الفطري" : فعبثا تدفقت عليهم مرتين الموجة العربية الأسيوية ففي كلتا المرتين كانت الصخرة المغمورة تطوف فوق السطح من جديد، محافظة على أصالتها وفيه لماضيها. والماضي غير خاف عن أحد إنه الماضي الروماني مع إرثه المسيحي . إنها إفريقيا أبولي وسان اوغستان ... إفريقيا الرومانية التي إستمرت تعيش حتى أشد العصور تبريرا".101 والهدف من هذا التفكيك الجغرافي– الإثني هو إعادة إستحضار الفضاء اللاتيني– الروماني القديم، لما لذلك من دعم لمشروعية الإستعمار الفرنسي للجزائر، كما أنه يشق

---

99 – مالكي،أمحمد، 1994، مرجع سابق.ص:117.

100– مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:42.

101 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:116.

صفوف المجتمع الأصلاني، خالقا بذلك أصول/ هويات عرقية، تشترك مع الإستعمار في جذورها الرومانية/الأوروبية، وهو بذلك ينتزع / يمزق المجتمع الجزائري المستعمَر كي يسهل ضبطه وإخضاعه.

الإستناد إلى المقدس/ الإرث الديني في كل من الحالتين الإستعماريتين (الفرنسية، والصهيونية):

تقترب الكولونيالية الفرنسية في سياق خطابها الإسترجاعي للتاريخ /الجغرافيا/ الأعراق الرومانية القديمة، وفي سياق نفي تاريخ / حضارة/ وجود "الآخر" العربي–الإسلامي، أو كما يقول لويس برتراند في سياق كتابته عن بلاد البربر ونزوعهم إلى "الإستقلال الفطري" : فعبثا تدفقت عليهم مرتين الموجة العربية الأسيوية ففي كلتا المرتين كانت الصخرة المغمورة تطوف فوق السطح من جديد، محافظة على اصالتها وفيه لماضيها. والماضي غير خاف عن أحد إنه الماضي الروماني مع إرثه المسيحي . إنها إفريقيا أبولي وسان اوغستان ... إفريقيا الرومانية التي إستمرت تعيش حتى أشد العصور تبريرا".102 وفي سياق إستعادة الخطاب الكولونيالي الفرنسي الأرض/ التاريخ/ الإرث القديم، هو أيضا يقوم بنفي/ إلغاء الأصلانيين/ الجزائريين / العرب، وهنا كما ذكرنا أعلاه نفي مع تفكيك متواصل للمكونات الإجتماعية المشكلة للمجتمع الجزائري، من هنا كان التركيز على الأصول الرومانية للبربر. يقترب هذا الخطاب الكولونيالي من الخطاب التبريري للكولونيالية الصهيونية وتحديدا في شقه المتعلق، " بالعودة للأرض المقدسة"، مقابل نفي أي استقرار ديموغرافي، أو جذور تاريخية حضارية للشعب الفلسطيني قائمة في "أرض اسرائيل"، " فالآخر المشَكل لليهودي الجديد هو البدوي الرحال وليس المزارع الفلاح" 103، كما أن تاريخ الأرض/ المكان توقف مع إنتهاء دولة اسرائيل القديمة وخروج " الشعب المختار" منها، وفقط بالعودة الصهيونية تم الوصل الحضاري–التاريخي الوجودي بين الماضي العبراني القديم والمستعمَرة الحديثة "إسرائيل".

تتوافق الصهيونية في توظيف "الكتاب المقدس"، مع طبيعتها كحركة إستعمارية ترتكز فيما ترتكز عليه، "في الأيديولوجيا والتطبيق على أبستمولوجيا دينية–عرقية تدرك من خلالها نفسها والعالم المحيط بها". 104 حيث نجد أن الحركة الصهيونية إلتزمت بإقامة "دولة اليهود" بشكل حصري، بما يعنيه ذلك من نقاء ديموغرافي يهودي، ينسجم مع المعتقد التوراتي " شعب الله المختار"، والذي يتجلى بنزعة التفوق العرقي على العرب الفلسطينيين، والتي لا تتباين عن تلك التي مارستها الكولونيالية الفرنسية بأيديولوجيتها التفوقية البيضاء/الحضارية على الشعوب الأصلانية، كما أن الأيديولوجيا الصهيونية نظرت إلى إستعمار فلسطين "أرض إسرائيل" كجزء من "العودة" إلى الأرض المقدسة / أرض الميعاد/ وإلى التاريخ، وهي بذلك تتواصل مع سيرورة "النفي" للأغيار (غير اليهود) الذين يعيشون في فلسطين، وهذا لا يعني أن قادة الصهيونية كانوا يجهلون أو تجاهلوا وجود العرب في فلسطين، ففلسطين كانت فارغة بالمعنى الأعمق من ذلك، وذلك لأن الأرض

102 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:.116

103 - وولف، باترك، 2012، مرجع سابق. ص:226.

104 – مسعد، جوزيف،2009،مرجع سابق.ص:325.

أيضا قد حكم عليها بالنفي طالما لم يكن هناك سيادة يهودية عليها. و إعتمد الخطاب الأيديولوجي الصهيوني في ذلك على عدة منطلقات أساسية، وهي أن لليهود في العصر الحديث هم النسل المباشر المنحدرين من العبرانيين القدامى وأنهم كانوا يمتلكون حقوقا حصرية في فلسطين التي إستوطنوها وحدهم، وبالتالي فإن لليهود اليوم حق المطالبة بوطن أجدادهم المزعوميين بعد ألفي عام لاحقة.

ومن هنا تنبثق عقيدة "الأرض المستردة": وبحسب هذه الأيديولوجية فإن الأرض التي "إستردت" هي الأرض التي إنتقلت من ملكية غير يهودية إلى ملكية يهودية، وهذه الملكية يمكنها أن تكون إما ملكية خاصة أو ملكا للصندوق القومي اليهودي أو للدولة اليهودية، أما الأرض التي تعود إلى غير اليهود، فإنها، على العكس من ذلك تعتبر أرضا " غير مستردة"، والنتيجة المنطقية لمثل هذه الأيديولوجيا هي طرد أو ما يسمى " النقل"، الذي يطال المواطنين الأغيار كافة، من مساحة الأرض التي استردت.

خطاب التبرير الكولونيالي الصهيوني

في مقابل الخطاب التبريري للكولونيالية الفرنسية، ارتكز الإستعمار الصهيوني في فلسطين في تبريراته الكولونيالية على منظومة مختلفة إلى حد ما عن التبريرات الفرنسية، وإن تقاطع أحيانا مع بعض عناصر هذه المنظومة، والتي تتكون من : ("العودة" لأرض الكتاب المقدس، للاسامية أوروبا/خطاب الضحية، القومية اليهودية) تتفاعل/تتداخل هذه العناصر الثلاث مع بعضها لتشكل بنية الخطاب التبريري للكولونيالية الصهيونية:

1 – خطاب "العودة" لأرض التوراة المقدسة/ صهينة الخطاب التوراتي " النص المقدس"

تنبثق أهمية النص المقدس/ التوراة بالنسبة للمشروع الكولونيالي الصهيوني، من كونه وفر الغطاء الشرعي – التاريخي الذي يحتاجه المشروع الصهيوني لتبرير إستعماره وإستيطانه في فلسطين أمام العالم، كما أنه عزز الخطاب الدعائي– العقائدي الصهيوني الموجه لليهود في كل أنحاء العالم (وتحديدا في اوروبا) والذي هدف إلى ربط اليهود بالحركة الصهيونية وبالتالي دفعهم للهجرة بأعداد كبيرة إلى فلسطين وإستيطانها والإرتباط بها كوطن لهم . و يؤكد بن غوريون على الأهمية الأيديولوجية للكتاب المقدس/التوراة :" والسبب هو أننا نحتاج يهوديا يعرف ما الذي تعنيه رابطته بالأرض، نريد تعميق هذه الرابطة بالأرض، لم تكن مسألة أركيولوجيا فقط حين قام "يادين" بحفرياته في جبل النقب، بأي جلال وفرح سمعت كلماته. كما لو أن يد باركوخبا قد إمتدت إلينا . حتى وقت قريب لم يكن معروف هل كان باركوخبا أم باركوزيبا، وفجأة أصبح مقاتلا حيا. هذا يتكلم للقلب... أنت تقول لا للطقوس، في رأيي، لا بد من الطقوس هذا شيء مقدس، لا يوجد شيء

مثله.. الكتاب المقدس يتحدث إليهم (الشباب الإسرائيليين) من كل صخرة وحين يكونون في النقب يعرفون أن أبانا إبراهيم تجول هنا" 105.

وقد مارس هذا الخطاب الأيديولوجي الإستعماري- "اللاهوتي"، هيمنته الفكرية على المستوطنين اليهود في فلسطين، وعلى اليهود بمختلف أماكن تواجدهم، مستغلا بذلك الإعتبارات "السلطوية/ والروحية" التي يحظى بها كخطاب ديني/مقدس، وبالتالي هو "سلطة" بالمعنى "الفوكوي"؛ " فهو ما نصارع من أجله ، وما نصارع به، فهو السلطة التي نحاول الإستيلاء عليها" 106. كما أنه الخطاب الذي يسترشد "بالنص المقدس"، ويتخذه مرجعية له، ولهذا (يستحق) أن ينال أيضا نصيبا من الإذعان والطاعة، التي تحظى بها التوراة، ومن خلال هذا الربط/الدمج بين " الكتاب المقدس" و الخطاب الأيديولوجي الصهيوني، سعى المشروع الكولونيالي الإسرائيلي إلى إنتاج "الخطاب المركزي/القومي" الذي يحظى بالإحترام والهيبة، فهو الخطاب الصادر عمن له الحق في ذلك وحسب الطقوس المطلوبة" 107 وأي محاولة للإعتراض أو الرفض لهذه الأيديولوجية هو ثورة على المقدس/الدين/ الله . يقول أحد أوائل أيديولوجي الصهيونية (موزيس هيس) : إن أشد ما في الصلوات اليهودية القديمة إثارة للعواطف هو كونها حق وفعلا تعبير عن الروح اليهودية الجماعية، فهي لا تتوسل من أجل فرد واحد، بل تهب للدفاع عن العرق اليهودي كله، إن اليهودي " الجديد" الذي ينكر وجود القومية اليهودية ليس مرتدا عن وجهة النظر الدينية وحسب بل أيضا خائن لشعبه، لعرقه وحتى لعائلته" . 108

ومن الجدير ملاحظته أن الجهود الصهيونية في إنتاج "خطابها القومي" القائم على التوحيد والمزج بين الخطاب الإستعماري-السياسي والخطاب الأسطوري/ الديني، ومحاولة فرض هذه الايديولوجيا الكولونيالية على يهود العالم، كأيديولوجيا مهيمنة/سائدة، هو تكريس للخطاب الصهيوني "كسلطة رمزية"، والتي "تتحدد-بحسب بيير بورديو- بفضل علاقة معينة تربط من يمارس السلطة بمن يخضع لها، أي أنها تتحدد ببنية المجال التي يؤكد فيها الإعتقاد ويعاد إنتاجه، إن ما يعطي لكلمات، وكلمات السر، قوتها، وما يجعلها قادرة على حفظ النظام أو خرقه هو الإيمان بمشروعية الكلمات ومن ينطق بها وهو إيمان ليس في إمكان الكلمات أن تنتجه أو تولده" 109 وتمثل الدور الوظيفي الكولونيالي لهذه السلطة الرمزية للخطاب الصهيوني في المشروع الإستعماري- الإستيطاني في فلسطين، في توفير " الأساس الأسطوري – التاريخي لكي يتم خلق الوعي بفردانية الامة من حيث رابطتها بأرض الأباء، وبطريقة تكاد تكون واضحة، فهو(أي الكتاب المقدس) قد وفر الدليل على " طبيعية" الحل الصهيوني للمشكلة اليهودية" كما أنه الخطاب الذي كان من الضروري حضوره

105 - بيتربيرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق. ص:310.

106– فوكو،ميشيل،2007،نظام الخطاب،بيروت، دار الفارابي.ص:12.

107 – فوكو،ميشيل،2007،مرجع سابق. ص:12.

108 - شاحاك،إسرائيل، 1997، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود(وطأة 3000 عام)، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ص:7.

109 - بورديو،بيير،2007، الرمز والسلطة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.ص:55.

ووجوده لربط مختلف أجزاء المجتمع الإستيطاني اليهودي بفلسطين، لهذا نجد أن إهتمام بن غوريون بالكتاب المقدس ترافق " مع إستيطان الشباب الإسرائيلي والمهاجرين من بلدان الشرق الأوسط للارض التي مسحت قراها، وحاجة بن غوريون لبث الإحساس بالهوية القومية المتجذرة في الكتاب في هؤلاء الشباب والمهاجرين، وإعادة تسمية عشرات المستوطنات في الجغرافية المطهرة بأسماء توراتية، وزرع مساحات شاسعة بغابات الصنوبر (لكي تبدو فلسطين أوروبية الطابع فتخنق أشجار الصنوبر المزروعات السابقة الى غير رجعة) التي غطت أكثر فأكثر ركام القرى الفلسطينية الممسوحة". 110 وبذلك يقترب الكتاب المقدس في سياق أدلجته في الخطاب الكولونيالي الصهيوني من القيام "بتحقيق الوظيفة الأيديولوجية للخطاب السائد ذلك الخطاب الذي يشكل واسطة تنتظم في بنية وتفرض بنيات وتسعى إلى فرض النظام القائم على أنه نظام طبيعي وذلك بالترسيخ المقنع لنظم التصنيف والبنيات الذهنية التي تلائم موضوعيا البنيات الإجتماعية".111.

تتوافق الصهيونية في توظيف "الكتاب المقدس"، مع طبيعتها كحركة إستعمارية ترتكز فيما ترتكز عليه، "في الأيديولوجيا والتطبيق على أبستمولوجيا دينية–عرقية تدرك من خلالها نفسها والعالم المحيط بها". 112 حيث نجد أن الحركة الصهيونية إلتزمت بإقامة "دولة اليهود" بشكل حصري، بما يعنيه ذلك من نقاء ديموغرافي يهودي، ينسجم مع المعتقد التوراتي " شعب الله المختار"، والذي يتجلى "بنزعة التفوق العرقي على العرب الفلسطينيين، والتي لا تتباين عن تلك التي مارستها الكولونيالية الأوروبية بأيديولوجيتها التفوقية البيضاء على الشعوب الأصلية". 113 كما أن الأيديولوجيا الصهيونية نظرت إلى إستعمار فلسطين "أرض إسرائيل" كجزء من "العودة" إلى الأرض المقدسة / أرض الميعاد/ وإلى التاريخ، وهي بذلك تتواصل مع سيرورة "النفي" للأغيار (غير اليهود) الذين يعيشون في فلسطين، وهذا لا يعني أن قادة الصهيونية كانوا يجهلون أو تجاهلوا وجود العرب في فلسطين، ففلسطين كانت فارغة بالمعنى الأعمق من ذلك، وذلك لأن الأرض أيضا قد حكم عليها بالنفي طالما لم يكن هناك سيادة يهودية عليها.

بالرغم من هذا "الزخم" من الإستعارات التوراتية/المقدسة، والإلحاح الكبير على التوظيف الأيديولوجي للنص المقدس، إلا أن هذا لا يخفي الجوهر الغربي–الكولونيالي للمشروع الإستيطاني الصهيوني في فلسطين، فمنذ البدايات الأولى للحركة الإستعمارية الصهيونية كان الأساس "العلماني"–الإستعماري واضحا في المخطط، ويمكن تمييزه عن الجانب الإستخدامي للنص الأسطوري – الديني؛ حيث نستطيع أن نستدل على هذه المضامين الكولونيالية – العلمية من خلال خطاب هرتزل نفسه والذي يتضح فيه المنطق العلمي الذي يستخدمه في معايير

110 – مسعد، جوزيف،2009،مرجع سابق.ص:325.

111 – مسعد، جوزيف،2009،مرجع سابق.ص:325.

112 – مسعد، جوزيف،2009،مرجع سابق.ص:326.

113 - مسعد، جوزيف،2009،مرجع سابق.ص:326.

وشروط إختياره للمستعمرة : " أول ما يتم تأسيس الوكالة اليهودية سندعو إلى مؤتمر للجغرافيين الصهاينة لكي نحدد بمساعدة هؤلاء العلماء أين سنهاجر ونقيم الدولة ..الآن سأخبركم كل شيء عن أرض الميعاد إلا موقعها ولا بد أن نأخذ بعين الإعتبار العناصر الجيولوجية والمناخية، وبإختصار العناصر الطبيعية من أنواعها مع الأخذ بعين الإعتبار الأبحاث الجديدة، سآخذ أرجنتينا كمثال لوقت طويل كانت فلسطين في تفكيري وفي مصلحتها الحقائق بأنها " الكرسي الموروث" الذي لايمكن نسيانه لشعبنا ومجرد إسمها يشكل برنامج، وسيجذب الجماهير ...أنا لست ضد الأرجنتين أو فلسطين، ولكن لا بد أن يكون هنالك مناخ متنوع لليهود الذين إعتادوا على مناخات متعددة (باردة أو حارة)، و لكي تكون تجارتنا في المستقبل جيدة لابد أن نقع على البحر، كما أن زراعتنا الكبيرة بحاجة إلى مناطق واسعة...أستطيع أن أقول لكم أنه بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي نستطيع الآن إستعمار بلد ما وبناء مدن وتأسيس حضارة ناجحة بشكل أكثر بكثير مما كانت عليه في الزمن القديم، أيضا أفضل مما كان عليه التقدم العلمي بالمقارنة مع مئة عام مضت." 114 وكثيرا ما تتكرر الشواهد على علمية الجوهر الإستعماري الصهيوني وذلك في العديد من خطابات ومذكرات هرتزل، الذي كان يردد دائما: " أرض الميعاد داخلنا، داخل أنفسنا فلا أحد يبحث عنها هناك أبدا." 115كما أن هرتزل قد عبر عن الموقف العلماني للدولة الإستعمارية اليهودية بشكل واضح وصريح، فهو يقول : " في الحقيقة الشيء الوحيد الذي من خلاله لا زلنا نعرف "قرابتنا" هو إيمان آبائنا القديم، وفي حال التسائل حول إذا ما كنا سوف نؤسس لثيوقراطية ؟ فالجواب هو لا، الإيمان يوحدنا والعلم يحررنا، بالتالي لن نسمح لرغبة الحاخامات في السلطة وحم الدين بأن ترتفع، وتكبر وسوف نعرف كيف نجعلهم في معابدهم..فكل رجل سيكون حر وغير محدد في ايمانه أو عدم ايمانه."116 أما هذا التركيب بين الديني مع العصري – الإستعماري فكان الهدف منها استتغلال اية آلية تأثير من اجل التعبئة والتجنيد لخدمة المشروع الصهيوني وهي " تهدف الى محاولة لخلق شيء ما متوسط مقبول بين " نظرية" سيسيل رودس الإستعمارية وبين موعظة الحاخام العادية، لأجل إعادة تربية الحاخامات بواسطة تلك "النظرية"وإكتساب الرعية بواسطة هؤلا الحاخامات." 117

2 – اللاسامية الأوروبية/ خطاب الضحية

من الضروري الإشارة هنا في سياق نقاش الإتجاهات/ الميول الإجتماعية اللاسامية في أوروبا إلى طبيعة العلاقة الجدلية المتناغمية بين الصهيونية والحالة اللاسامية (و التي إجتاحت المجتمعات الأوروبية في فترات تاريخية مختلفة وبدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى) حيث

114-Herzl, Theodor,1960, The Complete Diaries of Theodor Herzl. Translated by Harry Zohn. Edited by Raphael Patai. New York: Herzl Press and Thomas Yoseloff :133.

115 -Herzl, Theodor,1960 :158.

116-Herzl, Theodor,1960:171.

117- ايفانوف، يوري، 1970، مرجع سابق.ص:55.

أن كلاهما متفق على تصفية الوجود اليهودي وتهجيره من أوروبا، ذلك أن الخطاب الرسمي الصهيوني إعتبر مشروعه الاستعماري- الإستيطاني، حل نهائي و حتمي لماكان يعرف آنذاك " بالمسألة اليهودية" وتصاعد مشاعر العداء اللاسامية المنتشرة في عدة دول أوروبية، وعليه حددت الصهيونية خيارها بإتجاه "الدولة اليهودية" كخلاص لا مفر منه من داء اللاسامية والذي سوف يستمر في ملاحقة اليهود واضطهادهم وتعذيبهم مهما بذل اليهود من جهود اندماجية/ وطنية ، حيث يقول هرتزل في هذا السياق: " أنا اؤمن بأنني وجدت الحل للقضية اليهودية، وليس حل، بل الحل، والحل الوحيد ..فالمسألة اليهودية جزء متواصل من بقايا العصور الوسطى، والتي لايمكن أن تتحملها الأمم المتحضرة حتى لو توفرت أحسن الإرادة في العالم .. وقد حاولوا أن يحلوها عن طريق التحرر ولكنه جاء بوقت متأخر؛ لا توجد فائدة في إعلان عفوي في جريدة ما، وبالتالي الناس غدا سوف يصبحون متساويين." 118 كما يذهب هرتزل إلى مستوى أبعد في تفسيره للدور الذي ساهم به العداء لليهود في خلق الصفات الكريهة /غير المرغوبة لدى اليهود والتي أصبحت مع الزمن مكون أساس للشخصية اليهودية، وبالتالي قدمت المادة الموضوعية (عن ما أصبح يعرف بخصائص اليهودي) التي يستند إليها اللاسامي في هجومه على اليهود، فهرتزل يشرح السلسلة التاريخية التي أنتجت اليهودي واللاسامي وصولا إلى حتمية حل " الدولة اليهودية" كمخرج وحيد للقضة اليهودية، يقول هرتزل: " نحن اليهود حافظنا على أنفسنا، كجسم أجنبي/ خارجي، وسط أمم متنوعة، ولم يكن هذا ذنبنا، ففي الغيتو أصبح لدينا عدد من القيم/الخصائص اللاجتماعية، وقد فسدت شخصيتنا من خلال القمع ...في الحقيقة اللاسامية نتيجة تحرر اليهود ولكن الناس الذين يغيب عنهم الفهم التاريخي لا يرونا كإنتاج تاريخي كضحايا زمن مبكر أكثر قسوة، وحتى في أزمنة أقل تفهما من الآن، لا يدركون أننا ما نحن عليه لأنهم هم جعلونا ما هو نحن عليه الآن." 119 وقد إعتمد الخطاب الصهيوني على قضية/ظاهرة "العداء للسامية"، كنقطة إرتكاز مهمة في خطابه الأيديولوجي الموجه للعالم ولليهود، فهي – من وجهة نظر صهيونية- البرهان على فشل المشاريع الإندماجية التي ظهرت في أوروبا بمختلف توجهاتها وخلفياتها، وهو الدليل على صواب طرح " الدولة اليهودية" كحل " للمسألة اليهودية"، وهو أيضا الطرح الذي يجمع عليه "اللاسامي" والصهيوني، ونجد في خطابات هرتزل ما يشير إلى أن المعاديين للسامية سيكونون المناصرين الأقوى للصهيونية، حيث يقول:

" إن حكومات كافة الأقطار المبتلاة باللاسامية ستكون شديدة الحماس في دعمنا لتحقيق ما نصبو إليه من السيادة"، وبالفعل : " لن يسهم اليهود الفقراء فقط" في تمويل هجرة يهود أوروبا، بل المسيحيون الذين يرغبون بالتخلص منهم أيضا"، علاوة على ذلك "سينضم اللاساميون المخلصون إلى جانب زعمائنا في الإشراف على نقل ممتلكاتنا". أما فهمه لدور اللاسامية في الجهود الصهيونية فلا يمكن أن

118-Herzl, Theodor.1960:120.

119-Herzl, Theodor.1960:9.

يكون أوضح من هذا، حيث يؤكد بشكل مباشر: " سيصبح اللاساميون أفضل أصدقائنا المعتمدين، وستصبح البلدان اللاسامية حليفة لنا" . 120

الفصل الثاني: الكولونيالية الإستيطانية في السياق المقارن

الإستيطان الفرنسي في الجزائر

بالرغم من وجود الإستيطان في كلا الحالتين الإستعماريتين (الفرنسية والصهيونية)، إلا أن هنالك إختلاف في نوع الإستيطان و الهدف منه في كل حالة؛ حيث يضيف شافير نوع آخر إلى تشخيص فيلدهاوس، وفريدركسون (المستوطنة المختلطة، المزرعة، المستوطنة الخالصة) وهو " مستعمرة المزرعة الإثنية القائمة على سيطرة الأوروبيين على الأرض وإستخدام قوة العمل المحلية، والجزائر مثال لهذا النوع الهجين." 121 فقد شكل إستعمار الجزائر بالنسبة لفرنسا التعويض المادي والمعنوي لخسارتها مستعمراتها في الشرق وفي " العالم الجديد"، وتعويضا عن هزائمها وإخفاقاتها السياسية والعسكرية في صراعها مع الإمبراطورية البريطانية والدول الإستعمارية الأوروبية. وقد عبرت الصحيفة الفرنسية" الوطن" عن هذه النزعة الكولونيالية- التعويضية: "..إن الجزائر هي "ألزاس –لورين جديدة" وحتى " فرنسا إفريقية". 122 حيث لا يزال الفضاء الجغرافي لبلاد " الخارج " هو التعويض ، كما لا يزال المركز يقدم "حلولا" لأزماته بالإستعمار. كما يتمظهر هذا الوعي الإستعماري في خطاب الكاردينال لافيجري لسكان الإلزاس –لورين:" ..فإن فرنسا الجزائر فرنسا

الإفريقية، تفتح لكم أبوابها وتمد لكم أذرعتها . هنا ستجدون لكم ، ولأطفالكم ولعائلاتكم، أراضي أكثر شساعة وخصوبة من تلك التي تركتموها بين أيادي الغزاة المحتليين". 123 و بالرغم مما قدمته فرنسا في ذلك الزمن (1830) من أسباب وذرائع واهية لإستعمار الجزائر، من قبيل (الإنتقام من داي الجزائر الذي أهان الشرف الفرنسي حين ضرب القنصل الفرنسي بمروحه أمام جمهور ديبلوماسي، وقف القرصنة وتخليص أوروبا من مصدر القلق والإضطراب) 124 فإن ما تقدم من تحليل لمكونات الخطاب التبريري الكولونيالي الفرنسي، شكل جانب أساسي من جوانب الخطاب الكولونيالي الفرنسي، ولكن لا بد للتحليل من الإستكمال بالتطرق للمكون المركزي الآخر للبنية الكولونيالية الفرنسية في الجزائر وهو المكون الرأسمالي- الإستيطاني، وهو مركب يعتبر من أهم المركبات التي شكلت وميزت الإستعمار الفرنسي في الجزائر. يقول سارتر عن مراحل الإستعمار الفرنسي في الجزائر:

120- Herzl, Theodor.1960:84.

121 –شافير، غيرشون،2001، مرجع سابق. ص:127.

122 - مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:136.

123 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:136.

124- سعد الله، أبو القاسم، 1975، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، القاهرة، المنظمة العربية للتربية. ص: 21.

1– لقد كانت بنيتهم أن يدفعوا إلى إفريقية الأوروبيين الفائضيين من أجزاء فرنسا وإسبانيا المتسكعين، فأقاموا لهؤلاء الرعاع بضع قرى حول مدن الجزائر وقسنطينة ووهران، ولكن الأوبئة ما لبثت أن فتكت بأعمهم الأغلب.

2 – ثم حاولوا عام (1848) أن يدفعوا إلى تلك البلاد موجة أخرى من العمال العاطلين الذين كانوا مثار إقلاق لقوات الأمن في فرنسا وتقدر هذه الموجه بعشرين ألفا، ولكن الكوليرا فتكت بأغلبهم وعاد الناجون من الوباء إلى فرنسا ثانية.

3 – وفي عام (1863) أنشئت شركة إستعمارية للتسليف العقاري، ومصرف، وفي عام (1865) أنشئت شركة تسليف مرسيلية، وشركة معادن حديدية في (موكتا)، وشركة عامة لسفن النقل البخارية. وفي هذه الفترة أصبحت الرأسمالية والإمبريالية متلازمتين. 125

ما تجدر ملاحظته أن المنطق الرأسمالي بتجلياته المتعلقة بتجنب "الثورة الإجتماعية" لم تغب أيضا عن هرتزل؛ فإنسجاما مع هذا المنطق الإستعماري– التاريخي الذي يرى بتهجير الفائض السكاني حلا للأزمات/ الثورات الإجتماعية، نجد أن هرتزل يخاطب القيصر الألماني قائلا: " المصلحة الكبرى غير المباشرة والتي ربما لم تأخذ حقها بالتقدير بشكل فوري هي السلام الإجتماعي، حيث سيزول الإستياء الإجتماعي لفترة طويلة ..وتؤجل الثورة التي يمكنها أن تكون من الصعب قمعها وتضعف الإشتراكية التي توجه إليها اليهود المظلومين لأنهم مطرودين من الأحزاب الأخرى..وتكسب وقت لإيجاد حل للمشاكل الإجتماعية ." 126

يقول جول فيري في السياق الإستعماري الفرنسي : " إن فرنسا التي نقلت جانبا كبيرا من رؤوس الأموال فيها وإستثمرتها في الخارج، عليها أن تنظر إلى المسألة الإستعمارية من هذه الزاوية، إنها قضية الأسواق، بالنسبة لبلاد كبلادنا، فهي مضطرة بدافع من طبيعتها وصناعتها إلى تصدير كميات وفيرة عظيمة .. فإذا وجدت السيادة السياسية وجدت سيادة المنتجات أي السيادة الإقتصادية. 127 والنتيجة – كما يوضح فيري– تكون بإستثمار رؤوس الأموال الجديدة في صناعات جديدة في فرنسا، فهي لن تخرج من نطاق فرنسا، التي تصدر كل منتوجها إلى البلدان المستعمَرة. 128 وفي سبيل تكريس هذا الدور (التصريفي–الإستغلالي) على الجزائر تم " إقامة الإتحاد الجمركي (1884)..ويؤمن هذا الإتحاد أو الحاجز الجمركي احتكار السوق الجزائرية للصناعة الفرنسية التي يعرقل إنتشارها في

السوق العالمية الإرتفاع الفاحش لأسعارها." 129 كما يؤسس جول فيري دعوته لضرورة التوسع الإستعماري الفرنسي في الجزائر

:"بأن الإستعمار قانون حتمي، نابع من درجة التطور الذي وصلته الإقتصادات الأوروبية برمتها.حيث أن السياسة الإستعمارية بنت السياسة الصناعية، والعالم اليوم يتوخى القيام بصناعة الغزل والنسيج.. وكل أوروبا تنتج السكر بكميات كبيرة قصد التصدير، فبظهور دول

125 - سارتر، عارنا بالجزائر. ص: 7.

126-Herzl, Theodor.1960:69.

127 – سارتر، مرجع سابق. ص:7.

128 – سارتر، مرجع سابق. ص:8.

129 – سارتر، مرجع سابق. ص:9.

مصنعة جديدة كالولايات المتحدة والمانيا، وصعود أقطار كإيطاليا وإسبانيا وسويسرا .. يكون قد إلتزم الغرب بالسير في طريق لا رجعة فيه." 130

أيضا تواصلت حلقات السيطرة الرأسمالية – الإستعمارية على الجزائر من خلال السيطرة على الأرض والإستيطان الفرنسي–الأوروبي، حيث " إن تاريخ الجزائر هو العمل على زيادة الأملاك العقارية الأوروبية تدريجيا على حساب الأملاك الجزائرية" 131 و قد شكلت الملكية الجماعية للأرض (العائلية / القبلية) أهم المعيقيات بوجه الإندفاع الإستعماري الفرنسي في سبيل مصادرة أراضي الجزائريين، يقول في ذلك ماركس : " الجزائر هي التي تحتفظ –بعد الهند– بأهم آثار الشكل القديم للملكية، فقد كانت الملكية القبلية والعائلية المشتركة الشكل الأكثر شيوعا فيها. وقد عجزت قرون من السيطرة العربية، والتركية وأخيرا الفرنسية – إلا في الحقبة الأخيرة المتأخرة، ورسميا منذ قانون (1873) – عن تحطيم التنظيم القائم على أساس رابطة الدم والمبادىء النابعة منه: عدم جواز تقسيم الملكية العقارية والتصرف بها ... من هنا كان السعي إلى تقسيم الملكيات العائلية، بل فرضه فرضا، أولا كوسيلة لإضعاف القبائل الخاضعة التي تقف على الدوام، القضاء على الملكية الجماعية الأهلية بإطلاق حرية البيع والشراء، مما يسهل إنتقالها في خاتمة المطاف إلى أيدي المعمرين الفرنسيين ...لقد كان الهم الأول للفرنسيين بعد أن فتحوا قسما من الجزائر، إعلان الجزء الأكبر من الأراضي المفتوحة ملكية للحكومة (الفرنسية) 132 يؤكد مصطفى الأشرف على أنه " لم يكن لعملية الإحتلال الشاقة التي دامت ما يقرب من أربعين سنة – لم يكن لها من هدف في نظر الكثير من الفرنسيين سوى إستملاك الأراضي والثروات الطبيعية للبلاد" وقد كانت سياسات الإفقار ونزع الأراضي وتدمير المحاصيل والأراضي المزروعة، بالإضافة إلى الإستيطان، و فرض قوة الجيش، أبرز السياسات والممارسات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر " من أجل قهر هذه القوة الجبارة " ، والمقصود بها الشعب الجزائري ومقاومته الشرسة للمستعمر الفرنسي. ويورد الأشرف بعض الخطابات الإستعمارية التي تثبت إنتهاج الإستعمار لهذه السياسات، فيقول : " كتب نائب المعتمد العسكري مالارمي بصدد الحديث عن قبيلة كبرى من مقاطعة قسنطينة، كانت قد تعرضت لحملة تأديبية : لقد أخضعنا لسلطتنا أولاد يحيى وتركناهم في حالة من الفقر بعدما جردناهم من أرزاقهم، وهي خير وسيلة للإطمئنان في المستقبل" ونجد أيضا في كلمة المارشال كلوزيل إلى الأوروبيين في الجزائر بمناسبة تقلده لمنصبه كوالي عام في 10 أغسطس (1835):" لكم أن تنشؤا من المزارع ماتشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة ... وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي وإستقر في أمريكا منذ بضعة قرون". ويؤكد الأشرف بأن " نسبة "الإقتطاع" الفرنسي من غابات وأنهار ومناجم

130 – مالكي،أمحمد، 1994، مرجع سابق. ص:129.
131 – سارتر، مرجع سابق. ص:.9
132 – سارتر، مرجع سابق. ص:13.

وأراضي الشمل والطرق العامة ما بين 8 و 9 ملايين من الهكتارات" وهي أرقام لاشك ضخمة وكان لها أثار كبيرة على المجتمع الجزائري، بما تشكله الأرض " في نظر الكثير من الناس قضية حياة أو موت بالنسبة للفرد والجماعة والأمة" .133

ترافقت سياسة إستعمار الأرض مع حركة إستيطانية قوية منذ بداية الإستعمار الفرنسي للجزائر، فمنذ عام (1830) وحتى عام (1881) إستوطن بالجزائر ما يقدر ب (129601) فرنسي ليبلغ الرقم عند إستعمار ليبيا(1911) (562931) مستوطنا، وهو رقم مهم إذا ما قيس بعدد سكان الجزائر آنذاك (4750000) نسمة.134 أيضا لم تقتصر جنسيات المستوطنيين القادمين إلى الجزائر على الفرنسيين ، و " على مدار الفترة بين صدور مرسوم (1844) وسنة (1885) إنتزعت سلطات الإستعمار الفرنسي رسميا ما يقارب (50179) هكتار من الأراضي، كما أقامت أكثر من 107 قرى إستيطانية...ليبلغ عام(1950) بما قدره (2703000) هكتار". 135

في سبيل إضفاء مشروعية قانونية على الإستعمار الكولونيالي الفرنسي في الجزائر وفي سبيل دمج " الأهالي" وفرنستهم، قامت السلطات الإستعمارية الفرنسية بإستصدار عدة قوانين ومراسيم ذات صلة بدمج الجزائريين فقد صدرت في مرحلة مبكرة نوعا ما؛ ففي 14 يوليه عام (1856) أصدر مجلس الدولة الفرنسي مرسوما أعلن فيه أن المسلمين الجزائريين أصبحوا فرنسيين. 136 كما أن مشاريع الإدماج شملت أيضا العناصر الأوروبية غير الفرنسية؛ " ففي عام 1889 أقرت فرنسا مرسوم يقضي بأن كل مولود أوروبي في الجزائر يحمل تلقائيا الجنسية الفرنسية ما لم يطلب عند بلوغه سن الرشد الإحتفاظ بجنسيته الأصلية" .137 أيضا نجد في رسالة للإمبراطور إلى حاكمه المارشال مكماهون بتاريخ 20 حزيران(1865) يقول فيها: بمارستنا عدالة محقة تجاههم وبرفعنا مستوى حياتهم وعيشهم عبر تنمية تربيتهم وشعورهم الأخلاقي سنبين لهم أن العلم الإمبراطوري الفرنسي عظيم ...وبذا نحافظ على إستقرار و قوة الإمبراطورية". 138 ويتواصل هذا الوعي الإمبراطوري إلى القرن العشرين وإلى الجنرال ديغول الذي يصرح:" فرنسا لا تبتغي لإمبراطوريتها التفكك ولا التحييد ... ولأن الإمبراطورية عنصر أساسي للمستقبل، ضروري لعظمة الأمة."139

---

133 – الأشرف، 2007، مصدر سابق.ص:.80

134 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق.ص:.138

135 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق.ص:.137

136 – دسوقي، ناهد ابراهيم، 2001، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين:1918– 1939 ص:.53

137 – دسوقي، ناهد ابراهيم، 2001، مرجع سابق. ص:.54

138 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:.125

139 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:384.

كما يقول ميشيل دفيز :" لقد اعتبرت الجزائر، بإستمرار، كواحدة من ذواتنا: هذه الأرض الجميلة، القريبة من فرنسا، هذه البلاد المنتمية إلى إفريقيا البيضاء المقسمة إلى مقاطعات مسيرة ومدارة من لدن وزارة الداخلية، إنها إمتداد للمتروبول. فالجزائر بضيعات عنبها وأشجار زيتونها، وحقول حبوبها قد غدت دعامة الإمبراطورية الإستعمارية بإفريقيا. مسكونة بحوالي مليون فرنسي نشيط، تبدو لنا الجزائر اليوم ضرورية من أي وقت مضى، فكل محاولة للعصيان أو الإنشقاق قد تغدو لنا دون معنى". ويكمل السيد دفيز " لقد أصبحت تعد اليوم، كما كان الشأن قبل الحرب، البلد الرئيسي لإستيراد منتجاتنا كما أنها ممولنا الأساسي ، فدون الجزائر، ستتعرض الإمبراطورية الفرنسية، وأيضا الإتحاد الفرنسي، للإنهيار والتفكك، ودون فرنسا ستتحول الجزائر الموزعة على عدة أجناس متناحرة، موضوع أطماع العديد من القوى ستغدو رهانا قبل أن تصبح أرضا ممزقة وربما خاضعة لبلاد أجنبية " 140 ولكن دفيز في إطار حديثه عن العلاقة التبادلية التي تربط فرنسا بالجزائر، وفي إطار معاينة تفترض ضرورة وجود وصاية غربية فرنسية على مجتمع الأصلانيين الجزائريين العاجزين عن تكوين نظامهم السياسي المتماسك / المتقدم/ ، يخفي أو يتجاهل أن عظمة وإزدهار "إمبراطوريته" والعملية التبادلية/ التشاركية التي يتحدث عنها، تتم على حساب إستغلال وعمل المستعمَرين في الجزائر وغيرها من مستعمرات الإمبراطورية. ذلك أننا نجد في فترة الإستعمار الفرنسي، أن الإقتصاد الجزائري قد كان على"إرتباط الوثيق بالإقتصاد الفرنسي"141، وذلك من خلال"فرض" النشاطات التصديرية عليه والتي شملت (الإنتاج الزراعي وإستخراج المواد الأولية) الموجهة نحو فرنسا " كالخمور والحبوب والحوامض والفلين والحلفة والحديد الخام والفوسفات والبترول"142، بالمقابل أخذ النشاط الحرفي الذي كان متطورا في مدن البلاد الرئيسية قبل الإستعمار "في الإندثار بسبب إستيراد منتجات صناعية منافسة"143، و هذا التخصص/التبادل غير المتكافىء (بالمفهوم السمير أميني) قد تم تعزيزه وترسيخه من خلال السيطرة السياسية والعسكرية على الجزائر، وأيضا من خلال المستوطنين الفرنسيين الذين سيطروا على أخصب الأراضي الزراعية الجزائرية ، وشكلوا طبقة إدارية – بيروقراطية تقوم بإستغلال وإدارة (المستعمرة) الجزائرية(بأحدث الأساليب) لصالح المركز الإستعماري (فرنسا)/المتروبول.

بالنسبة لطبيعة/ نوع الإستيطان الصهيوني، فإن الأمر يختلف، حيث نجد أن المستعمرات "النقية" هي النمط الذي ساد/غلب على المشروع الإستعماري الصهيوني في فلسطين، وهو" الإستعمار الإستيطاني الذي تتم إزاحة السكان الأصليين لخلق مساحة من أجل المستوطنين الأجانب ومجتمعهم الجديد. ويجري تعريف السكان الأصليين كجماعة سكانية فائضة عن الحاجة، وكمشكلة ينبغي التخلص منها ومن خلال هذا النوع من الإستعمار الإستيطاني قامت دول مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزلندا كما مورس الإستعمار

140 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:157.

141 – غربي، فوزية، 2010، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.ص: 127.

142 – براهيمي، عبد الحميد، 2001، في أصل الأزمة الجزائرية(1958– 1999)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .ص:70.

143 – براهيمي، عبد الحميد، 2001، مرجع سابق. ص:69.

الإستيطاني في إفريقيا أيضا من الجزائر حتى جنوب افريقيا". 144 لكن الإستيطان الصهيوني مر بمراحل استيطانية متعددة قبل الوصول إلى مرحلة " البيور"/ الإستيطان النقي، فخلال الفترة الممتدة (1882-1900) " أعاد البارون إدموند دي روتشلد تنظيم مستوطنات الهجرة الأولى المتهالكة، بمساعدة خبراء فرنسيين حصلوا على تجربتهم في شمال إفريقيا، وأرادوا نسخ نموذج الإستعمار الزراعي الفرنسي في الجزائر وتونس." ولكن بعد هذه المرحلة وبعد توقف البارون روتشلد عن دعم المستوطنات، إنتقل التوجه الصهيوني إلى "غزو العمل" وخلق مجتمع متجانس، " ففي عام (1905)، تخلت مجموعة من العمال اليهود عن هدف المساواة في الأجور الهابطة وطرحت الكفاح " لغزو العمل" بديلا لذلك، الكفاح الذي سيقوم به حزبهم المسمى "هبوعيل هتسعير" (العامل الشاب)، وكان شعارهم " غزو اليهود لجميع أنواع العمل في فلسطين هو الشرط الضروري لتحقيق الصهيونية" ولكن الإستعمار الإستيطاني واجه مشاكل عديدة في هذه المرحلة، تمثلت بإرتفاع الأجور التي يتلقاها العامل اليهودي مقابل العامل الفلسطيني " الأكثر ميلا للطاعة"، وبالتالي هاجر العديد من اليهود لعدم تلبية الأجور في المستوطنات لمستوى الحياة المطلوب لهم. إنتقل بعدها الإستعمار الصهيوني وتحديدا منذ (1909) إلى نمط مبتكر من المستوطنات وهو "التعاونيات الإستيطانية" أو الكيبوتس، " الذي أقيم على أرض مستملكة قدمها الصندوق القومي، لم يكن بالإمكان تشغيل الفلسطينيين فيها. فقد تم التخلي عن المنافسة وكذلك الإستغلال، لخلق قطاع يهودي إقتصادي متجانس" يقول شافير في هذا السياق: "أصبح الكيبوتس النواة الحقيقية لتشكل الدولة الإسرائيلية رغم حقيقة أن أعضاء الكيبوتس لم يشكلوا بإستمرار إلا أقلية متميزة من اليهود في فلسطين." 145

بالمقارنة بين المستوطنة الصهيونية النقية/ الكيبوتس، فنجد أنها أقرب لنموذج " المستوطنة الخالصة "، والتي كانت مستعمرة قام المستوطنون الأوروبيون بإبادة سكانها المحليين أو طردهم خارجا، ثم أقاموا إقتصادا مؤسسا على العمل الأبيض، وبذلك تمكنوا على مر الأيام من إستعادة الإحساس بالتجانس الثقافي أو العرقي المتوافق مع المفهوم الأوروبي للقومية". 146 وهذا يتوافق إلى حد كبير مع النهج الصهيوني في الإستيطان، يقول وولف في ذات السياق: " إن المستعمرات الإستيطانية لم تنشأ بالأساس للسيطرة على فائض القيمة من العمل المحلي، بل تقوم على فرضية إزاحتهم من الأرض (أو الحلول محلهم فيها) وهذا يخلق وضعا يكون من الصعب فيه الحديث عن تفاهم بين المستعمر والمحلي، لأن محدد التفاهم ليس المجتمع، وإنما الأرض على نحو مباشر، وهو شرط خاص بالتنظيم الإجتماعي، فالحل الوحيد لذلك هو صيغة يرددها وولف في العديد من المناسبات، وتم إقتباسها كثيرا من قبل باحثين في الإستعمار الإستيطاني، وهي : " تمت إقامة (أو تقام)

144 – هالحمي، بينيامين، 2001، التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها- دراسات في نقد الصهيونية، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار. ص:74.

145 – بيتربيرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق.ص:.116

146 – بيتربيرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق. ص:85.

المستعمرات الإستيطانية على مبدأ القضاء على المجتمعات المحلية، ذكر الماضي والحاضر تأكيد على سمة الإصرار لدى الإستعمار الإستيطاني فالمستوطنون يأتون بهدف البقاء – والغزو هو بناء وليس حدثا". 147

الكولونيالية الإستيطانية الصهيونية

"الصهيونية هي الإستيطان" بن غوريون 148

بالنسبة للإستعمار الصهيوني، فقد شكل الإستيطان البنية المكثفة/الجوهرية لخطابه الإستعماري، بما يعنيه ذلك من عمليات منظمة وممنهجة لهجرة اليهود من أوروبا والعالم نحو فلسطين، للسيطرة على الأرض وتأسيس مجتمعات / مستوطنات مغلقة ذات طابع عسكري، ولا يوجد في الحالة الصهيونية (ميتروبول) إستعماري أقدم على إرسال المستوطنيين إلى فلسطين بعد إستعمارها عسكريا، بل المنظمة الصهيونية و تفرعاتها المؤسساتية هي التي مولت و قامت بهذا الدور الدولاني الإستعماري، أيضا الإستيطان في هذه الحالة يختلف عن الحالة الإستعمارية الفرنسية في كونه نقطة الإرتكاز الأولى والاخيرة للمشروع الصهيوني، ففلسطين ليست فضاء جغرافي إستعماري مضاف إلى المركز الإستعماري، وهو ليس ذا مردود إقتصادي للبلد (الميتروبول) الأم، بل إن الإستيطان الصهيوني هو نتاج للمراكز الإستعمارية الغربية (أيديولوجيا وأدواتيا/تكنولوجيا)، وفي نفس الوقت هو تأسيس "لمركز" استعماري – إستيطاني كامل (هو إسرائيل) في فلسطين .

يطلق الصهاينة "أسطوريا/توراتيا " على هجرتهم إلى فلسطين كلمة " عالياه" وهي كلمة عبرية مشتقة من "يعلو"، والمهاجرون هم "عوليم". ولكلمة "عالياه" العبرية معان عدة أولها "الصعود إلى السماء"، وثانيهما " الصعود لقراءة التوراة في المعبد أثناء الصلاة"، وثالثهما " الصعود إلى "إرتس يسرائيل" بغرض الإستيطان الديني". وفي العهد القديم ، نجد أن الذهاب إلى فلسطين يعبر عنه بعبارة "الصعود إلى الأرض"، ومن هنا كانت التسمية " عاليا" من "العلا" 149 والإستخدام الصهيوني هنا لكلمة دينية/توراتية للتعبير عن مشروعه السياسي الإستيطاني هو إستخدام توظيفي للمضمون الأسطوري/التوراتي الذي تحتوي عليه هذه الكلمة، والهدف من ذلك هو زيادة فعالية تنفيذ المشروع الإستيطاني في فلسطين، هذه الرمزية لكلمة " عاليا"، المشحونة بعاطفة دينية، و المرتبطة بالصعود من الدنيوي الى المقدس، هي ذات الرمزية التي إستخدمتها الصهيونية في نفيها للشتات/ المنفى اليهودي وفي تبريرها لحتمية حل الدولة اليهودية، وهنا إسقاط لرمزية دينية–ميثولوجية على مشروع إستعماري معاصر ، من أجل تحقيق أكبر قدر من ممكن الفعالية المرغوبة للخطاب الأيديولوجي الصهيوني . ترافق هذا السعي الصهيوني الحثيث لإستغلال كل مصدر تأثير وقوة للخطاب الكولونيالي الصهيوني، مع فعل مواز لا يقل نشاطا وفعالية

147 - بيتربيرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق. ص:86.

148 – المسيري، عبد الوهاب، 1999،مرجع سابق. ص: 266.

149 – المسيري، عبد الوهاب، 1999،مرجع سابق. ص: 404.

في إستيطان الأرض واستعمارها؛ يقول بن غوريون في سياق "تعجيل العمل الصهيوني" : " أنا أناقش المندوب السامي منذ أكثر من عام بشأن النقب، وهي مساحة كبيرة من الأرض في الجنوب تمتد من غزة إلى العقبة، تبلغ أحد عشر ألف دونم جزء منها صحراوي وغير صالح، ولكن هناك أيضا أرض طيبة في النقب، ولو وجدنا فيها الماء فستفتح أمامنا مساحات شاسعة وفارغة (ليس هناك في النقب غير القليل من العرب) 150

يتضح الطابع الإستعماري الإستيطاني للمنظمة الصهيوية منذ تأسيسها عام (1897) في المؤتمر الصهيوني الأول؛ فقد عرّفت المنظمة نفسها "بأنها الإطار التنظيمي الذي يضم كل اليهود الذين يقبلون برنامج بازل وهو "إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين"، وشكلت المنظمة في هذا السياق هيئة يهودية رسمية في تفاوضها مع الدول الإستعمارية حول مشروعها الإستعماري الإستيطاني في فلسطين.151 و في سبيل تنفيذها لمشروعها الإستعماري الإستيطاني، قامت المنظمة الصهيونية بتأسيس عدد من المؤسسات المالية لتمويله، كان من أهمها: " صندوق الإئتمان اليهودي للإستعمار، وهو بنك صهيوني تم تأسيسه عام (1899)، وفي عام (1901) أسست المنظمة الصندوق القومي اليهودي (كيرين كايميت) بهدف توفير الأموال اللازمة لشراء الأراضي في فلسطين، وأقيم البنك (الأنجلو–فلسطيني) عام (1903) في يافا كفرع لصندوق الإئتمان اليهودي للإستعمار، "وقد نفذ (الصندوق) بأساليب ملتوية مشترياته الأولى من الأراضي في الفترة (1905– 1907) إذ اشترى أراضي بن شيمن وخولدة بين الرملة والقدس وأراضي حطين في الجليل الأسفل، وبعد تأسيس مكتب فلسطين (1908) في يافا ، بادر الى إقامة نمط جديد من الإستيطان، يتماشى ونزعات أفراد الهجرة الثانية (1904–1913)، يتمثل بالقرى التعاونية (الكيبوتس) في الفترة (1908–1913)، فبنيت (دغانيا) و(كنيرت) على الطرف الجنوبي لبحيرة طبرية و(مرحافيا) في مرج ابن عامر، و(غان شموئيل) في السهل الساحلي" 152 و قد نص القانون الأساسي للصندوق القومي اليهودي، على إعتبار الأراضي التي يشتريها "ملكية أبدية للشعب اليهودي لا يجوز بيعها أو التفريط فيها، وفي عام (1921) أسست المنظمة الصهيونية الصندوق التأسيسي الفلسطيني(كيرين هايسود) المختص بتمويل نشاطات الهجرة والإستيطان". 153كما أسست المنظمة ساعدها التنفيذي المعروف بإسم " الوكالة اليهودية" عام (1922)، "إذ نص صك الإنتداب البريطاني على فلسطين على الإعتراف بوكالة يهودية مناسبة لإسداء المشورة الى سلطات الإنتداب في جميع الأمور المتعلقة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين". 154

150- بن غوريون، ديفد، 1989، رسائل بن غوريون، عمان، دار الجليل.ص:74.

151 - المسيري، عبد الوهاب، 1999،مرجع سابق. ص: 277.

152– المسيري، عبد الوهاب، 1999،مرجع سابق. ص: 277.

153- المسيري، عبد الوهاب، 1999،مرجع سابق. ص:269.

154 – المسيري، عبد الوهاب، 1999،مرجع سابق. ص: 388.

سمات الإستيطان الصهيوني

هنالك ثلاث سمات أساسية للإستعماري الإستيطاني الصهيوني في فلسطين وهي:

1 – النزعة العسكرية للإستيطان الصهيوني

" إن مضمون الصهيونية الأساسي هو الشوفينية حربية نزعة "155

وتعود جذور تداخل النزعة العسكرية بالإستيطان الصهيوني في فلسطين إلى وجود مضمون إستعماري عسكري/ غربي في الأيديولوجيا الصهيونية كمادة أساسية في البنية الفكرية الصهيونية. لذا تماهى الإستعمار الإستيطاني الصهيوني مع الإستعمار الغربي، في تكراره لنمط الإستعمار العسكري الذي يلجىء إلى الجيش وإلى التفوق التقني والعسكري لإخضاع مجتمعات المستعمَرين، و إنشاء مستعمرات إستيطانية وتهجير الأوروبيين/المستعمرين اليها، مدمرا في سياق ذلك البنى الإجتماعية المحلية للبلاد المستعمرة، فمرة أخرى كان لدينا مستعِمر/ أوروبي مقابل أصلاني/محلي/ "هندي أحمر". يقول بيني موريس:" لوكان لدى هرتسل خمس فرق بحرية، لم يكن يتردد للحظة في إرسالها إلى فلسطين والإستيلاء عليها من الأتراك فورا، بدون أي تأجيل أو جدل تافه. فقد لجأ هو والذين تبعوه في قيادة الحركة الصهيونية، إلى الإقناع والديبلوماسية بدرجة رئيسية لأنهم لم يكونوا يملكون القوة العسكرية للسيطرة على البلاد – وعلى أية حال، فالبريطانيون في زمن الإنتداب هم الذين وفروا المظلة العسكرية التي تم تحت حمايتها نمو المشروع الصهيوني الى دولة". 156

يقول جابوتنسكي في سياق إجابته عن سؤال : ماذا تفعل الحركة الصهيونية لمواجهة العداوة العنيدة من جانب عرب فلسطين؟ بأنه لا بد من " تحطيم آمال العرب الفلسطينيين في إمكانية وقف الإستيطان اليهودي من خلال بناء "جدار حديدي" في وجه المعارضة العربية". 157 والجدار الذي يتحدث عنه جابوتنسكي هو رمز التقنية/التفوق العسكري الإسرائيلي، ويلاحظ هنا وعي "حتمية العنف"، لدى القادة الصهاينة، وهو وعي/تعريف للذات كمستوطن/جندي يتوقع مقاومة المستعمَر له، وجدلية الإدراك لهوية الذات وما هومتوقع/طبيعي من الآخر الفلسطيني، الغاية منها المزيد من الرؤية اليقينية وعدم فقدان البوصلة الإستيطانية/الإستعمارية، وأيضا "تجمير" اليشوف/مجتمع المستوطنين كي يبقى متأهبا لمواجهة التحدي الفلسطيني–العربي. وفي هذا الإتجاه يقول موشيه دايان: " دعونا لا نلقي بالإتهامات اليوم في وجه القتلة، من نحن لكي نحاجج ضد حقدهم؟ إنهم يجلسون منذ ثماني سنوات في مخيمات اللاجئين في غزة بينما نستولي أمام ناظريهم على الأراضي والقرى التي سكنوها هم وأجدادهم، نحن جيل من المستوطنين لم يتسن له زرع شجرة أو تشييد بيت دون المدفع والخوذة

155– ايفانوف، يوري، 1970، مرجع سابق.ص:.4

156 – المسيري، عبد الوهاب، 2001، الصهيونية والعنف – من بداية الإستيطان الى انتفاضة الأقصى، القاهرة، دار الشروق.ص: 193.

157 – لوستك، إيان، قصر الأواني المهشمة، 2001، رام الله، المركزالفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار. ص:158.

الفولاذية، دعونا لا نجفل لدى مشاهدة الحقد يفور ويملأ حياة مئات الآلاف من العرب المحدقين بنا، هذا هو قدر جيلنا وخيار حياتنا- أن نكون مستعدين ومسلحين أقوياء وصلاب- وإلا سوف يسقط السيف من قبضتنا وتنطفيء شعلة حياتنا". 158

2 – السمة الثانية للإستيطان الصهيوني هو "الغيتو".

الذي حدث في الإستيطان الصهيوني هو أن "وعي الغيتو" كان ملازما مرتبطا بالمنظمة الصهيونية كحركة إستعمارية تطرح الحل" لقضية " اليهود من خلال تأسيس دولة (استعمارية استيطانية)خاصة بهم في فلسطين، إلا أنها في سبيل سعيها لحل المسألة اليهودي " إستعماريا"، نجد أنه المنظمة الصهيونية نقلت/ هجَرت مع المستوطنيين اليهود وعي " الغيتو" (كممارسة عنفية فرضت على اليهود في المجتمعات الغربية)، ومن خلال نشاطها الإستيطاني في فلسطين أعادت بذلك المنظمة الصهيونية إنتاج "الجو المعادي" المحيط بالمستعمرات الصهيونية، وأعادت إنتاج المعازل/ الغيتو من خلال عملها الهادف إلى إيجاد "المستعمرة النقية" و"غزو العمل" . أما السياسات تجاه الأخر/ الفلسطينيين، فإن الإستيطان الصهيوني النقي/ الغيتو شكل سلوك عصابي يحتوي أساسيات إسقاطية للإضطهاد الذي تم إستدخاله عبر تجربة " الغيتو" بالغرب، ففرض المعازل والحواجز والجدار ، وأعاد خلق " الغيتو" أيضا حول الفلسطينيين المستعمَرين.

وهو يتشابه مع التجربة الإستعمارية الغربية ، حيث يقول غيرشون شافير :

كان الأسلوب الصهيوني السائد مجرد نمط آخر من الإستعمار الأوروبي عبر البحار؛ لقد وجدت المستعمرة الإستيطانية النقية أيضا في أستراليا وشمال الولايات المتحدة ومناطق أخرى.

وقد قام هذا النوع من المستوطنة النقية على دعامتين حصريا هي الصندوق القومي اليهودي التابع للمنظمة الصهيونية العالمية، والهستدروت . وكانت أهداف الصندوق القومي والهستدروت تتمثل في سحب الأرض والعمل من السوق وإغلاقهما تماما في وجه الفلسطينيين العرب" 159

ويعبر آرثر روبين- رئيس مكتب (الشركة الفلسطينية لتطوير الأراضي) والتي كان له دور رئيسي في الإستيطان إلى درجة أنه كان يسمى بالتراث الصهيوني " أب الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل" – عن تصوره للإستيطان اليهودي في فلسطين بأنه: مجتمع يهودي وإقتصاد يهودي مغلق، يكون فيه المنتجون والمستهلكون والوسطاء كلهم يهود". 160 وفي ذات السياق يقول أرلوزوروف: " لن يكون

158 - مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق. ص:86.

159- بيتربيرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق. ص:93.

160 - بيتربيرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق. ص:114.

هناك وسيلة لتحقيق الصهيونية إلا بالتخلي النهائي عن فكرة التنظيم المشترك (مشترك بأي شيء)، وتعزيز الفصل بين إقتصادين، أحدهما حديث، عالي الأجور، وملائم لهجرة أستيطانية متسارعة، والآخر متخلف قليل الأجر ويمنح المستوطنين الفرصة لإستبعاد العمال المحليين من سوق العمل الخاصة بهم". 161

شكل الكيبوتس النموذج الصهيوني الرئيس للمستعمرة/ الغيتو في إستيطان فلسطين، وفي هذا الصدد يؤكد شافير بأن الكيبوتس كان أولا وقبل كل شيء أداة إستعمارية من أجل تكوين مشروع إستيطاني، وأنه قام بدرجة كبيرة على قاعدة الإقصاء الإجتماعي والعرقي.

يقول:

"كان الطابع القومي للكيبوتس هو أساس ومبرر قيامه. وهو الذي حدد مكوناته، بل وبنيته إلى حد ما. أصبح الكيبوتس الجسم الأكثر تجانسا في المجتمع الإسرائيلي؛ فقد ضم بشكل شبه كامل يهودا أوروبيين شرقيين، حيث لم يكن هناك إستعداد لقبول يهود شرق أوسطيين أو من شمال إفريقيا، وقد أقيم أصلا على أساس إقصاء الفلسطينيين العرب..لقد أقيم الكيبوتس على مثل هذه الأراضي، وبذلك أصبح النواة الحقيقية لتشكل الدولة الإسرائيلية، رغم حقيقة أن أعضاء الكيبوتس لم يشكلوا بإستمرار إلا أقلية متميزة من اليهود في فلسطين" 162

ويعتبر المؤرخ شلومو ساند الكيبوتس أو (المشروع التعاوني–القومي الطلائعي)، بأنه "درة التاج في تخليص الأرض، ليس ثمرة المثالية المتساوية المستوردة من روسيا والتي شكلت وقودا فكريا للتضحية والإجتهاد، فحسب، وإنما هو، أيضا نتاج تاريخي تولد من حاجة إقتصادية مزدوجة:

1 – إنشاء قطاع إنتاجي مغلق في وجه سوق عمل تنافسية (حيث قوة العمل العربية الرخيصة).

2 – إستيطان جماعي على أرض يكون الإستيطان النوبي–العائلي فيها إشكاليا بوجه خاص (بسبب وجود سكان محليين بكثافة عالية، نسبيا، وعدائيين في كثير من الأحيان).163

وقد انعكس وعي " الغيتو" الصهيوني على الممارسات الكولونيالية العسكرية في حرب 1948؛ فنجد أن القوات الصهيونية اتبعت سياسة الحصر/التجميع في مكان/أو حي واحد، وذلك لما تبقى من أشلاء المجتمع الفلسطيني الممزق، وذلك من أجل تسهيل عملية الضبط والسيطرة على هذه البقايا النتشرة هنا وهناك؛ " ففي مساء يوم أول تموز/ يوليو 1948، استدعى الحاكم العسكري قادة المجتمع الفلسطيني في حيفا إلى مقر قيادته، وكان الهدف من الإجتماع أن يأمر هؤلاء الأعيان، الذين كانوا يمثلون (3000–5000) فلسطيني

161 – بيتربرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق. ص:.104

162 – بيتربرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق. ص:33.

163 – ساند، شلومو،2013،اختراع اعرض اسرائيل، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار.ص: 249.

بقوا في حيفا بعد أن طرد منها نحو (70000) من سكانها العرب، ب " تسهيل" نقل السكان الباقين من الأماكن المتعددة في المدينة التي كانوا يقيمون بها الى حي واحد فقط هو حي وادي النسناس الصغير، وأحد أفقر أحياء المدينة". 164

الفصل الثالث :

التدمير البنيوي/ العنف الإستعماري

ارتكز التدمير البنيوي للإستعمار الصهيوني على التهجير/ والترحيل المكاني، بينما يختلف الأمر في الجزائر، إذ لم يتم ترحيل جماعي لمعظم السكان إلى المناطق والدول المجاورة، بل اتسمت سياسات " التدمير البنيوي" التي مارسها الإستعمار الفرنسي في الجزائر، على محو وإلغاء للهوية (القومية /و الثقافية – الحضارية) للشعب الجزائرين وذلك من خلال: الإستعمار العسكري للبلاد، و ممارسة العنف بمختلف أشكاله تجاه الشعب الجزائري، ذلك أنه " منذ المرحلة الاولى (لإحتلال) –لإستعمار- الجزائر من قبل الفرنسيين (كانت هذه البلاد التعيسة بلا انقطاع مسرحا لعمليات سفك الدماء والنهب والعنف. فكل مدينة سواء أكانت صغيرة أم كبيرة قد تم الإستيلاء عليها شبرا فشبرا بثمن تضحيات هائلة". 165 العامل الآخر الذي مارسه الإستعمار الفرنسي في الجزائر هو تدمير الهوية الثقافية/الجماعية وذلك في سبيل انجاز المماهاة/ الإدماج الثقافي مع المركز الفرنسي. سنقارن في هذا السياق التدمير البنيوي الذي تعرض الفلسطينيين من الكولونيالة الصهيونية، والتدمير البنيوي الذي تعرض له المجتمع الجزائري.

1 – عنف الكولونيالة الفرنسية

الإستعمار ليس آلة مفكرة، ليس جسما مزودا بعقل، وإنما هو عنف هائج لا يمكن أن يخضع إلا لعنف أقوى." 166

لم يتوان الإستعمار الفرنسي عن استخدام العنف في سبيل إخضاع الأصلانيين الجزائريين، الذين حاولوا إيقاف التوغل الكولونيالي في بلادهم، حيث إستخدم الإستعمار الفرنسي هذه المقاومات الوطنية كذريعة من أجل الإستمرار في نهجه المتجه نحو المضي قدما في إستخدام كافة أنواع العنف في سبيل إخماد الممانعات والثورات الجزائرية وفي سعيه من أجل تدمير البنى السياسية /والإقتصادية-الإجتماعية/الثقافية-الرمزية للمجتمع الجزائري. يقول الجنرال بيجو:" يجب أن نترك على تراب الجزائر أثار نصرنا، وذلك بهدم جزء من ثروات أولئك الذين تمكنا من الإنتصار عليهم، ذلك أن التجربة قد أبانت لنا بأنه بثمن الخراب نستطيع إخضاع هؤلاء السكان الغلاظ الذين يقاومون كل شيء بإستثناء المظهر الفعلي للقوة." 167 ويقدم أحد مساعدي بيجو وهو سانت أرنو وصفا دقيقا عن أساليب

164 –ايلان،بابيه،2007، التطهير العرقي في فلسطين، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص: .235

165 – الأشرف، 2007، مصدر سابق.ص: 128.

166 – فانون، فرانز، 1972، معذبو الارض، بيروت، دار القلم. ص: 53.

167 – مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:167.

العنف الذي اتبعه الإستعمار الفرنسي في الجزائر:" لقد كانت حملتنا تدميرا منظما أكثر منها عملا عسكريا، ونحن اليوم في وسط جبال مليانة، لا نطلق إلا قليلا من الرصاص وإنما نمضي وقتنا في حرق جميع القرى والأكواخ، إن العدو يفر أمامنا سائقا أمامه قطعان غنمه"168 ولا يخلو خطاب تبرير العنف الإستعماري من مضمون وطني، متصل برسالة وعظمة الوطن/ المركز فرنسا، الذي تسمو مصالحه فوق أية مبررات أو منطلقات أخلاقية أخرى، حيث يقول الجنرال بيجو:" لقد أحرقنا كثيرا وخربنا كثيرا ، ومن الممكن أن أوصف بالبربرية، ولكني ما دمت مقتنعا بأني قد أديت عملا مفيدا لوطني، فإني أعتبر نفسي فوق ملامة الصحافة"169 وقد إستهدف القمع العسكري بشكل أساسي حركات المقاومة الجزائرية التي حاولت التصدي للإستعمار الفرنسي، وقد إمتازت هذه الحركات في تلك الفترة (حتى بداية القرن العشرين) بصلابتها وجلدها على مقاومة الإستعمار الفرنسي وهذا بشهادة المستعمِر الفرنسي نفسه، حيث يقول أحد الضباط الفرنسيين واسمه (دي ومبفن) أثناء مراسلاته العسكرية:

" قضينا أربعا وستين يوما كنا خلالها نحوب نواحي الأصنام، وإستطعنا أن ندمر وأن نخضع جميع القبائل الثائرة، ولكن بدا لي مما رأيت أنها لا تطيع أوامرنا إلا بالقوة ... إذ ما كادت طوابيرنا تبتعد عن ميدان المعركة، بعد أن أتلفت الحصاد، وقطعت الآلاف من الأشجار، وأحرقت الدواوير، وفتكت بالعرب، ما كادت تبتعد حتى استجمع العدو قوته فأباد مفرزة من جيشنا بقيت متخلفة في نواحي الأصنام وقتل أحد المتعاونيين معنا من الأهالي." 170

تجدر الإشارة هنا أن عنف الإستعمار الفرنسي إتخذ بالجزائر هذا الشكل من القتل الجماعي/الحرق/و تدمير المحاصيل، لأن الأمر متعلق بأصلانيين جزائريين/ غير أوروبيين، أي بالفضاء المباح/ الآخر/ معسكر الإبادة بالمفهوم الأجامبيني، حيث يخضع هذا المعسكر لمراقبة دقيقة ولقوانين تنظم أموره بإستمرار، وبالتالي فإن "سكان"/ "نزلاء " المعسكر هم " خلعاء" يحيون حياة "جرداء " يمكن أن تسحب منهم في أي لحظة. ومن أبرز الأمثلة على حالة "المعسكر" التي يفرضها الإستعمار الفرنسي على الجزائريين، ما تحدث به الكولونيل دي مونتانياك " في رسائله عن مشروعه لترحيل الأهالي إلى جزر المركيز...وشبيه بهذا المشروع ما إرتاه القبطان ريشار سنة (1845) بضرورة تجميع الأهالي قاطبة في أماكن معينة، وقد عاد الجيش الفرنسي إلى هذا المشروع وأخذ منذ (1958) يطبقه على نطاق واسع."171

168 – نقلا عن : مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:170.

169 - نقلا عن : مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق. ص:173.

170 – الأشرف، 2007، مصدر سابق.ص:83.

171– الأشرف، 2007، مصدر سابق.ص: 264.

التدمير البنيوي للمجتمع الفلسطيني:

بالرغم من أن المجتمع الفلسطيني لم يتعرض للإبادة الجماعية كالتي تعرض لها الهنود الحمر في أمريكا الشمالية على يد المستعمرين الأوروبيين، إلا أنه يشترك مع الهنود الحمر بأنه تعرض لتدمير بنيوي شمل الترحيل المكاني، والقتل الجماعي وتدمير للبنى وللمؤسسات الإجتماعية الفلسطينية التي كانت قائمة قبل (1948)، والتدمير / الإلغاء صفة ملازمة للإستعمار الإستيطاني، وفي سياق التدمير البنيوي للمجتمع الفلسطيني ، نجد أن الإستعمار الإستيطاني الصهيوني ركز على طرد الفلسطينيين و ممارسة سياسة التهجير القسري بحق الشعب الفلسطيني؛ أي تدمير الشعب الفلسطيني وإزالته من أرضه/ قراه/مدنه/ أحيائه/ بلداته، وإزالته من تاريخه وجغرافيته، وتدمير سياق تطوره الإجتماعي–الإقتصادي والثقافي–الحضاري، وهو تدمير يتوافق إلى حد كبير مع التعريف الذي يقدمه إيلان بابه عن التطهير العرقي، من حيث أنه " سياسة محددة جيدا لدى مجموعة معينة من الأشخاص تهدف الى إزالة منهجية لمجموعة أخرى على أرض معينة، على أساس ديني، أو عرقي، أو قومي، وتتضمن هذه السياسة العنف، وغالبا ما تكون مرتبطة بعمليات عسكرية، ويتم تنفيذها بكل الوسائل الممكنة، من التمييز الى الإبادة، وتنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الدولي"172 كما تنسجم السياسة و الممارسة الإستعمارية الصهيونية في سياق "طيهور أرض إسرائيل" من السكان " الأغيار"/الأصلانيين، مع تعريف موسوعة "هاتشينسون" للتطهير العرقي، بأنه " طرد بالقوة من أجل إيجاد تجانس عرقي في إقليم أو أرض يقطن فيها سكان من أعراق متعددة، وهدف الطرد هو ترحيل أكبر عدد ممكن من السكان، بكل الوسائل المتاحة لمرتكب الترحيل." 173 لذا فإن التدمير–التهجير شكل الأداة/ السياسة الإسرائيلية الرئيسية لتجسيد الهدف المركزي الصهيوني في السعي من أجل الحصول على "مستعمرة نقية" في فلسطين، ذلك أن " المشروع الصهيوني ما كان ليتحقق إلا بإقامة دولة يهودية محضة في فلسطين، ومثل هذه الدولة كان لابد من أن تكون يهودية حصرا، لا في بنيتها الإجتماعية–السياسية فحسب، بل أيضا في تركيبتها الإثنية". 174

تجسدت الخطوات العملية–العسكرية للمشروع التطهيري الصهيوني بالعديد من الخطط والبرامج الرامية لترحيل الفلسطينيين من أراضيهم، وتعتبر الخطة دالت " خطة يهوشواع"، الخطة الأبرز ضمن الإستراتيجية الإستيطانية الصهيونية، حيث " تضمنت الخطة إشارات مباشرة الى مساحة الدولة اليهودية المستقبلية (ال 78% التي كان يشتهيها بن– غوريون)، وإلى مصير المليون فلسطيني القاطنين داخل المساحة المعنية:

172 – ايلان،بابيه،2007، التطهير العرقي في فلسطين. ص:9.

173 – ايلان،بابيه،2007، التطهير العرقي في فلسطين.ص:9.

174 – ايلان،بابيه،2007، التطهير العرقي في فلسطين.ص:24.

وقد نصت الأوامر و التعليمات التي تضمنتها خطة دالت على النحو التالي: إما بتدمير القرى وإحراقها ونسفها وزرع ألغام بين الأنقاض، وخصوصا المراكز السكانية التي من الصعب السيطرة عليها بصورة دائمة، وإما بالقيام بعمليات تمشيط وسيطرة وفقا للتوجيهات التالية: في حال حدوث مقاومة يجب إبادة القوات المسلحة وطرد السكان الى خارج حدود الدولة.

كانت هذه هي الخطة الرئيسية لطرد سكان جميع القرى في الريف الفلسطيني..كانت الأوامر التي وصلت إلى الوحدات في الميدان أكثر تحديدا، قسم البلد إلى مناطق بحسب عدد الألوية العسكرية، وجزئت ألوية الهاغاناه الأربعة الأصلية إلى إثني عشر لواء لتسهيل تنفيذ الخطة، وتلقى كل قائد لواء قائمة بالقرى أو الأحياء التي يجب إحتلالها وتدميرها وطرد سكانها، مع التواريخ الدقيقة للقيام بذلك، وكان بعض القادة مفرطا في تحمسه لتنفيذ الأوامر، فأضاف إلى قائمته مواقع أخرى في غمرة حماسته... وكانت 531 قرية، وإحدى عشرة من البلدات وضواحي المدن، دمرت وطرد سكانها بناء على أوامر مباشرة صدرت عن الهيئة الإستشارية في آذار/ مارس 1948، وقبل صدور هذه الأوامر كانت ثلاثون قرية إختفت فعلا من الوجود". 175 وبين 30 آذار / مارس و 15 أيار/ مايو احتلت 200 قرية وطرد سكانها، وهذه حقيقة يجب تكرارها لأنها تقوض الخرافة الإسرائيلية بأن العرب هربوا عندما بدأ " الغزو العربي"، إن نصف القرى العربية تقريبا كان هوجم قبل أن تقرر الحكومات العربية أخيرا وعلى مضض إرسال قواتها".

فيما يلي وصف ضابط يهودي للإعدامات في قرية الطنطورة:

" أقتيد الأسرى في مجموعات إلى مكان جانبي يبعد 200م وقتلوا رميا بالرصاص كان الجنود يأتون إلى القائد العام ويقولون :" ابن عمي قتل في الحرب"، يسمع القائد ذلك ويأمر الجنود بأخذ مجموعة، يتراوح عددها ما بين خمسة وسبعة أشخاص جانبا وإعدامها، وأتى جندي وقال إن أخاه قتل في إحدى المعارك، من أجل أخ واحد العقاب أشد، أمر القائد جنوده بأخذ مجموعة أكبر، وأعدمت، وهكذا دواليك".176

ويذكر جوزيف وايتز، مسئول الإستيطان في الوكالة اليهودية، في عدد (29 سبتمبر 1967) من جريدة دافار، أنه هو وغيره من الزعماء الصهاينة، توصلوا إلى نتيجة مفادها بأنه:

" لا يوجد مكان لكلا الشعبين (العربي واليهودي) في هذا البلد، وأن تحقيق الأهداف الصهيونية يتطلب تفريغ فلسطين، من سكانها وأنه ينبغي لذلك نقل العرب، كل العرب، إلى الدول المجاورة، وبعد إتمام عملية نقل السكان هذه ستتمكن فلسطين من إستيعاب الملايين من اليهود".177

175 – ايلان،باييه،2007، التطهير العرقي في فلسطين.ص:93.

176 – ايلان،باييه،2007، التطهير العرقي في فلسطين. ص:.147

177– مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق. ص:27.

فإخلاء فلسطين من كل سكانها أو معظمهم (على أقل تقدير) هو أحد ثوابت الفكر الصهيوني، وهو أمر منسجم مع المنطق الصهيوني الإستيطاني؛ إذ لو تم الإستيلاء على الأرض مع بقاء سكانها عليها لسقط في هذه الحالة مشروع الدولة "الغيتو" الصهيوني في فلسطين، وهو الذي يعد خاصية بنيوية للفكر الصهيوني، إذ لابد من إختفاء السكان الأصليون كي يتحقق" الحلم" الصهيوني. كما يؤكد إسرائيل زانجويل، المفكر الصهيوني البريطاني، في كتاباته على ضرورة طرد العرب وترحيلهم، فيقول: " يجب ألا يسمح للعرب أن يحولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني ولذا لا بد من تهجيرهم جماعيا..أليست لهم بلاد العرب كلها.. ليس ثمة من سبب خاص يحمل العرب على التشبث بهذه الكيلو مترات القليلة... فهم بدو رحل يطوون خيامهم وينسلون في صمت وينتقلون من مكان لأخر".178

وهنا إعادة إنتاج للصورة النمطية الإستشراقية–الإستعمارية الغربية بأن الفلسطينيين هم عبارة عن عرب رحل / أو بدو، فلا يزال "الآخر المشكل لليهودي الجديد هو البدوي الرحال وليس المزارع الفلاح، فالبداوة تجعل من السكان الأصليين قابلين للإستئصال".179 والبداوة في الخطاب الإستعماري الصهيوني تضرب/تقتلع أي جذور وأي حالة استقرار للفلسطينيين في أرضهم التاريخية، وتقدم مسوغا وتبريرا للحصول والإستيلاء على الأرض محور الصراع المركزي في الإستعمار الإستيطاني، في مقابل ما نجده من حالة المبالغة في "التجذير" اليهودي تاريخا وحاضرا في الأرض الفلسطينية في الخطاب الصهيوني. يقول المؤرخ الإسرائيلي توم سيجيف عن حرب 1948:

" اندلعت حرب الإستقلال، وفجأة توفرت عشرات الآلاف من البيوت... فر مئات الآلاف من العرب، أو طردوا من منازلهم، أخليت مدن بأكملها ومئات القرى التي أعيد إسكانها في وقت قصير بالمهاجرين الجدد الذين بلغ عددهم (100000) في نيسان / أبريل 1949، أغلبيتهم من الناجين من المحرقة، كانت لحظة درامية في الحرب من أجل اسرائيل، ولحظة مخيفة في ابتذالها أيضا، شعب حر – أي العرب– استوطنوا المنفى، وأصبحوا لاجئين معدمين، في حين إستولى لاجئون معدمون – أي اليهود– على مكان المنفيين كخطوة أولى في حياتهم الجديدة كشعب حر، وبذلك خسرت مجموعة كل ما تملك، فيما عثرت الثانية على كل ما يلزمها – موائد، وكراس، وخزائن، وأوان، ومقال، وصحون، وملابس أحيانا، وألبومات صور عائلية، وكتب، وراديوهات وحتى الحيوانات المنزلية الأليفة، حيث إقتحم أغلب المهاجرين البيوت العربية المهجورة دون توجيه، ودون تنظيم ودون إذن، فسقطت البلاد لعدة أشهر في سباق محموم للإستيلاء على كل ما يمكن الإستيلاء عليه، والذي يصل أولا يأخذ أكثر، وقد حاولت السلطات لاحقا إيقاف السرقة والسيطرة على توزيع المنازل، إلا انها وصلت متأخرة عموما، حيث إستولى المهاجرون على دكاكين العرب ومتاجرهم، وسرعان مابدت بعض الأحياء

178– مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق. ص:27.

179 – وولف، باترك، 2012، مرجع سابق. ص: 254.

العربية مثل القرى اليهودية في أوروبا ما قبل الحرب، بوجود الخياطين، وصناع الاحذية، وتجار الأقمشة والملبوسات، أي كافة الحرف اليهودية التقليدية."180

وقد تمت عملية الطرد / التهجير الصهيوني للفلسطينين بالقوة العسكرية معتمدة بذلك المنظمة الصهيونية على تشكيلاتها المقاتلة المنظمة عسكريا والمتفوقة تقنيا والمدعومة من الإمبريالية البريطانية، ففي رسالة بعث بها جابوتنسكي إلى السناتور غراسنبرغ :

" إن تأسيس أكثرية يهودية في فلسطين يجب أن يتم عنوة عن إرادة الأكثرية العربية الموجودة في البلاد وسيرعى عملية انجاز هذه الأكثرية "جدار حديدي" من القوة المسلحة اليهودية"181

ومن خلال التفوق العسكري لجيش الهاجاناة الإسرائيلي قامت المنظمة الصهيونية بممارسة تدمير بنيوي ممنهج للوجود الفلسطيني، تمثل ذلك بتنفيذ "إبادات محدودة" في القرى والمدن الفلسطينينة لإجبارهم على الرحيل كما حدث على سبيل المثال لا الحصر في (مذبحة دير ياسين 9 نيسان 1948، او مذبحة حيفا في 22 نيسان 1948 ،أو مذبحة اللد في 3 أذار 1948).182 وقد أستكمل مشهد الطرد/التدمير للشعب الفلسطيني وتسارع بعد هزيمة القوات العربية التي دخلت الى فلسطين من أجل "الإنقاذ" والتحرير . " فالإنتصار الإسرائيلي في الحرب على العرب مكن الإسرائيليين من السيطرة على 77% من أرض فلسطين وطرد حوالي مليون فلسطيني، كما طال الدمار حوالي 500 قرية فلسطينية "183

يقول هرتزل في يومياته: " الأراضي كأملاك قائمة ...سيتم مصادرتها بلطف، ويحظر إعادة بيعها لاحقا لملاكها الأصليين ويجب بقاء جميع الأملاك غير المنقولة في أيد يهودية، أما السكان الفقراء، فيتم إخراجهم إلى ما وراء الحدود بطريقة سرية، بعد أن يكونوا قد خلصوا البلاد لمصلحة اليهود من أي حيوانات برية كالأفاعي، وسيتم حرمان هؤلاء السكان من أي عمل في أرض أجدادهم" . 184

كما ويستمر التدمير البنيوي الإسرائيلي للوجود الفلسطيني على شكل إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة المعرفية /الأيديولوجية الصهيونية وفرض النسق التعسفي الثقافي لما حدث ما قبل / وما بعد 1948، وقد كتب إسرائيل شاحاك بهذا الشأن :" تعتبر حقيقة الوجود العربي الذي كان قائما في منطقة دولة إسرائيل قبل عام 1948، من أكثر الأسرار المصانة في الحياة الإسرائيلية، فلا يقدم أي مؤلف أو كتاب أو كراس عدد(القرى العربية) أو موقعها، وقد حصل ذلك عن قصد بالتأكيد كي تدرس الأسطورة الرسمية المقرة عن " البلد الخالي"، وتقبل

180 – مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق. ص:380.

181 – المسيري، عبد الوهاب، 1999، مرجع سابق. ص:421.

182 – مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق.ص:51.

183- سعيد، ادوارد، 1997، مرجع سابق . ص :284.

184- Herzl, Theodor.1960:45.

في المدارس الإسرائيلية وتروى للزوار ... يعتبر هذا التزوير خطيرا إلى حد بعيد، وذلك من حيث كونه مقبولا عالميا تقريبا خارج نطاق الشرق الأوسط، ولأن القرى المدمرة كانت – في أغلب الأحيان تقريبا- قد دمرت تماما، بيوتها وأسوار حدائقها وحتى المدافن وشواهد القبور، لم يتبق حجر واقفا فعليا، يمر الزوار ويروى لهم بأنها" كانت صحراء بالكامل". 185

وفي إستمرارية لأيديولوجيا المحو والتدمير البنيوي الصهيوني، نجد أن أي حالة اشتباك بين الفلسطينيين والإسرائليين تعيد بجلاء التأكيد على فكرة "الدولة الغيتو" كحل للصراع مع الفلسطينين والعرب، وعلى ضرورة إزاحة هذا الوجود الفلسطيني من "الجغرافيا الاسرائيلية"، بإصرار واضح على المنطلقات الإستعمارية العنصرية الأولى للأيديولوجيا الصهيونية، فعندما إنهار كامب ديفيد عام 2000، قال بيني موريس :" أن التطهير العرقي الذي جرى في العام 48 يجب أن يستكمل وأن إسرائيل هي مخفر الغرب الأمامي الصليبي في صدام الحضارات مع الإسلام"186 وقد قامت مجلة " النيولفت ريفيو" بنشر نص حرفي لمقابلة مثيرة أجرتها صحيفة هآرتس في الثامن من كانون الثاني (2004) مع بني موريس وكان عنوانها في النسخة الإنجليزية " بقاء الأصلح"، وتقول "النيو ليفت ريفيو" في مقدمتها وبحق، أن المقابلة هي " وثيقة ذات اهمية فائقة في الصهيونية الحديثة"، وبأنها تظهر على صفحاتها لهذا السبب بالذات، يطرح موريس أن المشروع الصهيوني لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطهير عرقي قصدي، وأنه، إذ يتم الخوض في ذلك، فإن الأسباب الوحيدة للتوقف قبل القضاء النهائي على السكان العرب في فلسطين، هي أسباب مؤقتة وتكتيكية صرفة فقط." 187

الباب الثاني:

الجزائريين – الفلسطينيين في سياق المقارنة

إختلف خطاب الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة ماقبل الثورة وتحديدا في الفترة من (1945-1954)، عن الخطاب الحركة الوطنية الفلسطينية في فترة ما قبل إنطلاقة الثورة الفلسطينية من عام (1948-1967)، فقد إتسم خطاب الحركة الوطنية الجزائرية في تلك الفترة (ماقبل الثورة) بالنضال السلمي ضمن الخطاب القانوني الفرنسي لتحصيل المزيد من الحقوق السياسية للشعب الجزائري، وذلك عن طريق المشاركة بالإنتخابات، وتنظيم المسيرات والمظاهرات وعقد الندوات والمؤتمرات، وذلك من أجل الوصول إلى الإستقلال، كما نجد في خطاب (حركة الإنتصار من أجل الحريات)، أو إلى صيغة إتحاد بفرنسا، كما جاء في خطاب (البيان الجزائري)، كما كان هنالك خطاب "اندماجي" ورد في خطاب الحزب الشيوعي الجزائري، وقد قوبل هذا النضال السياسي بالقمع والعنف من قبل السلطات الإستعمارية الفرنسية (كما حدث في سطيف 1945)، بينما إختلفت تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية عن التجربة الوطنية الجزائرية، من حيث أن

185– المسيري، عبد الوهاب، 1999، مرجع سابق.ص:430.

186 – مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق.ص:54.

187-بيتربرغ،غابرييل، 2009،مرجع سابق. ص:57.

الوعي القومي – الناصري تحديدا- هو الذي كان مهيمنا على فكر وممارسة الحركة الوطنية الفلسطينية، فتماهى الخطاب الوطني الفلسطيني مع الخطاب القومي الناصري معتبرا أن نضاله ضد الإستعمار الصهيوني هو معركة قومية. كما يختلف خطاب الحركة الوطنية الفلسطينية عن خطاب الحركة الوطنية الجزائرية في كونه لم يتضمن (في مرحلته القومية) المطالبة بالمساواة والحقوق المدنية والنضال السلمي ضد الإستعمار الصهيوني، بينما كانت الحركة الوطنية الجزائرية تسعى/ تطمح إلى"إقامة تكافؤ وتعادل مع فرنسا : فتطالب بحقوق الإنسان، والحكم الذاتي، وإتحادات العمال وما الى ذلك."188 وبالرغم من أن كلا الحركتين الوطنيتين (الفلسطينية والجزائرية) لم يمارسا العنف في (هذه المرحلة القومية)، إلا أن الخطاب الوطني الفلسطيني قد تضمن في تلك الفترة ضرورة ممارسة " العنف الثوري" و"الكفاح المسلح" من أجل التحرير،إلا أنه عنف مكبوت/ مضبوط بالإيقاع القومي الناصري.

إنتقلت الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة جديدة في صراعها مع الإستعمار الفرنسي، تتسم بالتحول العميق/ الجذري في إدراك السياق الإستعماري في الجزائر، ولكيفية مقاومته/ و مجابهته، وفي نفس الوقت تطوير شروط التعاطي معه سياسيا/شرعيا، (وتجربة حزب الشعب الجزائري هي الأبرز في هذا السياق)، وقد ساهم تركيم الخبرة النضالية لدى كوادر وأحزاب الحركة الوطنية الجزائرية، وانفتاحها على حركات التحرر في العالم، بالإضافة الى عنف/إرهاب الأساليب/ الممارسات الإستعمارية الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، جميع هذه العوامل ساهمت في إحداث النقلة النوعية في البنية والممارسة النضالية الجزائرية، وأضحى النهج الإستعماري القديم/البالي، وآليات تدخله الفصامية في قضية الحقوق الوطنية للشعب الجزائري، متناقضة بشكل حاد مع الخطاب الفرنسي آنذاك تحديدا في المضامين المتعلقة " بحرية الشعوب" / " تحرير الوطن" / و "النضال ضد النازية"، و قد شكلت أحداث 8 مايو 1945 مشهدا مكثفا لحالة التناقض الفصامي الإستعماري في الفضاء الجزائري، وبالتعرف على تفاصيل المشهد في ذلك اليوم نجد أن الحركة الوطنية الجزائرية قررت المشاركة في الإحتفالات الخاصة بالإنتصار على النازية وتحرير فرنسا من الإحتلال الألماني، على شكل مظاهرات ومسيرات رفعوا خلالها لافتات كتب عليها " تحيا الجزائر"، فقامت القوات الفرنسية بتحويل المظاهرة إلى مجزرة رهيبة؛ "فألقت القبض على (4,560) مناضل، وقتلت حوالي (45,000) جزائري في ذلك اليوم".189 وقد شكل هذا الحدث صدمة/ هزة قوية في الوعي الوطني الجزائري، كانت أهم تمظهراتها هو البدء في التفكير والتحضير للعمل الحزبي السري – العسكري كضرورة موضوعية ملحة للحفاظ على البنى الحزبية للحركة الوطنية والأطر المناضلة من الإعتقال أو القتل على يد القوات الإستعمارية الفرنسية، بالإضافة إلى كون العمل السري شكل خطوة تحضيرية و تأسيسية للعمل الثوري العسكري، الذي أصبح من الآن فصاعدا خيارا نضاليا، بدأ الوعي والخطاب الوطني يتداوله ويبحث أساليبه

188 - مالكي،امحمد،1994، مرجع سابق.ص: .433.

189 – الأشرف، 2007، مصدر سابق. ص:266.

وشروطه، وبالرغم من هامشية خطاب "الثورة المسلحة" في "خطاب الحركة الوطنية الجزائرية " أنذاك إلا أنه خطاب تمرس وتفاعل مع القوى الوطنية الموجودة على الساحة وراكم الخبرة والتجربة، إلى أن أطلق "دوي " صوته في (الفاتح من نوفمبر عام 1954).

الخطاب الثوري الجزائري في السياق المقارن

هنالك إختلاف بين الخطاب الثوري/ التحرري الجزائري والخطاب الثوري الفلسطيني، بحيث أنه يمكن تحديد خطاب ثوري / تحرري في الحالة الجزائرية متمثل بجبهة التحرير الوطني الجزائرية، تلتقي بها كل الأحزاب والهيئات والأطر التي تؤيد الكفاح المسلح، يقابلها "الحركة الوطنية الجزائرية"، الرافضة لتفجير الثورة المسلحة، والرافضة للتمرد /والخروج على النهج السياسي للزعيم مصالي الحاج، ومن خلال تتبع مسار ظهور جبهة التحرير في الجزائر نجد أنها مرت في سيرورة الإنتقال من مواقع النضال " الشرعي"/ القانوني –بالنسبة للخطاب الإستعماري الفرنسي– إلى مواقع حرب التحرير والثورة المسلحة من أجل الحصول على الإستقلال.

على عكس الحالة الفلسطينية التي تتعدد خطاباتها الثورية، فمنذ " المرحلة القومية" للحركة الوطنية الفلسطينية كان لدينا خطاب ثوري – وإن كان متماهيا مع التجربة الناصرية– أو دون تجسيد مادي حقيقي على أرض الواقع لممارسة ثورية كفاحية. ومع إنطلاقة الثورة الفلسطينية أصبح لدينا خطابات تحرر وطني متعددة ومتنوعة كان أبرزها خطاب حركة "فتح" و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ويختلف كلاهما من حيث الأيديولوجيا السياسية والإجتماعية، فمن الصعب في التجربة الثورية الفلسطينية تحديد خطاب ثوري فلسطيني واضح ومحدد بالرغم من العمل الإئتلافي داخل " منظمة التحرير الفلسطينية" وبالرغم من الإتفاق على نهج الكفاح المسلح، إلا أن كل تنظيم إحتفظ ببنيته الحزبية و ببرنامجه السياسي الخاص به، هذا عدا عن الصراعات والتناحرات الداخلية بين أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية، فلا يوجد في التجربة الفلسطينية " جبهة تحرير" تضم وتشمل وتنسق وتوحد كل ما يتعلق بالعمل التحرري، فكل حزب/ أو تنظيم فلسطيني هو بحد ذاته مشروع " جبهة تحرير"؛ فقد " صورت فتح نفسها أنها جبهة وطنية وليست واحدة من عدة قوى سياسية، وذلك من خلال دعوتها جميع الفلسطينيين، على إختلاف إنتماءاتهم العقائدية إلى التخلي عن إرتباطاتهم الحزبية والإنضمام إلى الطلائع الثورية المسلحة" 190 كما أكد البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ضرورة توحيد قوى وطاقات الجماهير الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني، وعلى هذا الأساس أعلن البيان بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتألف من : " منظمة أبطال العودة، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة القومية لتحرير فلسطين.. وقد اتفقت هذه التنظيمات فيما بينها على أن توحد إمكانياتها تحت لواء– الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين."191

190– صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:157.

191 – الوثائق الفلسطينية لعام 1967، نصر الله، جورج خوري (محرر) ، 1969، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص:1000.

خطاب التحرير الجزائري (1954– 1962)

لم يدم الحل "التوفيقي" الذي توصلت إليه الهيئات القيادية لحزب الشعب الجزائري طويلا، حيث سرعان ما إنفجر من جديد التناقض الداخلي مابين أنصار المساومة والحياة البرلمانية، وبين أنصار حرب التحرير، وقد تفاقمت الأزمة حين نشب الخلاف/ الصراع بين مصالي الحاج واللجنة المركزية، وهو خلاف مركب من عدة مستويات، ذلك أن التضاد بين مصالي وخصومه (المركزيين) لم يقتصر على البعد السياسي وحسب،"فالأمر يتعلق كذلك بتضاد في الشرعية، فالمركزيون رجال جهاز، ترتكز شرعيتهم على منظمة لها قوانينها ونظام علاقاتها، أنها شرعية لا شخصية شبيهة بتلك التي يستمدها الموظفون من إنتمائهم إلى جهاز الدولة، وعلى العكس، فإن مصالي ..يقيم علاقة لدنية مع الشعب ويستمد شرعيته من علاقة شخصية شبه صوفية، هذه الشرعية لا يمكن تهديدها،كما نجد أنه من الناحية الإجتماعية –الطبقية يستند المركزيون " إلى البرجوازية الصغيرة والعناصر البرجوازية المهتمة بالإشراف الدقيق على المشاركات الشعبية في النضالات السياسية. وكان تركيب الجماعة التي يشكلونها أقل إنعدام تجانس من تركيب خصومهم ."192

وهم عموما أكثر ثقافة وتعليما من المصاليين، ويمكن أن نذكر منهم هنا " بن خده الذي كان صيدلي، وفروخي (دبلوم دراسات عليا إسلامية)، وبلعيد عبد السلام (طالب طب) وغيرهم من المركزيين المتعلمين. بالنسبة للخلفيات الطبقية " للأشخاص الذين إختارهم مصالي بعد مؤتمر هورنو ببلجيكا من 14 إلى 17 تموز / يوليو 1954 في " المجلس الوطني للثورة" الذي وضعه مصالي الحاج بدلا من اللجنة المركزية، هو من تجار صغار، وفلاحين متوسطين، وعمال غدوا محترفين سياسيين، أما المكتب السياسي فتشكل من مولاي مرباح (وكيل قضائي)، مزغنة (عامل تراموای قدیم) فيلالي (عامل دهان سابق) عيسى عبدلي (دركي متقاعد)، ممشاوي (حرفي براميلي) ومصالي الحاج."193

وترافق هذا النزاع الحزبي الداخلي مع عزوف كلا الفريقين عن الثورة المسلحة والإنغماس أكثر فأكثر في الحياة النيابية، وكان حل "المنظمة الخاصة" الصامت/ غير المعلن المؤشر نحو هذا الإنحراف الأيديولوجي – السياسي، وهو الأمر الذي زاد من توتر كوادر وقيادات حزبية عديدة وتحديدا "المنظمة الخاصة". ولم يطل الحال بمناضلي حركة الإنتصار/حزب الشعب حتى بدأو بالعمل المسلح في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، وعن تلك المرحلة والظروف التي كانت تضغط بإتجاه الإسراع بالعمل المسلح، يقول محمد بوضياف: " كان الوقت يضغط، لأنه كان ينبغي الإستفادة من الإرتباك الذي خلفته الأزمة ومن ستار الدخان الناجم عن المزايدات والخصومات للإفلات من قمع محتمل دائما." أيضا هنالك إعتبارات سياسية مهمة لإنطلاق الثورة الجزائرية في هذا الوقت، فقد " بدأت مرارات السياسة الإستعمارية

192 – حربي، محمد، 1983، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع- الجزائر 1954-1962، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية. ص:91.
193 – حربي، محمد، 1983، مرجع سابق. ص:102.

الفرنسية تتلاشى وكان يخشى من أن تؤدي منظورات السلام في الهند الصينية، والآمال بالتفاوض في تونس وفي مراكش إلى تركيز كل القدرة العسكرية الفرنسية في الجزائر" يقول المناضل في المنظمة الخاصة الأخضر بن طوبال: " كان المخرج الوحيد الممكن أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة، دون إنتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري إتباعها، ودون إنتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل ولتنسيق على كل المستويات، كان ثمة حلان أمام (مجموعة ال 22)، إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا والتنظيم فيما بعد.. كنا مضطرين لإختيار الحل الثاني."194

في قراءة لبيان (الفاتح من نوفمبر عام 1954) والصادر عن "جبهة التحرير الوطني الجزائرية "، نجد أن المحاور المركزية للبيان كانت بالشكل التالي:

أولا: خطاب تبريري للإنطلاقة، تمظهرت ضرورة تقديمه في بداية البيان :" أيها الشعب الجزائري..أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.. أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضل بصفة خاصة نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية."195

وقد تركز الخطاب التبريري للبيان في نقطتين أساسيتين وهما :

1 – عجز وفشل الحركة الوطنية الجزائرية عن تجاوز أزماتها الداخلية، وضياع البوصلة الوطنية في مستنقع الخلافات الشخصية للقيادات الحزبية، وبالتالي كان هنالك هدر واستنزاف للطاقات الوطنية وإضاعة للوقت في معارك ثانوية وجانبية، والمقصود هنا الصراع الداخلي الذي حدث في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بين أنصار مصالي الحاج (المصاليين) وأعضاء اللجنة المركزية للحزب (المركزيين)، يقول البيان:" وأمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية .. وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الإستعمار ". 196

194 – الأشرف، 2007، مصدر سابق. ص:.177

195 – بوحوش، عمار، 1997،التاريخ السياسي للجزائر، بيروت، دار الغرب الاسلامي. ص: 582.

196 – بوحوش، عمار، 1997،مرجع سابق. ص: 582.

2 – مناسبة الظروف للعمل والحركة، ويحدد البيان نوعان من الظروف/ أو الأوضاع الذي يدعي أنها مهيئة لقيام بثورة، أولهما، الوضع الداخلي: " إن الحركة الوطنية –بعد مراحل من الكفاح– قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية هو خلق جميع الظروف الثورية بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري متحد حول قضية الإستقلال والعمل" . وثاني هذه الظروف هو الوضع الخارجي/ الدولي الذي يعتبره البيان في حالة " إنفراج مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين." 197

ثانيا: خطاب الغاية والهدف:

تمحور خطاب الأهداف "لجبهة التحرير الوطني الجزائرية " في ثلاثة امور:

1 – إقامة " الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية" ضمن إطار المبادىء الإسلامية، وتشترك جبهة التحرير الوطني الجزائرية في هذا الهدف مع اهداف حركات التحرر الوطني في العالم العربي، والتي إمتازت جميعها بالأيديولوجيا (القومية –الإشتراكية العربية)، التي تشتمل على مضامين ومشاريع/تطلعات قومية وإشتراكية معا، وقد سعت جميعها إلى "تحديث" وعصرنة بلادها وإقامة عدالة إجتماعية.

2 – تدويل القضية الجزائرية: وذلك في سبيل كسب الشق السياسي / الديبلوماسي من النضال ضد الإستعمار الفرنسي، إلى جانب الشق الميداني / القتالي الذي يقوم فيه جيش التحرير الجزائري. وتتمحور أهمية الجانب السياسي في حرب التحرير بالنسبة للجزائرين في العمل على إسقاط الخطاب السياسي الفرنسي الذي يعتبر النضال التحرري الجزائري " مشكلة فرنسية داخلية "، وأن الجزائر أرضا فرنسيا"، وبالتالي يبرر هذا الخطاب الممارسات العنيفة التي تمارسها السلطات الفرنسية ضد المتمردين/ " الخارجون عن القانون ". كما أن التدويل يوفر للنضال الجزائري إعتراف دولي بكفاحه ونضاله، وصيغة شرعية للخطاب الوطني الجزائري المطالب بإلاستقلال ضمن القانون الدولي تتمثل بإقرار دولي بحق الشعب الجزائر بتقرير مصيره، ومزيدا من الضغوط على الإستعمار الفرنسي للإعتراف بحقوق الشعب الجزائري.

3 – كما يوجد تركيز في خطاب الأهداف لجبهة التحرير الجزائرية، على توحيد الصف الجزائري في مواجهة الإستعمار الفرنسي، وهذا يتضح من الإسم نفسه؛ " جبهة التحرير" وذلك لإتاحة المجال " لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الإجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري.. ذلك أن المهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، كما أن الكفاح سيكون طويلا".198

197 – بوحوش، عمار، 1997،مرجع سابق.ص: 583.

198 – بوحوش، عمار، 1997،مرجع سابق.ص: 583.

ثالثا: خطاب متوافق دوليا وثوريا

فقد حاولت "جبهة التحرير الوطني الجزائري" أن يكون خطابها في البيان جامعا بين حقها بممارسة كافة أشكال الكفاح ضد الإستعمار الفرنسي، استنادا لمرجعية ثورية، تشرعن النضال التحرري ضد الإستعمار وتدين الأعمال القمعية التي يقوم بها الإستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري هذا من جهة، وفي نفس الوقت خطاب يراعي السلم الدولي ويعرض على الفرنسيين التفاوض على مطالبه، ويقدم رؤيته للمستقبل في مرحلة ما بعد التحرير ، فيقول البيان :" وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها:

1 – الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية، وتنكر التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات التي يتميز بها الشعب الجزائري.

2 – فتح مفواضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة، وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة. وفي المقابل:

1 –فإن المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو إقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2 – جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3 – تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة و الإحترام المتبادل. 199

بهذا البيان تكون جبهة التحرير الوطني الجزائري قد أعلنت عن وجودها كحالة "للتجاوز" للنضال القومي، و لما هو مطروح على الساحة السياسية الحزبية الثقافية الجزائرية.

تمثل رد الإستعمار الفرنسي على إنطلاقة جبهة التحرير الوطني الجزائري وبيانها، بإعلان رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم (12 نوفمبر 1954) أأثناء مناقشة القضية الجزائرية :" بأن فرنسا سوف لن تتفاوض مع أي طرف وأنها سوف تسعى للمحافظة على وحدتها الوطنية وسيادتها. وأكد أن مقاطعات الجزائر تعتبر جزء من فرنسا وعندها تمثيل في البرلمان الفرنسي، ولا

199 – بوحوش، عمار، 1997، مرجع سابق. ص:584.

يمكن التفكير في فصل الجزائر عن فرنسا، وليتأكد الجميع أنه لا يوجد برلمان أو حكومة فرنسية تقبل مبدأ فصل الجزائر عن فرنسا والتخلي عن الجزائر". 200 وبتمسكه بالجزائر الفرنسية والدفاع عنها حتى النهاية نالت حكومة منديس ثقة أعضاء البرلمان الفرنسي يوم(12 نوفمبر 1954) ب 296 صوتا ضد 265." 201

و نجد أنه خلال فترة الثورة الجزائرية (1954-1962) قام الإستعمار الفرنسي بتكثيف سياساته التدميرية للمجتمع الجزائري في محاولته القضاء على الثورة ، و قد جائت نتائج هذه السياسات والممارسات الفرنسية على الشعب الجزائري كما يلي :

1 – سقوط أكثر من مليون ونصف شهيد ما بين عامي 1954 و 1962 2 – إجبار حوالي 3 ملايين شخص على الإنتقال من مساكنهم إلى مراكز تجمع حيث يخضعون لظروف حياة قاسية. 3 – نزوح أكثر من مليون ونصف مليون شخص من الأرياف نحو المدن . 4 – اربعمائة ألف معتقل سياسي . 5 – أربعمائة ألف مهاجر إلى فرنسا . 6 - تدمير ثمانية ألاف بلدة وألاف القرى . 7 – حرق ألاف الهكتارات من الغابات . 8 – إنخفاض عدد رؤوس الماشية والضأن (من سبعة ملايين إلى نحو ثلاثة ملايين عام 1962)،أما البقر فقد أبيد كله. 9- تلغيم مناطق واسعة على الحدود الشرقية والغربية من طرف الجيش الفرنسي ، مما أدى إلى إستمرار سقوط الضحايا حتى تسعينيات القرن العشرين ، رغم أعمال نزع الألغام الضخمة التي قامت بها الجزائر .202

خطابان في سبيل التحرير

العنف الثوري

تمايزت "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" منذ خطابها الأول عن باقي البنى والتشكيلات الحزبية الوطنية الجزائرية، بطرحها للكفاح المسلح نهجا نضاليا في سبيل إنجاز التحرير، والأهمية التاريخية لهذا النهج- كما تشير دورية المجاهد- " لا تقوم فقط على الإمكانية التي أصبح الشعب يملكها منذ الأن، للوقوف عسكريا في وجه القوى المستعمرة، بل تقوم أيضا على أنها زادت خطورة التناقضات في المجتمع الكولونيالي وأدت إلى تفجيرها المتزايد، إن النضال المسلح قد رد للشعب وعيه لقوته وزاد كراهيته للإستعمار وكل صور القمع والإضطهاد".203

200 – بوحوش، عمار، 1997،مرجع سابق.ص:404.

201 – بوحوش، عمار، 1997،مرجع سابق.ص:.404

202-براهيمي، عبد الحميد، 2001،مرجع سابق. ص:94.

203 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق. ص:273.

وهذا الوعي الديالكتيكي للعملية الترابطية بين المركز الإستعماري والمستعمرات، هو وعي متعمق في فهم تداخل المواجهة مع الإستعمار، فهو وعي مدرك بأنه لن تتطور حركة مناهضة للإستعمار ذات أهمية في الحواضر إلا بعد ان تشتد حركة مقاومة في الأطراف، تأخذ بزمام المبادرة في الأقاليم المستعمرة، في النضال ضد الإستعمار، وإذ تفيض المقاومة بعد ذلك لتبلغ المركز، فإنها تحدث على شكل معارضة أو إنشقاق في الداخل/المركز. وفي محاولة من الخطاب المعرفي الإستشراقي الغربي لتشويه ممارسة العنف في النضال الجزائري،إدعى هذا الخطاب بأن سبب ممارسة العنف هو " إجرامية الجزائري، وإندفاعيته، وعنف قتلاته نتيجة تنظيم خاص للجملة العصبية، وهذه سمة أصلية من سمات الطبع" 204 متجاهلا الوضع الكولونيالي الفرنسي في الجزائر. فلايزال الوعي بغرائبية و دونية الجزائري ساريا، كما أن ثوريته غير مبررة.

يقول فرانز فانون:" إن جبهة التحرير الوطني لم تخشى، حتى في اللحظات التي كان فيها الشعب يعاني أكثر الهجمات ضخامة من جانب الإستعمار أن تحترم بعض صور العمل، وتذكر وحدات جيشها بالقوانين الدولية للحرب، ذلك أن على الشعب في حرب التحرير أن يربح، ويجب أن يربح ولكن يجب أن يربح بدون وحشية".205 ويضيف قائلا: " إن الشعب المتخلف يجب أن يبرهن، في أن واحد، بالإعتماد على قوة معركته، على أهليته لأن يكون أمة، بصفاء كل واحد من أعماله، وبأنه حتى في أصغر التفاصيل، ذلك الشعب الاكثر شفوفا، والأكثر سيادة على نفسه. ولكن كل هذا من الأمور الصعبة".206 لهذا نجد أن جبهة التحرير قد وضعت قواعد تضمن الممارسة العنفية ضد الإستعمار الفرنسي؛ ففي "الوصايا العشر" التي وضعها جيش التحرير نجد الوصية التالية:" العمل طبقا لمبادىء الإسلام وللقوانين الدولية في القضاء على القوات المعادية ..وبكلمة واحدة يمتنع كل ما يزيد خطورة الآلآم، دون أن يكون من وراء ذلك أي تأثير مباشر في نتيجة النضال، وهكذا يمنع الفدائي عن كل عمل من أعمال العنف تحت طائلة أقسى العقوبات وعليه أن يتذكر انه هو أيضا له أهل وأخوات وأخوة أصغر منه وزوجة وأطفال" 207 وفي نفس هذا السياق نجد أن مؤتمر الصومام يقر :" بأنه يجب إعطاء التمرد تطورا من النوع الذي يجعله مسنجما مع القانون الدولي (أي تشخيص الجيش، وسلطة سياسية معروفة، وإحترام قوانين الحرب، وإشراف طبيعي على المناطق المحررة من قبل جيش التحرير وإدارتها إدارة سليمة)، كما أن "الهدنة المدنية " التي إقترحها "البير كامو" في (يناير 1956) والهادفة إلى " إحترام حياة الاهالي المدنيين قد وجد تشجيعا من قبل جبهة التحرير الوطني".208

---

204 – فانون،2004، بشرة سوداء أقنعة بيضاء، بيروت، دار الفارابي. ص:235.

205 - الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق. ص:286.

206 - الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص: 28.

207 - الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:285.

208 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:286.

وبالرغم من أن الخطاب الثوري لجبهة التحرير هو خطاب منضبط في عنفه إلا أن التجربة التاريخية للثورة الجزائرية لم تكن حالة مثالية/منزهة في ثوريتها، وبالتالي كان هنالك ممارسات عنفية خارجة عن الإطار السياسي والأيديولوجي لخطاب الثورة الجزائرية؛ "ففي عقاب على شكل مجزرة قامت بها جبهة التحرير لمن إعتبرتهم خونة (كما حدث في مجزرة "ملوزة"، أو مذبحة أهالي بني إيلمان) التي أقترفت على يد كوماندو من جيش التحرير أراد الإنتقام من دوار ظل على ولائه لمصالي الحاج وكان ملتزما بشكل خاص بالعمل المضاد للثورة الذي تولته الحركة الوطنية الجزائرية"209 . وقد رفضت "الحركة الوطنية الجزائرية " وزعيمها مصالي الحاج الكفاح المسلح والنهج الذي إتبعته جبهة التحرير الوطني الجزائري، وهو نفس موقف الرفض للعمل العسكري الذي إتخذه مصالي الحاج وفريقه (عمران سعيد، ومصطفاوي شوقي، والحاج شوشالي) منذ المؤتمر الأول لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية والذي عقد في(1947/2/15) 210

الخطاب السياسي لمعركة التحرير

بالتوازي مع خطاب العنف الثوري "لجبهة التحرير الوطني الجزائرية"، كان هنالك خطاب سياسي ممنهج في نفس التوجه الإستقلالي،وقد إستهدف هذا الخطاب عدة جهات/جبهات (محلية ودولية)، فتوجه للشعب الجزائري (الجبهة الداخلية) من أجل تنظيم صفوف الجماهير الشعبية وتأطيرها وتوظيف طاقاتها لصالح المعركة مع الإستعمار الفرنسي، لذلك قامت جبهة التحرير بإنشاء المنظمات النقابية خلال العامين 1955-1956 " فتم تعبئة الطلاب وجندوا داخل ما سمي (الإتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين) الذي أسس في يوليو عام 1955، أما العمال فقد تم تنظيمهم داخل (الإتحاد العام للعمال الجزائريين) والمؤسس في شهر أذار 1956، أيضا التجار كان لهم (الإتحاد العام للتجار الجزائريين) الذي أنشىء في سيتمبر عام 1956". 211 أما على صعيد الداخل الفرنسي فقد وجهة جبهة التحرير نداءات تخاطب فيها الرأي العام الفرنسي وتحديدا " العمال والشبيبة الفرنسية لحثها على هز بلادة أحزاب اليسار للتعبير مباشرة عن تضامنها مع الشعب الجزائري في نضاله".212 كما حاولت جبهة التحرير الجزائرية مخاطبة الجنود الفرنسيين القادمين من المستعمرات الفرنسية،" كالنداء الذي وجهته (للفرقة الأجنبية) لتحصل من أفرادها ، على الاقل، على عدم الإلتزام بل والحياد تجاهها إن لم يمكن ضمهم إلى صفوفها وذلك بتذكيرهم أنهم يحملون السلاح للدفاع عن مصالح ليست مصالحهم ". 213

والرشحات الماركسية لهكذا خطاب صادر عن جبهة التحرير الجزائرية، تبدو واضحة وجلية؛ فهو من ناحية يؤكد على التناقض الموضوعي -النظري على الأقل- بين الأحزاب الماركسية وبين الظاهرة الإستعمارية العالمية، في محاولة لتكثيف حدة التناقض بين الطرفين داخل المركز

209 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:284.
210 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص: 286.
211 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص: 288.
212 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص: 287.
213 - الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص: 343.

نفسه، وكذلك الأمر في ندائها الموجه (للفرقة الأجنبية) القادمين من المستعمرات الفرنسية، فإن خطاب جبهة التحرير يشابه خطابات/ أونداءات الأحزاب الشيوعية الموجهة لعمال المصانع المضطهدين المستغلين من قبل الطبقة الرأسمالية، والهادفة لرفع وعي العمال لذاتهم ولحقيقة دورهم التاريخي، وهم يشتركون هنا مع الجنود (الأجانب) القادمين من المستعمرات الفرنسية في أن كلاهما (عمال المصانع، وجنود المستعمرات) يقاتلون/أو يعملون لغير مصالحهم. كما وتقترب" جبهة التحرير الوطني الجزائرية " بهذا الخطاب المقترن بالممارسة الكفاحية العنيفة ضد الإستعمار الفرنسي من الأيديولوجيا (الماركسية- اللينينية) في تحليل وتفكيك الظاهرة الإستعمارية والتي "إعتبرت أن القوى الإمبريالية هي المستفيد الأول من النظام الرأسمالي الدولي ، حيث أن سياساتها الإستعمارية عطلت تنمية دول العالم الثالث وتسببت في تخلفها ونهب مواردها، كما رأت (الماركسية-اللينينية) أن الإنتقال إلى الإشتراكية على صعيد عالمي لن يبدأ بسلسلة ثورات عمالية في الدول المتقدمة بل بواسطة سلسلة ثورات شعبية في أطراف النظام الرأسمالي العالمي المتخلفة. 214

عرف النضال السياسي/ الديبلوماسي في الثورة الجزائرية، (بالإضافة إلى فيدرالية فرنسا، وجيش التحرير المتواجد على الحدود المغربية والتونسية)، بمسمى " الخارج" مقابل "الداخل" الذي يقاتل فيه جيش التحرير الجزائري ضمن الولايات المهيكلة والمنظمة من قبل جبهة التحرير، ضد القوات الإستعمارية الفرنسية، وهي مسميات تعبر عن حالة الإنفصال/ التخصص في النضال الجزائري، ذلك أن "للخارج" مجاله وأساليبه الذي يناضل من خلاله، وللداخل ساحته وأدواته، وتجنبا لتفاقم حالة الإنفصام بين الجناح السياسي والعسكري لجبهة التحرير، وإنطلاقا من أولوية المعركة الداخلية على العمل الديبلوماسي، وإبعادا لان تصبح جبهة التحرير الوطني حركة تحرر تقاد من "الخارج " من قبل أناس مقطوعين عن مسرح العمل الأساسي، تم إحداث تغيير في مدلول " الخارج" و" الداخل"، "ففي إجتماع لأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في(16 ديسمبر 1959) تم إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة و هيكلة وتنظيم العمل العسكري في الداخل والخارج، فتوحدت القيادة العسكرية ضمن ما عرف "بهيئة الأركان العامة" بقيادة العقيد الهواري بومدين، التي أشرفت على قيادة المعارك في الداخل وقيادة قوات جيش التحرير الجزائري على الحدود التونسية والحدود المغربية، كما أصبح لهيئة الأركان تمثيل في الحكومة المؤقتة، وفي 27 آب 1961 طالت عملية إعادة التشكيل الحكومة المؤقتة أيضا (وهي المرة الثانية منذ نشأتها)، فتم إستبعاد (ولأول مرة ممنذ 1958) فرحات عباس- الذي كان رئيسا للحكومة المؤقتة في تشكيلتها الأولى والثانية- 2 ذلك أن فرحات بوعيه القومي (اليبرالي) " قد خسر أي امل في إكتساب دعم جماهيري، مع تزايد كسبه للقبول الرسمي الفرنسي، ذلك أن القومين الطبقوسطيين الرسميين يسقطون ببساطة في داخل النسق السردي للأوروبيين، آملين أن يصبحوا رجال محاكاة ومومآة، أي مجرد مراسليين أصلانيين لأسيادهم الإمبرياليين". 215

214 – أمين، سمير، 1985، أزمة المجتمع العربي، بيروت،دار المستقبل العربي.ص:.143

215 –سعيد، ادوارد، 1997، مرجع سابق. ص:327.

إزدادت أهمية العمل الدبلوماسي في الصراع من أجل الإستقلال بالنسبة لجبهة التحرير، بعد حرب السويس 1956، ذلك أنه أحد أهم أسباب مشاركة فرنسا في الحملة العسكرية على مصر(عبد الناصر) هو دعم الحكومة المصرية للثورة الجزائرية، كما أنه في عام 1957 تم إدراج مشكلة الجزائر في الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة 216 وقد ساهم هذان الحدثان في تدويل المشكلة الجزائرية،و في زيادة البعد القومي العربي للثورة الجزائرية. وقد تركز النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية " في توسيع دائرة تحالفها، وبعد أول موجة من الإعترافات –أتاحت لها ما يشبه الإعتراف الدولي– نراها تضاعف من الإتصالات ومن إرسال البعثات إلى مختلف أنحاء العالم، مسمعة صوت الجزائر المحاربة في الندوات، والمؤتمرات، والإجتماعات الدولية. ثم إن هذا الإنتصار الديبلوماسي أستكمل بنجاح نسبي سجل في الأمم المتحدة، حيث قدم إقتراح بالإعتراف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال والتوجه ببدء مفاوضات بين الجهتين المعنيتين، ولم ينقصه إلا صوت واحد ليفوز على أكثرية الثلثين المطلوبة".217

كما إزدات أهمية الخطاب السياسي التحرري بالنسبة لجبهة التحرير الجزائرية، بعد أن فشلت في تحقيق نموذج "ديان بيان فو"الذي يرمز للنصر الكامل والحاسم على المستعمر من خلال جيش و كتائب ثقيلة، وتم التحول إلى نموذج حرب العصابات، ذلك " أن الأرض الأساسية التي ينبغي غزوها ليست الأرض المادية ولا الوديان، ولا الجبال، ولا الهضاب ..بل الشعب"، وفي ذلك تقول صحيفة المجاهد:" إن ثورة أول من نوفمبر 1954 كانت تختلف عن كل المحاولات التي قامت حتى ذلك الحين، فعلى حين أن تمردات الماضي كانت تهدف إلى تعبئة الجميع، وتبحث عن الصدامات الحاسمة مع الخصم، فإن تمرد أول نوفمبر، ترجم بدخول مجموعات صغيرة في الحركة، أي بدخول رجال عصابات كان ما يهدفون إليه بالدرجة الأولى، هو تنظيم الشعب، وإشاعة شعارات وطنية، وكانت هذه المجموعات تقوم بكمائن ناجحة، وصدامات سريعة، وأعمال سطو ذات قيمة، لكن عملها الأساسي، إنما كان يقوم على إنشاء بنى تنظيمية لجبهة التحرير".218

وركزت جبهة التحرير الوطني في خطابها السياسي على "الكشف عن الحقيقة العميقة للنظام الكولونيالي، ذلك أن العنف الذي مارسته جبهة التحرير هو عنف توضيحي لا يهدف إلى هزيمة جيش الإستعمار الفرنسي، ولا الحصول على إستسلامه، بل إنه "يقوم بوظيفة الإثارة ، فهو يثير بالفوضى التي ينشرها، سيرورة قمع السلطات الكولونيالية التي تبدو حينئذ في حقيقتها القمعية"219، فقام خطاب جبهة التحرير بتوظيف القتلى/ الضحايا المدنيين الجزائريين لزيادة الضغط السياسي على الحكومة الفرنسية والحصول بالتالي على تنازلات لصالح القضية الجزائرية، كما حصل عندما إختلف الطرفان المتفاوضان الممثلان للحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية حول قضية الحدود

216 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:99.
217 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:.113
218 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:273.
219 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:273.

والصحراء التي حاولت فرنسا أن تحتفظ بسيطرتها الإستعمارية عليها. " فوجهة الحكومة المؤقتة يوم 1961/6/30 نداء تعلن فيه أن الأربعاء 7/5 هو يوم وطني ضد التجزئة. وتطلق لهذا الموعد شعار الإضراب العام في الجزائر، وتنطلق المظاهرات في المدن الجزائرية"، وترد قوات الأمن الفرنسية بإطلاق النار على المتظاهرين..وتطالب في نفس الوقت جبهة التحرير الدول الصديقة وللعالم أجمع بالوقوف في وجه الإمبريالية الفرنسية.220

كما أن الخطاب السياسي لجبهة التحرير الجزائرية إحتوى على مضمون ايديولوجي تنموي (اشتراكي–قومي)؛ " فعلى جزائر الغد أن تبحث عن نماذج أخرى غير النموذج الرأسمالي لتنمية نفسها".221 وقد عبر هذا المضمون عن نفسه لاحقا بوضوح بعد الإستقلال (خاصة في فترة حكم الهواري بومدين)، ذلك أن هنالك" ضرورة لمتابعة العمل الثوري بعد الإستقلال، بتطبيق الإصلاح الزراعي، وتصنيع البلاد، وإقامة العدالة الإجتماعية، وإطراح النموذج الرأسمالي في التنمية، ولكن بدون الإعلان صراحة عن تبني الإشتراكية". 222

فقد إعتبرت قيادة جبهة التحرير أنذاك (بومدين ورفاقه)، أن التقدم الصناعي (اللارأسمالي) هو الأساس الضروري للتقدم بالمجتمع الجزائري إلى مصاف المجتمعات الرأسمالية الغربية من حيث التصنيع والتقنية، ولكن من دون أن تقوم البرجوازية بهذا التقدم (كما حدث تاريخيا في أوروبا) بل "السلطة الثورية–الإشتراكية" هي التي سوف تؤدي هذا الدور، وبالتالي سعى هذا التوجه لبناء الإشتراكية في بلد (ما قبل رأسمالي) محافظا على توازن ثنائية (التصنيع–العدالة الإجتماعية) . وقد كان هذا التوجه متوقع – في مرحلة (الستينيات والسبعينيات) – من قيادة جبهة التحرير التي خاضت نضال صعب وشرس ضد الإمبريالية الفرنسية ، فالإنخراط عالميا مع القوى والدول المناهضة للإمبريالية و البناء الإشتراكي هو الخيار المكمل لعملية التحرير والتخلص من الإستعمار الفرنسي.

220 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:128.
221 – الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:423.
222 - الشيخ،سليمان،2003،مرجع سابق.ص:424.

الفلسطينيين كمستعمَرين

ينقسم الخطاب السياسي الفلسطيني بعد هزيمة عام 1948 الى:

أولا: الخطاب القومي/ الثوري لحركة القوميين العرب

مرحلة " ما بعد الصدمة"

بالنظر للخلفية الموضوعية (السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية) التي شكلت خطاب هذه المرحلة، نجد أن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالقوات العربية–الفلسطينية عام 1948، أدت إلى تمزيق النسيج السياسي، و الاجتماعي – الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني في تلك الفترة، وإلى تدمير المؤسسات والهيئات السياسية التي كانت قائمة آنذاك، وبالتالي إلى حالة من الفراغ السياسي، وتحديدا بعد أفول نجم النخب القديمة وفقدانها للأساس الإقتصادي والمكانة الإجتماعية الذي كانت تتمتع به كأعيان وزعامات متنفذة قبل "الهزيمة". كما ساهمت السياسات القمعية الإستعمارية في القضاء على هذه النخبة السياسية فقد تم " نفي الحاج أمين الحسيني وأعضاء الهيئة العربية العليا وأحمد حلمي عبد الباقي ووزراء حكومة عموم فلسطين من الاراضي المتبقية من فلسطين".223

وتواصلا مع " ارتدادات" مشهد الهزيمة عام (48)، و التشوه الذي أصاب المجتمع الفلسطيني على كافة المستويات، قام النظام العربي الرسمي بفرض دوره الأبوي–السلطوي والقمعي أيضا، على التجمعات الفلسطينية في مخيمات "الشتات"و في ما تبقى من أرض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وفي هذا السياق" إتخذت الحكومات العربية خطوات عملية لتهميش أو لتفكيك ما تبقى من لسياسية أو إجتماعية تعبر عن الهوية الكيانية الفلسطينية. وبناءا على هذه الخلفية الموضوعية بسماتها وشروطها العربية، نجد أن الخطاب الثوري الفلسطيني الذي ساد في هذه المرحلة هو من نتاج التشكيلات/البناءات الثقافية والسياسية للخطاب القومي التحرري العربي، ففي هذه الفترة كان رهان الفلسطينيين على أن تحرير فلسطين سوف يتم على يد الدول القومية– وتحديدا مصر عبد الناصر– وتمثل هذا الرهان في التأييد/ والإنتساب الواسع بين صفوف الفلسطينيين للحركات والأحزاب القومية التي مثلتها في الخمسينات والستينات (الأحزاب الناصرية وحزب البعث وحركة القوميين العرب) وبالرغم من تناقضات هذه الحركات السياسية وصراعاتها المريرة على السلطة، إلا أنه جمع بينها (المشروع القومي–التحرري العربي الحداثي)؛ بمعنى الدعوة الى الوحدة العربية (إقامة الدولة القومية الحديثة) والإصلاح الاقتصادي – الاجتماعي كإستراتيجية نهضوية تحررية وكسبيل لتحرير فلسطين في الوقت ذاته". 224

223 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:107.

224 – هلال، جميل، 2006، التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية – بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر ، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.ص80.

بالنظر للخطاب القومي" لحركة القوميين العرب" في هذه المرحلة (1948-1967) فإنه يمكن إعتباره بأنه خطاب الحركة الوطنية الفلسطينية الذي ساد أنذاك، فقد تأسست حركة القوميين العرب " سنة 1951 على يد مجموعة من طلاب الجامعة الامريكية في بيروت وكان العنصران المحركان لهذا التنظيم جورج حبش وهاني الهندي..وقد تطوع كل من حبش والهندي في جيش الإنقاذ العربي سنة 1948 حيث عمل حبش مساعدا طبيا، وقد شهد حبش نزوح أهله عن بيتهم في مدينة اللد عقب المجزرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في تموز / يوليو".225

ربطت حركة القوميين العرب نفسها أيديولوجيا بالحركة الناصرية، وأصبحت الناصرية بالنسبة لها اليها تجسد كل الطموحات العربية وكل التحولات الثورية في الوطن العربي، وإعتبرت "الحركة" أن الناصرية تمثل المجرى الثوري الوحيد المؤهل لقيادة الحركة القومية العربية، " وكل عمل متعاكس مع الناصرية مهما تسربل بشعارات ثورية ويسارية، فإنه سيبقى عملا سطحيا مصيره السقوط في شرك الثورة المضادة او الضمور والابتعاد عن حركة الجماهير، مما يؤدي بدوره الى انهياره بالكامل".226

كما أن حركة القوميين العرب ضبطت كفاحها المسلح بما يتناسق مع حركة / خطة عبد الناصر الشاملة، ففي البيان رقم (1) الصادر في سنة 1967 عن منظمة "شباب الثأر" وهي احدى الأجنحة العسكرية لحركة القوميين العرب، نجد فيه ان تبرير العمليات العسكرية التي قامت فيها المنظمة كان بالشكل التالي:

"اليوم وقد أصبحت التحركات العربية في مستوى معركة التحرير، وبعد أن استنفرت القوى الثورية في كافة انحاء الوطن العربي بانتظار اشارة الزحف المقدس للقضاء على الكيان الصهيوني ".. كما ويقول البيان في اشارة الى ان النشاط العسكري "لمنظمة شباب الثأر" منسق ومبرمج مع العمل العسكري العربي" المركزي" :" ان منظمة شباب الثأر التي امنت منذ نشوئها بأن قضية فلسطين لن تسترد الا بالقوة وان قوة العرب كامنة بوحدتهم، وان العمل الفدائي الفلسطيني يجب أن يكون منسقا مع العمل الثوري العربي ومهماته جزءا من المخطط الشامل لمعركة التحرير، وان الدور الفلسطيني يمهد ويساعد الدور العربي الكامل لاسترداد الوطن السليب".227

وبناءا على هذا الارتباط الوثيق بين حركة القوميين العرب والدور القومي التحرري للنظام الناصري، فإنها اعتبرت أن العمل الفدائي الذي تقوم به قوات العاصفة التابعة لحركة فتح، من اختراقات للحدود العربية، وتفجير مواد ناسفة في مواقع صهيونية دون علم او تنسيق مع الحكومات العربية – مصر تحديدا- هو توريط للعرب في حرب هم غير مستعدين لها، وعمل يتعارض مع الإستراتيجية العربية، وعليه "

225- صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:.132

226 – ابراش، ابراهيم، 1987، البعد القومي للقضية الفلسطينية – فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص: .135

227 – الوثائق الفلسطينية لعام 1967، نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969. ص: .260

فقد دعت حركة القوميين العرب الى ضرورة وجود تنسيق مسبق بين ما تقوم به العاصفة وبين الخطة العربية الشاملة، واستراتيجية البلدان العربية تجاه فلسطين"228 ، فحركة القوميين العرب رفضت المباشرة بالكفاح المسلح ليس لذاته وانما " إنطلاقا من التزام الحركة بالسياسة القومية العربية التي يقودها عبد الناصر فقد اعتبرت ان العمل الفدائي يرتبط بتطورات الصراع العربي–الصهيوني كي لا يتحول الى مجرد انفجار عاطفي يضيع وتضيع معه أشياء كثيرة". 229

وبالرغم من الالتزامات الناصرية لحركة القوميين العرب الا انها باشرت الكفاح المسلح قبل عام (67) اي قبل موعد المعركة / الهزيمة العربية أمام الكيان الصهيوني، وقبل إنطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني، فقد أعلنت الحركة عن بدء عمليات الإستطلاع وتحديد الأهداف، " وكان فايز جابر وصبحي التميمي من أوائل الذين قاموا بمهمات استطلاعية، إذ دخلا الى اسرائيل من الضفة الغربية، واعترضت دورية أردنية فريقا آخر في أثناء تسلله، في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1964، وقتلت أحد عناصره (خالد الحاج أو عيشة)، وهكذا سقط أول قتيل لحركة القوميين العرب قبل شهرين من إدعاء فتح أنها هي التي فجرت الكفاح المسلح."230 و في أواخر عام (1966) أعلنت عن أولى عملياتها العسكرية داخل فلسطين المستعمرة وذلك عبر منظمة " أبطال العودة" ومنظمة "شباب الثأر" الفدائيتان التابعتان للحركة . وهذا النشاط العسكري المستبق للمعركة الاساسية جاء نتيجة حالة الجدل الداخلي التي حدثت داخل الحركة بين التيار الذي يريد تفجير الثورة المسلحة وبين التيار الداعي الى الالتزام بالخط الناصري، والذي حسم في البداية على شكل صيغة توافقية بين الطرفين على شكل الذي صرح غسان كنفاني: " فوق الصفر وتحت التوريط" بمعنى الاستعداد والتدريب للكفاح المسلح دون تنفيذ عمليات تورط القيادة المصرية بحرب ليست مستعد لها، وهذه الصيغة التوفيقية جاءت بعد مشاورات جورج حبش "الحكيم" مع الرئيس عبد الناصر (1964)، في اللقاء الذي جمعهما لأول مرة، حيث طرح جورج حبش على الرئيس المصري موضوع البدء بالكفاح المسلح، 231 الأمر الذي لم يتحمس له كثيرا عبد الناصر خوفا من الدخول بمواجهة قبل أوانها، ولكنه بالمقابل أعطى الضوء الأخضر للإستعداد والتحضير للمعركة، هذا التقييد المصري كان يضغط على حركة القوميين العرب من اجل التريث والالتزام بالنغمة الناصرية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هنالك النشاط الفدائي على الأرض وماله من صدى وضغط قوي على المناصرين والاعضاء من اجل القيام بالكفاح المسلح، خاصة وأن النشاط الفدائي العسكري كان ينسجم مع أيديولوجيا التحرر للحركة، وقد إزدادت حالت التناقض الداخلي التي عصفت بالحركة حدة، وذلك نتيجة نشاط التنظيمات الفدائية الاخرى في الميدان، الأمر الذي دفع الحركة بإتجاه البدء بقيام عمليات فدائية داخل

228 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص: .167

229 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص :.167

230 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص: .184

231 – سويد، محمود، 1998، التجربة النضالية الفلسطينية – حوار شامل مع جورج حبش، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص:19.

فلسطين، فبناءا على التعليمات التي وصلت الى القيادة الميدانية لحركة القوميين العرب :" المعركة قد تبدأ بدوننا ..فتح وجبريل هما الوحيدان اللذان سيقطفان الثمار .. وهذا سيقضي علينا."232

ثانيا: الخطاب الوطني الفلسطيني

أ – حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

1–حركة ثورية بلا نظرية ثورية

لم تمتلك فتح منذ نشأتها عام (1958) ما يمكن أن نطلق عليه "بالنظرية الثورية" او بالأيديولوجيا التي تحدد معالم الانطلاقة الثورية والمضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي عبرت فتح عن النزعة الوطنية الفلسطينية البسيطة/العفوية المندفعة بإتجاه الكفاح والمسلح ضد الإستعمار الصهيوني، يقول كمال عدوان أحد المؤسسين لحركة فتح في سياق اجابته عن " نظرية فتح في الثورة" : " لقد طرحنا التساؤلات الخمس : ماذا نريد؟ وكيف؟ وبمن؟ ومن أين؟ ومتى؟ ومن خلال الاجابة على هذه التساؤلات توصلنا الى العناصر الاساسية لنظرية فتح : الهدف، الاستراتيجية، الأداة (شكلها وطبيعتها) ثم قاعدة انطلاقها (وهذا له أهمية خاصة لدينا نظرا لخصوصية وضع الثورة الفلسطينية) اننا نريد التحرير ... وسيلتنا اليه هي تحريك الوجود الفلسطيني.. وبعث الشخصية الفلسطينية محليا ودوليا من خلال المقاتل الفلسطيني الصعب العنيد القادر على تحطيم اسطورة المناعة الاسرائيلية .. وذلك يتطلب طليعة قادرة على استقطاب الجماهير الفلسطينية ومن خلفها كل الجماهير العربية في طريق الثورة المسلحة وحشدها فيها لتكون قادرة بها على:

1 – تجميد حركة نمو الوجود الاسرائيلي الصهيوني.

2 – تقطيع هذا الوجود.

3 – تصفية الدولة رمز هذا الوجود.

4 – اعادة بناء الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية .. دولة حرة ديمقراطية.

من التساؤلات الخمس ومن الاجابة عليها تكونت نظرية فتح، وهكذا فإن نظرية فتح هي وليدة حاجة نضال الفلسطيني، فلسطينيا وعربيا".233

232 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:258.

233 – عدوان، كمال، 1974، فتح: الميلاد والمسيرة، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. ص:121.

ولكن اسئلة القائد الفتحاوي (الخمس) لا تعبر عن ابعاد ايديولوجية لحركة او حزب ما، باستثناء البعد الادواتي/ التنفيذي الذي عبر عنه اكثر من مرة بكلمات مختلفة والذي يتلخص بضرورة " الثورة المسلحة كطريق لتحرير فلسطين"، ولكن ما هي ايديولوجيا فتح الاقتصادية والاجتماعية وماهو نهجها السياسي سواء على المستوى العربي أوالدولي؟، وما هو تحليلها للكيان الصهيوني؟، ايضا في الكفاح المسلح نفسه الذي تدعو اليه فتح، ماهي العقلية الايديولوجية التي توجه بندقية هذا "المقاتل الفلسطيني الصلب العنيد"؟ ويضيف خليل الوزير في الذات السياق "العفوي" في إنطلاقة فتح ووطنيتها: " عندما وقع العدوان الثلاثي، واحتل العدو قطاع غزة، كانت المسألة التي سيطرت على تفكيرنا هي: كيف يمكننا أن نشرك أعدادا كبيرة من الفلسطينيين في القطاع بنشاطنا المسلح؟ وكيف يمكننا تشكيل بؤرة مساندة لمجموعات المقاومة الشعبية في غزة؟ 234

كما ويظهر أوضح تعبير عن الروح التي تسّير فتح في وثيقة " هيكل البناء الثوري" التي جاء فيها : " عاش شعبنا مشردا في كل قطر ذليلا في مواطن الهجرة ..بلا وطن.. بلا كرامة.. بلاقيادة..بلا امل..بلا سلاح.. بلا توجيه.. بلا عون.. بلا رابطة.. بلا احترام.. بلا حدود.. وطوال الاعوام الطويلة الماضية علقنا الأمال وانتظرنا كثيرا وصبرنا طويلا ..حتى ذاب كل أمل " وكان الجواب " إنها الثورة .. ليس لنا غيرها سبيلا..وأي خيار اخر سيعني أن نستسلم لما يحيط بنا من ظروف ونصمت على واقعنا ونركن الى اتكاليتنا .. ونعلل تقصيرنا وسكوتنا .. ونفلسف بشتى الأعذار جريمة تخاذلنا وتريثنا .. وبهذا نصنع نهايتنا المحتمة .. ونكتب لانفسنا أننا شعب رضي المذلة ونام على الضيم والهوان." 235

من الضروري في سياق تتبع المرتكزات الأساسية لظاهرة "الضحالة" الأيديولوجية / العقائدية لحركة فتح، وانعكاساتها على مسيرة الثورة الفلسطينية، النظر في محورين أساسيين : (1 – الثورة الجزائرية ، 2 – الخلفية الإخوانية للنواة المؤسسة لحركة فتح)

1 – العامل الجزائري، حيث يمكن إعتباره أهم وابرز عامل ساهم على كافة المستويات في صياغة وتبلور فكر وفعل حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح)، ذلك أن الثورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني الجزائري كانت النموذج الاول للإسترشاد به والتعلم منه، وتقليده الى حد كبير، يقول صلاح خلف أحد أهم قادة فتح في ذات السياق: " كنا نتابع المعركة البطولية التي يخوضها الوطنيون الجزائريون ضد الجيش الفرنسي عن كثب، وكانت تذهلنا، وتملأ نفوسنا اعجابا، وطوال سهرات طويلة كنا نطرح على أنفسنا مسألة ما إذا كان في وسعنا نحن كذلك أن ننشيء حركة واسعة تكون ضربا من الجبهة التي تضم الفلسطينيين من جميع الإتجاهات، وينتمون اليها بصفة فردية، بغرض إشعال الكفاح المسلح في فلسطين." 236 أيضا تقول إنتصار الوزير في ذات السياق:

---

234 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:147.

235 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:154.

236 – خلف،صلاح، 1996، فلسطيني بلا هوية، عمان، دار الجليل. ص: 53.

" لا يوجد لدى فتح أية أيديولوجيا معينة، لأننا كنا نعتقد بأن هذه الايديولوجيا تبدأ بعد التحرير، كما أننا حركة تحرر وطني بحاجة لجهود الجميع، لذا لم نعتمد على أي نموذج أدبي او نظري تحرري عالمي، فكانت فتح تجربة فلسطينية خاصة، جبهة وطنية تريد تحرير فلسطين، وهنا تأثرت حركة فتح أو نقلت هذه الفكرة عن جبهة التحرير الجزائرية، حتى فكرة التثقيف الداخلي، هذه الفكرة نقلناها عن الجزائريين الى مدارسنا الثورية." 237 كما يقول نبيل شعث:

" نموذج الثورة الجزائرية كان ملهما كنموذج لتحرير الوطن، وكان هو نموذج "حرب الشعب" ولتعبئة الجماهير، ونموذج لأسلوب القتال للإنطلاق من قواعد خارج الوطن وقواعد داخل الوطن لذا الأردن ولبنان كانتا بالنسبة لنا مثل تونس و المغرب بالنسبة للجزائريين..قواعد خارج الوطن هي بمثابة قواعد آمنة تنطلق منها العمليات..أيضا من دواعي الإعجاب بالثورة الجزائرية أنها كانت ثورة موحدة لكل أبناء الشعب الجزائري من أجل التحرير الذي يعتمد على الكفاح المسلح أساسا بتكتيكاته الريفية والمدنية..ولكون التجربة الجزائرية في الوطن العربي وكونها عربية-إسلامية ..لذلك هي تشكل أكبر قدر من الإلهام لإنطلاقة حركة فتح ولأسلوب الكفاح المسلح الذي استخدمته فتح." 238

أيضا هنالك الكثير من الدلائل من خطابات القادة لحركة فتح ومن العديد من المؤرخين والباحثين والتي تشير الى مدى تأثر حركة فتح بجبهة التحرير الجزائرية، وكيف أنها استلهمت من الوحي الثوري الجزائري أبجديات العمل الوطني لدرجة كبيرة جدا، حيث أن " جبهة التحرير كانت مثلا لحركة فتح لإعتمادها أسلوب الكفاح المسلح، لذلك رأت في انتصار الجزائر دافعا لتفجير الثورة الفلسطينية على نفس الأسس." 239

ومن خلال النظر الى البرنامج السياسي/ الأيديولوجي لجبهة التحرير الجزائري يتضح لنا شدة التأثر (الفتحاوي) بالتجربة الثورية الجزائرية، حيث اتسمت أيديولوجيا جبهة التحرير الجزائري بالعناصر التالية:

1 – القومية/ الوطنية بما يعنيه ذلك من استقلال الأمة ووحدة الشعب دون أي تمييز بين الطبقات، أما تحليل العناصر التي يتكون منها الشعب فيرد ذكرها في البرنامج السياسي لجبهة التحرير بالشكل العمودي: ينقسم الشعب الى شرائح (فلاحون، عمال، مثقفون، ومهن حرة، حرفيون وتجار، شباب، نساء) لا الى طبقات، ومشروع جبهة التحرير الوطني هو مشروع دولة- مضادة لا مجتمع –مضاد. يجري النظر الى توترات المجتمع الجزائري وتناقضاته من زاوية المعركة العسكرية وخلق دولة، بوجه الحصر، أما التناقضات الإجتماعية فموضوعة بين

237 – مقابلة مع ا نتصار الوزير، بتاريخ 2015./5/19.

238 – مقابلة مع نبيل شعث، بتاريخ 2015/6/3.

239- مقابلة مع صبحي عبيد، بتاريخ 2015/4/9.

هلالين. 240 كذلك نجد أن فتح لم تتضمن في أدبيات التأسيس والنشأة خاصتها أي محتوى/ او بعد يتعلق بالجوانب الطبقية للمجتمع الفلسطيني، هذا بالإضافة الى غياب المضامين الإجتماعية –الإقتصادية في سياق تصورهم "للدولة الحرة الديموقراطية" التي يسعون الى إقامتها بعد التحرير، ولم يقتصر غياب التصور المنهجي الأيديولوجي على القضايا الإجتماعية، فحتى فيما يتعلق بطبيعة الكفاح المسلح التي تنوي فتح خوضه ضد الإستعمار الصهيوني هنالك ضبابية/عدم وضوح للمنهجية والأساليب التي سوف تتبعها؛ لذا نجد أن خليل الوزير قد إختار شن " حرب تحرير شعبية" بدعم من الجماهير العربية، لكن لم يتم توضيح هذا المفهوم توضيحا كافيا وظلت ديناميته غير واضحة أيضا، وفي حالة فتح عاد هذا المفهوم الى التجربة الجزائرية التي قامت على النزعة الوطنية البسيطة المعادية للإستعمار، أكثر مما استمده من صيغ " حرب الشعب" ذات البعد الإجتماعي التي تم تطويرها في الصين وفيتنام." 241 لذا فإن إصرار "فتح" على اتباع الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين كان ذلك على أساس أن فتح قد " صورت نفسها على أنها جبهة وطنية، وليست واحدة من عدة قوى سياسية، وذلك من خلال دعوتها جميع الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم العقائدية، الى التخلي عن ارتباطاتهم الحزبية والإنضمام الى الطلائع الثورية المسلحة" 242 وفتح بذلك تحاول تتبع وتقليد جبهة التحرير الوطني الجزائري، وهو تقليد عفوي/ غير علمي أيضا نحو الإندفاع للسلاح والنفور من "النظريات"،بمعنى أنه لا يراعي سيرورة تطور الحركة الوطنية الجزائرية ولا يقدم قراءة تاريخية نقدية مقارنة، ولا يوضح الجديد المبتكر في الفعل الثوري الفلسطيني بناءا على هذه القراءة التاريخية للتجربة الجزائرية، بل مجرد حالة عاطفية من الحب والإعجاب، تعززت لاحقا من خلال الدعم المادي والتدريبي السخي الذي قدمه نظاما الحكم في الجزائر بعد الثورة (بن بلا، والهواري)، كما هذا الضعف العقائدي / الأيديولوجي هو السمة الأساسية لفتح منذ البداية ، حيث يقول أبو إياد– " لم نقم في تلك الفترة بدراسة منهجية أو تفكير جماعي حول هذا الموضوع، إلا أن كل واحد منا كان قد استخلص عبر قراءاته الخاصة الدروس والعبر من الماضي." 243

2 – الشعبوية، هذا الطابع يظهر في العلاقة المقامة بين الراديكالية والفقر، فالجبهة تنوي الإعتماد بصورة أخص على الشرائح الإجتماعية الأكثر عددا، والأكثر فقرا، والأكثر ثورية: الفلاحين والعمال الزراعيين.. كما لا تعود قيادة المجتمع لطبقة خاصة، بل لقيادة جماعية مؤلفة من أناس نظيفين، شرفاء غير قابلين للفساد، شجعان لا يخافون الأخطار، ولا السجن ولا الموت."244 وهذا شبيه الى حد كبير، بإعتماد

240 –حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:.55

241 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:300.

242 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:157.

243 – خلف،صلاح، 1996، مرجع سابق. ص:.62

244 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:152.

حركة فتح على اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق اللجوء، كي تحولهم الى مقاتلين، كما تتمظهر هذه الشعبوية في خطابات فتح السياسية " التي لا تحتوي فلسفات نظرية"، وإن استعارت بعض مفرداتها من القاموس الثوري الماركسي.

3 – النزعة الإجتماعية المحافظة، ظهرت النزعة الإجتماعية المحافظة لدى جبهة التحرير الوطني، بصدد تحرر المرأة وحقوقها في المجتمع، ففي معرض الإشارة الى دور النساء، يشير برنامج الصومام الى انه يمكن تنظيم وسيلة قتال مخيفة وفعالة، عبر طرائق فريدة خاصة بالأخوات في البلد:

1 – الدعم المعنوي للمقاتلين والمقاوميين.

2 – المعلومات والإتصالات، التموين، الماوى.

3 – مساعدة عائلات المقاومين وأولادهم، والمسجونين او المحتجزين." 245

2 – الإخوان المسلمين

ترافق هذا التماهي الفتحاوي مع التجربة الثورية الجزائرية في الإرتقاء نحو الكفاح المسلح، مع الخلفيات الفكرية و التنظيمية لقسم كبير من النواة المؤسسة لحركة فتح؛ "حيث انتسب الى الإخوان المسلمين كل من ياسر عرفات، ومحمد يوسف النجار، و سليم الزعنون، وفتحي البلعاوي، و خليل الوزير، و وصلاح خلف، و كمال عدوان، ويحي عاشور." 246 وقد تأثر قادت فتح بالأيديولوجيا الدينية لحركة الإخوان المسلمين، وخاصة فيما يتعلق بالنفور/ والإبتعاد عن العقائد والأيديولوجيات الغريبة/ الدخيلة، و التي سادت آنذاك خاصة (الشيوعية، والقومية)، وهذه الخلفية الإخوانية ساهمت الى حد كبير في استمرار حالة الضحالة العقائدية لحركة فتح خاصة بعد تبلور هويتها النضالية كحركة تحرر وطني (يمينية) ذات خطاب ثوري شعبوي مختلف عن الخطاب اليسار الثوري.

2 – الكفاح المسلح

ركزت فتح في خطاباتها الثورية على مبدأين أساسيين هما:

أ – الإستقلال المطلق للتنظيم وللقرار الفلسطيني عن الحكومات العربية.

245 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:152.
246 - مقابلة مع نبيل شعث، بتاريخ2015/6/3.

ب – أولوية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين.

وقد شرحت فتح سبب إصرارها على الإستقلالية الفلسطينية من خلال إدانة شاملة للسياسة العربية، فأشارت الى ان دخول الجيوش العربية الى فلسطين سنة 1948 باء بالفشل :" لأن الدول العربية أسقطت من حسابها القوى الفلسطينية الفاعلة في المعركة بتجميدها هذه الفعاليات الثورية المسلحة..لقد سلبت الجماهير الفلسطينية إرادة العمل بالقوة والضغط السياسي، ومزقت الحركة الوطنية الفلسطينية كشرط أساسي لدخول الجيوش العربية وسلامتها".247 دون أن تقيم فتح تمييز ما بين سياسات الانظمة العربية المختلفة وتنوع دوافعها وراء "سلب الجماهير الفلسطينية إرادة العمل"، كما أنها لم تميز بين الأنظمة التي كانت قائمة وشاركت في حرب48، والانظمة التي انقلبت عليها فترة الخمسينات والتسينات. بل تركز هجوم حركة فتح على الأنظمة العربية على شكل نزعة غضب انفعالية ضيقة الأفق بلا أساس منهجي أيديولوجي. أيضا تظهر نزعة الإستقلالية/ أو الفلسطنة لدى لحركة فتح من خلال البيان رقم (1) الصادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة الذي يعتبر البدء بالكفاح المسلح دليلا على أن : " الشعب الفلسطيني مازال في الميدان، وأنه لم يمت ولن يموت. لقد نسي هؤلاء قدرات هذا الشعب وثوراته المتلاحقة وأنه مصمم على الكفاح المسلح مهما كانت العقبات حتى يذيب كل المؤامرات التي تحاك ضده..من وحي هذه الأخطار ولأن الزمن يسير في خط معاكس كان لابد لطلائعنا الثورية أن تتحرك بسرعة لتشل مرافق العدو ومنشئاته معتمدة على قوتها الذاتية وامكانيات شعبنا الفلسطيني." 248 كما أن هذا الخطاب الإستقلالي /الفلسطيني في العمل الثوري والذي ميز فتح في ذاك الوقت عن باقي التنظيمات الفيدائية (وتحديدا حركة القوميين العرب) هو ما يؤكده قادة الحركة منذ انطلاقها؛ حيث نجد أن خليل الوزير احد اهم القادة المؤسسين والفاعلين في حركة فتح يقول : " يجب شن حرب بلا هوادة ضد اسرائيل، ويجب رفض أي صفقات سياسية تسمح بإستمرار اسرائيل في الوجود، ولا يمكن الوثوق بالحكومات العربية، ويجب مقاومة محاولاتها للهيمنة أو للوصاية، والأهم من هذا كله أن على الشعب الفلسطيني أن يأخذ مصيره بيديه وان يوظف كل موارده في خدمة الكفاح المسلح"249 أيضا يعتبر نبيل شعث بأن الخلاف بين فتح والتقدميين في الستينيات هو أن التقدميين (والمقصود هنا القوميين) لديهم قانون ثابت وهو : " لا يجوز أن تقوم معركة مع اسرائيل لا يقودها عبد الناصر، وفقط عبد الناصر هو الذي يحدد الزمان والمكان..بينما نحن في حركة فتح كنا نقول بأننا فلسطينيوا الوجه عرب القلب، ولكن الثورة الفلسطينية هي مسؤولية فلسطينية أولا، و هي المسؤولة عن التحرير، وإذا قمنا بالثورة سوف نخلق الظروف الموضوعية لتحرير فلسطين ومن ثم سوف يتبعنا العرب، اما الجبهة الشعبية فرأت على العكس لا بد من خلق

247 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:157.

248 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، عنبتاوي، منذر (محرر) ،1969، ، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص:1.

249- صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:157.

الوحدة ومن ثم التحرير ويكون الفلسطينيون كتيبة من كتائب عبد الناصر." 250

ترتبط فكرة " الثورة" و" الكفاح المسلح" لتجمع بين مختلف الإتجاهات الفكرية داخل حركة فتح، وبحسب هذا المنظور، لم تكن الثورة نتيجة عقيدة سياسية أو فلسفة إجتماعية خاصة، "وإنما كانت تعبيرا عن الإرادة المستقلة وإثباتا للوجود بذلك، "فإن مجرد شروع الفلسطيني في الفعل وفي تنظيم أنفسهم شكل تأكيدا إيجابيا للذات ، بل هدفا في حد ذاته"251 و تأثرت فتح في إدراكها لأهمية العنف بجبهة التحرير الوطني الجزائري والتي تلتقي بدورها مع فرانز فانون، الذي يقول بأن " العنف يطهر الأفراد من السموم، إنه يخلص المستعمَر من مركب النقص الذي يعيث في نفسه فسادا ويحرره من موقف المشاهد أو اليائس، إنه يرد إليه شجاعته ويرد إليه إعتباره في نظر نفسه"252 كما أن " الفكرة الثابتة التي كانت تحرك مؤسسي جبهة التحرير الوطني.. بأنه لن ينفرض الإستقلال إلا بالحرب، حيث بدا أنه ما من تقدم يمكن أن يتحقق داخل الإطار الكولونيالي، حتى فكرة تحسينه كانت تصدمهم، وقد أدانوا دون تمييز فرحات عباس والعلماء والحزب الشيوعي الجزائري، وفيما بعد المركزيين، لا لأن هؤلاء كانوا معاديين للإستقلال بل لأنهم إعتقدوا بتحقيقه على مراحل متعاقبة. من هنا لامبالاتهم- إذا لم نقل إحتقارهم تجاه أولئك الذين يعلقون أهمية كبرى على المطالب الإجتماعية."253

تمظهرت بوضوح العاطفة الإنفعالية/ أو "التأكيد الإيجابي للذات" الناتج عن مركب الهزيمة –اللجوء الفلسطيني في التضخيم بالدور العسكري/القتالي لمقاتلي فتح في البلاغات العسكرية؛ فنجد في البلاغ رقم (1) الصادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة : " تحركت أجنحة من القوات الضاربة في ليلة الجمعة 12/31/ 1965 وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الأرض المحتلة .. وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة ..وإننا لنحذر العدو من القيام باية إجراءات ضد المدنيين الأمنيين العرب أينما كانوا..لأن قواتنا سترد على الإعتداء بإعتداءات مماثلة .. كما أننا نحذر جميع الدول من التدخل لصالح العدو باي شكل كان ..لأن قواتنا سترد على هذا العمل بتعريض مصالح الدول للدمار أينما كانت"254 أو كما نجد في البلاغ رقم (39) الصادر في 23/ 12/ 1965 عن القيادة العامة لقوات العاصفة :" قامت قوة من المجموعة(57) بنصب كمين جنوب الرملة بعد أن زرعت لغما في الطريق العام، فإنفجر اللغم تحت ناقلة جنود مصفحة لدورية يهودية فدمرها تدميرا تاما وقتل من فيها" والحقيقة أن هذه البلاغات العسكرية بعيدة تماما عن الواقع، "فقد فشل أول هجوم لفتح على إسرائيل قبل أن يبدأ، ففي 31 ديسمبر، إعتقلت دورية حدود لبنانية مجموعة فدائية، ثم قامت مجموعة أخرى

250 –مقابلة مع نبيل شعث، بتاريخ 2015/6/3.

251 عدوان، كمال، 1974، فتح: الميلاد والمسيرة، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. ص:121.

252 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:157.

253 — فانون،فرانز، 2004، مرجع سابق. ص:92.

254 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969، مرجع سابق. ص:340.

من فتح بالتسلل عبر الحدود إلى الجنوب من بحيرة طبريا، وزرعت عبوة متفجرة في قناة ماء صرحت إسرائيل فيما بعد أنها لم تنفجر .. وعلى الرغم من هذه البداية الباهتة ..فقد تباهت فتح لاحقا بأن الحركة فجرت الكفاح المسلح بواسطة نخبة قتالية مؤلفة من 82 فدائيا موزعين على عشر مجموعات تعمل في ست مناطق" وهذه المبالغة في بلاغات فتح العسكرية تشبه نمط البلاغات العسكرية التي كانت تصدر عن القيادة العسكرية للجمهورية العربية المتحدة في حرب 67:" في إشتباك وقع منذ قليل فوق منطقة السويس أسقطت قواتنا طائرتين للعدو، وبذلك أصبح عدد طائرات العدو التي أسقطت اليوم فوق منطقة السويس عشر طائرات وكلها من طراز ميراج" كما اتسم العمل العسكري "الفتحاوي" بعدم وجود هيئة أركان عامة، ولجان مركزية للشؤون السياسية والتثقيف والتعبئة والتخطيط والرقابة. أيضا الكفاح المسلح الذي مارسته فتح يتناقض مع ما جاء في وثيقة " هيكل البناء الثوري" التي دعت فيها فتح إلى: تأمين عضوية واسعة وعلى درجة عالية من التنظيم، تكديس المال والسلاح، تأسيس القواعد القتالية ونظم الإتصالات وشبكات الإمداد، جمع المعلومات الإستخباراتية عن الأهداف العسكرية والإقتصادية الحيوية الإسرائيلية."255 ومن الجدير ملاحظته هنا أيضا، هو خلو هذه البلاغات العسكرية الصادرة عن قيادة قوات العاصفة، من أي خطاب سياسي أو تعبوي أيديولوجي على عكس ما نجده في خطابات حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ ففي البيان رقم (1) لمنظمة شباب الثأر احدى الأجنحة العسكرية لحركة القوميين، الصادر في أيار 1967، نجد أنها بعد أن تحدثت عن التفاصيل العسكرية للعملية التي نفذتها مجموعاتها ، تقول: " اليوم وقد دق نفير المعركة وتحركت قوى الثورة العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة قلعة العروبة الصامدة وسوريا الثورة قلبها النابض وحددت أدوار المناضلين لخوضها، وتحديا للعدو الخارجي في أرضنا المحتلة من جهة وتحديا للعدو العميل الداخلي في الأردن من الجهة الثانية تعلن منظمة شباب الثأر أن الكفاح المسلح على خط الهدنة في الجبهة الأردنية سينمو ويتصاعد"256

والهدف من هذه الطريقة من الإعلان عن الدور الكفاحي لحركة فتح، هو مخاطبة المتمرد/الثائر/المنتقم، المكبوت في داخل اللاجىء وبالتالي شده عاطفيا ونفسيا بإتجاه حركة فتح التي سوف تستثمر هذا الإنجذاب من جهتها في التأطير وفي إكتساب أعضاء جدد للحركة. وهذا ما يؤكده صلاح خلف، في سياق شرحه لهذه العمليات الإستعراضية، حيث يقول: " إن ضرب جسر أو ضرب عبارة لا يمكن أن يكون عاملا حاسما في التحرير، لكن كنا ندرك أيضا أن ضرب العبارة ممكن أن يأتي بعشرة شباب آخرين ينضمون لحركة فتح."257حيث تستمد فتح هذا الأسلوب / النهج من الثورة الجزائرية، إقتناعا منها " بأن التجربة الجزائرية أثبتت صحة إعتقادنا أن الكفاح المسلح هو

255 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969، مرجع سابق. ص:260.

256 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969، مرجع سابق ، مرجع سابق. ص:260.

257 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:197.

الذي يوجد القاعدة الشعبية وينظمها في كوادر ثورية واعية وفاعلة." 258 بالإضافة لهذا الإستثمار السياسي للعمل العسكري، كانت فتح تهدف إلى إستثمار كفاحها المسلح في عملية السلام–التسوية التي بدت مؤشراتها تتضح بعد حرب تشرين الأول 1973، و يتمثل موقف فتح/ وحججها لقبول التسوية والسلام بما ورد في مقال افتتاحي في "فلسطين الثورة" بأن حرب تشرين الأول/أوكتوبر واجهت المنظمة بضرورة معالجة " مسألة مستقبل الأراضي الفلسطينية التي تتحرر من الإحتلال في هذه المرحلة الجديدة ... (موقفنا) رفض عودة أي أرض فلسطينية يجري انتزاعها من الإحتلال إلى السلطة الأردنية..كل رقعة أرض من تراب الوطن يتم انتزاعها وتحريرها ودحر الإحتلال عنها يمارس عليها الشعب الفلسطيني كامل حقوق سيادته الوطنية."259 وقد أضفى عرفات على وجهة النظر هذه شرعية "ثورية"، وذلك كي يخفف من حدة النقد الداخلي وتحديدا من (جبهة الرفض)، وكي يحافظ على نفس الوتيرة "الثورية" الجاذبة للجماهير الفلسطينية، فيقول: " بواسطة البندقية ونتيجة لحرب رمضان وللإجماع العربي ستنسحب إسرائيل، إن حرب رمضان الرابعة ستعطينا أجزاء من فلسطين، والحرب الخامسة ستعطينا تل أبيب... الذي يسمى بالضفة الغربية وقطاع غزة .. هذه الأرض تواجه الآن هذه الإحتمالات أولا: أن تذهب إلى الملك حسين..أما الإحتمال الثاني، فهو يقضي بأن تقام عليها سلطة فلسطينية، أو أن يقام عليها مشروع يغال ألون، وهو مشروع يستهدف تحويل أرضنا وشعبنا إلى ترسانة تزود إسرائيل بالأيدي العاملة... إن الثورة تعرف تماما أنه إذا حصلت هناك تسوية، فلن تستطيع أن نقاتل من بعض المواقع، ولكنني أقول الآن..إننا سنتجه إلى الأرض الأم، كما إتجهنا عام 1965، و67 ..إن الثورة التي حولت شعبنا من شعب لاجيء إلى شعب ثائر، لن تصبح ثورة لاجئة أبدا." وهذا التحول (المبكر) نحو القبول بالحلول/ والبرامج المرحلية، وحث فتح للخطى كي لا يفوتها قطار التسوية، يفسر الإستراتيجية التي فرضتها فتح على المنظمة؛ والتي قامت على " تركيز الضغط العربي والأوروبي وضغط العالم الثالث سياسيا واقتصاديا على الولايات المتحدة. وكان لهذا الضغط غرضان : إدراج الدولة الفلسطينية في جدول المفاوضات، وتأكيد أهلية م.ت.ف كمحاور، وكان العمل العسكري الإستعراضي ضد إسرائيل يعزز هذا التوجه." 260

من الجدير ملاحظته هنا في سياق مقارنة خطاب/ نهج حركة فتح في الكفاح المسلح مع النهج العسكري لجبهة التحرير الجزائري، ما يلي:

أولا: كلا الحركتان قررتا المباشرة بالعمل العسكري قبل إتمام كامل الإستعدادات المطلوبة لذلك، وتقدم لنا شهادة محمد بوضياف توضيحا لضرورة الإسراع بالعمل المسلح : " كان الوقت يضغط لأنه كان ينبغي الإستفادة من الإرتباك الذي خلفته الأزمة ومن ستار الدخان الناجم عن المزايدات والخصومات للإفلات من قمع محتمل دائما." كما أن الجبهة كانت تخشى " إمتداد التخليات في صفوف النشاطيين تحت تأثير المركزيين والمصاليين في البليدة وعين تمرشنت، وقسنطينة .. بالإضافة إلى هذه الأسباب هنالك أيضا إعتبارات سياسية مهمة:

258 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص: .196.

259 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص: 196.

260 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:489.

حيث بدأت مرارات السياسة الإستعمارية الفرنسية تتلاشى وكان يخشى من أن تؤدي منظورات السلام في الهند الصينية، والآمال بالتفاوض في تونس وفي مراكش إلى تركيز كل القدرة العسكرية الفرنسية في الجزائر، حسب المناضل في المنظمة الخاصة الأخضر بن طوبال..لذا كان المخرج الوحيد أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة، دون إنتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري اتباعها، ودون إنتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل ولتنسيق على كل المستويات، كان ثمة حلان أمام (مجموعة ال22): إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا والتنظيم فيما بعد..كنا مضطرين لإختيار الحل الثاني." 261 بالنسبة لحركة فتح فقد جرى داخلها صراع داخلي بين فريق " العقلاء" وفريق " المجانين"، يقول سليم الزعنون في ذلك : " في صيف سنة 1964 تم إجتماع لمجلس ثوري موسع في دمشق حضره معظم أعضاء اللجنة المركزية، وحدث خلاف كبير في ذلك الإجتماع، وكانت الأقلية وعلى رأسها ياسر عرفات تدعو إلى إنطلاقة الكفاح المسلح في سنة 1965/1/1، وكان عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان ومعهم باقي اللجنة المركزية وأعضاء آخرون موجودين في الأردن يقولون أن الإستعدادات غير كافية، وأن التوقيت مغامرة وعلى ياسر عرفات أن يكبح جماحه لأنه متحمس أكثر مما يجب." 262 ولكن حماس ياسر عرفات فيما بعد هو الذي حسم الموضوع (كما سيحسم مسيرة الثورة كلها فيما بعد) وقررت اللجنة المركزية حل " (لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم) فهذا الرجل المصر على رأيه على إستعداد لتحمل كافة النتائج، وإتفقنا أن تتم الإنطلاقة تحت إسم (العاصفة) فإذا نجحت الإنطلاقة نستمر ونعلن أنها الجناح الضارب لحركة فتح، وإذا فشلت الإنطلاقة يتحملها ياسر عرفات ومن وافقوا معه."263 وتجدر الإشاة هنا بأن فتح قد إستمدت الكثير من التجربة الجزائرية في حرب الإستقلال، لتجادل (لاحقا) في أنه " قد أثبتت التجربة الجزائرية الرائدة صحة اعتقادنا أن الكفاح المسلح هو الذي يوجد القاعدة الشعبية وينظمها في كوادر ثورية واعية فاعلة."264

ثانيا: جيشا التحرير (الجزائري– الفلسطيني)، حيث إتخذت الأداة العسكرية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، إسم جيش التحرير الوطني، وكان ثمة مبدآن أساسيان للتنظيم:

1 – اللامركزية: بسبب إتساع الأرض الوطنية، كان يستحيل أن يقود الكفاح أي جسم ممركز، لذلك تقرر ترك حرية العمل الكاملة لكل ولاية.

2 – أولوية الداخل على الخارج، وهو يعني بأنه لا يمكن فعل أي شيء من دون موافقة أولئك الذين يقاتلون على الأرض. 265

261 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:109.

262 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969، مرجع سابق. ص:.260

263 – عدوان، كمال، 1974، فتح: الميلاد والمسيرة، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. ص:121.

264 – خلف،صلاح، 1996، مرجع سابق. ص:61.

265 - خلف،صلاح، 1996، مرجع سابق. ص:63.

ولكن جيش التحرير الجزائري فقد " ببطء لكن بشكل أكيد، طابعه الأولي كجيش أنصار وتطور ليصبح جيشا كلاسيكيا، فقد كان يتألف من 23 ألف رجل، ثمانية آلاف منهم في مراكش و15 ألفا في تونس وتحت تصرفه : (المعتمدية العسكرية، الهندسة، الأمن العسكري، الإشارة، مركز الترانزيت والتدريب، مرآب السيارات، المفوضية السياسية) 266 هذا التحول أصاب أيضا (جيش التحرير الفلسطيني) الذي أسس في البداية على شكل وحدات قتالية فدائية، وذلك إقتداءا بنظيره الجزائري؛ حيث يؤكد الشقيري في تصريح له (في مؤتمر صحفي عقده في بيروت) : " ..وإني أؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة فدائية وثورية، وأن جيش التحرير الفلسطيني شبيه بجيش التحرير الجزائري قبل إستقلال الجزائر، وهو جيش فدائيين وصاعقة."267 لاحقا و في العام 1969 تم تأسيس قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، من أجل وضع النشاط الفدائي برمته بإشراف هيئة أركان عامة واحدة، ومن أجل " علاج حالة الشرذمة السياسية على ساحة الثورة والمقاومة الفلسطينية." 268 أيضا يتواصل هذا النهج التحويلي نحو جيش كلاسيكي/ ثقيل، بعد أحداث أيلول 1970، والخروج من الأردن، ففي " عملية إعادة تنظيم قوات فتح بعد تموز/يوليو 1971، والتي بدأت بالعدد الكثير من العسكريين الذين فروا من الجيش الأردني وانضموا الى م.ت.ف في أيلول سبتمبر 1970 أو في الأشهر اللاحقة، حيث اجتذبت فتح الأغلبية العظمى منهم و أعادت تجميع هؤلاء في " قوات اليرموك" بحجم لواء في أوائل سنة 1971... اعتبرت فتح قوات اليرموك نواة ل " جيش التحرير" على نمط جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والتي في قدرتها حماية قواعد الفدائيين الآمنة ومجابهة تهديدات الحكومات المضيفة." 269

ثالثا: تجربة الداخل– الخارج، إتبعت فتح ذات السياق التقسيمي الجغرافي–السياسي، الذي كان مقر في الثورة الجزائرية من قبل جبهة التحرير الوطني، فقد وجد دائما في التجربة الثورة الفلسطينية "الداخل"، بمعنى الحقل المستعمَر عام 67، (الضفة الغربية، وقطاع غزة) الذي كان خاضعا للأنظمة العربية،حيث كانت الضفة الغربية تحت حكم النظام الاردني، وقطاع غزة تابع للنظام المصري، ففي الحالة الجزائرية تم تقسيم الداخل الجزائري : " الأوراس مع بن بولعيد، ولاية قسنطينة مع ديدوش، والقبائل مع كريم بلقاسم، وولاية الجزائر مع بيطاط، وولاية وهران مع بن مهيدي، وفيما بعد سوف تعتبر الصحراء منطقة ويولى أمرها للمعاون سليمان." 270 وقد أدى وجود القيادة السياسية والحكومة المؤقتة الجزائرية خارج الجزائر، والحواجز الفرنسية على الحدود، الى تضخم الوجود العسكري على الحدود مع المغرب وتونس، والى وجود جبهتا تحرير وطني مقطوعتان الواحدة عن الأخرى، الجبهة الداخلية (الولايات) والجبهة الخارجية (الحكومة المؤقتة).

---

266 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:115.

267 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع.ص:420.

268 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع.ص:434.

269 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع.ص:460.

270 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:110.

كما أنه حل محل انعدام الأمن الدائم للمستعمِر مع ما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وسياسية واستراتيجية يمكن توقعها، انعدام الأمن الدائم لجيش التحرير. كما أن عزلة الداخل المتلازمة مع عزلة الخارج، نتج عنها إتاحة الفرصة للفرنسيين كي يسجلوا مكاسب مهمة على الصعيد الإقتصادي، والإداري، والإجتماعي، والبشري..لقد جرى تفكيك البنية التحتية العضوية في المراكز المدينية، وغدت هذه البنية اكثر فأكثر انعداما في الارياف." 271 لهذا لا يوجد في تاريخ الثورة الجزائرية نصر عسكري حاسم على الإستعمار الفرنسي، وإنما هنالك نصر سياسي/ نفسي، ذلك أن جيش التحرير الوطني – نتيجة الممارسات الكولونيالية- " أصيب جديا في 1959-1960، إلا انه أعاد مع ذلك تكوين قواه، وبفعل ارادة الحرية لدى الشعب الجزائري، لم يكن الجيش الفرنسي قادرا على تصفية جيش التحرير رغم تفوقه التقني والعددي لكن هذا الأخير أيضا لم يكن قادرا على احراز النصر، وأن هزيمة الإمبريالية ستكون سياسية، إذ أن الحكومة الفرنسية لم تكن قادرة على الإستمرار في حرب، لا تتوقف الا لتنطلق من جديد، دون

رؤية اقتصادها يتلف ونزعتها الاصلاحية الاستعمارية في افريقيا تمنى بالفشل." 272

يقول أحد الضباط الفرنسيين عن النصر النفسي للمقاومة الجزائرية:

" لقد أصبنا بديان بيان فو نفسية حقيقية في 16 أيار/ مايو 1958، لم نكن نمسك الوضع العسكري وكان الجميع يهتفون " عاشت فرنسا"، أما اليوم ربحنا على الصعيد العسكري، لكن الناس يهتفون " عاشت جبهة التحرير"." 273

بالنسبة للحالة الفلسطينية، فنجد أن تمركز القوى الأساسية للفصائل المقاتلة – تحديدا بعد 1967- كان في الخارج، هذا بالإضافة الى العمل من اجل خلق قواعد/ شبكات صلبة في الداخل أيضا، فقد قام عرفات في آب/1965 بتشكيل ثلاث قيادات في الضفة الغربية: الشمالية والوسطى والجنوبية، وكان كبار مساعديه من خريجي دورة حرب العصابات في الجزائر سنة 1964." 274 و قد ترافق مع نمو الثقل السياسي – العسكري لفتح والقوى المقاتلة الفلسطينية في الخارج، ملاحقة / قمع / تفكيك الخلايا التنظيمية التي حاولت فتح وغيرها من الفصائل الفلسطينية بناءها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من قبل الأنظمة العربية ولا حقا (بعد 67) من قبل النظام الإستعماري الصهيوني، وبالتالي في الحالة الفلسطينية استمر " الخارج" بمثابة قواعد إرتكاز/إنطلاق، و الفضاء المتاح/الواسع لتجنيد/إستقطاب العناصر الجديدة للحركة الوطنية، فعلى عكس التجربة الجزائرية كانت الدول المحيطة بفلسطين (الأردن، سوريا، لبنان)

271 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:228.
272 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:231.
273 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:231.
274 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:253.

تحتوي على مخزون ديموغرافي كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وهي المادة البشرية الأكثر خصوبة للإلتحاق بالثورة الفلسطينية، وذلك بحكم تجربتهم التاريخية، وظروفهم الإجتماعية الصعبة، وبالتالي الثورة الفلسطينية حاولت الإستفادة من الحاضنة الجماهيرية/الشعبية الموجودة بالخارج، و إقامة معسكرات تدريب للعناصر الشابة، أما الحالة الجزائرية فلا يوجد تجمعات/ للاجئين في دول الجوار (تونس والمغرب)، وإنما هنالك مهاجرين جزائريين في المركز/ فرنسا، معظمهم من العمال في المعامل والمصانع الفرنسية، حيث سعت جبهة التحرير الوطني الجزائرية الى التغلغل في أوساطهم وضمهم الى الجبهة . بالنسبة للعمل العسكري في الخارج، فمثلما قامت جبهة التحرير الوطني بتفعيل المجال الخارجي في قتالها ضد الإستعمار الفرنسي، وذلك من خلال عملياتها الهجومية في المدن الفرنسية، ومعارك الحدود بين الجيش الفرنسي من جهة، وجيش التحرير الوطني من جهة أخرى. أيضا قامت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، بشن الهجمات انطلاقا من قواعد الارتكاز في الاردن وسوريا ولبنان، وأيضا مهاجمة المصالح/ الاهداف الصهيونية في أوروبا/ والعالم. كما حدث في عملية ميونخ، حيث "قام ثمانية أفراد من منظمة أيلول الأسود الفدائية في 5 سبتمبر عام 1972م أثناء دورة الألعاب الأولمبية بإقتحام مقر البعثة الرياضية الأسرائيلية في القرية الأوليمبية بمدينة ميونخ وإحتجاز 11 فرد من الفريق الأوليمبي الإسرائيلي كرهائن ، قتل منهم رياضي ومدرب إسرائيلي حاولوا المقاومة عند إحتجازهم ، وطالب الفدائيين بالأفراج عن 200 من المعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية من بينهم ريمة عيسى وتيريز هلسة اللتان تم أسرهما إثر عملية مطار اللد التي حدثت في 8 مايو من العام نفسه، والفدائي الياباني أوكاموتو والضباط السوريون الخمسة الذين أسرتهم إسرائيل مع ضابط لبناني يوم 21 يونيو عام 1972م وبأن تؤمن نقلهم إلى اى دولة عربية.275 لا بد من الحديث عن الجانب الدولاني في سياق تناولنا لتجربة "الداخل–الخارج"، في كلا الحالتين (الجزائرية والفلسطينية)، حيث يقول محمد حربي في سياق شرحه للمراحل التي تم بها بناء جهاز جبهة التحرير : " دشن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر في أيار/مايو 1957 المرحلة الثالثة، في حين استعادت الولايات امتلاك السلطة الداخلية، كان على جنين الدولة أن يترعرع في الخارج بعيدا عن وقائع الحرب، فلقد هاجر الجسم السياسي، وحتى فدرالية فرنسا اضطرت لقيادة المهاجرين انطلاقا من المانيا...وعلى الحدود أصبح الجيش امتدادا للولاية الثالثة، والإستخبارات والإرتباط ملحقا للولاية الخامسة. كل مؤسسة كانت توسع صلاحياتها على حساب الأخرى وتنظم نفسها كدولة مصغرة. أما المرحلة الرابعة، فقد بدأت مع ولادة الحكومة المؤقتة، حيث اتسع الجهاز وانتفخ عدديا، لم يكن هنالك من خلط بين الحزب والدولة (حسبما كتب فيما بعد) وحيث حلت الحكومة المؤقتة محل لجنة التنسيق والتنفيذ، بقيت الفوضى هي السمة المميزة للتنظيم ."276

275 –عن الموقع الإلكتروني للصحيفة الإلكترونية دنيا الوطن(2015):
www.alwatanvoice.com
276- حربي،محمد، 1983، مرجع سابق247.

كذلك الأمر بالنسبة للفلسطينيين " فقد اهمكوا بصورة دائمة تقريبا منذ سنة 1948 في عملية تاريخية لتأسيس الدولة بحيث برزت منظمة التحرير بالتدريج بعد سنة 1964 كشبه دولة بلا أرض. ومن المعروف أن التحرر الوطني كان هدف الكثير من الحركات الوطنية في المرحلتين الإستعمارية وما بعد الإستعمارية في القرن العشرين. لكن الحالة الفلسطينية (والحالة الجزائرية) تبين أن دينامية بناء الدولة لا تبدأ بعد الإستقلال فقط، بل هي تظهر أن السعي الى الدولة يحدد عملية صوغ الأهداف ووضع الإستراتيجيات، واختيار البنى التنظيمية، وكيفية إدارة السياسة الداخلية في اثناء القسم الأعظم من النضال الذي يسبق إقامة الدولة."277

3 – الهيمنة "الفتحاوية" على المشهد الثوري الفلسطيني

فرضت حركة فتح إيقاعها السياسي والعسكري على الثورة الفلسطينية منذ سنوات الثورة الأولى، وقد ساعدت النكسات التي أصابت المشاريع القومية على نمو وزيادة قوة حركة فتح في الشارع الفلسطيني؛ فقد كتب صلاح خلف (أبو إياد) القيادي في حركة فتح يصف أثر فك الوحدة في توسيع صفوف فتح:" فالخيبة التي أثارها فشل الوحدة المصرية السورية التي كانت بحجم الأمل الشاسع الذي ثار لدى إعلانها تحت كنف عبد الناصر .. حيث العديد من الفلسطينين فروا من تنظيماتهم الخاصة والتحقوا بفتح"278 ، كما ساهمت هزيمة النظام العربي القومي الثوري في حرب عام 1967 على تعزيز ثقة خطاب حركة فتح بنفسه، وعلى تعزيز خيارها الوطني الفلسطيني "كطليعة ثورية " للشعب الفلسطيني، حتى أن اليسار الفلسطيني قدم نقدا لخلفيته القومية التي كانت ملتزمة بالنهج الناصري، فبعد عدة أعوام قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ورثت قيادة العمل الفلسطيني سنة 67 بإنتقاد ضبط النفس الذي مارسته تلك القيادة ووصفته بأنه نتيجة " الطبيعة الطبقية والأيديولوجية والسياسية لقيادة الحركة التي أبقتها محكومة للفكر البرجوازي القومي وكذلك تحالفها العميق مع نظام عبد الناصر ومفاهيم البرجوازية الوطنية في السلطة"279 وهذا نقد ذاتي ولكنه في نفس الوقت –ضمنا– قدم تأكيد أيديولوجي (ماركسي) على صحة نهج (المبادرة) بالكفاح المسلح لدى لحركة فتح.

إتسم النظام السياسي الفلسطيني في أواخر الستينات، متمثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوجود صيغة إئتلافية بين مختلف التنظيمات السياسية الفلسطينية المسلحة، وهي صيغة قامت على الإقرار بشرعية التعددية السياسية المستندة إلى "إستقلالية تنظيمية وسياسية وفكرية ومالية وشكلت هذه السمة امتدادا للتعددية التي برزت في الحقل السياسي الوطني قبل عام 48"280 ، وقد هيمنت حركة فتح وزعيمها (ياسر عرفات) على مؤسسات منظمة التحرير إنطلاقا من كونه التنظيم الأكبر عددا والأغنى مالا مقارنة مع غيره من التنظيمات

277 – توما، اميل، 1986، منظمة التحرير الفلسطينية، حيفا، دار الاتحاد. ص:.114

278 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص211.

279 – توما، اميل، 1986، مرجع سابق . ص 48.

280 – توما، اميل، 1986، مرجع سابق. ص 48.

الفلسطينية، وهي شبيهة "بهيمنة الحاج أمين الحسيني وامتداده التنظيمي الممثل بالحزب العربي الفلسطيني، على الحركة الوطنية مع إقرار بالتعددية وحق الأحزاب المختلفة في المشاركة في الهيئات القيادية ".281 وتمظهرت هذه الهيمنة "الفتحاوية" على منظمة التحرير من خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني في شباط/فبراير 1969، حيث أكدت فتح أنها " العمود الفقري" للحركة الفدائية، ومنحت 33 مقعدا في المجلس من مجموع 105 مقاعد، الأمر الذي جعلها أكبر كتلة من حيث عدد الأصوات، وحصلت الجبهة الشعبية ومنظمة الصاعقة واللجنة التنفيذية للمنظمة على 12 مقعدا لكل منها." 282

4 – منظمة التحرير الفلسطينية/ جمال عبد الناصر

بالنظر إلى نظام جمال عبد الناصر ، نجد أنه أقدم على جملة من الخطوات الداخلية ذات الطابع "التجذيري"، كما واصل سياسته الداعمة لحركات التحرر الوطني في المنطقة وعموم ما يسمى " بالعالم الثالث" بعد أن كان قد تحدى النظامين الإستعماريين البريطاني والفرنسي في الخمسينيات بتأميم قناة السويس وبدعم الثورة الوطنية التحررية في الجزائر، كما تحدى المعسكر الغربي/الرأسمالي بمجمله بالإنفتاح على "المعسكر الإشتراكي"، من خلال صفقات الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا أولاً، ثم من خلال تجنيد الدعم السوفييتي لبناء السد العالي على نهر النيل قرب أسوان (والذي رفض الأميركيون، ذوو النفوذ الحاسم في البنك الدولي، دعم تمويله)، كما من خلال تطوير العلاقات السياسية والإقتصادية والتسليحية مع كل من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وبلدان أخرى حليفة لهما، كذلك قام عبد الناصر بالتواصل مع دول العالم المتحررة مؤخراً من الإستعمار، والساعية إلى تشكيل تيار ثالث في الخارطة السياسية العالمية بين الكتلة الرأسمالية المتطورة اقتصادياً والتي تتصدرها الولايات المتحدة، من جهة، والكتلة أو "المعسكر الاشتراكي" الذي كان الاتحاد السوفييتي يتصدره، من الجهة الأخرى، وهو التيار الذي إنطلق في قمة باندونغ في اندونيسيا عام 1955 وشكّل لاحقاً ما عرف بإسم حركة عدم الإنحياز.

من الضروري هنا ملاحظة أن جمال عبد الناصر، الذي تأثّر نظامه كثيراً بالضربة التي تلقتها مصر، والمعسكر القومي العربي عامة، في العام 1967، قد قرر التغيير من مواقفه وسياساته تجاه حركة فتح، و تجاه النزعة الإستقلالية الفلسطينية، فقد تمثّل هذا التحول في السياسة الناصرية في صعود القوى الفدائية إلى سدة وهياكل منظمة التحرير عام (1969) وذلك بعد أن إستقال أحمد الشقيري في أواخر العام 1967 وإنقضاء المرحلة الإنتقالية التي تلت هذه الإستقالة والتي ترأس المنظمة خلالها يحيى حمودة، حيث أصبح ياسر عرفات، مؤسس حركة "فتح"، رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في مطلع العام1969 ، و تعتبر سيطرة القوى الثورية الفلسطينية على منظمة التحرير

281–توما، اميل، 1986، مرجع سابق . ص .48

282 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق،332

مؤشرا كبيرا على هذا التحول في السياسات الناصرية تجاه الصراع مع الكولونيالية الصهيونية، ذلك أن منظمة التحرير أنشئت بالأساس بمبادرة من القيادة المصرية. وكانت ترتبط بشكل كبير بالنظام المصري، وتحصل على الدعم والتمثيل العربي والدولي بتشجيع وحث عبد الناصر، حيث ذهب عبد الناصر إلى حد إصطحاب ياسر عرفات إلى موسكو سراً في إطار الوفد المصري في إحدى زياراته للعاصمة السوفييتية آنذاك، ليشجع حلفاءه السوفييت على الإنفتاح على منظمة التحرير والقوى الفدائية.

أيضا من مظاهر التحول في الساحة الفلسطينية من القومية إلى الوطنية القطرية، هو ما قامت به حركة فتح (والأحزاب الفلسطينية الأخرى) من تغيير في النظام الداخلي لمنظمة التحرير من " الميثاق القومي" إلى " الميثاق الوطني"، الذي يغيب عنه ذكر الإرتباطات القومية، في إشارة إلى هيمنة خطاب حركة فتح على المنظمة، فيما يلي مقارنة بعض بنود الميثاق الوطني مع أخرى من الميثاق القومي، لملاحظة مرتكزات الخطاب المهيمن على المنظمة:

في المادة (1) من الميثاق القومي الفلسطيني: " فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير" 283 بينما في المادة (1) من الميثاق الوطني الفلسطيني: " فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزء من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية."284 وهنا نلاحظ الإختلاف من حيث تركيز الميثاق الوطني على أن فلسطين "وطن للشعب الفلسطيني"، وهذا خطاب يختلف عن كونها مجرد " وطن عربي" بل هي أرض مرتبطة بشعب محدد من الشعوب العربية.

المادة (3) من الميثاق القومي الفلسطيني، " الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزء من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم و الوحدة ". 285

يوجد في بداية هذه المادة ذكر للإستقلالية الفلسطينية وتأكيد على" شرعية " حق الشعب الفلسطيني بوطنه، مع ذكر إرتباط الشعب الفلسطيني "بالأمة العربية"، بمعنى أن الشعب الفلسطيني ينصهر في الهموم والقضايا العربية، وينخرط في النضال إلى جانب الأمة العربية من أجل" الحرية والسيادة والتقدم والوحدة". بالمقابل نجد في المادة (3) من الميثاق الوطني الفلسطيني ، " الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه و يقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره ". وهنا يغيب ذكر الإرتباط بالأمة العربية ويتم إستبداله "بحق تقرير المصير بعد تحرير وطنه".286

283 – المجلس الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني(2014): www.palestinepnc.org

284 – الوثائق الفلسطينية لعام 1968، 1970،بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.ص:320.

285 – المجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق (2014).

286 – الوثائق الفلسطينية لعام 1968، 1970، مصدر سابق. ص:321.

ب – الخطاب الثوري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يرتكز الخطاب الثوري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما يبنها " البيان السياسي الأول" للجبهة الصادر في (1967/12/11) على المحاور التالية:

أولا: خطاب تبريري "لحتمية " الإنطلاقة والعمل الثوري :

حيث يبدأ البيان بذكر " المؤامرات" والمخططات الإستعمارية فمنذ :" خمسون عاما وقوى الصهيونية والإمبريالية العالمية تحيك المؤامرات والإعتداءات والحروب بهدف تثبيت فكرة وكيان الدولة الإسرائيلية".287 واصلا بعد ذلك الخطاب إنطلاقته الثورية مع النضالات والثورات العديدة التي قام بها الشعب الفلسطيني ضد الإستعمار فقد :" شهدت السنوات السابقة من حياة شعبنا الفلسطيني إستمرارا لهذا الكفاح عبر عن نفسه بثورات وإنتفاضات عديدة".288 وبالتالي وبعد " الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية" لم يبقى للجماهير سوى " السلاح الوحيد ..وهو العنف الثوري في مجابهة العنف الإستعماري والصهيوني والرجعي، والذي لم يعد هناك أمام جماهير أمتنا العربية خيار في إتخاذ خط آخر غيره، وهي تواجه عدوا شرسا يريد منها الإستسلام بلا قيد أو شرط ".289

ثانيا: التوجه " الجبهوي" للخطاب

فقد أكد البيان على ضرورة توحيد قوى وطاقات الجماهير الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني، وعلى هذا الأساس يعلن البيان بأن الجبهة الشعبية لتحرير تتوحد إمكانياتها تحت لواء– الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"290 وقد انشقت جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد جبريل لاحقا مع تبني جورج حبش وقيادة الجبهة الشعبية (حركة القوميين العرب سابقا) للتوجه الماركسي كمنهج للتحليل والعمل النضالي.

ثالثا:مركزية "حرب التحرير الشعبية " في خطاب الجبهة الشعبية؛ يقول البيان:" ..إن المقاومة المسلحة هي الأسلوب الوحيد والفعال والذي لا بد أن تلجأ إليه الجماهير الشعبية في تصديها للعدو الصهيوني ولكل مصالحه ووجوده..وتجنيد إمكانيات الجماهير الشعبية وتعبئة قواها الفاعلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال التنظيم الثوري الشعبي، الذي يتصدى للكفاح المسلح بقوى الجماهير المسلحة وبوعيها الكامل لأبعاد المعركة ومراحلها.. " ويكمل البيان :" أن القتال العنيف ضد العدو وفي كل أرض تطؤها اقدام جنوده هو النهج التاريخي الذي نسير فيه حتى نصل إلى مرحلة نفتح فيها أوسع جبهة ضد العدو وتتحول من خلالها الأرض الفلسطينية إلى جحيم يحترق الغزاة بنيرانه.. إن

287 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969، مرجع سابق، مرجع سابق. ص:999.

288– الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، 1969، مرجع سابق .ص:999.

289 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، 1969، مرجع سابق. ص:999.

290 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969، مرجع سابق. ص:1000.

المقاومة المسلحة لا يجب أن تقتصر على المناضلين وحدهم، بل إن لكل إنسان فلسطيني دوره في مقاومة العدو وعلى كل مستوى، فلا تعامل مع العدو بل مقاطعة تامة لكل مؤسساته الاقتصادية أو المدنية أو السياسية التي يحاول خلقها"291 كما يقول البيان في موضع آخر :" .. وانخراط الجماهير في المعركة يضمن لها النصر على المدى الطويل، إن المساندة الشعبية للمناضلين وعلى كافة المستويات وفي كل أرض تشكل الأساس الحقيقي والراسخ لصمود قتالنا وتصاعده حتى يتم سحق العدو وتحطيم آماله.." 292

ويختلف مفهوم "حرب التحرير الشعبية " عند الجبهة الشعبية عما هو موجود عند فتح، ذلك أن الجبهة الشعبية كان لديها مضمون أيديولوجي ماركسي- ماوي عن النضال الإجتماعي والإقتصادي إلى جانب النضال العسكري ضد الإستعمار الصهيوني الذي تطلب بحسب وجهة نظر الجبهة " فترة أولية من حرب العصابات تتجنب خلالها حركة التحرير أي مواجهات حاسمة مع العدو ثم تتبعها فترة من الحرب التقليدية تخوض خلالها الجيوش النظامية معارك طاحنة مع العدو إلى أن يتحقق النصر " 293 أما في حالة فتح فإن مفهوم حرب التحرير الشعبية :" عاد الى التجربة الجزائرية التي قامت على النزعة الوطنية البسيطة المعادية للإستعمار، أكثر مما استمده من صيغ " حرب الشعب" ذات البعد الإجتماعي." 294

رابعا: التأكيد على قومية المعركة

يؤكد البيان على البعد القومي للمعركة : " أن كل إنسان عربي مطالب اليوم بتقديم دعمه وتأييده الكامل لمسيرة القتال المسلح وحركته الضاربة على كافة المستويات فقتال الجماهير الفلسطينية فوق الأراضي المحتلة هو جزء فاعل من مسيرة الثورة العربية ضد الإمبريالية العالمية." 295 وهنا لا يخفى أثر الفكر القومي على قادة الجبهة الشعبية، فهم بأغلبهم من المؤسسين " لحركة قوميين العرب"، وقد استمر أهمية العمق العربي في فكر الجبهة الشعبية حتى بعد التحول الأيديولوجي الماركسي عام 1969 . ولكن بالطبع بقراءة وتحليل ماركسي للواقع العربي وعلاقته بالصراع مع الإستعمار الصهيوني.

بالرغم من الإتفاق على موضوع الكفاح المسلح مع المنظمات الفدائية الفلسطينية (وفتح تحديدا)، فإن جورج حبش يكثف تبرير وجود الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ظل وجود "فتح"، بما يلي:

---

291 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:278.

292 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:289.

293- توما، اميل، 1986، مرجع سابق . ص: 48.

294 – توما، اميل، 1986، مرجع سابق. ص :48.

295 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:642.

"أولا: ترابط الموضوعين الفلسطيني والقومي، إذ لا يمكن تحرير فلسطين إلا من خلال هذا الترابط، والخطأ الكبير الذي ارتكبته حركة "فتح" هو فك ترابط القضية الفلسطينية بالقضية العربية، لقد كان هذا خطأ مميتا.

ثانيا: الموضوع الطبقي، فالبرجوازية متى حققت أهدافها كطبقة تتوقف عن النضال، بينما أغلبية الشعب الفلسطيني لن تتوقف إلا عندما تحقق تحرير فلسطين". وقد برزت قضية "الحل المرحلي" كمؤشر أيديولوجي مهم بالنسبة للجبهة الشعبية لتعزز به تحليلها النظري/ الطبقي لقيادة فتح (البرجوازية الصغيرة)، وذلك حين قبلت/ أو أبدت الإستعداد بقبول بدولة على الضفة الغربية وقطاع غزة، يقول حبش في سياق رده على الموقف " الفتحاوي" –الذي يبرر بداية قبوله لتسوية مع إسرائيل بأن " الضفة الغربية وقطاع غزة لا ينبغي أن يعودا إلى الملك حسين .. وأن حرب تشرين الأول / أوكتوبر قد خلفت وقائع جديدة في المنطقة لا بد من الإقرار بها لتكون أرضية المناقشات حول تحديات المرحلة القادمة مرتبطة بقاعدة علمية" 296حيث يقول جورج حبش : " يقولون نحن لا نقبل المفاوضات المباشرة ولكننا سنجلس مع إسرائيل في غرفة واحدة !! إن جماهيرنا لن تكون غبية حتى تقبل هذا الكلام من أية جهة كانت "، و أوضح أن " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحاول أن تمنع الوصول إلى هذه النتيجة لماذا؟ هل لأننا ضد السلام؟ وإنما لأن هذه التسوية القائمة على أساس القرار 242 هي تسوية استسلام وليست تسوية تحرير." وأضاف حبش " أنه في حالة إقامة دولة فلسطينية فإن، هذه الدولة هي دولة 1/2 22 % من مساحة فلسطين، ثم ماذا عن بقية جماهيرنا الفلسطينية؟ إن التنازل عن الحقوق التاريخية والإعتراف بإسرائيل ثمن أغلى من القبول ل " قطعة الأرض التي سنستردها" وتابع حبش محذرا مستمعيه من أنه متى تخلت إسرائيل عن الأراضي المحتلة وفازت بالإعتراف ف " الوضع الدولي بعد أن يصل مؤتمر جنيف إلى مثل هذه الإتفاقية في حالة نجاحه لن يقبل من أي قوى فلسطينية أو عربية أن ترفض في فترة زمنية مرئية على الأقل، هذا الشيء الذي رضيت به ووافقت عليه"، ويتبع هذا أن القوة التي ستتسلم هذه السلطة في الأراضي المحتلة عام 1967، في ظل ميزان القوى القائم حاليا هي سلطة رجعية وإستسلامية و إختتم حبش مؤكدا:

" إن الصهيونية لن تجلو عن شبر واحد إلا نتيجة نضال سياسي عسكري يرغمها إرغاما على هذا الجلاء.. إن البندقية، السلاح، حرب التحرير الشعبية، القتال هو الطريق الأساسي الأول القادر على إرغام الإمبريالية وطرد الوجود الصهيوني من وطننا.. لا يجوز بأي شكل من الأشكال أن يكون إنهاء عدوان 1967 لحساب تثبيت عدوان 1948." 297 بالرغم من إختلاف تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن تجربة جبهة التحرير الجزائرية، من عدة نواحي : الأيديولوجيا/الخلفية التاريخية/ موقعها من قيادة العمل الوطني، إلا أن هنالك قواسم مشتركة عديدة بين كلا الحركتين الثوريتين، فكما ورد معنا سابقا، فإن حركة فتح كانت هي الأكثر تأثرا بنموذج جبهة التحرير الجزائرية، من

296 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969، مرجع سابق ، مرجع سابق. ص:1000.

297 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:173.

مختلف النواحي، وأيضا صاحبة أفضل العلاقات مع جبهة التحرير لاحقا بعد الإستقلال، مع ذلك فإن الشعبية أيضا جمعها مع جبهة التحرير الجزائرية العلاقة الجيدة مع عبد الناصر (وتحديدا فترة القوميين العرب) صحيح أنها مرت لاحقا بتشنجات تتعلق بنقد الشعبية للحركة القومية الناصرية، بناءا على أيديولجيتها الماركسية، هذا بالإضافة إلى نقد الشعبية للمسار السياسي الناصري في أواخر عهده، الملفت للنظر هنا أن الجبهة الشعبية مرت بمرحلة "نضال قومي" تختلف عن المرحلة القومية الجزائرية من حيث النضال العلني / الشرعي الذي خاضه حزب الشعب الجزائري، و الذي إحتفظ (كما ورد معنا سابقا) ببنية وجهاز حزبي سري مواز لتنظيمه العلني، والمشترك هنا بين كل من الشعبية وجبهة التحرير أن الوصول للمعارك التحريرية/ الكفاح المسلح قد مر بمراحل سبقته، وقد نتج/نضج بسبب التناقضات الداخلية من ناحية و بسبب التفاعل مع العوامل الخارجية وتطورات الصراع مع النظام الكولونيالي في كلا البلدين من ناحية أخرى، كما أن التطور بإتجاه الكفاح المسلح في كلا التجربتين كان خطوة متقدمة في الصراع التحرري وخطوة مهمة من أجل التحرر، والذي لابد من إستكماله من خلال تجاوز الوعي الوطني/ القومي، إلى برنامج / مضمون إجتماعي/ و أممي، نجد تجلياته في الحالة الجزائرية من خلال ما تم نقاشه من أطروحات في جلسة المجلس الوطني في 27 أيار/ مايو1962، والتي عقدت في طرابلس بليبيا، حيث أقر الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلا بأنه " لا يمكن أن تكون الثورة الجزائرية غير ثورة إشتراكية، القوة القيادية فيها هم الفلاحون، وتشدد إستراتيجيته على دور الإسلام الذي يشكل متراسا للفقراء ضد الأغنياء ويعطي طابعا مميزا للأصالة الجزائرية، ينادي بن بلا بأممية لبلدان العالم الثالث ضد البلدان المصنعة حيث تبرجزت الطبقة العاملة." 298كما أن محمد حربي أكد على أن " مهام الثورة الوطنية والثورة الإجتماعية مترابطة وتتطلب النضال على جبهتين، ضد الإمبريالية وضد البرجوازية المحلية." 299بالنسبة للجبهة الشعبية : لم يمنع التحول الماركسي للجبهة من الإستمرار في ممارسة الكفاح المسلح، بل قدم لها المضمون الأيديولوجي الماركسي الإنفتاح الفكري على التجارب الثورية الشيوعية العالمية (كالكوبية والفيتنامية والصينية واللينينية)، علما بأن بداية التعبئة الفكرية في الشعبية قد بدأت منذ فترة القوميين العرب؛ حيث أن " مجلة الحرية كانت تصدر آنذاك عن القوميين العرب، وكانت تطرح قضايا فكرية/ وعالمية..هذا بالإضافة إلى أنه كانت تتم دراسة الماوية و التجربة الكوبية" 300 لذا فإن التحول الماركسي للشعبية قدم لها الفرصة للإستفادة من هذا الإرث/ النسب الثوري الذي أصبح إرثها وأصبحت إمتدادا له، كما أن الأيديولوجيا الماركسية قدمت مضمون إجتماعي وإقتصادي للجبهة الشعبية، لتصبح بذلك "حزب ثوري" يمتلك بندقية مسيسة وبرنامج إجتماعي إشتراكي. وبالنظر للخلفية القومية للجبهة الشعبية نجد أن التحول نحو للكفاح المسلح والأيديولوجيا الماركسية هو خطوة " تجاوز" بالمفهوم الفانوني حيث:" إتخذت خطوة سريعة ..للإنتقال من الوعي القومي إلى الوعي

298 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق،ص:273.

299 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق،ص:.273

300 – مقابلة مع عادل سمارة، بتاريخ 2015/3/12.

السياسي والإجتماعي" 301 مشكلة الجبهة الشعبية بذلك مرحلة "صراعات التحرير" المتجاوزة للوعي القومي إلى الإشتبكاك مع العدو من أجل الإستقلال . يتقاطع هذا الإنتقال النوعي للجبهة الشعبية، مع فكرة ادوارد سعيد وفانون حول ضرورة تجاوز الوعي القومي في سيرورة الصراع مع الإستعمار، إلى مضمون إجتماعي، وهي الميزة الأساسية للكفاح المسلح الذي مارسته الجبهة الشعبية بالمقارنة مع الكفاح المسلح لحركة فتح، يقول سعيد في ذات السياق عن الحركة القومية في سياق تحررها من الكولونيالية والقومية بأنها: "إتخذت خطوة سريعة للإنتقال من الوعي القومي إلى الوعي السياسي والإجتماعي وهو يعني أولا أن الحاجات المبنية على وعي هوياتي / أي قومي ينبغي أن يتم تجاوزها.. لتقام صلات جانبية غير سردية بين بشر فصلتهم الإمبريالية إلى قبائل وسرديات وثقافات مستقلة ذاتيا."302

لم تستطع الجبهة الشعبية تشكيل "الجبهة" التي سعت إليها، فعلى العكس من نظيرتها، جبهة التحرير الجزائرية، التي إستطاعت توحيد الأحزاب الجزائرية (قسرا) فإن الجبهة الشعبية قد حاولت التوصل إلى عقد تحالفات مع العديد من الأحزاب و الجبهات الفلسطينية التي كانت منتشرة في تلك المرحلة، ولكنها لم تسعى إلى العنف في سبيل ذلك. هذا بالإضافة إلى أن الشعبية لم تستطع قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فلا الوزن العددي ولا الإمكانيات المادية والمالية كانت تؤهلها للحسم الديموقراطي/ الإنتخابي، (ولا العسكري فيما لو أرادت) أمام حركة فتح، التي إستمرت بالهيمنة على المشهد الثوري الفلسطيني، بالرغم من ذلك شكلت الجبهة الشعبية حزب رئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية (التي تضم العديد من الأحزاب الفلسطينية متفاوتة الأحجام والأهمية) وحزب كان يعتبر المنافس/ الناقد الأبرز لحركة فتح وللمسار السياسي لها، بينما الوضع مختلف تماما مع جبهة التحرير التي حسمت وإستطاعت فرض برنامجها ونهجها على المشهد الجزائري برمته، بالإضافة إلى ذلك تختلف الجبهة الشعبية عن جبهة التحرير في كونها تمتلك بنية حزبية مهيكلة كمنظمة ماركسية بدأت تزداد ملامحها وضوحا شيئا فشيئا بعد الإعلان عن الإنطلاقة عام 1967، فمن التوجه الجبهوي الذي كان من المأمول تحقيقه، إلى البنى الحزبية الأكثر وضوحا وتحديدا، على عكس جبهة التحرير التي " كان للتيار الديني أثر كبير فيها"303 فقد دمجت جبهة التحرير الوطني..الدين في نظامها السلطوي؛ فمفاهيمها حول الحرب على أنها جهاد، ونزعتها لان ترى في المعارضة انحرافا وهرطقة..وممارستها التطهير على أنه إزالة للرجس." 304 كما أن الصحيفة الرسمية لجيهة التحرير الجزائرية كانت تسمى " المجاهد"، لذا يمكننا القول بأن هنالك العديد من الرمزيات الدينية في خطاب جبهة التحرير، وهو في نفس الوقت ممزوج بخطاب ثوري ماركسي يظهر في إستخدام الجبهة في خطابها لكلمات مثل : الرأسمالية/الأمبريالية/ الثورة / التحرر، وبعد الإستقلال إتضح المضمون الإشتراكي لجبهة التحرير، وتحديدا في

---

301 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:157.

302 –سعيد،ادوارد،1997،ترجمة كمال أبو ديب، الثقافة والامبريالية، بيروت، دار الاداب.ص:.120

303 – مقابلة مع عادل سمارة، بتاريخ : 2015/3/12.

304 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:250.

التوجه التنموي الذي تبنته، سواء بالنهج الذي إتبعه بن بلا (التسيير الذاتي) أو بنهج الهواري بومدين بالتركيز على التصنيع الثقيل وتعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، ودعم حركات التحرر في العالم، فقد إعتبرت هذه القيادة التقدم الصناعي (اللارأسمالي) هو الأساس الضروري للتقدم بالمجتمع الجزائري إلى مصاف المجتمعات الرأسمالية الغربية من حيث التصنيع والتقنية، ولكن من دون أن تقوم البرجوازية بهذا التقدم (كما حدث تاريخيا في أوروبا) بل "السلطة الثورية–الإشتراكية" هي التي سوف تؤدي هذا الدور، وبالتالي سعى هذا التوجه لبناء الإشتراكية في بلد (ما قبل رأسمالي) محافظا على توازن ثنائية (التصنيع–العدالة الإجتماعية) . كان هذا التوجه (المتوقع) في تلك المرحلة (الستينيات والسبعينيات) من قيادة جبهة التحرير التي خاضت نضال صعب وشرس ضد الإمبريالية الفرنسية ، فالإنخراط عالميا مع القوى والدول المناهضة للإمبريالية و البناء الإشتراكي هو الخيار المكمل لعملية التحرير والتخلص من حالة التبعية للمركز الرأسمالي. وبالرغم من هذا التوجه الإشتراكي لجبهة التحرير الجزائرية إلا أنها لم تتحول لحزب ماركسي بالمعنى المتعارف عليه عالميا، أو كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فجبهة التحرير الوطني التي سيطرت على المشهد/أو النظام السياسي عام 1962 لم تكن حزب محدد ايديولوجيا وواضح في برنامجه الاقتصادي – الإجتماعي، بل كانت جبهة تحالف ظرفية للقوى والأحزاب الجزائرية التي تناضل ضد الإستعمار الفرنسي ، فبالرغم من سيادة التيار الإشتراكي داخل جبهة التحرير إلا أنه كان هنالك وجود لتيارات أخرى متنافسة "إسلامية وليبرالية و شعبوية–وطنية" 305 هذا بالإضافة إلى الخلافات والصراعات النظرية والسياسية للتيارات الإشتراكية نفسها. المهم أن نلاحظه هنا أن إشتراكية جبهة التحرير هي إشتراكية شعبوية – عربية، فهي ليست حزب شيوعي، وفي نفس الوقت هي تستفيد من دعم المعسكر الإشتراكي في صراعها ضد الإمبريالية، وفي إنجاز التنمية الداخلية، ولكن هي إشتراكية الموقف الوسطي، فلا هي تريد أن تنضم إلى المعسكر الإشتراكي بشكل كامل، وتفك إرتباطها بالمعسكر الرأسمالي بشكل نهائي، ولا هي تستطيع (بحكم الواقع والتجربة التاريخية ومصلحة شعوبها) الإنضمام إلى الإمبريالية العالمية، فهي إشتراكية تحاول أن تكون "غير منحازة"/محايدة/ تستفيد من الجهتان، وتحافظ على إرثها العقائدي/الإيماني، لذا نجد أن استراتيجية بن بلا كانت دائما " العروبة والإسلام والإصلاح الزراعي هي الأعمدة الثلاثة" 306 كما أنه يشدد في جلسة للمجلس الوطني للثورة بتاريخ 27 أيار/مايو 1962، على " دور الإسلام الذي يشكل متراسا للفقراء ضد الأغنياء ويعطي طابعا مميزا للأصالة الجزائرية." 307 هذا الطابع التوفيقي/ الشعبوي هو ما يميز إشتراكية جبهة التحرير، فهي أيضا إنتقائية فيما تأخذه من الإشتراكية؛ حيث إتجهت جبهة التحرير في فترة بومدين للتحول بإتجاه حزب سياسي حاكم على شاكلة الأحزاب الشيوعية في المعسكر الإشتراكي، وبالتالي فرض مرحلة إنتقالية شبيهة بمرحلة "دكتاتورية البروليتاريا" (بالفهم والتحليل الماركسي–اللينيني) و تطمح حركة

305 – براهيمي، عبد الحميد، 2001، في أصل الأزمة الجزائرية(1958– 1999)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص:96.

306 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:267.

307 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:273.

التحرر الوطني في هذه المرحلة بإنجاز التحرر الوطني والتقدم الإقتصادي – الإجتماعي الإشتراكي. هذه السمات الشعبوية للإشتراكية التحررية تختلف عن ما هي عليه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعن أي حزب ماركسي أو شيوعي في العالم، وهي قد تتقاطع مع العديد من تجارب الإشتراكية الشعبوية في العالم (كمصر عبد الناصر على سبيل المثال)، إلا أن ما يعطي الرمزية التاريخية – الدينية بريقا آخر في التجربة الجزائرية، أن الأشكال الهجينة من الإشتراكية تعبر عن إشكالية الثقافة الجزائرية ما بين الفرنسية– الحداثية وبين الهوية العربية الاسلامية، بمعنى أن القيادة الجزائرية "الإشتراكية" ترغب بالحفاظ على هويتها الحضارية العربية الإسلامية والتخلص من الهيمنة الثقافية الفرنسية وفي نفس الوقت تسعى إلى تنمية المجتمع الجزائري وعصرنته في كافة السياقات. وبالتالي المهمة كبيرة ومختلفة عن ما هو عليه في الحالة الفلسطينية، معتقاطعات جاذبة للجانبين كونهما من نفس السياق الحضاري العربي – الإسلامي، فالمطلوب جزائريا هو التقدم والتحرر في نفس الوقت، وذلك يتطلب التخلص من كل مظاهر العنف الرمزي والأيديولوجي للإستعمار الفرنسي، وفي نفس الوقت المثقفين/المتعلمين الجزائريين هم إنتاج المدرسة الفرنسية، هذا بالإضافة للمصنع/ والتقانة هي فرنسية، وللغة العلم والمعرفة هي الفرنسية، والإشكالية التي واجهت الجزائريين هنا هي كيفية تحييد التكنولوجيا/اللغة/ الجامعة من الإرث الإستعماري وتحويلها إلى منتجات/أدوات إنتاج وطني/علمي بلا سياق تطورها وبلا جذرها الفرنسي، أي بلا إستعمار، وإستخدامها لتحديث المجتمع الجزائري، هذا من جانب، ومن جانب آخر هنالك حاجة جزائرية لإعادة إنتاج الهوية الثقافية– الإجتماعية التي توقف سياقها الطبيعي عن التطور بفعل الإستعمار الفرنسي، ففي خطاب " المجاهد" إعادة إنتاج لهوية جزائر الأمير عبد القادر، وتأكيد على الهوية العربية– الإسلامية التي مارس الإستعمار الفرنسي تعسفهه الثقافي عليها من أجل إزالتها، فلكونها عاشت واستمرت مهددة هذه الهوية، يوجد هنا أهمية ورمزية تختلف عن ما هو موجود في المشرق العربي، لهذا يكرر بن بلا حين وصل إلى تونس في 14 نيسان/ابريل أمام الرئيس بورقيبة : " نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب" 308 لذا كان من الصعب على جبهة التحرير أن تفصل في سياق تحررها الجانب الرمزي للإرث الديني – التاريخي عن خطابها التحرري، لأن هذه الرمزية الدينية شكلت تحدي هوياتي ثوري للتفكيك الكولونيالي الفرنسي للهوية الوطنية الجزائرية، حيث تم تفكيك المجتمع الجزائري الى هويات محلية صغيرة ؛ يهود/بربر/ عرب/مدن / أرياف/ الجبل/ الساحل، و ذلك من أجل محو الهوية الجماعية الجزائرية، كهدف بنيوي للإستعمار الفرنسي، من هنا كان الخطاب الفرنسي يعزز مسار الفرنسة من خلال فرض تصور ونسق تفكير على الجزائريين بكونهم "مسلمي فرنسا"/ اللهجات المحلية عن اللغة العربية/ الأصول الأوروبية للبربر/ الرسالة الحضارية لفرنسا، بالإضافة إلى حملات التنصير والتبشير، لذا كان الرد الجزائري بإعادة التأكيد على الحاضرة الثقافية العربية – الإسلامية للجزائر، فهي الهوية التي يستمد منها

308 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص: 270.

الجزائري إحساسه بالواقع وعلاقته مع النظام الإستعماري، وهي التي تقدم له الشحنة المعنوية / النفسية والثقافية من أجل ثقته بذاته وثقته بإختلافه عن "الحضارة الفرنسية"، وهي أيضا التي يجب العمل على تجاوزها لا سيما في شقها الأصلاني النقي/ القومي.

من الجدير ملاحظته أيضا في سياق المقارنة بين الجبهة الشعبية و جبهة التحرير الوطني الجزائرية

3 – كثافة الحضور للتجربة الثورية الجزائرية في التجربة الثورية الفلسطينية

تأثرت التجربة الثورية الفلسطينية بالتجربة الثورية الجزائرية، سواء كان ذلك على مستوى التنظيمي/النظري، أو على مستوى الممارسة الثورية، حيث مثلت الثورة الجزائرية النموذج الثوري / المدرسة النضالية التي يسعى الفلسطينيون للتعلم منها فن الإحتراف الثوري، كما أن الثورة الجزائرية شكلت المادة الأساسية لأحلام وتطلعات الثوريين في تلك المرحلة (الخمسينيات/ الستينيات)، بما مثلته من نموذج للكفاح التحرري/ "البطولي"/ "التضحوي"، استطاع الإنتصار على الكولونيالية الفرنسية. يقول صلاح خلف (أبو إياد): في سياق إعجابه بالتجربة الثورية الجزائرية:" فحرب العصابات التي إندلعت في الجزائر قبل تأسيس فتح بخمس سنوات، قد أفادتنا إفادة عميقة، كنا هالأشكال من مختلف البلدان العربية التي كانت في بعض الأحيان تنتمي إلى معسكرات متناحرة، وأن يفلحوا في الوقت نفسه في عدم الوقوع بالتبعية لأي منها، فكانوا رمزا، إذا صح القول للنجاح الذي كنا نحلم به." 309

كما شكلت الجزائر محطة ثورية داعمة/ ومساندة للثورة الفلسطينية، وهو دعم كما يشير إليه الكثير من قادة فتح " غير مشروط وعلى كافة المستويات المادية والسياسية، ومن غير التدخل بالشؤون الداخلية الفلسطينية." 310 وفي هذا السياق يشير خلف إلى دعم الجزائر لحركة فتح : " كان النظام العربي الوحيد الذي يؤيدنا عام 1964، هو نظام بن بلا الذي رخص لنا بإقامة ممثلية في الجزائر .. وفي عام 1965 بعد تسلم بو مدين مقاليد السلطة تسلمنا أول شحنة من السلاح من الجزائر." 311 أيضا نجد أنه بعد حصول الجزائر على الإستقلال عام 1962 تمت دعوة حركة فتح لحضور إحتفالات إستقلال الجزائر، حصل خلالها ياسر عرفات" على موافقة الرئيس بن بلة على فتح مكتب فلسطين في العاصمة الجزائرية .. وقد طور خليل الوزير علاقة فتح بالجزائر بسرعة، وعمل على تعيين 400 مدرس فلسطيني في نظام التعليم الجزائري الذي كان يشهد توسعا سريعا، كما حصل على 150 مقعدا للفلسطينيين في الجامعات الجزائرية، ومالبث عدد المدرسين أن إرتفع إلى 1000 مدرس، وشكلو مع الطلبة مصدرا لإمداد فتح بأعضاء جدد، وقام الجيش الجزائري في صيف سنة 1964 بتدريب ما بين 100 و 200 فلسطيني على حرب العصابات، وأتاح مكتب الجزائر لفتح إقامة علاقات لا تقدر بثمن مع حركات التحرر الأخرى . وعلى سبيل المثال، قابل خليل الوزير في كانون الثاني وزيرة خارجية الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام، السيدة

309 – خلف،صلاح، 1996، مرجع سابق.ص: 67.

310 – مقابلة مع أسعد قادري، بتاريخ: 2015/3/18.

311 – خلف،صلاح، 1996، مرجع سابق. ص:79.

بنه، في أثناء زيارتها للجزائر، وقابل في وقت لاحق القائد الأسطوري أرنستو تشي جيفارة الذي تعهد بتقديم دعم كوبي، كما قابل قادة حركات تحرير وطني ناشئة في المستعمرات البرتغالية في افريقيا، وبهذه الطريقة تلقت فتح دعوة إلى زيارة الصين، فزارها الوزير وعرفات في 15 آذار لإجراء محادثات مع لجنة التضامن الأفرو–اسيوي، تم في إثرها إفتتاح مكتب فلسطيني في بكين. وفي أثناء هذه الزيارة، إستقبلهما رئيس الحزب الشيوعي ماو تسي تونغ، كما بلغهما لاحقا شو إن لاي نائب الرئيس، وليو تشاو شي وزير الخارجية، أن الصين قررت مقاطعة إسرائيل، وزار الوزير فيتنام الشمالية في طريق عودته، ثم عاد بعد ثلاثة أشهر إلى الصين برفقة القدومي ومحمود مسوده لإستلام هبة بقيمة 7000 جنيه استرليني. 312

استمر التعامل الفلسطيني (فتح تحديدا) مع الجزائر كمرجعية حتى في مرحلة البحث عن شرعية للمشاركة في عملية السلام الجارية بين مصر السادات وإسرائيل/ ما بعد حرب عام 1973، حيث يقول خلف: " وثمة حكومات عربية أخرى شجعتنا على الإنضمام الى مسيرة السلام، فوزير الخارجية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة مثلا فسر لي، أن الحرب التي انتهت لتوها،ستشرع ببديهة الحال باب مرحلة دبلوماسية طويلة، وأضاف أن هذه الحرب لن تكون ولاريب آخر حرب عربية اسرائيلية، إلا أنه يبدو له من الضروري أن نحدد خلال ذلك مواقف واضحة من امكان قيام تسوية متفاوض عليها. ولم يقل شيئا صريحا، إلا أنني أعتقد أنني فهمت أنه كان يتمنى أن يرانا نتخذ موقفا مسؤلا إزاء مؤتمر السلام، وكان بو تفليقة يضيف دائما شأن الرئيس بومدين الذي قابلته في وقت لاحق بعد ذلك – بأن الجزائر ستظل الى جانب المقاومة الفلسطينية طالما واصلت الكفاح المسلح– ولا بد من القول أن مواقف القادة الجزائريين كانت دائما مطابقة لأقوالهم إزائنا: ووفاءا منهم لمبدئهم في عدم التدخل في شؤون الغير، يقومون بدعمنا كائنا ما كان خيارنا: الحرب أو السلام." 313

كما أن الخطاب السياسي الجزائري في تلك الفترة (بعد الإستقلال) كان خطابا قوميا–ثوريا ملتزما بمناصرة القضية الفلسطينة وهذا يتضح من خلال خطابات الرئيس الجزائري الهواري بو مدين في مرحلة الستينات، فنجده يقول بخطابه الذي ألقاه في مدينة سيدي بلعباس بتاريخ 1967/6/3، : " .. الجزائر والقيادة الثورية في هذه البلاد عندما تتكلم تقول بإسمكم جميعا أيها الأخوة بأن المعركة معركتنا جميعا وليست معركة الفلسطينيين وحدهم، ونحن في الحقيقة بعيدون من الناحية الجغرافية، لكن لنا دور يجب أن نقوم به ولا بد أن نقوم به، فالمعركة هي معركة من أجل إثبات حقنا وإثبات حقوق الفلسطينيين ومعركة ضد الإمبرياليين وحلفائهم، ذلك أن المعركة ضد إسرائيل لا يمكن فصلها عن المعركة ضد الإمبريالية والإستعمار كما أن المعركة ضد دويلة الصهاينة لا يمكن أن نفصلها عن المعركة ضد المصالح الأجنبية" 314

---

312 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص:173.

313 - خلف،صلاح، 1996، مرجع سابق.ص:209.

314 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،نصر الله، جورج خوري (محرر)، 1969، مرجع سابق. ص: 279.

4 – ملامح الإختلاف بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

أولا: حسم البوصلة بإتجاه الكفاح المسلح، ذلك أن جبهة التحرير تشكلت في الجبال، وبدأت بالرصاص رافعة شعارا مركزيا قاد كل مراحل الكفاح المسلح وهو: " الحرية لا تعطى وإنما تنتزع"، كما أن جبهة التحرير الوطني بدأت كفاحها المسلح من داخل الأراضي الجزائرية المستعمَرة من قبل الإستعمار الفرنسي وليس من خارجه، أما حركة فتح..فقد بدأت من بلد عربي بعيد جغرافيا عن الأراضي المستعمَرة وليس من الداخل، إضافة إلى أن إختيار الكفاح المسلح أسلوبا وحيدا وأساسيا في عملية التحرير الوطني لم يتأكد بعد لدى كل النخب التي شكلت الحركة.

ثانيا: إختلاف الجغرافيا، من المؤكد أن الطبيعة المتمثلة في الجبال الوعرة والغابات الكثيفة قد ساعدت كثيرا الثوار الجزائريين في سرعة إختيارهم للكفاح المسلح وتفجير حرب العصابات، في حين أن الفلسطينيين لم تساعدهم الطبيعة والتضاريس، فحربهم لن تكون إلا حرب شوارع وحرب مدن وهو ما عاشوه طيلة تجاربهم إلى يومنا هذا". لذا نجد أن الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، يعلن في معرض إنتقاده محاولة بعض الأطراف الفلسطينية إيجاد أوجه شبه بين الحركة الوطنية الفلسطينية وحرب التحرير الجزائرية: ليس هناك أساس علمي للمقارنة، لأن مساحة الجزائر وعدد سكانها يبلغان أضعافا مضاعفة مساحة فلسطين وعدد سكانها، كما أن نسبة الجزائريين إلى المستوطنين الإستعماريين الفرنسيين كانت مرتفعة، بينما نسبة الفلسطينيين إلى الإسرائيليين منخفضة... وأن هناك قبولا عالميا بإدعاء الإسرائيليين بشأن حقهم في الأرض المقدسة أوسع كثيرا من قبول إدعاء المستعمرين الفرنسيين بشأن حقهم في الجزائر"315 وقد أقرت فتح "بأن مساحة فلسطين صغيرة، وبأن تضاريسها لا تصلح للإختباء أو للمؤازرة وبأن عدد الفلسطينيين قليل نسبيا، وإعترفت بأن هذه العوائق تجبر الفدائيين على شن هجماتهم من خارج وطنهم المحتل"316

ثالثا: نقطة أخرى تستحق الملاحظة وهي مدى تسامح الحركتين في قبول التعايش مع حركات وتنظيمات وطنية أخرى تتفق معها على نفس الهدف الكبير أي التحرير والإستقلال، إننا نلاحظ قبولا كبيرا من حركة فتح للتعايش والتعاون مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، وصل بهم إلى حد الإلتقاء التنظيمي في مؤسسة أشمل هي منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على عكس جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي الزمت كل التنظيمات الوطنية السابقة الإنضمام إلى جبهة التحرير كأفراد وليس كفصائل أو حل نفسها، ومن لم يقبل هذا الإختيار مثل الحركة الوطنية فقد تم إخضاعها بقوة السلاح." حيث يعتبر الصراع بين جبهة التحرير الوطني، والحركة الوطنية من أبرز الأمثلة على حالة

315- صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص 302.

316 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق. ص 302.

الحسم الدامي الذي مارسته جبهة التحرير على الأحزاب الجزائرية من أجل حلها وإنضمام أفرادها إلى جبهة التحرير، فبعد تبادل الإتهامات بين كلا الطرفين (الجبهة والحركة الوطنية)، " بدلت الحركة الوطنية الجزائرية، تكتيكها وسعت في شباط/فبراير 1956، إلى تحقيق الوحدة على قدم المساواة : " ليس هدف الحركة الوطنية الجزائرية توجيه جهودها ..ضد حركة شقيقة .. إن الوضع يجعل من الضروري تحقيق وحدة وطنية...وأن مواصلة العمل ضد الوحدة جريمة ضد الوطن.إلا أن جبهة التحرير الوطني، رفضت هذا العرض: " الخونة لا يجري التحالف معهم، بل صرعهم"، هكذا في شباط/ فبراير – آذار/ مارس، استفحل القتال في القبائل بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية..جرت المعارك أمام اعين الجيش الفرنسي الذي انتظر ليرى من المنتصر وينقض عليه ..في شهر تموز/يوليو 1956، امتدت المواجهات في الجزائر الى فرنسا، ووفقا لأحمد قلاوي مسؤول منظمة الحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا وعضو مكتبها السياسي: منذ حزيران/يونيو –تموز/يوليو، اتخذ مصالي موقفا عنيفا وأمر بقتل كوادر جبهة التحرير ، هكذا جرى القضاء على 82 كادرا من الجبهة كان يقلقه انغراسهم في فرنسا..وسوف يجري الإلتفات نحو الحركة الوطنية..ليبلغ الإقتتال ذروته خلال عام 1958، حيث أبادت جبهة التحرير الوطني كوادر الحركة الوطنية الجزائرية، ففي 20 أيلول/ سبتمبر جرى اغتيال أحمد سماش، مسؤول الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين في المنطقة الباريسية، وبعد أربعة أيام سقط ملولي سعيد مسؤول فرع الإتحاد المذكور في ريجي رينو، وحسين ماروك في 7 تشرين الأول /أوكتوبر، وعبدالله فيلالي، أحد رواد الحركة القومية، في 26 تشرين الأول/ أوكتوبر 1957، وأحمد بخات الامين العام للإتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين، ونتيجة لذلك ستستطيع جبهة التحرير دمج قسم من قوى الحركة الوطنية." 317 لم يقتصر منطق الحسم بشكله الحتمي الذي إستخدمته جبهة التحرير الجزائري على مستوى الساحة الوطنية وتجاه الأحزاب فقط، بل إن هذا المنطق قد ساد أيضا في داخل جبهة التحرير؛ يقول حربي في هذا السياق:

" كان يسود في مجمل التنظيم مناخ تعسفي لم تعرفه الأحزاب السياسية قبل تشرين الثاني/نوفمبر 1954، طبعت الرؤيا الكليانية للمجتمع الجسم السياسي والعسكري بطابع جديد، فالكوادر إعتادوا السكوت والخضوع لدرجة أنه أصبح ينظر إلى التكلم بحرية على أنه إخلال بروح المسؤولية."318

يقول بن طوبال في محاضرة القاها في شباط/فبراير 1960، وذلك في سياق عرض مبادىء القيادة التي إستخدمتها جبهة التحرير :

1 – إن القدرة الكلية للقادة للقادة هي أساس السلطة : " المسؤولون عنكم ينيرون لكم الطريق، ويدلونكم، يتصلون بكم، يشرفون على نشاطاتكم ويحرصون على ألا تكونوا في الضلال، بالمقابل عليكم بطاعتهم.

317 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:138.

318 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص: 254.

2 – معارضة القيادة جريمة ما بعدها جريمة، " ..على ثورتنا أن تسحق بلا شفقة أي محاولة للمعارضة، ليس لأنها تكره أبنائها بل لأن عليها أن تتصرف هكذا."

3 – القيادة لا تخطىء أبدا، ومنشأ الصعوبات نقاط الضعف لدى المناضلين. في وجه هؤلاء، يكفل التذرع الدائم بالتهديد الإبقاء على سلطة مستبدة؛ " على من لا شجاعة لديه للإعتراف بنقاط ضعفه ويجد من المخجل الإعتراف بها، أن يحذر كبح إندفاعاتنا ..فهذا الإنسان ستسحقه الثورة بصورة ماحقة."

4 – إن الشعب الجزائري " الميال إلى الفوضى أكثر مما هو ميال إلى الإنضباط " يجب أن يحكم بيد من حديد، يعتبر القادة العسكريون انعدام أمن الأفراد ضمانة لإستقرار السلطة." 319

أيضا تعتبر الإجراءات العقابية/الإنضباطية التي مارستها جبهة التحرير الوطني الجزائرية تجاه عناصرها وتجاه الجزائريين بشكل عام، مظهرا آخرا من مظاهر إستخدام العنف بشكل قوي/ حاسم كأسلوب ثوري لدى جبهة التحرير الوطني الجزائرية، حيث يشير بهذا الصدد اللواء يونس العاص : " كان طابع المقاطعة الإقتصادية الذي تفرضه جبهة التحرير الوطني الجزائرية، هو طابع العنف، حيث كان حكم من يدخن السيجار الفرنسي قطع الشفاه للمواطن، وهذا ما أدى إلى وجود العديد من الجزائريين يرتدون " اللثام"، كي لا تظهر الشفاه المقطوعة...بينما الثورة الفلسطينية لم تعتمد العنف في المقاطعة، بل كانت ترتكز على الإقناع" 320 مظهر آخر من مظاهر العنف الذي إستخدمته جبهة التحرير، يشير إليه أيضا اللواء العاص تمثل" في حالة علم جبهة التحرير بوجود عملاء في إحدى القرى، تطالب السكان أهل القرية بتسليمهم لها، وتمنحهم فترة زمنية للإستجابة، وإن لم يستجيبوا لطلب الجبهة، فإنها تحرق وتقتل القرية جميعها. بينما الثورة الفلسطينية كانت تركز في قوانين الانضباط على المحبة..وإعادة الشباب المخطئين عن العمل المعادي..ونادرا ما يتم القتل" ويضيف اللواء بأنه في حال اللجوء الى هذا الأسلوب (القتل) في الحالة الفلسطينية، فإنه على الفور يتم إستحضار التجربة الجزائرية، فقد كان "أبو علي إياد يلقب (بعمروش فلسطين) لأنه كان يشكل العنصر الحاسم في قتل العملاء، وعمروش هو من أشهر القادة الذين كانوا يقتلون العملاء." 321 ويضيف اللواء العاص: " بأن الثورة الجزائرية كانت تحاسب على مجرد الشك، مما أدى الى اعدام بعض القادة العسكريين على الأراضي التونسية.

319 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:251.

320 – مقابلة مع اللواء يونس العاص، 2015/5/18.

321 - مقابلة مع اللواء يونس العاص، 2015/5/18،مصدر سابق.

رابعا: كمان أن شكل القيادة في جبهة التحرير الوطني الجزائرية تختلف عن حركة فتح، فقد غلب طابع القيادة الجماعية على جبهة التحرير، مثل " القادة التاريخيين" : (بن بلا، بيطاط، بو ضياف، آيت أحمد) ومن ثم اللجان القيادية التي تشكلت (كلجنة التنسيق والتنفيذ، أو اللجنة العسكرية) وكلها محاولات لتوحيد الجيش والحزب/ الحركة ضمن برنامج وخطة/نهج له قيادة، وهذا التشكيل الجماعي لا يخفي الصراعات الداخلية للأعضاء/ القادة مثل كريم بلقاسم، عبان رمضان، بوصوف، بن طوبال، لإعتبارات شخصية/إقليمية/"الأقدمية"/ سياسية–عسكرية."322 بالمقارنة مع الثورة الفلسطينية، حيث امتدت تزعمية ياسر عرفات داخل حركة فتح وداخل منظمة التحرير بالشكل الأبوي–السلطوي " فلم يترك لزملائه أي خيار، فأصر في أثناء اندفاعه لإحكام سيطرته، على إخضاع مجال واسع ومتنام من الشؤون الإدارية للرجوع اليه شخصيا في شأنها، وامتدت هذه الشؤون من الإختيار النهائي

للضباط الذين سيتم إرسالهم لحضور دورات تدريبية في الخارج، مرورا بطلبات الإجازة الدراسية أو إجازة خاصة للمعالجة الطبية التي يتقدم بها الضباط، وانتهاء بطلبات متنوعة بسيطة مثل طلب ذخيرة أو أحذية عسكرية، وكان قادة الكتائب مضطرين الى السفر الى بيروت لتقديم طلباتهم الرسمية والشخصية لعرفات او لأحد مساعديه". وكان الوضع سيان بالنسبة الى الكوادر الكبار في الأجهزة شبه العسكرية وفي التنظيم المدني، وفي الدوائر الإدارية..إذ كانوا مجبرين على التأكد من مكان وجود عرفات في هذه الليلة أو تلك من أجل تقديم طلباتهم للحصول على الموارد المتنوعة. أو لأخذ موافقة على التعيينات." 323 وقد نتج عن إحكام عرفات سيطرته على المال والعسكر وسياسته المشجعة على انتشار الأجهزة والدوائر الموازية في كل مجال تقريبا، نتج عن ذلك " حالة نموذجية من "الإفساد المخطط" يستطيع فيها " المخطط والموزع والمنظم الرئيسي للغنائم أن يضمن أهميته بالنسبة الى النظام، وفي أحسن الظروف عدم إمكان الإستغناء عنه ويصبح دوره بوصفه الموزع الرئيسي حيويا، ما دام أنه يتمكن من الإثبات أن اللعبة السياسية تتمحور حول الغنائم." 324 لم تستطع الأحزاب الفلسطينية التخلص من زعامة "أبو عمار" الفردية وهيمنته على القرار الفلسطيني، وذلك رغم أن " الإعتراضات على فرديته من مختلف الفصائل لم تتوقف، حتى ان جورج حبش قائد الفصيل الثاني في الثورة قال: أنا لا أعرف كيف يتخذ القرار الفلسطيني، وطالب مرارا وتكرارا بقيادة جماعية لمنظمة التحرير." 325 ولم يغب هذا النمط من " الإفساد المخطط" عن الشكل الجماعي للقيادة الجزائرية، فقد " كان الفساد يسهّل إحلال علاقات الخضوع العسكري محل العلاقات السياسية بين القادة والكوادر، وكان هذا الفساد، المنظم من فوق يكتسح بأضراره القواعد الخلفية في تونس ومراكش." 326 حيث وجد في كلا النمطين من القيادة (سواء كانت فردية ياسر عرفات، او

322 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص: 254.

323 –صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:642.

324 – صايغ، يزيد، 2002،مرجع سابق.ص:645

325 – قطامش، احمد،2014، في التنظيم الثوري السري–الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن المحتل نموذجا–حزيران 67–اوسلو 93، البيرة.ص:104.

326 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:253.

القيادة الجماعية لجبهة التحرير) " مفهوم تقليدي للسلطة ..تتحلى بموقف باذخ، بعلاقة بالمال قائمة لا على التوفير، بل على الإنفاق دون حساب... ففي المجتمع ما قبل الرأسمالي، ليس للقائد أن يقدم حسابا عن إدارته للخزنة العامة، لديه مداخيل يوزعها وعليه أن يظهر كنبع عطايا لا ينضب."327

خامسا: العلاقة مع عبد الناصر

إختلفت علاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بالرئيس المصري جمال عبد الناصر، عن علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية مع عبد الناصر؛ حيث إتسمت علاقة فتح بالرئيس المصري آنذاك بالفتور/التشكيك وعدم الترحيب بشكل عام، وتحديدا بسبب الخلفية (الإخوانية/ الإخوان المسلمين) لجزء كبير من قيادة الحركة (كعرفات والوزير)، كما أن الحركة كانت تقدم خطابا وطنيا/قطريا يتنافى مع الخطاب القومي الناصري، لذا سعت القيادة المصرية إلى تهميش الحركة سياسيا، والحد من حركتها ونشاطها، فلم تسمح لها بفتح مكتب في مصر، كما أنها ضغطت على الجزائر لكي لا تمنح فتح مكتبا، تقول إنتصار الوزير في هذا السياق : " كان بن بيلا هو الرئيس ذلك الوقت وكان يخضع لضغوط مصرية قوية، وكان رأي المصريين أن لا تمنح الجزائر حركة فتح مكتبا. فمن هم هؤلاء؟ وهكذا عطل بن بيلا تسليم المكتب لأبو جهاد، وبدأ أبو جهاد يذهب يوميا إلى مكتب بن بلا ليأخذ إذن تصريح بفتح المكتب وكان يبقى هناك طوال النهار وحتى نهاية الدوام لدرجة أن بعض الموظفين اعتقدوا أنه موظف معهم في مبنى الرئاسة، ستة أشهر أمضى على هذا الحال." 328 ولم تبدأ علاقة القيادة الناصرية بحركة فتح بالتغير إلا بعد الهزيمة العربية في حرب 1967 (كما ورد معنا سابقا) بالمقابل حظيت الثورة الجزائرية بالدعم السياسي والعسكري والإعلامي من قبل النظام الناصري في مصر، حيث " كانت محطة الإذاعة المصرية " صوت العرب" في خدمة جبهة التحرير الوطني، والمساعدة الدبلوماسية لها، عرفا بها وساهما كثيرا في اشعاعها في الجزائر بالذات، في حين جرى توقيف ممثلي الحركة الوطنية (مزغنة وشاذلي مكي) بالقاهرة وسجنهما في 11 تموز/ يوليو 1955." 329 لهذا كان التحرك العسكري الفرنسي (بالإضافة الى بريطانيا واسرائيل) ضد نظام عبد الناصر في حرب عام 1956.

سادسا: العلاقة مع المركز الإستعماري (الفرنسي/الإسرائيلي)

تختلف العلاقة مع المركز الإستعماري في حالة حركة فتح، عن علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية مع المركز الإستعماري الفرنسي، حيث شكل المركز/فرنسا دورا حاسما في تشكّل الحركة الوطنية الجزائرية؛ فقد ظهر "نجم شمال افريقيا" –الجذر السياسي– التاريخي لجبهة التحرير

327 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:.253

328 – الزعنون،سليم، وانتصار الوزير وآخرون، 2009.ص:53.

329 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:141.

الوطني الجزائرية– في باريس (فرنسا) عام 1926، كما " أن ميلاد حزب الشعب الجزائري في مارس 1937 كان في نانتير (فرنسا) بعد حل نجم شمال افريقيا." 330 من قبل السلطات الفرنسية في كانون الثاني 1937. 331 يقول أبو القاسم سعد الله: " فالنجم الذي كان رئيسه الشرفي الأمير خالد..وكان رئيسه الفعلي هو السيد حاج علي عبد القادر– لاحقا مصالي الحاج– الذي كان عضوا في اللجنة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي ورئيس خلية شيوعية في فرنسا. ومن الجدير ملاحظته هنا هو "الكنف " الشيوعي الفرنسي لنجم شمال إفريقيا، بالإضافة إلى الوسط العمالي الجزائري الذي إنتشر بينهم التنظيم في فرنسا، وقد وفر المركز/فرنسا قدرة على العمل السياسي، أفضل بكثير عما هو الحال في ظل النظام الإستعماري في الجزائر، كما تمكن الجزائريون في فرنسا من التواصل مع تيارات فكرية وسياسية عالمية. في شباط من العام 1937، عاد مصالي الحاج إلى الجزائر ليستئنف نشاطه السياسي تحت مسمى "حزب الشعب الجزائري"، من الجدير ملاحظته هنا أن تطور الإتجاه الإستقلالي (الذي يمثله حزب الشعب الجزائري) الناتج عن تناقضاته الداخلية مابين أنصار العمل الشرعي، وأنصار العمل السري/ العسكري، من جهة، والسياسات الإستعمارية الفرنسية التي لم تدع مجالا لأي تغيير مدني/حقوقي/سياسي/ إجتماعي بالطرق النيابية والشرعية من جهة أخرى، أدت هذه العوامل جميعها إلى الوصول إلى صيغة حزبية توافقية عبرت عنها التشكيلات الناتجة/المتفرعة عن حزب الشعب الجزائري، وهي الواجهة الشرعية للحزب " حركة الإنتصار من أجل الحريات الديموقراطية"، و"المنظمة الخاصة" وهي بمثابة جناح عسكري للحزب. وبالنظر بشكل موسع على الحركة الوطنية الجزائرية نجد أن حزب الشعب الجزائري وتشكيلاته العلنية والسرية (الحركة والمنظمة الخاصة) يمثل الجانب الراديكالي/ الإستقلالي على الساحة الوطنية الجزائرية، بينما كان هنالك طروحات مختلفة لدى البيان الجزائري، والحزب الشيوعي، حيث أكد البيان الجزائري على ضرورة النضال السلمي للوصول إلى صيغة إرتباط بفرنسا وبمؤسساتها، يحصل من خلالها الشعب الجزائري على حقوق سياسية وإقتصادية–إجتماعية أفضل، وفي نفس الوقت تحافظ على "المساعدة الحضارية" الفرنسية للشعب الجزائري، بينما الحزب الشيوعي دعى إلى الإندماج والإرتباط بالإتحاد الفرنسي. يمكن أن تقدم لنا لحظة إنفجار الثورة الجزائرية، محطة متقدمة في الصراع/الاشتباك مع الإستعمار الفرنسي؛ فهي مرحلة تحررية تتجاوز فيها المرحلة القومية، ففي هذه المرحلة يتم بها الوعي بشكل واضح" بأن الثقافة الأوروبية والغربية هي الإمبريالية، وهذا الوعي أمكن

الإفريقي / والأسيوي/ والإيرلندي من تأكيد إنتهاء حق إرشاد غير الأوروبي". 332كما يتم فيها إدراك ميزة العنف الثوري، من حيث أنه " يطهر الأفراد من السموم، إنه يخلص المستعمَر من مركب النقص الذي يعيث في نفسه فسادا، ويحرره من موقف المشاهد أو اليائس، إنه

330 –لوك،جان،2014، البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر:
www.djazair50.dz

331 – سعد الله، ابو القاسم، 1975، الحركة الوطنية الجزائرية، القاهرة، المنظمة العربية للتربية. ص:.154

332 – سعيد،ادوارد،1997، مرجع سابق. ص:55.

يرد إليه شجاعته، ويرد إليه إعتباره في نظر نفسه." 333 أيضا يقول سعيد عن العنف "هو قوة يقصد لها أن تجسّر الفجوة بين الأبيض وغير الأبيض ،وهو التركيبة التي تتغلب على تشييئ الرجل الأبيض كذات فاعلة، وتشييئ الرجل الأسود كمفعول (موضوع أو شيئ)." كما يتطابق عنف فانون (بالنسبة لسعيد) ، الذي يتغلب الأصلاني عن طريقه عن الفصل بين الأبيض والأصلانيين ، تطابقا بالغ القرب مع أطروحة لوكاش في التغلب على التشظي بفعل للإرادة ؛ ويتم تدمير تشييئ الذات / الموضوع في جموده الذي يشبه السجن، حيث يؤدي وعي المستوطن دورا يشبه دور وعي الرأسمالين محولا العمال البشر إلى أشياء غير بشرية ولا–واعية." الثقافة والإمبريالية. بالنسبة لنفور الأحزاب الجزائرية (البيان والحزب الشوعي) من العمل العسكري، فذلك يعود إلى أن مثقفي هذه الأحزاب وقيادتها هم من إنتاج المدرسة/المؤسسة الإستعمارية، ذلك أن القومية " حين أخرجت الناس إلى الشوارع في مسيرات ضد السيد الأبيض، كانت في كثير من الحالات بقيادة محاميين وأطباء وكتّاب كانت القوة الإستعمارية هي التي شكلتهم جزئيا وأنتجتهم؛ فقد لقنت المدارس الإستعمارية العظيمة أجيالا من الطبقوسطية الأصلانية حقائق هامة عن التاريخ والعلوم والثقافة، ومن خلال هذه العملية التعليمية أدرك الملايين المقومات الأساسية للحياة الحديثة، بيد أنهم ظلو تابعين خاضعين لسلطة تقوم في مكان آخر غير حيواتهم . وهذا أعدهم لاحقا للسقوط " في داخل النسق السردي للأوروبيين، أملين أن يصبحو رجال محاكاة ومومأة.. مجرد مراسلين أصلانيين لأسيادهم الإمبرياليين، فرغم إرادة القوميين الرسميين لتحطيم الإستعمار فإن إرادة مغايرة تماما تصبح جلية وهي إرادة الوصول إلى إتفاق ودي معهم." 334 يقول فرانز عن نفور القوميين من العنف الثوري لما فيه تهديد لمصالحهم الخاصة: " المثقف المستعمَر وقادة الاحزاب الوطنية ... ليسوا على ثقة بأن هذا العنف الجامح الذي تعمد إليه الجماهير هو السبيل الأجدى إلى الدفاع عن مصالحهم الخاصة، ثم إنهم غير مقتنعين بجدوى الأساليب العنيفة. وعندهم أنه لا يجوز الشك في أن كل محاولة لتحطيم الإضطهاد الإستعماري بالقوة إنما هي سلوك يأس، سلوك إنتحار. ذلك أن دبابات المعمرين والطائرات المقاتلة تحتل في أدمغتهم مكانا كبيرا فمتى قلت لهم : يجب علينا أن نعمل، رأوا القنابل تتسابق فوق رؤوسهم ، ورأوا الدبابات تزحف على طول الطريق ورأوا الرشاشات، الشرطة ..فظلوا قاعدين لا يتحركون."335

بالنظر إلى تاريخ ظهور جبهة التحرير الوطني الجزائري، والإنضمام اللاحق إليها من جميع الأحزاب الجزائرية – بإستثناء الحركة الوطنية– نرى أنها تمثل في سياقها الثوري مرحلة إرتقاء القومية الأصلانية لمستوى الصراع التحرري مع الكولونيالية الفرنسية، بعد أن مرت بعدة مراحل من المطالبة بالإندماج و بالمساواة/ المشاركة وصولا إلى الصراع التحرري، الذي يتجاوز فيه المستعمَر الخطاب الكولونيالي و الثقافة القومية/الوطنية السابقة، يقول فانون في ذات السياق:

333 – فانون، فرانز، 2004، مرجع سابق،ص:75.

334 – سعيد،ادوارد،1997، مرجع سابق، ص :54.

335 – فانون، فرانز، 2004، مرجع سابق،ص:43.

" إننا نعتقد أن الكفاح المنظم الواعي الذي يخوضه شعب من الشعوب لإسترداد سيادة الأمة هو أكمل مظهر ثقافي ممكن..إن معارك الكفاح نفسها تنمي في أثناء إنطلاقها، مختلف الإتجاهات الثقافية وتخلق إتجاهات ثقافية جديدة ..وكفاح التحرير لا يرد إلى الثقافة الوطنية قيمتها القديمة وأطرها القديمة، ولا يمكن ما دام يهدف إلى إعادة تنظيم العلاقات بين البشر إلا أن يبدل الأشكال والمضامين الثقافية للشعب، إن التحرير بالكفاح لا يزيل الإستعمار فحسب، بل يزيل المستعمَر أيضا." 336

تختلف تجربة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عن تجربة جهة التحرير الوطني الجزائرية في أن حركة فتح، لم تنشأ في المركز الكولونيالي الصهيوني، ولم يكن لتيارات هذا المركز الفكرية–السياسية من تأثير على نشوء الحركة، بل نشأت خارج فلسطين، هذا بالإضافة إلى أنه لا يوجد إمتداد لحركة فتح بين أفراد الشعب الفلسطيني الذين يعيشون في فلسطين المستعمَرة عام 1948، على عكس إمتداد جبهة التحرير في فرنسا بين أوساط المهاجرين الجزائريين، فيما يعرف بفيدرالية فرنسا في تقسيمات جبهة التحرير الجغرافية–السياسية، الأمر الاشد جدارة بالملاحظة أن حركة فتح إتجهت منذ البداية – وبتأثر خاص من وحي التجربة الجزائرية– في خطابها الثوري نحو الكفاح المسلح، بمعنى غياب التسلسل المرحلي في تطور خطاب وممارسة القومية المناوئة للكولونيالية، وغياب تمظهرات التناقضات الذاتية – كما رأينا في حالة حزب الشعب الجزائري– الناتجة عن جدلية العلاقة مع النظام الكولونيالي الفرنسي في الجزائر، لذا خيار حركة فتح نحو الكفاح المسلح لم يكن نتيجة محصلة عملية نضالية/صراعية متعددة الجوانب نحو الإستقلال تم في سياقها "الإرتقاء" إلى معارك التحرير /العنف الثوري كما رأينا في الحالة الجزائرية، لذا فإن خطابات الحركة الوطنية الجزائرية في سيرورة صراعها مع الكولونيالية الفرنسية: (إندماج/مساواة/ تحرير) تغيب تماما عن حركة فتح.

سابعا: العلاقة مع الجوار العربي

إختلفت العلاقة مع المحيط العربي(تونس والمغرب) بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، عن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية (الاردن، سوريا، لبنان)، حيث نجد أن مستوى العدائية/والصدام في الحالة الجزائرية أقل بكثير بالمقارنة مع حالة الصدام مع الدول العربية في الحالة الفلسطينية، فالأمر المهم بالنسبة لتونس ومراكش كان تأكيد سيادتهما وتوطيد دعائم الدولة فيهما، والحال أن حرب الجزائر كانت تهدد، في حالة إطالة امدها بإمتداد النزاع إلى أراضيهما مع ما يرافق ذلك من تشجيع لنمو قواعد إجتماعية ثورية، وسوف يمارس الحكام التونسيون والمراكشيون ضغوطهم على جبهة التحرير في عدة إتجاهات :

1 – إعادة دمج جبهة التحرير في إطار مغربي وقطعها عن مصر.

336 – فانون، فرانز، 2004، مرجع سابق.ص:180.

2 – إجبارها على إعادة ترتيب أهدافها من الحرب.

3 – الإشراف بدقة على قواتها العسكرية .

4 – تسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل بلوغها الإستقلال.

ومن الأمثلة على الضغوطات المغربية والتونسية على جبهة التحرير الوطني الجزائرية، نجد أنه في الحالة التونسية : " أعادت جبهة التحرير الوطني تأكيد حريتها السياسية وقد أدانت في 11 تموز/ يوليو 1958، بشكل علني الإتفاق الفرنسي–التونسي الذي إنعقد في 3 حزيران/يونيو بين شركة التنقيب والإستثمار الصحراوية، صاحبة إمتياز بئر ايجلي وشركة النقل عبر الأنابيب في الصحراء، والذي يقضي بتصريف النفط الجزائري عبر مرفأ الصخيرة التونسي. وقد ردت السلطات التونسية فصادرت المجاهد في 22 تموز/يوليو 1958 .وتزايدت التوقيفات والتنكيدات على الحدود وبالتدريج ، إتخذت تدابير في البلدان المجاورة لخلق صعوبات لجيش التحرير الوطني." 337 أما في الحالة المراكشية فنجد أن " لمنطقة فجيج في مراكش أهمية استراتيجية بالنسبة للمقاومة الجزائرية، فهي إمتداد لسلسلة جبال تجتاز الجزائر من الغرب إلى الشرق. هنا، تحول التضاريس دون منع النفاذ وإحكام سد الحدود، غير أن القوات المسلحة المراكشية تأتي لترابط في ممر فجيج وتعترض كل عبور قاطعة الولايات الرابعة والخامسة والسادسة عن قادعدتها الخلفية... وقد تمت عدة إجتماعات لايجاد حل : في 8 نيسان /ابريل 1958 في الرباط...وبين ممثلي عن جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة المراكشية..وكانت السلطات المراكشية تريد دفع جبهة التحرير الوطني الى الاعتراف بسيادتها على أقاليم توات وقوراره وتيدكلت."338

بالنظر لعلاقة التنظيمات الفلسطينية بالسلطات العربية تحديدا في (الأردن، ولبنان وسوريا)، نجد عدة فروقات أساسية مع الحالة الجزائرية:

أولا: كثافة التدخل الحكومي/الرسمي العربي في الشأن السياسي–الكفاحي الفلسطيني، وتمظهر ذلك بظهور تنظيمات فلسطينية موالية لانظمة عربية (كمنظمة الصاعقة التابعة لنظام البعث السوري، أو جبهة التحرير العربية الموالية لحزب البعث العراقي) وبالتالي هذا مؤشر على مدى تركيز الانظمة العربية على ضمان حضور/ تمثيل لسياساتها ونفوذها في صفوف الثورة الفلسطينية، التي أصبح لها (منذ بداية السبعينيات) تمثيل اقليمي وعالمي بارز، ضمن سياق حركات التحرر العالمي .

ثانيا: دموية النزاع بين الحكومات العربية والثورة الفلسطينية، حيث اصطدمت الثورة الفلسطينية في أكثر من بلد عربي بقضية " ازدواج السلطة"، بمعنى منازعة منظمة التحرير للحكومة المضيفة على سيادتها وسلطاتها، وهو الخطاب العربي الرسمي الذي إستخدم من أجل تبرير

337 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق،ص:470.

338 – حربي،محمد، 1983، مرجع سابق،ص:471.

"القضاء" على القدرات العسكرية الفلسطينة/ أو إخراجها من البلد، وإضعافها بحيث لا تكون لاعبا سياسيا مؤثرا، وقد كانت أحداث أيلول 1970 في الأردن أحد أبرز الأمثلة على عنف النظام العربي الرسمي في حسم المعركة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى المدى الذي ذهب إليه النظام في إعتبار الثورة الفلسطينية مصدر التهديد الأول/ الأكبر، وفي تجييش الرأي العام ضدها، وقد تكرر المشهد مع "جمهورية الفاكهاني " في لبنان، حيث برز الوجود الفلسطيني كعامل مقلق طائفيا/عسكريا/ سياسيا/ ديموغرافيا، في بلد قائم على توازنات وحسابات دقيقة ومعقدة، فقد صور خطاب اليمين الماروني الوجود الفلسطيني، بالإحتلال الذي لابد من التخلص منه وإخراجه من لبنان، وحتى لو تطلب الأمر ممارسة الإبادة الجماعية (كما حدث في مخيم تل الزعتر، واستكمل لاحقا في مخيمي صبرا وشاتيلا)، حيث وصلة حدة التناقض والعداء في الحالة اللبنانية إلى درجة تعاون اليمين المسيحي مع إسرائيل لمساعدتهم في حربهم ضد الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما أن عنف الأنظمة/وبعض الأحزاب العربية لم يقتصر على الشكل "مجازر دموية"، وتصفية للوجود السياسي– العسكري (وإن أمكن الديموغرافي ايضا كما حدث في لبنان)، وإنما تنوع ليطال هذا العنف مختلف الأشكال (كالتصفيات الجسدية، الإعتقال، الملاحقة) من قبل المخابرات العربية لقادة وكوادر الثورة الفلسطينية، وإعاقة نشاط الفدائيين تجاه إسرائيل، وذلك تبعا للمواقف السياسية التي تتخذها التنظيمات الفلسطينية، أو تبعا لتغير العلاقات/ الإرتباطات التي تجمع التنظيمات الفلسطينية مع مختلف الأنظمة العربية، وهنا يكون للتنافس والعداء بين هذه الأنظمة دور مهم في دعم طرف على حساب طرف آخر، أو منع جهة فلسطينية معينة من النشاط والعمل في مقابل تعزيز أطراف فلسطينية أخرى، هذا بالإضافة إلى السعي التوظيفي الذي قامت به بعض الدول العربية، وذلك من خلال إستغلال الفدائيين للقيام بعمليات (إغتيال وتخريب) لصالح أطراف سياسية داخلية أو خارجية.

ثالثا: صعوبة الإستقرار على مساحة جغرافية–سكانية محددة، حيث لم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية مد جذور عميقة في أي منطقة/ أو بلد من البلدان المحيطة بفلسطين المستعمَرة، وذلك نظرا للتناقضات القوية التي وجدت بين المنظمة من جهة والأنظمة/الأطراف العربية من جهة أخرى (كما ورد معنا سابقا)، وأيضا نتيجة للتدخل الإسرائيلي كما حدث في الكرامة (1968)، وفي حرب لبنان عام (1982)، حيث مثلت الحروب التي شنتها الدولة الإستعمارية الإسرائيلية على منظمة التحرير حروب ردع وكذلك حروب وقائية، وذلك من خلال تدمير أي محاولة فلسطينية لإنشاء قاعدة آمنة/محصنة للثورة الفلسطينية قريبة من الدولة الإستعمارية " إسرائيل"، هذا بالإضافة إلى أن العمل العسكري الصهيوني على الأراضي العربية هدف إلى تفجير الأوضاع من الداخل، من خلال دفع المجتمع "المضيف" إلى رفض الوجود الفدائي الفلسطيني و إلى معاداة البندقية الفلسطينة، من خلال إقرانه دائما بالتدمير والقتل والخراب الذي تلحقه القوات العسكرية الصهيونية في القرى والمدن والبلدات العربية. إختلفت تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، عن التجربة الفلسطينية، من حيث أنه السياسات الإستعمارية الفرنسية لم تقم "بإجتياح" للمناطق المتواجدة بها جبهة التحرير الوطنية في تونس والمغرب، بهدف إقتلاعها من هذه

المناطق وإنما إكتفت بضربات محدودة كما حدث في 1958/2/8 في ساقية سيدي يوسف، حيث قام الطيران الحربي الفرنسي بقصف القواعد الخلفية للجيش التحرير الجزائري في تلك المنطقة، الأمر الذي أدى الى 79 قتيل و 130 جريح.339

بالنظر إلى سياسة العنف الإستعماري الممارس من قبل الفرنسيين ضد الجزائريين، والعنف الإستعماري الصهيوني الموجه ضد الفلسطينيين ، نجد أن العنف الفرنسي منذ بداية الإستعمار الفرنسي في الجزائر إمتاز بالدموية، والعنف الشديد، تجاه المجتمع الجزائري، تشهد على ذلك "الطوابير الجهنمية" أو طوابير الموت، وهو ما كان يطلقه الفرنسيين أنفسهم عن الفرق العسكرية التي تنشر الدمار والخراب في كل مكان، لتصل لدرجة إبادة قبائل بأكملها، وتدمير قرى بأكملها، ومن الجدير ملاحظته هنا، أن هذا العنف صادر عن إستعمار إستيطاني يهدف إلى تدمير شامل للمجتمع الأصلاني، وبناء مجتمع جديد على أنقاضه، وهو الأمر الذي يشترك فيه الإستعمار الصهيوني أيضا فهو أيضا يهدف إلى إزالة المجتمع الفلسطيني بشكل كامل، بالقتل وبالتهجير القسري (كما ورد معنا سابقا). هذه الطبيعة الكولونيالية الإستيطانية تفسر لنا هذا العنف الشديد الذي مارسه الإستعمار الفرنسي وأيضا الصهيوني، إلا أنه هنالك فارق مهم بين كلا التجربتين الإستعماريتين وهي أن الفرنسيين سعوا من خلال القتل وحرق المحاصيل إلى القضاء على الجزائريين، لكن المقاومة الشديدة التي أبداها المجتمع الجزائري للإستعمار الفرنسي بالإضافة إلى البنى السياسية والثقافية والإجتماعية التي كانت قائمة قبل الإستعمار الفرنسي، و الجغرافيا الجزائرية، و عوامل معارضة داخل المركز الإستعماري نفسه على السياسات الفرنسية المتبعة في الجزائر، حالت دون إستكمال مشروع التدمير الشامل الفرنسي للمجتمع الجزائري، لذا يمكن النظر للعنف الفرنسي في الجزائر على أنه إبادة جماعية لم تتسنى لها النجاح، لعدة عوامل أهمها كما ذكرنا مقاومة الشعب الجزائري التي كثيرا ما يستشهد بها القادة الفرنسيين كمبرر للعنف الدموي المطلوب لإخضاع "هؤلاء العرب". وقد إمتاز العنف الفرنسي بعد اندلا ع الثورة الجزائرية بنهج "معسكر الإبادة" وذلك من خلال :

1 – محاولة عزل مراكز المقاومة في الأدغال عن السكان، ومنع التزود بالسلاح وتقسيم البلد عسكريا إلى مربعات، حيث ستتوسع المناطق المحظورة بين عامي 1955 و1957 لتشمل الجزائر بأسرها.

2 – وضعت معسكرات التجميع تحت إشراف ضباط من أقسام العمل الخاص (س. اي. س). وتستمد أقسام العمل الخاص التي تشمل 1400 ضابط أصلها من تجربة شؤون السكان المحليين في مراكش ويشرف كل منها على ما بين 15 ألف شخص و 20 ألف، وهي تقوم وسط السكان، بحماية مركز عسكري، أما مهمتها فمزدوجة، فمن جهة تتولى إدارة الريفيين، ومن جهة أخرى تسعى وراء المعلومات وتستثمرها، مستفيدة من خدمات المرتزقة الجزائريين، المخازنيين.

339 – عن موقع السفارة الجزائرية في تونس(2013):
www.ambdz

3 – الحفاظ على التواصل/ التنسيق بين الجيش الفرنسي والسكان الحركيون، وكان عددهم بلغ 30 ألف شخص في نهاية عام 1957، وتتألف هذه القوات جزئيا من مقاوميين أسروا وسلاحهم معهم ووقعوا ضحايا التهويل البوليسي، ومن فلاحين جرى تجنيدهم في الأقاليم التي أدى تدخل جبهة التحرير الوطني في الخصومات الفلاحية فيها الى حرمانها من الدعم الشعبي، من فقراء مدقعين يسعون وراء وسيلة للعيش.

4 – بالموازاة مع سياسة التجميع ومضاعفة شبكات المخبرين والعمل النفسي، بثت الحكومة الفرنسية بناءً على طلب وزير الدفاع اندريه موريس حاجزا من الأسلاك الشائكة المكهربة، في شرق الجزائر وغربها، مزودا بحراسات وبنظام للإنذار، وسوف يلغم هذا السد ويحسن بإستمرار، ويضاعف عام 1959 بسد ثان من الأسلاك الشائكة، وهو خط شال.

5 – نجحت العمليات الفرنسية المتمثلة بتفتيش السفن في المياه الدولية ومصادرة حمولاتها، في حرمان جيش التحرير الوطني من التزود بالأسلحة والذخائر والعتاد الحربي.

6 – ترافق مع عمل السلطات الفرنسية عمل الحكومة الإسبانية التي شرعت منذ هجمات جيش التحرير المراكشي ضد إفني تمارس رقابة مشددة على تهريب الاسلحة.

7 – مع بناء السدود الحدودية والنضوب التدريجي للتموين بالسلاح، بدأت العمليات الكبرى؛ فلقد إستفاد الجيش الفرنسي الذي إرتفع عدد أفراده من 49700 رجل في أول نوفمبر 1954، إلى قرابة نصف مليون عام 1958، من الوسائل المحدودة لقوات جيش التحرير ومن عدم إنغراسها المتكامل على المستوى الوطني، فنجح في الحد من القدرة العسكرية للمقاومة الجزائرية وفي كبح عملية تكوين وحدات كبرى، وذلك بفضل إستخدام وحدات منقولة جوا ، في الوقت ذاته تضخمت كثيرا القوات الجزائرية على حدود تونس ومراكش على أساس أن الخارجين من الجزائر اكبر عددا من العائدين إليها. 340

بالنسبة للكولونيالية الصهيونية، فبالإضافة إلى طبيعتها الإستيطانية، كان لإيقاع المقاومة الفلسطينية، أثره الكبير في كيفية تحديد أولوياتها، وتقسيماتها الجغرافية والحدود، هذا بالإضافة إلى الإشتباك مع الدول العربية منذ 1948، ولكن سرعان ما تم تحييد هذا العامل العربي رويد رويدا وصولا إلى (كما ذكرنا سابقا) أن يتم التعامل مع الثورة الفلسطينية على أنها جسم غريب جالب للتهديد والدمار، وذلك من خلال إتباع الكولونيالية الصهيونية منذ إستعمارها فلسطين عام 1948، سياسة العقاب الجماعي على المجتمع المحلي/ المدن/المخيمات/ القرى،

340- حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:.176

وأيضا للدول المجاورة، لدرجة قيام إسرائيل بعمليات عسكرية على دول مجاورة (كما حدث بالكرامة، وحرب لبنان 1982)، لذا فإن العنف الصهيوني إستهدف الثوار وقواعدهم وأيضا الدول التي إنطلقوا منها، ذلك أن الصهيونية وإن إختلفت عن الكولونيالية الفرنسية بأنها لم تقم بإبادة قرى بأكملها، (وإن حدث في عام 1948 عمليات قتل جماعي، وإبادات محدودة في أكثر من مكان) إلا أنها سعت لخلق تناقضات بين الثورة والدول التي تتواجد بها، وذلك من خلال إستهداف هذه الدول أيضا عسكريا، هذا بالإضافة إلى ممارسة سياسات المراقبة والتفتيش والإغلاق، التي كانت قائمة في كل مكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بعد عام 1948.

القسم الثالث:

قراءة سوسيولوجية للمجتمعين (الجزائري والفلسطيني)

تقوم الرسالة في هذا الفصل بمقارنة عدة محاور سوسيولوجية في كل من المجتمع الجزائري والمجتمع الفلسطيني، وذلك ضمن السياق الإستعماري الإستيطاني الذي مرّ به كلا البلدين، بناءً على ذلك يركز هذا الفصل على : 1 – السياق التاريخي – الإجتماعي2- تجربة اللجوء 3 – الجغرافيا المستعمَرة 4 – المدرسة الإستعمارية.

أولا: السياق التاريخي –الإجتماعي

بالنظر للمجتمع الجزائري والمجتمع الفلسطيني خلال مرحلة ما قبل الإستعمار الإستيطاني، نجد أن كلاهما يشتركان في العديد من الخصائص الإجتماعية- الطبقية؛ فقد سيطرت طبقة ملاك الأراضي على مختلف نواحي الحياة (السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية- الثقافية)، وقد ساهمت العديد من العوامل في إنجاز هذه الهيمنة الطبقية، ذلك أن المجتمعات العربية في مرحلة السيطرة العثمانية (ما قبل الإستعمار الغربي) كانت بالأساس مجتمعات زراعية، تعتمد على الأرض كوسيلة إنتاج أساسية بالإضافة إلى التجار والحرفيين في المدن، وبالتالي من يسيطر ويملك الأرض (أهم وسيلة للإنتاج لهذه المجتمعات الزراعية) يمتلك بالتالي السيطرة السياسية والإجتماعية على المجتمع، وهذا بالتحديد الذي كان يتم في المجتمع الجزائري والمجتمع الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى خضوع كلاهما للسيطرة العثمانية، مع إختلاف في تفاصيل آلية إدارة هذه السيطرة، وكيفية إندماج الطبقة العسكرية التركية في النسيج/ الترتيب الطبقي للمجتمع الجزائري. من المهم أن نشير هنا أيضا إلى أن الطبقة المسيطرة في الجزائر لم تتشكل فقط من ملاك الأراضي الخصبة، وإنما تشكلت أيضا من طبقة (التجار- المحاربين)، وهنا نقترب من طرح سمير أمين حول "الطور الخراجي" في تحليل التشكيلات الإجتماعية- الإقتصادية في المجتمعات العربية، حيث يعتقد سمير أمين أنه لا يمكن فهم وتحليل مسيرة تطور الوطن العربي على أساس المنهجية التاريخية الكلاسيكية الأوروبية (مشاع- إقطاع- رأسمالية) ، فهو يرى أن هذه النظرة قاصرة على تحليل تطور وتغير المجتمعات العربية، فالإقطاع درب من دروب "الطور الخراجي" للمجتمعات العربية التي" شكلت كوكبة من التشكيلات الإجتماعية المتمفصلة حول نمط الإنتاج الخراجي " غلب عليها تاريخيا الطابع التجاري فكانت تزدهر مع إزدهار التجارة الخارجية وتنحط مع ما يصيب هذا القطاع من ضرر، وهذا النمط التجاري هو الذي كان سائد في الوطن العربي ، مع وجود الإنتاج الزراعي في مصر وفي بعض المناطق.341 ويمكن أن ندرج النشاط التجاري البحري الجزائري (أو ما يسمى فرنسيا بالقرصنة) ضمن أشكال الأنشطة الإنتاجية المساهمة في تدعيم الطبقة الإجتماعية المسيطرة في الجزائر، ويلتقي هنا سمير أمين

341 – أمين، سمير، 1985، أزمة المجتمع العربي، بيروت،دار المستقبل العربي.ص: 30.

(من خلال منهجه الخارج عن المركزية الأوروبية) مع الأشرف الذي يحاجج بأن العاطفة الوطنية كانت موجودة لدى الشعب الجزائري لدى تعرضه للإستعمار الفرنسي، حيث أن مفهوم الأمة عند أمين يتجلى في المجتمعات الناضجة المكتملة سواء خراجية أو رأسمالية ويكون واضحا ومحددا وجليا وهذا ماكان عليه الوطن العربي في مرحلته

الخراجية أما في الأطراف والتخوم فيكون ضبابي و أكثر غموضا وإختلاطا وهذا كان واقع المجتمعات الغربية في المرحلة الإقطاعية. وفي ذات السياق يقول الأشرف بأن الشعب الجزائري كان يشعر " شعورا واضحا، وبحكم الفطرة أنهم يؤلفون كيانا قوميا، وأنه لا بد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم " ، وهذا الشعور/ الإدراك العام بالكيانية الوطنية موجود –بالنسبة للأشرف– بغض النظر عن"درجة وعيهم وأوضاعهم الإجتماعية، ونمط حياتهم وسواء كانوا يومئذ عرب رحلا أو من الحضر.. وسواء كانوا متمسكين بالقديم أو منفتحين على الجديد .. وسواء كانوا على إتصال مستمر بالخارج أو في عزلة عن الحياة المعاصرة لهم..وسواء كانوا متمردين على الحكم المحلي أو خاضعين له متفرقين أو متحدين في ظل دولة مستقلة تعمل لجمع الشمل، وتقاوم التدخل والنفوذ والإستغلال الأجنبي وسواء كانت مساهمتهم قوية أو ضعيفة في النشاط الذي شهده البحر الأبيض المتوسط". 342

يختلف الأمر في السياق الإجتماعي – الطبقي الفلسطيني، حيث أنه بالرغم من أهمية طبقة التجار في المدن الساحلية لفلسطين، في الفترة العثمانية، وفي عهد الإستعمار البريطاني، إلا أن الأساس الإقتصادي المتين الذي إستندت عليه الطبقات المسيطرة إقتصاديا/ وسياسيا، كان الأرض، وحيازة الأرض، ونمط الإنتاج الزراعي، هذا بالإضافة إلى غياب الدولة المركزية، كما كان عليه الأمر في الجزائر؛ حيث أن طبقة الحكام الأتراك والطبقات المالكة والقبائل القوية المحلية شكلت بنيان الدولة الجزائرية في مرحلة ما قبل الإستعمار الفرنسي . وبالتركيز على نقاط/ مفاصل الإلتقاء لدى الطرفين (الجزائري والفلسطيني) تحديدا فيما يتعلق بالبنية التحتية الإقتصادية للطبقات المالكة في كلا المجتمعين (ملكية الأرض)، نجد أن السيطرة العثمانية وآلية إدارتها القانونية– الإقتصادية للبلدين، قد ساهمت بشكل كبير في تعزيز الفرز الطبقي وزيادة حدة التناقضات الإجتماعية الداخلية، وبالتالي تمهيد الطريق للكولونيالية الغربية لاحقا؛ فمن خلال تتبع الابعاد و الآثار الإقتصادية–الإجتماعية للإصلاحات العثمانية (التنظيمات)، نجد أن طبقة الفلاحين في الولايات العربية بشكل عام (بما في ذلك طبقة الفلاحين في فلسطين) قد تحملت العبء الأعظم من جراء هذه السياسات الإصلاحية؛ " فقد ساعدت قوانين الأراضي العثمانية على تشكل الملكيات العقارية الكبيرة في فلسطين، وساهمت في تركيز الأراضي في أيدي عدد قليل من مالكي الأرض، وأدت بالتالي مع مرور الزمن الى ظهور طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة " مالكي سندات الطابو" والتي تشكلت من ملتزمي الضرائب السابقين وشيوخ العشائر ومن التجار ووجهاء المدن وكان من الطبيعي أن يتوافق ظهور هذه الطبقة مع انحسار واضح لحجم الملكيات الصغيرة والوسطى في الريف

342 – الأشرف، 2007، مصدر سابق. ص:177.

الفلسطيني. 343 هذه الطبقات الإجتماعية التي راهن هرتزل منذ البداية على تعاونها مع الكولونيالية الصهيونية، حيث يقول: " أصحاب العقارات سوف يتحولون الى جانبنا..دعهم يؤمنون بأنهم يخدعوننا من خلال بيعنا أشياء أكثر أغلى من قيمتها الحقيقية، ولكننا لن نبيعهم شيئا بالمقابل." 344

قبل صدور قوانين الأراضي العثمانية " كانت هناك قلة من الناس في فلسطين تملك ملكيات خاصة، وتقع غالبا بالقرب من المدن، ومعظمها أعتبر مكملا للسكن، ففي تلك المرحلة، كان سائدا في فلسطين ما يسمى بنظام المشاع وهو عبارة عن ملكية جماعية للأرض يتعاون سكان القرية على الإنتفاع بها، فكانت أراضي المشاع، وبخاصة في مناطق البلاد الداخلية، تقسم بين فلاحي القرية ويعاد تقسيمها كل فترة زمنية معينة، وقد ساهم هذا النظام لتملك الأرض مساهمة فعالة في الحد من إمكانات تشكل الملكيات العقارية الكبيرة في الريف الفلسطيني" 345

بالنسبة للمجتمع الجزائري فقد إستولى الإستعمار الفرنسي على مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الجزائرية، بالإضافة لأعمال الحرق و التدمير للأراضي الزراعية والأشجار، وأيضا سعى الإستعمار الفرنسي إلى إستصدار القوانين (كقوانين عام 1873) التي تقضي بالسماح لكل فرد ببيع نصيبه من الأرض بعد تقسيمها، وذلك بهدف القضاء على مقاومة المجتمع الجزائري والإستيلاء على أراضيه، ومن الجدير ذكره هنا أن ملكية الأرض كانت مشاعة لدى الأغلبية العظمى من الجزائريين، وكانت أراضي "العرش" أو الشمل أساس هذه الملكية المتوارثة التي قوامها عدم تقسيم مناطق شاسعة من الأرض وإستثمارها من طرف فئة أو عدة فئات من السكان" 346 في سياق ذلك نجد أن طبقة الحكام الأتراك و طبقة العائلات الكبرى، والتي حصلت ثروتها نتيجة نظام الإمتيازات العثماني مقابل تعهدهم بجمع الضرائب، قد تحالفت هذه الطبقات مع الإستعمار–بإستثناء قلة محدودة– في حين إصطفت الطبقات الشعبية والفلاحين مع الثورة، حيث يقول الأشرف في هذا السياق : " ظلت العائلات الكبرى من الإدارة القديمة وأعيان العهد البائد، ظل هؤلاء، مترددين حائرين لا يعرفون ما إذا كان عليهم الحذو حذو الأمة بأسرها أو صيانة مصالحهم ومناصبهم بعرض خدماتهم على

العدو ولكن لم يطل بهم التردد، وكان في مقدمات هؤلاء البايات ثم المرشحون الجدد لشغل منصب البايليك ... ثم اقتدى بهم الملاك الكبار ." 347 بالنظر للجانب الفلسطيني نجد أنه كان هنالك إستمرارية للمكانة الإقتصادية – الإجتماعية التي تمتعت بها العائلات

343– الشريف، ماهر،1985، تاريخ فلسطين الاقتصادي الإجتماعي، بيروت، دار ابن خلدون.ص:26.

344-Herzl, Theodor.1960:80.

345 – الشريف، ماهر،1985، مرجع سابق. ص:24.

346 – الأشرف، 2007، مصدر سابق.ص:86.

347 – الأشرف، 2007، مصدر سابق. ص:87.

المالكة للأراضي والأشراف في فترة الحكم العثماني لفلسطين، حيث أن هيمنة تلك العائلات على المجتمع الفلسطيني تواصلت في زمن الإنتداب البريطاني؛ فبالإضافة إلى تزعم هذه الطبقة الإجتماعية للمشهد السياسي الفلسطيني، إستفادت هذه الطبقة من الإنتداب البريطاني بشكل كبير، وتحديدا من التوسع التجاري وازدياد الطلب عالأراضي ومنذ عام (1925) كان بيع الأراضي والسمسرة منتشرا بشكل كبير بين العائلات المالكة مما دفع محرر جريدة "الكرمل" الوطنية ليكتب ما يلي:

" يجب أن لا نلوم الحكومة البريطانية لعدم إكتراثها لمطالبنا لأننا نحن الملامون، لأننا سلمنا زمام أمورنا للذين هم غير جديرين بالثقة، وللبائعين والسماسرة الذين يسعون وراء المناصب، سلمنا أمورنا لأولئك الذين يحتقرهم البريطانيون وهم صغار في عيون الشعب" 348

أيضا وفي ذات السياق الطبقي، نجد أن النشاط الثوري كان له انعكاسات إجتماعية داخلية في المجتمع الفلسطيني؛ فقد ظهر في تلك المرحلة حالة من الإنقسام الإجتماعي–السياسي ما بين الثورة ومادتها الأساسية من الفلاحين والقادة الميدانيين، و القيادة السياسية (التي فرضت نفسها كقيادة للثورة) و المؤلفة بشكل رئيسي من أعيان المدن والريف والمثقفين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان هنالك عدد من الأعيان والزعامات المتعاونة و "العميلة" مع الإستعمار البريطاني؛ فخلال فترة تصاعد المد الثوري عام (1938) " أقدم الأغنياء من أعيان المدن ووجهاء الريف الموالين للحكومة والمعارضة، وكذلك سماسرة الأراضي على الهرب بأعداد كبيرة واللجوء إلى مصر ولبنان". 349 وفي تأكيد على هيمنة ثقافة طبقة الفلاحين (عمود الثورة) كطبقة مناهضة/مقاتلة للإستعمار الإنجليزي، فقد جرى تعميم مظاهر اللباس الريفي الفلسطيني على المدن الفلسطينية؛ فنجد أنه في " صيف(1938) تقرر إعتماد الكوفية والعقال غطاء للرأس والتخلي عن الطربوش التركي الأصل، وذلك لتغطية تسلل الثوار القرويين إلى المدن وممارستهم نشاطاتهم من غير أن يتمكن رجال الجيش والشرطة من اكتشافهم". 350

كما نجد في السياق الجزائري أن طبقة الفلاحين هي التي شكلت النقيض الوطني – الطبقي للإستعمار والطبقات الإقطاعية والبرجوازية المتحالفة معه؛ وقد تجسد هذا القطب النقيض بسلسلة من القادة والثورات الوطنية منذ عام (1832) وحتى عام (1872) وهم (الأمير عبد القادر، المقراني، بو مزراق عزيز بن الشيخ الحداد)، أما الأمير عبد القادر فلم يكن ينتمي لإقطاعية المخزن الإدارية ولم يكن من أفراد الطبقة العسكرية أو طبقات ملاك الأراضي، بل ينحدر من وسط إجتماعي متوسط الحال ومن أسرة متمسكة بالأخلاق وتحترم العادات والتقاليد" إذن يمكن بناء تصور متكامل عن وجود علاقة تكاملية ما بين السياسات الإستعمارية (العثمانية/البريطانية/ الفرنسية) من

348 – سميث، باميلا آن، 1991، ترجمة الهام بشارة الخوري، فلسطين والفلسطينيون (1876–1983)، دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع. ص: 72.

349 – فرسخ،عوني، 2008، التحدي والإستجابة في الصراع العربي – الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة (1799–1949)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص:630.

350 – فرسخ،عوني، 2008، مرجع سابق. ص: 630.

جهة وبين الطبقات البرجوازية، و الزعامات المحلية والعائلات الكبيرة الغنية ومالكي الأراضي في المجتمعات الأصلانية المستعمَرة (الجزئر، وفلسطين)، من جهة ثانية، حيث ساهمت هذه الطبقات في إفقار وإضعاف الفلاحين وإجهاض ثوراتهم، وبالتالي وإن كان التناقض الرئيسي بين النظام الإستعماري سواء كان في الحالة الفلسطينية (عثماني/إنجليزي/ صهيوني) أو كما في الجزائر (عثماني/فرنسي) وبين الشعب الجزائري و الفلسطيني وذلك بحكم السياق الإستعماري الذي خضع له كلا الشعبين، فإن التناقض بين طبقة ملاكي الأراضي و طبقة الفلاحين لا يقل حدة عما هو عليه مع الإستعمار، وذلك في سياق نهج ملاكي الأراضي وسعيهم دائما نحو إستغلال الفلاحين إقتصاديا ونهب/سرقة أراضيهم، والهيمنة على المشهد السياسي وإحتكار المناصب العليا والتمثيلية، والتحالف مع الإستعمار، وهذا ما تشهد عليه أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى(1936-1939)؛ " حيث إتخذت الثورة طابع النضال الثوري المعادي للنخبة الإقطاعية وللبريطانيين على السواء، وفي المقابل نظم آل النشاشيبي وأعوانهم وبعض ملاك الأراضي الكبار وتجار المدن الأغنياء، الذين فقدوا مواقعهم لصالح الثوار، نظموا فرقهم الخاصة المعادية للثوار والتي كانت تهاجم حصون الثوار في الريف، وفي بعض المناطق كان مؤيدو عائلة النشاشيبي يسلمون معلومات للبريطانيين،كانت تؤدي إلى إعتقال وأسر قادة الثوار". 351

بالنظر للثورة الجزائرية (1954- 1962) والثورة الفلسطينية التي إنطلقت عام 1967، نجد أن الخلفية الطبقية لقادة كلا الثورتين، هي خلفية فلاحية/ عمالية/ أو من اللاجئين كما في الحالة الفلسطينية، وبالتالي غابت الطبقات الإقطاعية/ الغنية عن الهيمنة عن المشهد السياسي الجزائري والفلسطيني (كما كان الأمر عليه سابقا) ترافق هذا الإنقلاب الطبقي في قيادة الأحداث والمجتمع، مع تغيير/ثورة في الفئة العمرية التي تصدرت المشهد السياسي؛ حيث تشترك كلا الثورتان بسيادة التركيبة العمرية- الطبقية (الشباب-الفلاحين/ أو اللاجئين) التي خرجت من عباءة السيطرة التقليدية/ الأبوية للزعامات التاريخية، وقامت بتأسيس العمل الثوري وقيادته. يقول حربي في ذات السياق: " غداة الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1936، كانت القوة المسيطرة في الحركة الوطنية تتشكل من النخب البورجوازية التقليدية، ومع نقل حزب الشعب الجزائري من فرنسا إلى الجزائر عام 1937، تحول طابع الحركة الوطنية وإنتقلت قاعدتها الإجتماعية بإتجاه البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا والعامة المدينية، لكن أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 هو الذي دشن بصورة حاسمة علاقة جديدة بين الطبقات داخل الحركة الوطنية، إذ أدى دخول الفلاحين المباشر ساحة النضال إلى إجتياز الثورة الجزائرية مرحلة جديدة ..وسوف تحل القرية محل المدينة في قيادة النضال." 352

351 - سميث، باميلا آن، 1991،مرجع سابق.ص:.83

352 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق.ص:145.

من الجدير ملاحظته هنا أن هذا التحول الطبقي في قيادة المشهد السياسي في كل من الجزائر وفلسطين لم يكن مصادفة،أو نتيجة سيرورة تناقضات داخلية تتعلق بالمجتمعان، وإنما هو تحول طبقي مرتبط بالتدمير الشامل الذي مارسه الإستعمار الإستيطاني في كل من الجزائر وفلسطين؛ ففي الجانب الفلسطيني فإن التهجير القسري لغالبية الشعب الفلسطيني، وتدمير نسيجه الإجتماعي، وبناه السياسية والإقتصادية، أدى لتأسيس مجتمعات/ثقافة مغايرة تماما عما كان عليه المجتمع الفلسطيني قبل عام 1948، فمع خسارة الطبقة المالكة للأرض، كأهم مورد ورمز للنفوذ والزعامة، وهزيمتها السياسية- العسكرية لصالح الكولونيالية الصهيونية، تراجعت مكانتها السياسية، وتهمشت المؤسسات/ التشكيلات السياسية الناتجة عنها، وقد منح تراجع هذه الطبقات/ الزعامات التقليدية، الفرصة من أجل تقدم الشباب اللاجئين المتعلمين، والمتحمسين من أجل تحرير بلادهم. بالنسبة للجانب الجزائري فقد ترافق مع سعي النظام الإستعماري الفرنسي إلى تدمير الهوية الثقافية الجمعية للمجتمع الجزائري، العمل على خلق كومبرادور إداري-ثقافي من الطبقات العليا/الغنية في المجتمع الجزائري، كملحق إداري بالجهاز الوظيفي- الأمني الإستعماري، هذا بالإضافة إلى مساهمته في إعادة إنتاج الخطاب الأيديولوجي الإستعماري الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى فقدان هذه الطبقات لثقة وإحترام الشعب الجزائري، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أدت السياسات الكولونيالية الفرنسية في الجزائر، إلى إغلاق جميع المنافذ الشرعية أمام الحركة الوطنية الجزائرية، من خلال (تزوير الإنتخابات، وقمع وملاحقة الكوادر الحزبية الجزائرية، وسياسة الإغتيالات للأطر الحزبية، و حظر/حل الاحزاب الجزائرية) هذه العوامل ساهمت في قيام الكوادر الحزبية بالثورة على القيادات التاريخية التي ارتضت بأن تبقى ضمن الهامش الصوري للخطاب القانوني الفرنسي، وبالتالي قبلت النضال الشرعي، و المناصب و الإمتيازات الفردية الضيقة (ولنا في تجربة الخلاف بين المنظمة الخاصة- جبهة [144]التحرير لاحقا- و الزعيم مصالي الحاج خير مثال لكيفية إتخاذ الكوادر الحزبية الشبابية لزمام المبادرة في رفع مستوى كفاحية المعركة مع الإستعمار الفرنسي، ورفضها للنهج وللعقلية الأبوية الفردية في النضال ضد الإستعمار) فهذه الكوادر بحكم خلفيتها الطبقية الريفية أكثر إستعدادا للتضحية، وهم أيضا يمتلكون الوعي الثوري النقدي لخطاب الحركة الوطنية الجزائرية آنذاك، ونهجها في مواجهة الإستعمار الفرنسي. لذا شكلت الثورة الجزائرية التعبير القوي للتغير الطبقي الذي طرأ على قيادة المجتمع و الحركة الوطنية الجزائرية، كما أنها شكلت التجسيد الحي/ الواضح لحالة التجاوز، للو عي و الخطاب الوطني الذي ساد قبل ثورة الفاتح من نوفمبر، ولطريقة النضال القانونية/الشرعية، نحو العنف الثوري ومعارك التحرير. فهي ثورة ضد الكولونيالية الإستيطانية الفرنسية، وهي أيضا ثورة على الطبقات والزعامات التاريخية التقليدية، وعلى أسلوب نضالها.

ثانيا: تجربة اللجوء/ التهجير للسكان الأصلانيين

تختلف تجربة المجتمع الفلسطيني المستعمَر من قبل الحركة الصهيونية عن تجربة المجتمع الجزائري المستعمَر من قبل الكولونيالية الفرنسية، من حيث أنماط التفكيك الذي استخدمتها الكولونيالية الإستيطانية في كلا المجتمعين المستعمَرين، ففي الجزائر قامت الكولونيالية الفرنسية بتدمير بنى المجتمع والدولة الجزائرية، بما يعنيه ذلك من تدمير كل مؤسسات/ تشكيلات الدولة الجزائرية المتمثلة آنذاك بنظام (بالبايات والدايات)، ومن ثم تدمير القرى الزراعية وتخريب الحقول وحرق بيوت الفلاحين، وطردهم من قراهم ، وإبادة قبائل بأكملها، بهدف مصادرة أخصب الأراضي، والقضاء بشكل مبرم على المقاومة العنيفة التي أبداها الشعب الجزائري للغزاة الإستعماريين، وقد ترافق هذا مع السعي الإستعماري الحثيث لتدمير كل مظهر يعبر عن الهوية الوطنية الحضارية الجزائرية، والتغلغل عميقا لإخضاع كامل التراب الوطني الجزائري للسيطرة الكولونيالية الفرنسية. و بالرغم من كل مظاهر التدمير الشامل الذي مارسه الإستعمار الفرنسي في الجزائر، إلا أنه لم يستطع القيام بتهجير قسري/ طرد للسكان الأصلانيين – بالرغم من بلوغ عدد اللاجئين إبان حرب التحرير 250000 لاجىء في المغرب وتونس353 وإنما قام بمحو هويتهم الجماعية، و القضاء على البنى الإجتماعية/السياسية/ الثقافية لديهم، محاولا بذلك إدماجهم بالنظام الإستعماري الفرنسي، وفرنستهم، ولكن دون التخلي عن مقومات النظام الكولونيالي الإستيطاني القائم في الجزائر على مستوطنة " المزرعة الإثنية- العرقية"، حيث أن السيد/ الرأسمالي/ المالك هو الأوروبي/ الفرنسي والعامل/المزارع/ هو الأصلاني الجزائري، ذلك أن " الفرنسة" التي يريدها الإستعمار الفرنسي، هي عملية "بتر" للإنسان الجزائري عن تاريخه وحضارته ومجتمعه وهويته، وبالتالي القضاء على مرتكزات مقاومته، وتدجينه إلى الدرجة/ الصورة التي يصبح بها الجزائري خادم مطيع/ جيد ولطيف لأسياده المستوطنين.

يمكن تتبع السياسة الكولونيالية الفرنسية تجاه المجتمع الأصلاني الجزائري، بالإعتماد على " السياسة الحيوية الحديثة" التي مورست في العهد الإستعماري، وأيضا من خلال فحص حالة الإستثناء التي عاشها الشعب الجزائري؛ حيث تندرج المعازل التي أقامها الإستعمار الفرنسي ومعسكرات التجميع للسكان، وإقامة الخطوط المكهربة " موريس" و"شال"، كل هذه الممارسات الإستعمارية كانت تهدف لفرض حالة " معسكر الإبادة" وتعميمه على المجتمع والشعب الجزائري ؛ فقد تم "تجميع أكثر من مليون جزائري في معسكرات الإعتقال التي يسيرها الجيش الفرنسي، وهي معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة تحت حراسة أبراج المراقبة" 354كما تم التعامل مع الشعب الجزائري ضمن منطق "السياسة الحيوية" والتي لا تعمل في الفرد بشكل استدلالي كموضوع تأديب في مختلف أشكال إعادة التاهيل والمأسسة، بل هي تؤثر في السكان بطريقة وقائية؛ ذلك أنه من أجل منع الإحتجاج / الأعمال الإجرامية يتعين مراقبة السكان عن كثب. يرى ميشيل فوكو

353 – محرز،عفرون،2013، مذكرات من وراء القبور-تأملات في المجتمع- الجزء الثاني، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. ص:.323

354 - محرز،عفرون،2013، مرجع سابق. ص: 323.

أن "السياسة الحيوية" هي التي تميز السلطة الحديثة عن السلطة السيادية، فهذه الأخيرة تعني " القدرة على سلب الحياة أو الإبقاء عليها والتي كان الملوك والأباطرة يمارسونها على رعاياهم " 355 أما السلطة الحديثة و "سياساتها الحيوية" فهي تتميز " بعلاقة "إنتاجية" مع الحياة .. مثل العمل على زيادة عدد الرعايا والإهتمام بمستوى معيشتهم والإرتقاء بظروف حياتهم " 356 وذلك من خلال إستحداث ممارسات مثل (الإحصاء وكل مايتعلق بالرعاية الصحية)، و أيضا تشمل "السياسة الحيوية" التي تمارسها السلطة في هذا النمط الحديث، المراقبة و التقييم والتنميط " للرعايا" (وهذا البعد المطلوب للكولونيالية الفرنسية في الجزائر) من خلال إستخدام التكنولوجيا / الالة و"البانوبتية"/الهندسة وتشكيل الفراغ والمكان، الهدف من هذا كله تحويل الرعايا إلى "سكان" و إقامة "السلطة الإنضباطية" وهي تعني بنظر فوكو" السلطة المتغلغلة في نسيج المجتمع والتي تلامس أجساد السكان والتي تبلغ ذروتها في المراقبة الذاتية التي يمارسها السكان على أنفسهم وأجسادهم في ملبسهم ومأكلهم ومنامهم في مشيهم وقيامهم، في المصنع والمكتب والمنزل"357 . يقول ميشيل فوكو : " فالفحص الذي يضع الأفراد في حقل رقابة، يضعهم أيضا ضمن شبكة من الكتابة، وهو يدخلهم ضمن سماكة كاملة من الوثائق التي تأسرهم وتثبتهم. وفي الحال إقترنت إجراءات الفحص بنظام تسجيل مكثف وبتراكم توثيقي. سلطة كتابية تكونت كقطعة أساسية في دواليب الإنضباط، وهي حول نقاط كثيرة إنسجمت مع الطرق التقليدية للتوثيق الإداري. إنما بواسطة تقنيات خاصة وتحديدات مهمة". 358 من خلال هذه التقنيات الرقابية سعى الإستعمار الفرنسي في الجزائر إلى ضبط و مراقبة الشعب الجزائري، وهي سياسة ضرورية للكولونيالية الإستيطانية الفرنسية التي تهمها تقييم ومعرفة الجسد الديموغرافي الأصلاني للمجتمع الجزائري والبحث على آليات تنميطه في سياق الحد من خطورة "إنتقام المواليد الجدد" ضمن توازنات إستعمار إستيطاني يسعى إلى الحفاظ على إمتيازات تفوق المستوطن/المستعمِر (الضعيف ديموغرافيا) مقابل خصوبة الأصلاني القوية، بالتالي هي أيضا تقنيات دفاعية أمام هذا الجسد الجزائري القوي، والتي أنتجت لاحقا "معسكر الإبادة" وفرض حالة الإستثناء على المجتمع الجزائري بأكمله، حيث أن حالة الإستثناء عند أغامبن هي الظرف الذي يمارس فيه الحاكم سلطة مطلقة ضد ضحية لا تملك أية فاعلية للمقاومة أو أية حقوق نظرا إلى تعليق جميع القوانين. 359 وهذا كان هدف الهندسة الإستعمارية الفرنسية للفضاء الجزائري، يرى أجامبن " أن السياسة الحيوية كانت دائما عملا من أعمال السيادة الحيوية" بمعنى أن ما يميز السلطة الحديثة عن " المدينة–الدولة" القديمة هو في قدرتها على التقريب بين " السلطة السيادية و السلطة الحيوية بشكل غير مسبوق "360

355 – فهمي، خالد،2007 الحياة الجرداء، مجلة اخبار الادب، العدد: 27.ص:90.

356 – فهمي، خالد،2007. ص:91.

357 – فهمي، خالد،2007. ص:91.

358 – فوكو، ميشيل، 1990، المراقبة والمعاقبة، بيروت مركز الإنماء القومي. ص: .200

359 – كما ورد في كتاب : حنفي، ساري، اوفير، عدي، واخرون، 2012، سلطة الاقصاء الشامل: تشريح الحكم الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.ص:589.

360 – فهمي، خالد،2007. ص:91

ومن هنا جاء أجامبن بفكرة " معسكر الإبادة" فهو " الحيز الذي تتجلى فيه السلطة السيادية الحديثة في أنقى صورها"361 وهذا المعسكر يخضع لمراقبة دقيقة ولقوانين تنظم أموره بإستمرار ولكن طبيعة "الإستثناء " التي تتجسد في "المعسكر" تجعل هذه القوانين التي تحكمه إستثنائية أيضا ومعلقة ومبطلة من قبل السلطة السيادية الحديثة، هذه الخلفية النظرية للكولونيالية الفرنسية هي التي خلفت مجازر يوم 8 ماي1945، والتي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف جزائري، تظاهروا من أجل المطالبة بالإستقلال. 362 ذلك أن "سكان"/ "نزلاء " المعسكر هم " خلعاء" يحيون حياة "جرداء " يمكن أن تسحب منهم في أي لحظة. ويبين جورجيو اغامبن أن " الحياة الجرداء" هي التي تميز " الإنسان المستباح" في مقابل الحياة السياسية " للمواطن"؛ فالحياة الجرداء/ أو العارية يتم إقصاؤها وعزلها وهي التي تجسد/ وتبرهن على سلطة الحاكم وقدرته على الإقصاء، كما أن الإنسان المستباح هو الشخص الذي يمكن قتله لا التضحية به – أي أن موته لا قيمة له– وهو تعبير روماني يشير إلى " رجل ملعون أو منفي، أو مجرد من مواطنيته، وبالتالي أصبح مكرسا للالهة، ويمكن لأي كان قتله دون عقاب، لكنه بمقتضى تكريسه لا يمكن التضحية به في طقس ديني" (الجيوسي) ذلك أن حياة الرجل المستباح لا تحمل أي مغزى بالنسبة للحاكم ، فهو موجود فقط بصفته البيولوجية، حيث أن فضاء الحاكم، في معسكر الإبادة، هو الفضاء الذي يسمح فيه بالقتل من دون أن يعتبر ذلك ارتكابا لجريمة قتل، ومن دون الإحتفاء بتقديم اضحية". 363

وهي السياسة التي انتجت معسكرات التجميع للأهالي بهدف ضبطهم وفصلهم عن مجاهدي جبهة التحرير لمنع تغلغل الثورة في أوساطهم، و أيضا من أجل معاقبة الشعب الجزائري بشكل جماعي على دعمه الثورات المتعاقبة منذ بداية الإستعمار الفرنسي، و بهدف الضغط على قادة الثورات الجزائرية. وقد تحدث الكولونيل دي مونتانياك –في ذات السياق "معسكر الإبادة "– في رسائله عن مشروعه "لترحيل الاهالي الى جزر المركيز...وشبيه بهذا المشروع ما إرتاه القبطان ريشار سنة (1845) بضرورة تجميع الأهالي قاطبة في اماكن معينة." 364 ومع انطلاق الثورة الجزائرية 1954 قامت الكولونيالية الفرنسية بمحاولة عزل السكان عن مراكز المقاومة في الجبال، وذلك من خلال تقسيم البلد عسكريا الى مربعات لتشمل الجزائر بأسرها؛ يقول حربي في ذات السياق:

" وضعت معسكرات التجميع تحت إشراف ضباط من أقسام العمل الخاص (س.أو.س) و يشرف كل منها على ما بين 15 ألف شخص و20 ألف ..وبالموازاة مع سياسة التجميع ومضاعفة شبكات المخبرين والعمل النفسي، بثت الحكومة الفرنسية بناء على طلب

361 – فهمي، خالد،2007. ص:92.

362 – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، عن الموقع الإلكتروني(2011):
www.cnerh-nov54.dz

363 – حنفي، ساري، اوفير، عدي، واخرون، 2012، مرجع سابق. ص:420.

364 – الأشرف، 2007، مصدر سابق. ص:227.

وزير الدفاع اندريه موريس حاجزا من الأسلاك الشائكة المكهربة في شرق الجزائر وغربها، مزودا بحراسات وبنظام للإنذار، وسوف يلغم هذا السد ويحسن بإستمرار ويضاعف عام 1959 بسد ثان من الأسلاك الشائكة، وهو خط شال. 365

و المقصود بالتجميع ليس هو إيواء الأهالي، بل النفي والإبعاد، وتكريس ضبط " معسكر الإبادة" للشعب الجزائري، والأمر لا يتعلق بطائفة من " المشبوهين"/ المتمردين الذين اعتاد الجيش قتلهم بدون حسيب ولا رقيب، بل يتعلق بقوم/شعب يعتبرون من الأعداء، فوجب ابعادهم عن موطنهم و مراقبتهم. والنظرة هنا للإنسان الجزائري المستباح لا تخلو من المضامين الإستشراقية والنظرة الدونية للآخر/ الجزائري، حيث انه الإمتداد الطبيعي للمجرم/ المذنب/ المستباح في الداخل الفرنسي.

يختلف الأمر في الحالة الفلسطينية حيث أن النمط الإستعماري الإستيطاني الذي اتبعته الصهيونية هو نمط "المستوطنة النقية"، والقائم على الإزالة التامة للمجتمع الأصلاني وإحلال مجتمع إستيطاني مكانه، والنموذج الطليعي لهذا النمط الإستيطاني الصهيوني هو "الكيبوتس"، وبالتالي، وبناءا على طبيعة الإستعمار الصهيوني، كان هنالك أعداد هائلة من اللاجئين الفلسطينيين، الذين كان لزاما على الصهيونية طردهم بالقوة، للوصول الى الهدف المنشود وهو " المستوطنة النقية"، فإخلاء فلسطين من كل سكانها أو معظمهم (على أقل تقدير) هو أحد ثوابت الفكر الصهيوني، وهو أمر منسجم مع المنطق الصهيوني الإستيطاني؛ إذ لو تم الإستيلاء على الأرض مع بقاء سكانها عليها لسقط في هذه الحالة مشروع الدولة "الغيتو" الصهيوني في فلسطين، وهو الذي يعد خاصية بنيوية للفكر الصهيوني، إذ لابد من إختفاء السكان الأصليون كي يتحقق" الحلم" الصهيوني. كما يقول مناحيم يوسشكين – من الزعماء الصهاينة- سنة 1938 أمام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية :

" لا أمل لهذه الدولة اليهودية الجديدة في البقاء على قيد الحياة ناهيك بقضية تطور – إذا بقي عدد السكان العرب على ما هو عليه الأن من الكثرة."366

بالرغم من هذا، إلا أننا نجد أيضا أن الكولونيالية الصهيونية (كالكولونيالية الفرنسية) إستخدمت سياسة " معسكر الإبادة" على الفلسطينيين الذين لم يتم ترحيلهم عام 1948؛ ففي الأول من تموز/ يوليو 1948، إستدعى الحاكم العسكري قادة المجتمع الفلسطيني في حيفا إلى مقر قيادته، وكان الهدف من الإجتماع أن يأمر هؤلاء الأعيان، الذين كانوا يمثلون (3000-5000) فلسطيني بقوا في حيفا بعد أن طرد منها نحو (70000) من سكانها العرب، ب " تسهيل" نقل السكان الباقين من الأماكن المتعددة في المدينة التي كانوا يقيمون بها إلى حي واحد فقط هو حي وادي النسناس الصغير، وأحد أفقر أحياء المدينة" 367 وذلك من أجل مراقبتهم وضبطهم.

365 - حربي،محمد، 1983، مرجع سابق. ص:175.

366- المسيري، عبد الوهاب، 1999،موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،ج2، القاهرة، دار الشروق. ص:396.

367 - ايلان،بابيه،2007، التطهير العرقي في فلسطين، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص: 235.

شكلت أحداث "نكبة فلسطين" صدمة سياسية وعسكرية كبرى للشعب الفلسطيني، ونتج عنها تدمير شامل للمجتمع الفلسطيني، تمظهر بتشريد نحو 800 ألف فلسطيني – من أصل (1.4) مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام (1948) في (1300) قرية ومدينة فلسطينية368 إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ودول عربية مجاورة، وذلك فضلا عن تهجير الالاف من الفلسطينيين عن قراهم مع بقائهم ضمن نطاق الأراضي التي سيطرت عليها الدولة الصهيونية الإستعمارية. تحتوي ظاهرة اللجوء في الحالة الفلسطينية (بما يمثله اللاجئين من إمتداد تاريخي/وإجتماعي– بيولوجي للفلسطينيين الذين هُجّروا قسرا من أراضيهم ومدنهم وقراهم عام 1948) على ثنائية مركزية في تاريخ القضية الفلسطينية، وهي ثنائية " اللاجىء– المخيم"؛ فمنذ العام (1948) شكلت هذه الثنائية النتيجة الأكثر مأساوية لنكبة الشعب الفلسطيني، و نقطة الإرتكاز الأساسية لإنطلاق الثورة الفلسطينية، والتجسيد الواضح لضرورة تحقيق " العودة" بما تمثله من قيمة مهمة في الوعي والوجدان الفلسطيني. كما أن "قضية اللاجئين" تعتبر جوهر الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وأكثر القضايا تعقيدا وصعوبة، وهي مرتبطة بالطبيعة الإستيطانية للمشروع الإستعماري الصهيوني؛ الذي قام بتأسيس "وطن" / ودولة يهودية في فلسطين بعد تهجير السكان الأصليين عن حيزهم الجغرافي– الوطني، وقطع سياق تطورهم الإجتماعي– الإقتصادي، وتحويلهم إلى لاجئين لصالح المستوطنيين اليهود. لهذا إرتبطت الثورة الفلسطينية إرتباطا عضويا بثنائية " اللاجىء – المخيم"، ، ذلك أن " حركة فتح هي بالأساس حركة لاجئين"369كما أن حركة القوميين العرب تأسست من قبل اللاجئين كما أن هذه الثنائية هي التي أنتجت لاحقا "قواعد الإرتكاز" للثورة، وهي أيضا التي برزت بشكل كبير في معركة الكرامة عام 1968، لذا يمكن القول بأن المشروع الكولونيالي الصهيوني الإستيطاني الذي تسبب بهذا التفكيك للديموغرافيا الفلسطينية، وتوزعها على مخيمات اللجوء في الدول العربية، هذا المشروع/ التفكيك هو أيضا من فرض على الفلسطينيين الكثير من السمات الأساسية للمقاومة، حيث أن تبلور العمل الثوري ومادته الأساسية وجغرافيته كانت خارج فلسطين.

والمخيم الذي تعرفه الأونروا على أنه : "قطعة من الأرض في أي من الدول المضيفة ضمن منطقة عملياتها خصصتها الدولة المضيفة كمنطقة سكنية للاجئين الفلسطينيين، أما إدارة المخيمات وممارسة أعمال الشرطة، ومراقبة المنطقة، فهي عادة من مسؤولية الحكومات المضيفة. 370 هذا المخيم قد شكل بيئة إجتماعية تختلف في بنيتها على المدينة أو القرية، وأنتج ثقافة مختلفة عن ثقافة القرية / أو المدينة، بالرغم من وجود بعض السمات من كل منهما كالإزدحام، و وجود مركزية عالية للقيمة الأبوية– الذكورية، ومن دور وحضور بارز للعائلة/ العشيرة/ الحمولة، وهي قيم وثقافة لها امتداد غزير في تاريخ ووعي الانسان العربي الفلسطيني، وتمظهرت هذه القيم في السلوك الانجابي

368– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012،النتائج النهائية للتعداد–تقرير السكان– الأراضي الفلسطينية. رام الله. فلسطين.ص:40.

369 – مقابلة مع خليل شاهين، بتاريخ 2015/7/7.

370 – تاكنبرغ ، لكس،1998، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.ص:35.

للفلسطينيين؛ فهو ضروري ومهم لأنه (عزوة) في المجتمع، ومصدر حماية للعائلة في مجتمع لم يعتاد الإعتماد فيه على المؤسسات القانونية لحمايته سواء كانت في زمن الاستعمار البريطاني أو في اللجوء والتهجير، والإنجاب أيضا له مدلول رمزي لرفعة مكانة العائلة الإجتماعية، كما أنه يعني أيد عاملة –خاصة إذا نظرنا للمجتمع الفلسطيني ما قبل نكبة (1948) – فلا ننسى أن اللاجئين الفلسطينيين – تحديدا في المخيمات– هم في معظمهم أبناء أسر تنتمي لطبقة الفلاحين، وبالتالي إنعكس هذا على وعيها القيمي والإجتماعي والذي أورثته بدورها لأبنائها وأحفادها.

الأمر الجدير بالملاحظة في وضعية المخيم الفلسطيني هي حالة الإستثناء التي شكلها في مختلف أماكن تواجده، مع إختلاف درجاتها من منطقة لأخرى ففي مخيمات (الأردن وسوريا) تكون حالة الإستثناء ضعيفة، بمعنى أنها منظمة من جانب الحكومة المضيفة، بحيث تبدو المخيمات أشبه بمنطقة سكنية لذوي الدخل المنخفض الأمر الذي يسمح له بالإرتباط بالمدن والقرى المحيطة، ومن وجهة النظر المجتمعية يكون سكان المخيم مندمجين نسبيا من الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية في الجوار المحيط بهم وفي سوق العمل. بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، فإن وضعهم أكثر تعقيدا وصعوبة من أي مجتمع من مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم الرئيسية؛ حيث أنه في لبنان هنالك مايشبه الإجماع الوطني/الداخلي اللبناني على التعامل مع الفلسطينيين والنظر إليهم كتهديد وكمصدر خطر يجب مراقبته وعزله وعقابه إن لزم الأمر، وقد يعود هذا الموقف اللبناني جزئيا إلى قضية التوازنات الطائفية الحساسة في لبنان من جهة ، و إلى إنخراط الفلسطينيين في الحرب الأهلية اللبنانية، وقد تمظهر هذا الرفض للديموغرافيا والوجود الفلسطيني في عدة أحداث (كحصار وتهجير مخيم تل الزعتر وجسر الباشا، و القتل الجماعي الذي حدث في صبرا وشاتيلا) هذا بالإضافة إلى سلسلة من الصعوبات والقيود الإقتصادية والإقصاء الجغرافي–الإجتماعي التي يعيشها اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

إذن ومن خلال النظر بشمولية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم، نجد أن المخيم شكل الجغرافيا المحددة كمكان مخصص لتنفيذ الأونروا عملياتها، وبالرغم من إقرار الأونروا بأن (إدارة المخيمات، وممارسة أعمال الشرطة، ومراقبة المنطقة، هي عادة من مسؤولية الحكومات المضيفة) إلا أن المخيمات الفلسطينية – تحديدا لبنان والاراضي الفلسطينية– عاشت حالة من الإقصاء و " اللاشرعية الجغرافية" وذلك بمعنى أنها :

أولا: " تشكل مناطق حضرية تابعة ومتموضعة في الأطراف الحضرية وتفتقر إلى الفضاءات المزروعة، وتتصف ببؤس طرقاتها ومنازلها." 371

ثانيا: ازدادت صعوبة مخيمات الداخل بسبب شرذمة الأراضي الفلسطينية التي قسمت من قبل إسرائيل وفق النظام الجديد إلى ثلاث

371 – حنفي، ساري، اوفير، عدي، واخرون، 2012، مرجع سابق. ص:595.

مناطق (أ، ب، ج)، في حين أن السلطة الفلسطينية عززت القسمة المناطقية إلى مناطق لاجئين ومناطق غير لاجئين، وبذلك تم إستثناء المخيمات من مشاريع المدن أو مشاريع البنية التحتية." 372

هذه الجغرافيا التي وفرها المخيم، وهذه المعطيات والظروف- من غياب السلطة/ أو هامشية دورها في المخيم- هي التي سمحت (للأنروا)، بإستخدام "السلطة الحيوية"؛ حيث اللاجئون في منطقة تسهل فيها عملية ادارتهم، " ومثل هذا النظام من (الرعاية، والعلاج والسيطرة) حوّل مخيمات اللاجئين إلى أماكن للضبط والسيطرة." 373 وذلك من أجل تنظيم وتسهيل عملية تقديم المساعدات للاجئين في المخيمات، كما أن الأونروا تسمي "ممثليها في المخيمات " مديري المخيم" وهو مسمى يعزى للدور الذي أداه مديرو الأنروا بمرور الوقت، لا بتقديم الخدمات فحسب، بل في إدارة وتنظيم العديد من نواحي معيشة اللاجئين أيضا. وقد حلت (الأنروا) في ذلك محل السلطة الغائبة، من خلال قيامها بوظائف حكومية مصممة ومخصصة لسكان المخيمات فقط. 374 وهنا الدراسة لا ترى في الإقصاء الذي عاشته/ تعيشه المخيمات الفلسطينية على أنه يتفق تماما مع تحليل(فوكو واجامبن)*، من حيث أن السلطة السيادية تسعى عادة إلى التمييز بين من سيتم قبولهم في " الحياة السياسية" وأولئك الذين سيتم إقصائهم كأصحاب " الحياة الجرداء" الصامتين (سكان أحياء البؤس، اللاجئين، المحرومين من الجنسية)، إنها عملية تصنيف الناس والأجساد من أجل إدارتهم ومراقبتهم والسيطرة عليهم. لكن أصحاب " الحياة العارية/ الجرداء" يقاومون السلطة، فهذه الدراسة ترفض فكرة "السلطة المطلقة" و"الضحية المطلقة" للمواطنين خاصة وإذا تناولنا السياق الفلسطيني من المنظور المنهجي (لفوكو وأجامبن)، فميشيل فوكو وأجامبن لم يدرسوا المجتمع والتجربة الفلسطينية وإنتاجهم التاريخي-المعرفي مرتبط بالسياق المركزي الاوروبي؛ ذلك أن أجامبن استخدم معسكرات الإعتقال النازية كنموذج للمعسكر/ أو المخيم، حيث يرى في المخيم مكانا لا يمكن التمييز فيه بين العام والخاص، أو بين القاعدة والواقع أو بين القانون والحياة، حيث لا يعدو جميع من فيه كونهم ذواتا خاضعة لمجموعة من الأوامر والأنظمة التي تحمل في ثناياها قرار الحاكم بالإستثناء" وهذا النموذج يتشابك ويتناقض في نفس الوقت مع حالة المخيم في الواقع الفلسطيني؛ " ولعل ما حدث في مخيم جنين من تدمير يعكس مفهوم أغامبن لمن هو المستباح به، فقد تحولت هذه المخيمات إلى أماكن ل " التضحية" بمعنى أن في إمكان الإسرائيلي إزالتها ومن دون أي إهتمام من جانب الرأي العام. 375 ومع ذلك – وعلى العكس من أطروحات أغامبن- شكل المخيم بؤرة للمقاومة ضد الإستعمار الصهيوني والسلطة الوطنية الفلسطينية أيضا.

---

372 – حنفي، ساري، طبر، لندا، 2006، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. ص:66.

*الذي ورد في بداية هذا المحور، ص130.

373 – حنفي، ساري، اوفير، عدي، واخرون، 2012، مرجع سابق. ص: 602.

374 – حنفي، ساري، اوفير، عدي، واخرون، 2012، مرجع سابق. ص:604.

375 –حنفي، ساري، اوفير، عدي، واخرون، 2012، مرجع سابق. ص:600.

ثالثا: الجغرافيا المستعمَرة

في سياق السيطرة الكولونيالية الإستيطانية الفرنسية على الجزائر، وسيطرة الكولونيالية الصهيونية على فلسطين، لم تسلم الجغرافيا في كلا البلدين من الغزو/والإستعمار أيضا، وهنا المقصود ليس فقط السيطرة والتحكم في إدارة الفضاء الجغرافي المستعمَر، بل أيضا محو وإزالة كل ما يتعلق بتاريخ/و ثقافة/ ووجود الأصلانيين، وهذا النهج ليس إضافة على سياسات الإستعمار الإستيطاني، وإنما هو نهج ناتج عن بنية الإستعمار الإستيطاني في كل من الجزائر وفلسطين، ذلك أن " البناء" الكولونيالي الذي يريده الإستعمار هو لمدة غير محددة وغير مؤقتة، وهو "بناء" يسعى للديمومة على أنقاض مدن وقرى وحضارة الأصلانيين، فالمحو الكولونيالي (الفرنسي والصهيوني) للمجتمعات الأصلانية (الجزائر وفلسطين) ترافق مع تأسيس لجغرافية/ خرائط/ مناظر حضرية وطبيعة تكمل المشهد الإستيطاني. ففي الجزائر قام الإستعمار الفرنسي بتغيير هندسة المدينة الأصلانية بما يتلائم مع إحتياجاته، "فشقت الطرق الواسعة لتأمين حركة الآليات العسكرية، و تم بناء المساكن لإيواء الجنود وأسرهم. خلال العقد الأول من إحتلال[إستعمار] المدينة 376 أما الفضاء الهندسي للمدينة الجزائرية بكل مرافقها ومعالمها التي تختلف عن المدينة الاوروبية أو الفرنسية فقد تم إزالتها/وتقليصها إلى مجرد حي الأصلانيين أو الجزائريين والذي يعرف بالجزائر "بالقصبة"، وهو ما تبقى من المدينة القديمة التي تم هدم جزء كبير منها وتوسعتها لتصبح أشبه بالمدن الفرنسية، والإستعمار هنا يعيد إنتاج فضائه الهندسي كي تتلائم مع معايير ذوقه الجمالي ومع ما إعتاد عليه وألفه، وبما يتلائم مع مستواه التقني، وأيضا بما يتناسب مع التدفقات الإستيطانية التي يريد أن يدخلها إلى الجزائر. ومن الجدير ملاحظته هنا بأن البناء الإستعماري العصري لا يكمل المدينة العربية الجزائرية، بل هما عالمان مفصولان، فالبنيان الإستعماري لا يلتحم مع مع المدينة القديمة/القصبة، حيث أن " المنطقة التي يسكنها المستعمَرون لا تكمل المنطقة التي يسكنها المستعمِرون، إن هاتين المنطقتين تتعارضان ..انهما تخضعان لمبدأ التنافي المتبادل، فلا سبيل إلى المصالحة: إن أحد الطرفين زائد يجب أن يزول إن مدينة المستعمِر " المستوطن" مدينة صلبة مبنية بالحجر والحديد. مدينة أنوارها ساطعة وشوارعها معبدة بالإسفلت، وصناديق القمامة فيها ما تنفك تبلغ نفايات ما عرفها الآخرون، ولا رؤوها يوما، ولا حلموا بها يوما... أما مدينة المستعمَر أو مدينة السكان الأصليين، أما القرية الزنجية، أما بلدة الأهالي، أما الحي الذي يحظر على الأوروبيين أن يتجولوا فيه، فهو مكان سيء السمعة يسكنه أناس سيؤو السمعة، فيه يولد المرء، أين كان وكيف كان وفيه يموت المرء أين كان، وبأي شيء كان، هو عالم بلا فواصل، الناس يتكدسون فيه بعضهم فوق بعض، والأكواخ تتكدس فيه بعضها فوق بعض، إن مدينة المستعمَر مدينة جائعة، جائعة إلى الخبز، و

376 – بودقة، فوزي، أيلول 2009، وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني، انسانيات: المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم، العدد44-45. عن الموقع الإلكتروني:
insaniyat.revues.org

إلى اللحم، وإلى الأحذية، وإلى الفحم، وإلى النور، مدينة المستعمَر مدينة جاثية، مدينة راكعة، مدينة متدحرجة في الوحل، إنها مدينة زنوج، مدينة عرب." 377

لم يكتفي الإستعمار الفرنسي في الجزائر بتغيير معالم المدينة الجزائرية، وبناء مدينته الإستعمارية على أنقاض المدينة الأصلانية، وإنما أيضا قام بتغيير أسماء المدن والقرى والشوارع بما يتناسب أيضا مع أعين المستوطنيين الفرنسيين؛ فمدينة عنابة كانت تسمى في العهد الكولونيالية الفرنسي "بونة"، كذلك كانت بقية المدن الجزائرية :

Alger الجزائر:

Constantineقسنطينة :

Oranوهران :

الأمر ينطبق كذلك على أسماء الساحات والشوارع والضواحي، في داخل البلدات والمدن الجزائرية، حيث أن الكثير من هذه المرافق ما حمل أسماء لجنرالات وقادة عسكريين وسياسيين كولونياليين، ورموزا تمجد الكولونيالية الفرنسية، و تمجد الشخصيات التي تقف وراء صنع هذا "المجد" الكولونيالي في الجزائر، لهذا كان على الحكومات الجزائرية المتعاقبة بعد الإستقلال الوطني مهمة إزالة جميع المعالم الفرنسية من المدينة الجزائرية، كإحدى مظاهر إستعادة الهوية للمكان، وفي مسعى لإيقاف عملية " إنتاج الإعتراف بالتعسف الثقافي" 378 الذي فرضه الإستعمار الفرنسي على الجزائريين، ذلك أن الإستعمار الفرنسي هو منظومة متكاملة متنوعة من العنف" عنف هائج لا يمكن أن يخضع إلا لعنف أقوى" 379 وبالتالي حين غير الأسماء العربية عن الجغرافيا الجزائرية كان يمارس بذلك " عنف رمزي" يكرس من خلاله علاقة الهيمنة التي يفرضها على المجتمع الجزائري، ويكرس سلطته الرمزية التي تتحدد بفضل علاقة معينة تربط من يمارس السلطة بمن يخضع لها، أي أنها تتحدد ببنية المجال التي يؤكد فيها الإعتقاد ويعاد انتاجه، إن ما يعطي لكلمات، وكلمات السر، قوتها، وما يجعلها قادرة على حفظ النظام أو خرقه هو الإيمان بمشروعية الكلمات ومن ينطق بها" 380 والهدف من هذه السياسات الإستعمارية هو تركيب/انشاء الفضاء الجزائري وفق المخطط الهندسي الكولونيالي، مع إنتاج فرض مواز له في وعي الشعب الجزائري من خلال قبوله وإعادة إنتاجه كونه خطاب طبيعي/ صحيح، ذلك أنه " الخطاب الذي يحظى من طرفنا بالإحترام والهيبة، فهو الخطاب الصادر عمن له الحق في ذلك وحسب

377 – فانون، فرانز، 1972، معذبو الارض، بيروت، دار القلم. ص:37.

378 –بورديو، بيير، 1994، العنف الرمزي، بيروت، المركز الثقافي العربي. ص:32.

379 –فانون، فرانز، 1972، مرجع سابق. ص:53.

380 – فوكو،ميشيل،2007،نظام الخطاب،بيروت، دار الفارابي. ص:56.

الطقوس المطلوبة" 381 من خلال وضع الكولونيالية الإستيطانية الفرنسية في سياق المقارنة مع غيرها من التجارب إنسجاما مع منهجية الدراسة، نجد أن سياسات الإستعمار الفرنسي في الجزائر ينطبق عليها ما يسميه إدوارد سعيد " بالعنف الجغرافي"؛ ذلك أن الفضاء الإستعماري ينبغي أن يحول تحويلا كافيا لكي لا يظل يبدو أجنبيا للعين الإمبريالية، " فكما تعرضت إيرلندا ..لإنمساخات لا تحصى عن طريق مشاريع إستيطانية متكررة، عن طريق ضمها العملي إلى بريطانيا عام 1801 بموجب "قانون الإتحاد" بعدئذ صدر أمر عسكري عام 1824 بإعداد مسح لأراضي ايرلندا كان هدفه إطلاق أسماء انكليزية على الأماكن، وإعادة رسم حدود الأراضي لتتيح تثمين الأملاك و (مزيدا من مصادرة الأراضي لمصلحة العائلات الإنكليزية)، وإخضاع السكان إخضاعا دائما"382 كذلك الأمر في أمريكا الشمالية، حيث أن المستوطنيين الأوروبيين قاموا بالتعامل مع الجغرافيا في الولايات المتحدة وكندا، كأنها امتداد للمركز/ للوطن، (فبعد أن تم إبادة معظم الأصلانيين في أمريكا الشمالية أو الهنود الحمر كما سماهم المستعمِرين البيض) حيث أطلقوا على مدن وبلدات أمريكا الشمالية أسماء تتعلق بمعتقدات الغزاة المستوطنيين " سان فرانسيسكو/ أو " سان انطونيو"، أو مستوحاة من الوطن " نيو يورك"، أو " نيو انجلاند"، وحتى إسم القارة نفسها "أمريكا" الشمالية والجنوبية ايضا أطلق عليها، تكريما/ تخليدا لذكرى المكتشف الجغرافي الايطالي "امريكو فسبوتش"، وبالتالي الدراسة هنا تؤكد على منطلقها الأساس وهو أن الكولونيالية الفرنسية في الجزائر هي إستيطانية، قائمة على المحو / والعنف تجاه المجتمعات الأصلانية، شأنها بذلك شأن الإستعمار الإستيطاني أينما وجد، ولا بد من مقارنتها مع غيرها من التجارب الكولونيالية التاريخية في العالم، حيث أن سمة نقل/ بناء مجتمع جديد متكامل كما كان " خلفناه في الوطن هو محور ثابت في هذا النوع من الإستعمار يضاف إلى سمة " التدمير" للمجتمع المحلي مجتمع الأهالي، وأيضا إلى سمة أخرى وهي " الإستغلال"، حيث أن الفرنسيين إنتهجوا النهج الإستغلالي/ التوظيفي من خلال إستخدام العناصر المحلية للعمل والإنتاج في سياق فرز طبقي فرض على مجتمع أصلاني ينقسم إلى طبقات وتراتبيات مختلفة عما لديه، وهذا يتشابه ما محاولات المستوطنيين البيض إلى إستغلال الأصلانيين في الولايات المتحدة من أجل العمل في المزارع والحقول، قبل أن يتم العدول عن هذه الفكرة واستبدالهم بالسود نظرا للخلفية المجتمعية التي قدم منها البيض المستعمِرين، وأيضا نظرا إلى المردود الإنتاجي الأكبر الذي يوفره عمل " الأسود" الملائم جسديا أكثر للأعمال الشاقة، وبالتالي أكثر ملائمة لجني الأرباح والإستقرار في البلاد " المفتوحة". أيضا و في ذات النهج المقارن نجد أن الكولنيالية الصهيونية، قامت "بصهينة" الجغرافيا الفلسطينية، وذلك لنفس الأسباب والدوافع التي تنطلق منها الكولونيالية الغربية، حيث أن خاصية " المحو" للمجتمع الفلسطيني متوفرة ومورست بكل بأنماط الطرد والتهجير والتجميع، بالإضافة للقتل الجماعي والتدمير الشامل لبنى المجتمع الفلسطيني، أيضا السعي نحو

381 –فوكو،ميشيل،2007،مرجع سابق. ص:12.

382 – سعيد،ادوارد،1997،مرجع سابق. ص:284.

" بناء" المستعمرة الجديدة، حيث تم تهيئة الفضاء الفلسطيني من قبل الحركة الإستعمارية الصهيونية، والكولونيالية البريطانية في سبيل خلق " البلاد الفارغة"، لتحقيق أكبر قدر من التماهي مع الصورة الرومانسية / الإستشراقية الأوروبية للبلاد البعيدة الخالية التي تنتظر "الأبيض" لتعميرها ولتحقيق بداية جديدة في ال" نيو لاند"، في الحالة الفلسطينية- كما كل الحالات الكولونيالية الإستيطانية- تم خلق ال" النيو لاند" قسرا وبالقوة بالإبادة الجماعية/ بالمعازل والمحميات/ بالطرد والتهجير للأصلانيين، حتى تتلائم جغرافيا الواقع المستعمَر مع المتخيل الأدبي الإمبريالي.. مع التعسف الثقافي المفروض تثبيته.. مع أيديولوجيا الخطاب الإمبريالي عن الرعاة/البدائيين/ البلاد الشاسعة/ غرائبية الأصلاني . لذا نجد أن الإسرائيليون قاموا بتغيير أسماء القرى والمدن الفلسطينية، و أخذوا على "عاتقهم تدمير أي أثار دالة خلفها الفلسطينيون المطرودون ورائهم بما فيها أكثر من 500 قرية، كي تغدو فلسطين" الصحراء التي سوف يجعلها اليهود الأوروبيين تزهر". 383 ولكنها سوف تزهر بالطريقة الغربية/ الأوروبية، حيث أن الهندسة الكولونيالية توافقت مع أعين المستوطنيين القادمين من أوروبا، ذلك لتأكيد استمرارية الهوية الأوروبية للمهاجرين اليهود، ذلك أنهم (كما بقية المهاجرين/ المستوطنين الأوروبيين في أستراليا وأمريكا الشمالية) ينقلون الحضارة معهم إلى الشرق/المستعمرة، و هذه الهندسة الإستعمارية ضرورية (بحسب هرتزل) من أجل حث اليهود على الهجرة من أوروبا إلى فلسطين، حيث يقول هرتزل في هذا السياق: " سوف نأخذ معنا خبراء في الحدائق، ومصممي مناظر طبيعية..وسوف أنقل مقاهي فينا إلى الجانب الآخر بشكل مقنع ..حيث من الضروري خلق بيئات كاملة مريحة لليهود ومشابهة للبيئة القديمة التي قدموا منها..فمن الضروري الإنتباه لهذه الإحتياجات الصغيرة .. إنها هامة جدا." 384

يضاف إلى هذا النهج الإمبريالي- الإستشراقي للكولونيالية الإستيطانية تاريخيا، التجديد/ الإضافة النوعية للحالة الإستعمارية الصهيونية، حيث أن الصهيونية سعت إلى تحقيق " المستوطنة النقية"، ولم تكتفي (بعد غزو العبري للعمل) بالإستغلال أو بالنمط " المزرعة الإثنية" كما في الجزائر، هذا بالإضافة إلى سيادة نمط الترحيل القسري - الطيهور في الإصطلاح العبري- في الإستعمار الصهيوني، والإختلاف في الحالة الصهيونية عن الكولونيالية الفرنسية في سياق العنف/ المحو تجاه الجغرافيا المستعمَرة، هو ان المحو الإسرائيلي تركز على البحث عن أسماء ترتبط بالخطاب الميثولوجي الصهيوني حول " العودة" للوطن، من خلال فرض أيديولوجيا الخطاب الصهيوني حول الحق التاريخي/ وأرض الميعاد/ أرض الكتاب المقدس، هنا نجد ما يشابهه في خطاب الكولونيالية الفرنسية في الجزائر عن تاريخ روماني للبلاد، وارث

383 -مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق. ص:80.

384- Herzl, Theodor. *The Complete Diaries of Theodor Herzl.* Translated by Harry Zohn. Edited by Raphael Patai. New York: Herzl Press and Thomas Yoseloff, 1960:60.

مسيحي – لاتيني، إلا أن الإستعمار الفرنسي في الجزائر لم يطلق أسماءً على مدن وقرى مستمدة من حق تاريخي – ديني مقدس له في الجزائر أو وعد الهي بجغرافيا مرسومة منذ آلاف السنين كي يسكنها " الشعب الفرنسي المختار" على سبيل المثال، هنا الخطاب مختلف وإن كان الجذر الأساس هو ذات الجذر الإمبريالي في هندسة وتركيب الجغرافية الفلسطينية المستعمَرة، ولكن مع إضافة "المقدس" بأبعاد ميثولوجية عن تاريخ وحضارة لشعب/ أمة تريد " حقها" في تحقيق ارتباطها مع جذورها التاريخية، وتريد العودة لجغرافيتها المقدسة، وهنا نبتعد أكثر وأكثر عن التجربة الإستعمارية الفرنسية حيث يغيب المقدس/ ويغيب " حق العودة" عن الخطاب الكولونيالي الفرنسي وعن هيمنته على الجغرافيا الجزائرية.

يقول بن غوريون في رسالة إلى رئيس لجنة تسمية أماكن النقب (1949-1951):

"إننا مضطرون إلى إزالة الأسماء العربية لأسباب تتعلق بالدولة، فمثلما لا نعترف بحق الملكية السياسية للعرب في الأرض، فإننا أيضا، لا نعترف بحقهم في الملكية الروحية، ولا بأسمائهم".385

لا تخفي الكولونيالية الصهيونية عملية الإزالة والتدمير لكل الرموز التي تشير إلى وجود فلسطيني ؛ ففي موعظة قدمها موشيه ديان للأجيال الاسرائيلية الشابة أوضح ببلاغة سافرة، أن عملية إعادة إنتاج نسخة جغرافية عبرية عن فلسطين هي سياسة رسمية للدولة:

" لقد أقيمت القرى اليهودية مكان القرى العربية، حتى إنكم لا تعرفون أسماء هذه القرى العربية، وأنا لا ألومكم لأن كتب الجغرافيا تلك لم تعد موجودة أصلا، وليست كتب الجغرافيا هي وحدها التي ما عادت موجودة ، بل القرى العربية نفسها أيضا :

فقد قامت نهلال مكان معلول

وغفعات محل جباتا

وساريد محل خنفيس

وكفار يشوع محل تل الشمام

ليس ثمة مكان واحد بني في هذه الدولة ولم يكن من قبل مكان آهلا بالعرب" 386

385 – الشيخ، عبد الرحيم،2010، متلازمة كولومبس وتنقيب فلسطين: جينالوجيا سياسات التسمية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد:83،مجلد21 سنة 2010. ص:5.

386 – الشيخ، عبد الرحيم،2010، مرجع سابق. ص: 8.

لا نحسبن أن خطاب ديان صحوة ضمير/ أو ندم، بل هو في صميم الخطاب الايديولوجي الإستعماري الصهيوني؛ فإن عدنا إلى ما تم تناوله في أقسام أخرى من الدراسة التي تتناول تفكيك لبنية الخطاب الصهيوني، نعثر على مفصل مهم في الأيديولوجيا الصهيونية متعلق بما ورد معنا سابقا عن حق العودة المقدس لليهود من المنفى إلى أرض الميعاد، إلى فلسطين، وبالتالي كل من عاش على أرض الميعاد ومهما كانت الفترة الزمنية طويلة، ليس له أهمية وليس لوجودهم أهمية، ذلك أن البلاد مملوكة بشكل مقدس/الهي للشعب اليهودي، لذا وفي متابعة لذات المفهوم الأيديولوجي نجد أن الزمن والوجود اليهودي في العالم / أو المنفى، ليس له أهمية. من هنا كانت أيضا ميزة الخطاب الأيديولوجي الكولونيالي للصهيونية من حيث مرتكزاته التوظيفية للميثولوجيا الدينية اليهودية في سبيل إنجاز المشروع الإستعماري الصهيوني في فلسطين، وكما يتضح معنا من خلال خطاب ديان و بن غوريون وغيرهم من الصهاينة، فقد شكل المركب التوراتي/ الميثولجيا اليهودية مكون مركزي في مكونات الخطاب الإستعماري الصهيوني والمأمول فرضه كتعسف ثقافي على الداخل/الشباب/ المجتمعات اليهودية في كل العالم، وأيضا إستثماره سياسيا وإستعماريا لتسويق فكرة الوطن اليهودي للعالم الغربي تحديدا، وحصوله على حاضنات أساسية ترعى المشروع وتتبنى الفكرة – كما حصل مع بريطانيا العظمى ما قبل الحرب العالمية الثانية ولا حقا الولايات المتحدة– يكون تعويضا عن نقص الحكاية الصهيونية تجاه النموذج الكلاسيكي للتاريخ الكولونيالي الإستيطاني وتحديدا في قضية عدم موجود مركز/ بلد أم في الحالة الصهيونية، وأيضا سعيا من الصهاينة من خلال إنتاج وإعادة أنتاج لهذا الفرض التعسفي، لإستثمار أكبر قدر ممكن من التعاطف والدعم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز نموذج " ضحية التاريخ" لليهودي الناجي من الهولوكوست، والإضطهاد النازي. مترافقة مع صورة اليهودي " الصابرا" البطولي/ و الرومانسية الخارج من الجحيم، و المتجه لبناء وطنه في أرض اجداده. وحصاد هذا الخطاب الصهيوني يمكن أن نراه في ذلك الوقت متجسدا بالإعتراف الدولي به ومن اهم الدول في العالم كالإتحاد السوفياتي (17 مايو 1948) .

ولم تقتصر الأيديولوجيا /السياسة الإستيطانية الصهيونية في ضرورة " أسرلة/ عبرنة" الجغرافيا الفلسطينية على السنوات الأولى من حياة إسرائيل/المستوطنة، بل هي عملية إستعمارية متواصلة ومتجددة في نهجها الكولونيالي التصاعدي؛ لذا نجد أن أرئيل شارون يبارك " خريطة الإستيطان الإسرائيلي" في آخر أطلس للإستيطان صدر عن لجنة الأسماء الحكومية في سنة 2004:

" كل مستوطنة لها إسم أعطاها إياه من بناها، أعطاها إياه آباؤها ومقاتلوها، كل مستوطنة تربطنا بالأرض بجذورنا وبتاريخ اسرائيل، بالحرب والسلام بالإحترام الذي أعطيناه لأمصار أمم العالم وكبار الأمة بالأشجار والنباتات، بالأحلام والأفعال، كل إسم مستوطنة يربطنا

الواحد بالآخر ويربطنا كلنا بأرضنا، هذا العمل الذي هو عبارة عن تجميع أسماء المستوطنات في خريطة اسرائيل، هو عمل ملهم ومبارك وله قيمة قومية وتربوية من الدرجة الأولى."387

المدرسة الإستعمارية

التعسف الأيديولوجي الكولونيالي

إستخدم الإستعمار الفرنسي في الجزائر المدرسة، كمؤسسة تربوية، يمارس من خلالها دوره الثقافي–الحضاري في سياق مشروعه (التمديني–الإستعماري)، والتي كانت بالحقيقة مؤسسة تربوية كولونيالية تهدف إلى إنتاج "كومبرادور" / وكيل للرموز والقيم والثقافة والأيديولوجيا الفرنسية في المجتمع الجزائري، يقوم بمساعد السلطات الإستعمارية في السيطرة وضبط ودراسة مجتمع الأصلانيين، حيث أنه كان من المتوقع أن يشكل هؤلاء " المفرنسين"، طبقة من "المثقفين العضويين" للإستعمار الفرنسي، ومن الوسطاء بين الشعب والإستعمار، بحيث تساهم هذه الطبقة في بتمرير سياساته للشعب، كما أن هؤلاء "المثقفين" هم قوام جهازه البيروقراطي الوظيفي في المستعمرة، وبرهانه أمام المركز–الفرنسي على أثر دوره التمديني في المستعمرة . يقول شارل روبير أجرون الذي تحمل مسؤولية التخطيط لسياسة الإستعمار الفرنسي: " ليست مدرسة الأهالي مجرد إطار للغة والتخاطب بالفرنسية، بل هي مجال للتأثير على العقول والعمل قدر الإمكان على تحريرها ومساعدتها على التمثل العقلاني للثقافة الأوروبية ... و الهدف هو تمكين الأهالي من الوسائل الكفيلة بتقريبهم من الفرنسيين..وبإختصار يجب أن نكون مربيين ومعلميين". 388 ويقول الفرد رامبو:"

لقد تم الإستعمار الأول للجزائر بقوة السلاح، وإنتهى عام 1871 بنزع السلاح من القبائل، وتمثل الثاني بقبول إدارتنا وعدالتنا من قبل أهل البلد، أما الثالث فسيتم من خلال المدرسة، فالإستعمار سيؤكد تسلطه على اللغة المحلية بمختلف لهجاتها، وإدخال الفكرة التي نحملها نحن بأنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم إلى أذهان المسلمين، وذلك بإبدال الجهل والأحكام المسبقة المغالية بمفاهيم أولية للعلم الأوروبي الدقيق". 389 أيضا لم يكتفي الإستعمار بإنشاء مدرسته الكولونيالة بل أيضا فرض الفصل والفرز بين المدرسة الجزائرية والمدرسة الكولونيالية، وهو فصل يضمن رقابته المشددة على مدارس الأهالي كي يضبط عملية الإنتاج الرمزي– الأيديولوجي ويضمن أنها بالإتجاه المرغوب والمطلوب للنظام الإستعماري، يقول الجنرال كافينياك: " فبإحداثنا للأكاديمية، وبتحويلنا للمدارس الجزائرية إلى ثانويات، سنضع، من ناحية توزيع الإختصاصات بين المتروبول والسلطات المحلية، تمييزا أساسيا بين التعليم الأوروبي والتعليم الإسلامي، الأول سيكون تابعا

387 – الشيخ، عبد الرحيم،2010، مرجع سابق. ص:.15

388– مالكي،أمحمد، 1994، مرجع سابق. ص:14.

389 – ورد في كتاب: مالكي،امحمد،1994،مرجع سابق. ص:147.

مباشرة لوزارة التعليم العام، أما الثاني فسيخضع لصلاحيات وإختصاصات الحاكم العام."390 لم يتوقف الإستعمار الفرنسي عند فرض رقابته وضبطه للعملية التربوية على المدارس الجزائرية، وإنما سعى إلى إغتنام الفرص من أجل إغلاق المدارس الجزائرية، أو التضييق عليها؛ كما نجد في قرار (شوطان) الصادر بتاريخ 8 مارس 1938 و الذي يقضي بمنع تعليم اللغة العربية في القطر الجزائري، بإعتبار اللغة العربية لغة أجنبية . 391 صحيح أن مثل هذه القرارات لم تدم طويلا وإنما كانت تمارس كإجراءات عقابية على خلفية تصاعد نشاط المجتمع الجزائري التحرري كما نجد في أحداث ماي الدامية عام 1945؛ ففي تاريخ 12 يوليو 1945 صدر أمر يفرض على معلمي المدارس العربية معرفة اللغة الفرنسية، ولما كان جل المعلمين متخرجين من جامعة الزيتونة أو كلية القرويين حيث لا تقرأ اللغة الفرنسية كان هذا القرار حجة لغلق عدد كبير من المدارس. 392

إذن يمكن القول بأن المدرسة شكلت بالنسبة للإستعمار الفرنسي في الجزائر، إعادة إنتاج علاقات القوة التي تؤصل قدرة المهيمِن على فرض تعسفه على المهيمَن عليه، وهذا من خلال " معاودة إنتاج للتعسف الثقافي الذي يرسخه". 393 بناءا على أن أي نشاط تربوي هو موضوعيا نوع من العنف الرمزي، فهو قد فرض "فرضا من قبل جهة متعسفة لتعسف ثقافي معين " 394 لهذا وفي ذات السياق الكولونيالي العالمي، يمكن إعتبار نظام التعليم الذي صمم من أجل الهند، و الذي تم فيه تعليم الطلبة الهنود ليس الأدب الانكليزي وحسب بل التفوقية الطبيعية الانكليزي كذلك . 395 ترسيخا للتعسف الثقافي للامبريالية الانجليزي. أيضا مشروع (التمثيل الاستيعابي) الفرنسي تجاه الجزائر هو شكل من إعادة إنتاج الهيمنة. كما أن مرجعية هذه المدرسة/أو المؤسسة – وهي هنا النظام الإستعماري الفرنسي – التي تقوم بالإنتاج الثقافي تتمتع بسلطة ثقافية "بصفتها مفوضة من قبل الجماعات أو الطبقات التي توكل إليها فرض نموذجها الثقافي التعسفي وفق نمط من الفرض يحدده هذا النموذج، أي بصفتها تمتلك بالتفويض حق ممارسة العنف الرمزي.

في ذات السياق يمكن إعتبار محاربة اللغة العربية في الجزائر من قبل الكولونيالية الفرنسية، قد جاء ملازما لمحاربة المؤسسات التربوية الجزائرية، وذلك لما للأبعاد الرمزية/ الهوياتية التي تمثلها وتعبر عنها اللغة، فهي ليست مجر وسيلة للتعبير، وإنما هي من أهم وشائج الإرتباط والإتصال مع الإمتداد الحضاري العربي–الإسلامي للجزائر، وهي الحامل الثقافي للإنتاج المعرفي–العلمي الجزائري، وهي الفضاء الذي أنتج منه الكلام

390 – مالكي،أمحمد، 1994، مرجع سابق. ص:165.

391 - الأشرف، 2007، مصدر سابق. ص :97.

392 – الأشرف، 2007، مصدر سابق. ص:98.

393 – بورديو، بيير، 1994، العنف الرمزي، بيروت، المركز الثقافي العربي .ص:14.

394– بورديو،بيير، 1994،مرجع سابق.ص:7.

395 – سعيد،ادوارد،1997، مرجع سابق.ص: 167.

المقدس وهي أيضا تعكس آلية تفكير المجتمع الجزائري ومخاوفه/وأحلامه/رغباته، وميكانيزمات دفاعه النفسية–الإجتماعية، وبالتالي تدمير اللغة هو تدمر مكون مركزي من مكونات

الشخصية الوطنية، وهذا ما سعى إليه الإستعمار الفرنسي في الجزائر حيث (وفي سياق مسعاه التدميري للمجتمع والهوية الجزائرية كإستعمار إستيطاني) سعى الإستعمار الفرنسي إلى القضاء على سيادة اللغة العربية كلغة إنتاج علمي ومعرفي، ولغة مهيمنة سياسيا/اقتصاديا/ثقافيا، لهذا نجده حارب المؤسسات التربوية التي تعنى بإستمرار سيرورة التواصل الإنتاج المعرفي في مختلف الحقول الثقافية باللغة العربية، وبالتالي حصر اللغة العربية في الساحة/ الفضاء الذي يريده الإستعمار الفرنسي وهو الفضاء الإجتماعي العام في المعاملات اليومية المحلية للجزائريين في الأرياف والأسواق والمدن، وهو فضاء يتبع وبالضرورة الخطاب الأيديولوجي المهيمن للنظام الحاكم في البلد، وهو هنا النظام الإستعماري الفرنسي، لذا فإن المعركة خاسرة لصالح اللغة الفرنسية/ لغة السلطة، كما أن الحاضنة الشعبوية للغة العربية المتمثلة باللهجات المحلية/ "الدارجة"، لا تحافظ على المستوى الحضاري للغة العربية التي كانت عليه، ولا تقوم بإنتاج ثقافي جديد، و هي أيضا منقطعة عما يدور من حولها من إنتاج علمي وأدبي في العالم، ذلك أن الإستعمار الفرنسي هدم المنشأة التربوية، وقطع سيرورة العمل التربوي، والتواصل/ التثاقف مع مختلف الثقافات والشعوب، فكما حصر الجزائريين جغرافيا/ و مكانيا في القصبة (ماتبقى من المدينة الجزائرية الأصلانية)، قام أيضا بحصر وتشويه الهوية الكيانية والحضارية للجزائريين بأن قدم لهم جوازات السفر وبطاقات تعريف خاصة بهم كتب عليها في خانة الجنسية إسم " مسلم فرنسي" بالإضافة إلى ذلك قام بدفع الجزائريين أكثر وأكثر بإتجاه المحلية/الشعبوية/ الدارجة، كي يختزل اللغة والحضارة العربية إلى مجرد رديف للمحلي/الريفي/الهامشي، يفسر " الأشرف" تراجع مكانة اللغة العربية بأنه " بالرغم من أن اللغة العربية لم تكن ممنوعة في الجزائر فإنها رغم ذلك سوف تتقهقر بسبب وجودها المستديم في وضعية المغلوب، وليس لخصائص اللغة أي دخل في ذلك. وأنه من الخطأ أن يصدر المرء في حكمه عن العاطفة القومية الساذجة، فيدعي بأن اللغة العربية أقوى من الإنسان، وأنها معصومة من التخلف الذي يقع فيه الإنسان، وأنها منفصلة عن مصيره، وقادرة على أن تحصل من تلقاء ذاتها على جميع أسباب التطور العلمي الحديث، رغم أن البلد الذي يحتضنها متخلف."396

في هذا السياق، وضمن الخطاب الإستعماري – الإستشراقي لا تكتفي الكولونيالية الفرنسية، بإقصاء اللغة العربية وتهميش دورها وتأثيرها، وحصرها على المستوى القصبة، وإنزال مكانتها إلى مجرد للهجة محلية، بل أيضا سعت إلى بتر الجذور الثقافية للمجتمع الجزائري، وتحويله قسرا إلى فضاء .مهشم/متخلف/صحراء كي يكون مقبولا للعين والبنية المعرفية الفرنسية، و هذا أيضا ينسجم مع البنية الأساسية للإستعمار

396 - الأشرف، 2007، مصدر سابق.ص: 418.

الفرنسي كإستعمار استيطاني قائم على الإزالة والتدمير. يقول أوجين كومب : " إن مما لاشك فيه أن التعليم في الجزائر كان في عام 1830 أكثر انتشارا و أحسن حالا مما هو عليه الآن، الأمر الذي لم يكن يرضي السلطات في الجزائر، فقد كان هنالك أكثر من الفي مدرسة للتعليم الإبتدائي، والثانوي، والعالي..هذا فضلا عن مئات المساجد التي كانت تعنى بتلقين اللغة العربية لطالبيها" 397

يقول الكاتب الفرنسي بولارد في كتابه (تعليم الأهالي في الجزائر): " كانت الجزائر فيما مضى تضم معاهد علمية عظيمة الشأن، فالفلسفة والآداب والعلوم والطب وقواعد اللغة والقانون الإسلامي وعلم الفلك، كل هذه العلوم كان يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين أنفسهم. كما كانت هناك مدارس عديدة متخصصة في تعليم القضاء الشرعي والعلمي وكان الملوك يختارون مستشاريهم من صفوة المتعلمين من خريجي تلك المعاهد. 398

وقد مارس الخطاب الإستعماري- الإستشراقي سيطرته الفكرية والثقافية على الأصلانيين، منطلقا من كونه خطاب صادر عن السلطات الإستعمارية صاحبة " السلطة الرمزية" في البلاد المستعمَرة، والتي " تتحدد بفضل علاقة معينة تربط من يمارس السلطة بمن يخضع لها، أي أنها تتحدد ببنية المجال التي يؤكد فيها الإعتقاد ويعاد إنتاجه، إن ما يعطي لكلمات، وكلمات السر، قوتها، وما يجعلها قادرة على حفظ النظام أو خرقه هو الإيمان بمشروعية الكلمات ومن ينطق بها وهو إيمان ليس في إمكان الكلمات أن تنتجه أو تولده"399 فالإستعمار الفرنسي القادم من " الحضارة" وصاحب "الرسالة التحضيرية"، يشرعن إستعماره بكونه الممدن/ المتفوق الذي يريد إدخال " النور" والعلم الى هذه البلاد الفقيرة / المتأخرة، بما يعنيه ذلك من إقران للخطاب الإستعماري الذي يحتوي على مظاهر الحياة والسلوك والعادات الإجتماعية و أنماط التفكير الأوروبية على أنها مظهر أساسي وضروري للتمدن والتقدم وأي مظهر ثقافي-سلوكي "غير أوروبي"/ مختلف عن القيم والثقافة الأوروبية، هو علامة تخلف وإنحطاط ومن خلال معاودة إنتاج الإستعمار الفرنسي للتعسف الثقافي الذي يرسخه، يسهم بذلك بمعاودة إنتاج علاقات القوة التي تؤصل قدرته على الفرض التعسفي.400

الأبعاد الطبقية للمدرسة الكولونيالية الفرنسية

في مقابل الإنحطاط الذي تعرضت له اللغة العربية، نجد أن الإستعمار الفرنسي لم يقم بفتح المدارس الإستعمارية إلا أمام أبناء النخبة الإقطاعية والبرجوازية الجزائرية، حيث "أن اللغة الجديدة التي ستستعملها البورجوازية الجديدة هي الفرنسية، وطبيعي إذن أن تبرز "

397 – فيبر،ماكس، ترجمة محمد علي مقلد، الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، بيروت، مركز الإنماء العربي. ص: 36.

398 – فيبر،ماكس، ترجمة محمد علي مقلد، مرجع سابق.ص:36.

399 – بورديو،بيير،2007، الرمز والسلطة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.ص:56.

400 – بورديو، بيير، 1994،مرجع سابق، ص14.

أنتلجانسيا جديدة" في ملامحها وجذورها ومنطلقاتها." يؤكد "الأشرف" بأن المجتمع الجزائري قابل بشيء من الرفض المساعي لإرسال أبنائه إلى المدارس الفرنسية، علما بأن هذه المساعي كانت على أية حال ضعيفة... وعموما الأمر كان منحصرا – بعدما مضت على الإحتلال[الإستعمار] ثلاثون سنة أو يزيد- كان الأمر منحصرا في حالات معدودة، بسبب تطبيق سياسة تهدف إلى التأثير على فئة قليلة تسمى " أبناء الأعيان"، فالذين إستفادوا من هذه السياسة هم أبناء الإقطاعية المرتزقة التي خلقها المستعمرون... أيضا يشير "الأشرف" بأن " التعليم الفرنسي ظل مدة طويلة من الزمان، مرتبطا في أذهان الناس، بمحاولة التنصير ." الأمر الذي نتج عن هذه السياسة الكولونيالية الفرنسية، هو فرز طبقي-مناطقي على مستوى المجتمع الجزائري بأسره، حيث تقدمت النخب الحضرية البرجوازية والإقطاعية للإلتحاق بالمدرسة الإستعمارية الفرنسية في مقابل توجه طبقة الفلاحين في الأرياف نحو الجمعيات المحلية والعربية. بالنسبة للإستعمار الفرنسي، فإنه لم يفتتح المدارس إلا من أجل مصالحه أولا، وذلك من أجل تكوين طبقة كومبرادور ثقافي-اداري يقدم خدماته للجهاز الكولونيالي الفرنسي ويشكل حلقة وصل بينه وبين المجتمع الجزائري، حتى الحفاظ على بعض المدارس التي تعلم اللغة العربية (ضمن عملية الضبط والتحكم) كان في ذات السياق؛ حيث كان بالجزائر ثلاث مدارس سميت لتعليم اللغة العربية (البليدة-قسنطينة-تلمسان) لكن لم تؤسس هذه المدارس لإزدهار الثقافة العربية وإنما أسست لإعداد موظفين ينخرطون في الجهاز الإداري والمدني للنظام الإستعماري؛ فإدراكا من المارشال راندون بالدور الذي تزاوله الزوايا ورؤساؤها، فقد جهد من أجل استمالة الطرقيين ومراقبة إطاراتهم الدينية، وأيضا ادراكا منه لمكانة التعليم والثقافة الإسلاميين في حياة الشعب الجزائري، فقد عزل المشرفين على المدارس القرآنية في القبائل، مؤسسا على غرار ذلك ثلاث مدارس في كل من قسنطينة وبليدة وتلمسان، متمتعة بنظام تعليمي تابع من حيث مناهجه ومضمونه لنظيره بالمتروبول، عسى أن يتمكن من تخريج أطر مؤهلة لأن تضمن"نوعا من الولاء لفرنسا".401

ورغم قلة إنتشار التعليم، والمنفعة المرجوة منه لصالح الإستعمار، إلا أنه أثار إستياء المستوطنين الفرنسيين وغضبهم؛ " ففي نص القرار الذي صادق عليه مؤتمر المعمرين المنعقد بتاريخ 21 مارس سنة 1908 جاء فيه: أن تعليم الاهالي خطر على الجزائر .. لذا يقترح المؤتمر سد أبواب التعليم الإبتدائي في وجه الأهالي " 402حيث يمكن أن يُفهم هذا الموقف المتشدد للمستوطنين الفرنسيين، بناءً على نظام الإمتيازات الإقتصادية والرمزية التي يمنحهم إياها النظام الكولونيالي الفرنسي في الجزائر، القائم على نمط "المستعمرة المزرعة الإثنية"، حيث يجني فيها المستوطن أفضل الأرباح، ويحصل على أجود الأراضي، ويستحوذ على التمثيل السياسي، والإنتاج الرمزي، وبالتالي يصعب عليه هذا المستوطن الفرنسي رؤية الفلاح البسيط الجزائري الذي يعمل في الحقل لصالح سيده الفرنسي، يتحول أبنائه إلى أطباء

401 – مالكي،أحمد، 1994، مرجع سابق. ص:168.

402 – بوعزيز، يحيى، 2009، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830الى 1954، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع. ص:103.

/معلمين/مهندسين.. وهي صعوبة تتعلق بالتهديد الذي من الممكن أن يشكله الأصلاني المثقف، والذي سوف يتحول إلى منافس لنظيره الأوروبي في عدة مجالات، وتحديدا في مجال الحقوق السياسية للجزائريين، وإن كان هذا المثقف الأصلاني ملتزم بحدود الهامش الشرعي المتاح للنشاط السياسي الذي يقدمه النظام الإستعماري؛ ذلك أن مجرد أن يرفع الفلاح الجزائري رأسه من حقل/ مصنع الأوروبي الذي يعمل به ليتأمل قليلا في العلاقة التي تربطه بالسيد الكولونيالي الفرنسي، هذه اللحظات الخاطفة الخارجة عن دائرة العمل الروتيني الشاق الذي يقوم به هذا الفلاح / أو العامل في المصانع الفرنسية، هي علامات مستفزة ومهددة للنظام الرأسمالي الكولونيالي الفرنسي.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه من الصعب إحداث فصل خالص/ومطلق في العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، بمعنى أن هنالك علاقة معقدة بين الطرفين، ففي الوقت الذي يدمر فيه الإستعمار البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المستعمَر، و يفرض خطابه الأيديولوجي، ولغته، ونظامه التعليمي والإداري، ويمارس إقصائيته التعسفية للهوية الثقافية/ الحضارية للأصلانيين، إلا أنه أيضا قد أنتج الطبقة / الفئة التي تمثل طلائع " حفاري قبوره" – بالتعبير الماركسي- ذلك " أن القومية حين أخرجت الناس إلى الشوارع في مسيرات ضد السيد الأبيض، كانت في كثير من الحالات بقيادة محاميين وأطباء وكتاب، كانت القوة الإستعمارية هي التي شكلتهم جزئيا وأنتجتهم؛ فقد لقنت المدارس الإستعمارية العظيمة أجيالا من الطبقوسطية الأصلانية حقائق هامة عن التاريخ والعلوم والثقافة ومن خلال هذه العملية التعليمية أدرك الملايين المقومات الأساسية للحياة الحديثة، بيد أنهم ظلو تابعين خاضعين لسلطة تقوم في مكان آخر غير حيواتهم .403 بالرغم من ذلك خرج من صفوفهم مثقفيين مفككين للظاهرة الإستعمارية متجاوزين للقومية وللإمبريالية معا، وهو ما شكل تغيير "كوبرنيكيا" – حسب تعبير إدوارد سعيد- في العلاقة بين الثقافة الغربية والامبراطورية خلال السنوات المبكرة من هذا القرن، ذلك أنه ولأول مرة يدرك الأوروبيين بأن تاريخ الشعوب الخاضعة المنضوية، وثقافاتها، قابل للتحدي من قبل هذه الشعوب نفسها التي كانت الى ما قبل بضع سنوات فقط تخضع ببساطة للتدميج والإشتمال – ثقافة وتاريخا وأرضا وكل شيء- ضمن الإمبراطوريات الغربية العظيمة وإنشاءات حقولها المعرفية. فقد تجاوزت موجه هائلة من النشاط والفكر والتنقيح المناهض للإسعمار والمناهض في نهاية المطاف للإمبريالية، الصرح الضخم للإمبراطورية الغربية، متحدية إياها في حصار متبادل بحسب تعبير غرامشي". 404 أيضا في الحالة التحررية/ التفكيكية الجزائرية نجد أن للمدرسة الفرنسية قامت بدور مركزي في تشكل النخب الراديكالية (مصالي الحاج) والنخب الليبرالية (فرحات عباس) خاصة من حيث البرامج المطروحة، وأدوات العمل السياسي، كما أن المؤسسة العسكرية (لاحقا) ذاتها لم تقم فقط على الخلايا

403 – سعيد، ادوارد،1997، مرجع سابق. ص:281.

404 – سعيد، ادوارد،1997، مرجع سابق.ص: 254.

والشبكات المسلحة لجبهة التحرير الجزائرية وإنما أيضا إعتمادا على الجزائريين الموجودين في الجيوش الفرنسية، والكفاءات المتعلمة في المدارس الفرنسية." 405

المدرسة في السياق الكولونيالي الصهيوني

تختلف تجربة المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بآلية إدارة النظام الكولونيالي الصهيوني للعملية التربوية، وللمدرسة كمؤسسة تربوية، عما كان عليه الحال في الجزائر، حيث إتسمت السياسات الكولونيالية الصهيونية تجاه المؤسسات التربوية الفلسطينية بالضبط والتحكم بالمناهج التعليمية، و بالعمل على إعاقة سيرورة العمل في المدارس سواء تمثل ذلك بالتفتيش، والإغلاقات للمدارس وللمؤسسات الاكاديمية الفلسطينية، والإعتقالات لكل من الطلبة و المعلمين. كما مارس النظام الإستعماري الصهيوني سياسة الإهمال والإقصاء تجاه كل ما يتعلق بإحتياجات هذا القطاع المادية من مرافق ومباني ومستلزمات، و سنناقش في هذا السياق عدة محاور تتعلق بالمؤسسة التربوية الفلسطينية تحت السيطرة الإستعمارية الصهيونية في سياق مقارنتها مع الجانب الجزائري .

1 – الرقابة والتفتيش على المناهج، في البداية يجب التمييز هنا بين تجربة الفلسطينيين في الداخل المستعمَر عام 1948، وبين المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي المستعمَر عام 1967، وهنا تختلف التجربة الفلسطينية عن نظيرتها الجزائرية حيث لا يوجد في التاريخ الجزائري ساحتان/ أو نظامان إستعماريان للمؤسسات التربوية، بينما في المجتمع الفلسطيني كان هنالك النظام التربوي الصهيوني في الداخل (المستعمَر عام 48) الخاص بما تبقى من الشعب الفلسطيني بعد نكبة عام 1948، حيث تقدم السلطات الإستعمارية الصهيونية مناهج تطلق عليها إسم "المناهج العربية" (بإعتبار أن الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الداخل الفلسطيني المستعمَر عام 48، هو مجر أقلية عربية، وهو تعريف يلغي الهوية الوطنية الفلسطينية عنهم) وهي مناهج تختلف عن ما هو موجود في المدارس اليهودية، و يسعى من خلالها النظام الإستعماري الصهيوني إلى محو هوية الفلسطينيين الجماعية وفرض تعسفه الأيديولوجي عليهم، وتدجين وعيهم إلى مجرد مواطنيين إسرائليين مواليين وتابعين للدولة الإستعمارية، حيث تنص المادة الثانية من قانون تعليم الدولة لسنة 1953 على أن التعليم ينبغي أن يؤسس على : " ..تحصيل العلوم، محبة الوطن، والولاء لدولة إسرائيل والشعب اليهودي، والتدريب على العمل الزراعي والحرفي، وتحقيق مبادىء الرواد، و الكفاح من أجل مجتمع مبني على الحرية والمساواة." 406 أيضا نجد أنه في العام 1972 قدمت اللجنة الخاصة

405 – بوعزيز، يحي، 2009.ص:.100

406 – سرية، صالح، 1973، تعليم العرب في اسرائيل، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية. ص: 45.

لإعداد الأهداف المتعلقة بالتعليم العربي (برئاسة نائب وزير التربية والتعليم أهارون يادلين) قدمت إلى وزير التربية والتعليم يغئال آلون تقرير حول التعليم العربي الذي يرتكز بحسب التقرير على :

1 – التربية للسلام، 2 – التعليم من أجل الولاء للدولة وتعزيز الحس الجماعي لكل المواطنين، 3 – تنمية الخطط التي تهدف إلى تسهيل مسألة إستيعاب إسرائيل الإجتماعي والثقافي للعرب الموجودين فيها. 407

لم يغب خطاب الأمن عن بال الساسة الإسرائيليين تجاه ما يسمونه ب" الأقلية العربية" وتحديدا في الفترة التي تلت الإنتصار الصهيوني العسكري على العرب والفلسطينيين عام 1948؛ فقد أوضح السيد ديبون مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية في 22 تشرين الأول/ أوكتوبر 1957: " بضرورة أن تتضاعف الجهود في كافة النشاطات لكي تكون المحور الأساسي الذي من شأنه في ظل التناقض الداخلي القائم، أن يمنع تحول مشاعر الضغينة (من قبل العرب) إلى نشاطات سرية معادية لليهود، وأن يغذي مشاعر التصالح والتكامل الإجتماعي." لذا إقترح ديبون أن يتمحور هدف التعليم العربي حول:

"تعليم المواطنين العرب كيفية أن يكونوا فاعلين في المجتمع لمصلحة الدولة ولمصلحتهم الشخصية لكي لا يصبحوا طابورا خامسا، أو يتحولوا ناشطين احتماليين وهدفا للأعداء المحيطين بهم، سواء الاعداء وراء الحدود القريبة أم الأعداء وراء الحدود البعيدة." 408

هذه السياسات التربوية (كما الحالة الجزائرية) تنسجم مع طبيعة المشروع الكولونيالي الإستيطاني الصهيوني، صحيح أننا في هذه الدراسة نعتبره تجسيدا "للمستعمرة النقية" والإستيطان النقي، ووجود جزء صغير من الشعب الفلسطيني في وسط المستوطنة (اسرائيل) لا يلغي السمة السائدة/ الغالبة للإستعمار النقي الصهيوني، لهذا وبناء على هذه الطبيعة البنيوية للإستعمار الصهيوني نستطيع إدراج سياسات الهضم والإستيعاب الصهيونية تجاه الفلسطينيين المتواجدين في فلسطين المستعمَرة عام 48، بأنه مظهر إستكمالي للقتل الجماعي والتهجير القسري والتدمير الذي مارسته الكولونيالية الصهيونية تجاه المجتمع الفلسطيني، والتعسف الأيديولوجي الذي تسعى لفرضه السلطات الإستعمارية على الفلسطينيين في داخلها، بالإضافة إلى فرض السيطرة والقيود على الحركة و سياسة التجميع في أماكن محددة والفصل بين مختلف التجمعات الفلسطينية في نفس الوقت، هذه السياسة تشبه إلى حد كبير سياسات المماهاة البيوثقافية (بتعبير وولف) التي مارسها الإستيطان الكولونيالي الغربي في الولايات المتحدة، أيضا وفي ذات السياق التدميري للهوية الجماعية الفلسطينية أطلق الإستعمار الصهيوني مسمى " الأقلية العربية" على الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني المستعمَر48، حيث تم إلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية، ولم يكتفي بذلك

407 - سرية، صالح، 1973، مرجع سابق. ص: .205

408 – الحاج، ماجد، 2006، تعليم الفلسطيني في اسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص:183.

بل قام بتفكيك هذه "الأقلية" إلى أقليات أصغر بناءً على هويات طائفية ودينية وإبرازها كهويات عامة أساسية مقابل الهوية العربية الثانوية، يقول الدكتور هيرشبورغ الذي شغل في الخمسينات منصب مدير الشؤون الإسلامية في وزارة الشؤون الدينية:

" بأن هنالك ضرورة لمعاملة العرب على أنهم مواطنون إسرائليون ينحدرون من ديانات مختلفة وطوائف ومذاهب متعددة سواء من الإسلام أم من المسيحية أو كانوا من الدروز والكاثوليك والأرمن، وليس على أساس أنهم عرب وحسب، أي أن المعضلة لا تكمن في التعاطي مع العرب كعرب، بل تكمن في التعاطي مع مجموعات وجنسيات متنوعة، وفي إيجاد حل لمشاكل كل منها على حدة، كما علينا أن نحرص على تعزيز التناقضات بين المجموعات المختلفة والتخفيف من عروبتها، بهذه الطريقة سينسى العرب أنهم عرب، وسيدركون أنهم إسرائيليون ولكن من أنماط مختلفة." 409 لهذا لم تتعامل السلطات الإستعمارية الصهيونية مع أقلية عربية واحدة في داخل كيانها الإستيطاني، وإنما كان دوما هنالك خطاب للطائفة الدرزية، وآخر للبهائية، وللمسيحيين، وللمسلمين، وللبدو، وهي هويات أصبحت تشكل المحاور المعتمد لدى السلطات الإستعمارية في نطاق تحسين وتطوير بعض الشؤون الحياتية المعيشية لهذه "الأقليات"، وهو الهامش الذي نمى لاحقا ليصبح (كما هو عليه اليوم) العمل نحو تمثيل الفلسطينيين في داخل برلمان المستعمرة الصهيونية "إسرائيل"، من أجل تحصيل المزيد من الحقوق المدنية، والمساواة. وهو هامش يعزز خطاب الشرعنة للنظام الديموقراطي الصهيوني عالميا، ويطمس تاريخ وحقيقة المستعمرة الإستيطانية الصهيونية، من خلال تحويل التناقض الرئيسي بين الشعب الفلسطيني المتواجد في داخل المستعمرة الصهيونية "إسرائيل" إلى طيف من عدة أطياف المعارضة الداخلية التي يشملها النظام السياسي الصهيوني، فهي شرعية لأنها متوافقة مع الخطاب السياسي الصهيوني، وهي تعمل في نفس الوقت على إعادة إنتاج لشرعية للنظام السياسي الإسرائيلي، كما أن هذه المشاركة في الإنتخابات الصهيونية تهمنا في هذه الدراسة لأنها تقدم لنا مثالا على نتائج سياسات المحو والهضم التي مورست على الفلسطينيين داخل المستعمرة إسرائيل، وهي دليلا على الإستيعاب لهذه "الأقليات" الدينية النتوعة. من الجدير ملاحظته هنا أن المثقف–السياسي الفلسطيني الذي يشارك في المؤسسة الصهيونية "الكنيست" هو من إنتاج المدرسة الكولونيالية الصهيونية، وبالتالي هو شبيه إلى حد ما بنظيره المثقف الليبرالي الجزائري –قبل تحول العديد منهم لجبهة تحرير لاحقا– الذي كان ينشط سياسيا ضمن خطاب الشرعية الفرنسية للحصول على المزيد من الحقوق السياسية للجزائريين، فكلاهما من إنتاج المؤسسة الكولونيالية التربوية، و كلاهما ملتزم بحدود الخطاب الشرعي/ القانوني الكولونيالي، أيضا من الجدير ملاحظته هنا أن الكولونيالية الصهيونية وبالرغم من ما تستفيد منه في شرعنة نظامها السياسي و تمويه الوجه الكولونيالي العنصري من خلال ترويج خطاب " الديموقراطية الوحيدة" في المنطقة، أو "واحة الديموقراطية في الشرق المتوسط"، وهو تسويق تأمل أن يلقى صداه سياسيا واقتصاديا وعلى أكثر من مستوى في أوروبا والغرب والعالم بشكل عام لما في ذلك من ضمان لديمومة الصورة الشرعية

409 – الحاج، ماجد، 2006. ص:183.

للوجود الصهيوني، حيث أن كسب المعركة على مستوى المجتمع الدولي يعني إضافة تثبيتات أخرى على التشويهات المصنعة للوجه الكولونيالي الصهيوني .

ما تود الإشارة إليه هنا الرسالة إلى أن هذا النضال السلمي/القانوني/الشرعي لم يكن مرغوبا به لا في الحالة الجزائرية ولا في الحالة الفلسطينية، وإن إعتبرته العديد من السلطات الكولونيالية الصهيونية شكلا من أشكال التفريغ الهوياتي/السياسي المسيطر عليه والمضبوط، إلا أن رغبة الإستعمار الصهيوني في سياق العمل على تفكيك الهوية الجماعية الفلسطينية، هو " تدريز" الفلسطينيين، بمعنى تعميم حالة ولاء وخدمة جزء كبير من الدروز وغيرهم من البدو، في المؤسسة العسكرية الصهيونية، على باقي الفلسطينيين، حيث ان هدف التفكيك الهوياتي، هو خلق التناقضات بينها وهنا وجد الإستعمار الصهيوني في الاختلاف الطائفي أرضية لرسم خارطة التقسيم الطائفي/والمذهبي، وبالتالي تسهيل عملية التحطيم لاحقا في المؤسسات الصهيونية المختلفة. هذا هو طموح النظام الإستعماري الصهيوني، لهذا نراه يقمع ويلاحق نشطاء سلميين وأعضاء كنيست "عرب"، وحتى هذا المنفذ "الشرعي" يتم التعرض له والتضييق عليه. من الجيد الإشارة هنا أيضا أن المؤسسة التربوية الإستعمارية سعت إلى تغييب المضمون القومي العربي للفلسطينيين مع تركيز أعلى على الجانب المتعلق بالمضمون الثقافي الديني (بعد إزالة الرموز والإشارات التي تتعلق بالجهاد/اليهود/الفتوحات)، وذلك كما ذكرنا من أجل خلق النزاعات الطائفية وكشكل تعويضي عن غياب الهوية القومية العربية والهوية الوطنية الفلسطينية، كما أن هذا الإستنجاد بالمضامين الثقافية الدينية للفلسطينين، كان يهدف إلى تسهيل "أسرلتهم"، أي يصبحوا إسرائيليين بشكل أسلس وأسهل؛ ذلك أن التفكيك للهوية الوطنية يقربهم إلى حد غير قليل من هذا الشتات اليهودي الذي يحتوي على العديد من القوميات (يمنية، عراقية، مغربية...المانية، روسية، بولندية) وهم جميعهم ينصهرون في بوتقة الهوية الإسرائيلية، صحيح أنهم جميعهم يهود، ولكنهم من قوميات مختلفة وكلهم اسرائيليون، وهذا المشهد ما تأمل الكولونيالية الصهيونية إنعكاسه على الفلسطينيين في داخلها.

قضية أخرى تجدر الإشارة إليها بالنسبة لتعليم الفلسطينيين في داخل المستعمَرة " إسرائيل"، (وهنا تختلف التجربة الفلسطينية عن الجزائرية) هو أنه لم تكن تهدف من خلاله السلطات الإستعمارية الصهيونية إلى تكوين كتبة وموظفيين ومترجمين يعملون في جهازها الإداري، لأنها كمستعمرة نقية/خالصة لم ترغب في الإعتماد لا على اليد العاملة العربية ولا الموظفين العرب، وهنا أيضا يختلف المشروع الكولونيالي الصهيوني عن الإستعمار البريطاني في فلسطين، الذي سعى إلى إنشاء جهاز تعليمي يلبي إحتياجاته بالأساس، هذا بالإضافة

إلى نزع السلطات الإستعمارية البريطانية لأي مضمون وطني/قومي في المناهج المقدمة للشعب الفلسطيني، ففي خطابه أمام اللجنة الملكية، قال خليل طوطح (مدير مدرسة الفرندز للصبيان في رام الله) :

" قد يبدو أن مناهج التعليم في المدارس العربية مصممة ليعتاد العرب على فكرة الوطن القومي اليهودي أو لجعل التعليم من الحيادية بحيث يفتقر إلى الخطورة، ولا يهدد تنفيذ سياسة الحكومة، بينما يتوخى التعليم اليهودي هدفا معينا وهو ليس حياديا، بل يرمي إلى إرساء الصهيونية وإلى انشاء وطن قومي يهودي، وإحياء الثقافة العبرية، يشعر العرب الفلسطينيون أن التعليم الذي يتلقونه لا يتوخى مثل هذا الهدف ."410

تقترب السياسة الإستعمارية الصهيوينة (والبريطانية) في نزعها لأي مضمون قومي أو وطني من المناهج المدرسية والجامعية، بالإضافة إلى مراقبة المناهج والكتب الدراسية والكتب العامة، من ممارسات النظام الإستعماري الفرنسي في الجزائر، مع فارق جوهري في أن اللغة العربية لم تحارب بالشدة والشراسة التي حوربت بها اللغة العربية في الجزائر، كما أن اللغة العبرية لم تفرض على المدارس العربية بالشكل الذي تم في المدارس الجزائرية، صحيح أن السلطات الإستعمارية الصهيونية فرضت تدريس اللغة العبرية في المدارس العربية بالإضافة إلى الأدب العبري والتاريخ اليهودي، وكثفت من سيطرتها على المدارس العربية بناءً على توصيات العديد من المسؤوليين التربويين فيها. بالرغم من هذه المعالم الأساسية للسيطرة الكولونيالية الصهيونية على المؤسسة التربوية، إلا أنها قدمت حدا أدنى من الإهتمام باللغة العربية وبالثقافة العربية والأدب العربي، هذا لا نجده في المدرسة الاستعمارية الفرنسية، هذا بالإضافة إلى أن الدولة الاستعمارية الصهيونية "تعتبر اللغة العربية إلى جانب اللغة العبرية لغة رسمية للدولة" 411 والهدف من هكذا سياسة صهيونية هو تطبيع التواصل مع الداخل/ الفلسطينين وبالتالي السعي نحو تحقيق السلام الداخلي، ومنع الإنفجار في الداخل الصهيوني، وأيضا الهدف الصهيوني من الحفاظ على اللغة العربية وإقرارها كلغة رسمية للدولة وإستخدامها في الإعلام الصهيوني، هو إدراك القادة الصهاينة من وقت مبكر صعوبة الإستيطان و الإستقرار لمدة طويلة/ للأبد (كما تحلم الصهيونية) دون إيجاد روابط/ تواصل أو شكل من أشكال القبول العربي المحيط بإسرائيل والذي من الممكن أن يؤسس إلى حالة تطبيع أعمق وعلى أكثر من مستوى، وبالتالي يمكن القول (وهنا تختلف التجربة الفلسطينية عن نظيرتها الجزائرية) بأن اسرائيل لا تستطيع تجاهل المحيط العربي الذي يحيط بها من مختلف الجوانب، فهي ليست الإمبراطورية الفرنسية، التي تنطلق من مركز إستعماري/حضاري، ومن "الوطن الأم" – الفرنسي- صاحب الإمتياز الإستعماري العالمي و المستعمرات مترامية الأطراف والقارات،

410 - الحاج، ماجد، 2006، مرجع سابق.ص:91.

411 - امارة، محمد، 2010، اللغة العربية في اسرائيل- سياقات وتحديات، كفر قرع، دار الهدى للطباعة والنشر. ص: 30.

والذي يواجه أصلانيين/هنود/أفارقة/عرب فقراء يعيشون في أوطانهم وأريافهم، حيث تسيطر عليه وعلى جواره الدولة الإستعمارية الفرنسية، (كما كان الحال في الجزائر) فالأمر مختلف في الحالة الكولونيالية الصهيونية، حيث تمثل اسرائيل جزيرة كولونيالية استيطانية عصرية وقوية لكنها محاطة جغرافيا وديموغرافيا وسياسيا بشعوب عربية معادية ورافضة لوجودها، ولا تخضع لسيطرتها (مثل المغرب وتونس في الحالة الجزائرية)، صحيح أن هنالك معاهدات سلام بين إسرائيل وبعض دول الطوق العربي (مصر والاردن تحديدا) و منظمة التحرير / أو السلطة الفلسطينية لاحقا، ولكن هذه المعاهدات السياسية/الامنية والإقتصادية والتي من المفروض كما هو متوقع منها أن تمد جسور التطبيع مع الدولة الاستعمارية الصهيونية، إلا أن هذه المعاهدات (كامب ديفيد وإعلان المبادىء/اوسلو) تختلف عن السيطرة الكولونيالية الفرنسية على تونس والمغرب، بالرغم مما قدمته للدولة الإستعمارية الصهيونية، تحديدا من الناحية الأمنية، لذا لا بد لهذه الجزيرة الكولونيالية من إعادة إنتاج "الغيتو"/ الجدار كي تحافظ على أمنها وسلامة شعبها. أيضا لم يرتبط النظام الصهيوني التربوي (وهنا نقطة اختلاف أخرى مع الكولونيالية الفرنسية في الجزائر) بسياسات تبشيرية دينية، فبالرغم من المكون الديني المهم في الخطاب الأيديولوجي الكولونيالي الصهيوني، ومن إستخدامه الأساس الديني الطائفي في تفكيكه الإجتماعي والسياسي للفلسطينيين في داخل المستعمَرة الصهيونية، إلا أنه لم يحاول فرض الديانة اليهودية على المدارس أو إستغلال المدارس لنشر الديانة اليهودية، كما حدث مع الجزائريين الذين حاولت فرنسا ممارسة سياسة التنصير من خلال المدرسة، وفرضه قسرا على "الآلاف من الأطفال اليتامى والفقراء"412 مستغلة بذلك مقتل أهاليهم في الحروب الإستعمارية التي خاضتها من أجل السيطرة على الجزائر، وأيضا مستغلة وضعهم الإقتصادي السيء بسبب الإستعمار.

بالنسبة للمؤسسات التربوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد ترافق التعسف ثقافي المفروض من قبل الإستعمار الصهيوني على المناهج والطلبة، مع ممارسات قمعية للكوادر التربوية الوطنية، وملاحقتها وإعتقالها، وإغلاقات عقابية متكررة للمؤسسات التربوية المختلفة سواء كانت مدارس/أو معاهد وجامعات. حيث أقدمت السلطات الإستعمارية الصهيونية بعد سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة وهزيمة الجيوش والأنظمة العربية التي كانت تدير وتحكم هذه المناطق (مصر والأردن) أقدمت " آنذاك على تعيين ضابط للتربية والتعليم لإحكام قبضتها على المؤسسات التعليمية وأجرت تمشيط للمناهج من كل ما يشير إلى الوجود الفلسطيني فيها." 413حيث أن السلطات الإستعمارية حاولت في بداية إستعمارها للضفة وغزة، إستبدال المناهج الأردنية في الضفة الغربية والمصرية في قطاع غزة بمناهج إسرائيلية، إلا أن هذه المحاولة قوبلت بمقاومة شعبية كبيرة من الفلسطينيين الأمر الذي أدى إلى فشل المشروع واستبداله باللجوء إلى الضبط والرقابة

412 –الأشرف، 2007، مصدر سابق.ص:324.

413 – عثمان، علي، الأسعد، أسعد، وأخرون، 2000،المناهج التعليمية في ظل الإحتلال دراسة وثائقية.ص:45.

على كافة المنشورات والمطبوعات والكتب المدرسية والعامة 414 وهذا من أجل تكريس السلسلة المتصلة من إنتاج إعادة الإنتاج للتعسف الثقافي الصهيوني وترسيخه، والذي بدوره يسهم في "تحقيق الوظيفة الأيديولوجية للخطاب السائد ذلك الخطاب الذي يشكل واسطة تنتظم في بنية وتفرض بنيات وتسعى إلى فرض النظام القائم على أنه نظام طبيعي وذلك بالترسيخ المقنع لنظم التصنيف والبنيات الذهنية التي تلائم موضوعيا البنيات الإجتماعية"415 إنطلاقا من هذه الخلفية النظرية سعى النظام الصهيوني الى تمشيط المناهج للتأكد من عدم وجود أي ذكر لفلسطين على الخرائط الجغرافية، بالإضافة إلى حذف ما يمكن أن ينمي الإتجاهات الوطنية او القومية، وصولا إلى إصدار قوائم بأسماء الكتب الممنوعة، أيضا قامت السلطات الإستعمارية في الضفة وغزة، بإرسال المسؤولين (في جهاز ضبط ومراقبة المؤسسات التربوية الفلسطينية) للتفتيش وللتأكد من مدى التزام الكوادر التربوية الفلسطينية بالقرارات الصهيونية المتعلقة بالكتب الممنوعة والتعديلات على المناهج المتداولة، وقد شملت هذه الزيارات المفاجأة المدارس/ والمعاهد/ الجامعات/ المكتبات. 416

لم تكتفي السلطات الإستعمارية الصهيونية بالضبط والمراقبة على عملية التعسف الثقافي التي تفرضها على المؤسسات التربوية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بل اتبعت أيضا سياسة الإغلاق للمؤسسات التربوية دون تبرير واضح مذكور وإنما كإجراء عقاب جماعي للفلسطينيين على أي إحتجاج أو نشاط جماهيري ضد سياسة من سياسات الإستعمار، وكان الحاكم العسكري الصهيوني للمنطقة هو من يقرر المؤسسات التي سوف تغلق والمدة الزمنية التي سوف يستغرها هذا الإغلاق، ومن ثم يوافق عليه مدير/ رئيس الإدارة المدنية للضفة الغربية أو قطاع غزة، وقد تتعدد الأسباب التي يتذرع بها الإستعمار من أجل إغلاق مؤسسة ما، منها قد يكون أمني/ أو بسبب تعيينات جديدة كما نرى في نص الأمر التالي الصادر عن (تات ألوف) رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية بسبب التعيينات الجديد:

" إستنادا الى الصلاحيات المخولة لي بصفتي رئيس الإدارة المدنية..وبعد أن أصدر القائد العسكري أمرا يقضي بإغلاق كافة مؤسسات التربية والتعليم في المنطقة، فإنني آمر بمنح اجازة بدون راتب لكافة موظفي التعليم في جهاز التربية والتعليم الحكومي، إعتبارا من تاريخ 1988/10/6 وحتى 1988/11/15". 417

لا يقتصر حضور الحاكم العسكري على مجرد الإشارة اليه في بيان رئيس الإدارة المدنية، وإنما كانت الآلية تقتضي في كافة أشكال الإغلاقات، أن يصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية أو قطاع غزة أمره في البداية في بيان منفصل (كما سنرى أدناه) ومن ثم يصدر

414 – الزرو، صلاح، 1988، التعليم تحت الإحتلال (1967-1987)، الخليل، رابطة الجامعيين. ص:29.

415 – بورديو،بيير،2007، مرجع سابق.ص:55.

416 – الزرو، صلاح،1998، التعليم في ظل الإنتفاضة، الخليل، رابطة الجامعيين. ص:24.

417 – الزرو، صلاح،1998، مرجع سابق. ص:93

رئيس الإدارة المدنية أمره مؤكدا وداعما لقرار الحاكم العسكري بما يمثله من صفة رمزية وإدارية، النص التالي يبين أمر القائد العسكري (الميجر جنرال جابي أوفير) قائد منطقة ما يطلق عليه الإستعمار الصهيوني"يهودا والسامرة" أي الضفة الغربية:

" بموجب صلاحياتي...ولكوني أعتقد أن الأمر مطلوب من أجل وجود الحكم العسكري الصارم، والنظام العام، ومن أجل أمن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، هاأنذا أوعز بإغلاق كافة الجامعات والكليات في منطقة يهودا والسامرة ابتداء من يوم 9 من شهر ديسمبر سنة 1988 وحتى يوم 1 من شهر أوكتوبر سنة 1988.. وعلى القيمين على المؤسسات التعليمية المذكورة اغلاقها والتخلي عن ادارتها والإبقاء عليها مغلقة طوال المدة المذكورة." 418

هذه الرمزية في العملية الإدارية العسكرية الصهيونية، تشير بوضوح إلى خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحكم العسكري الصهيوني منذ عام 1967، حيث أن الدولة الإستعمارية الصهيونية –كما يشير ايلان بابيه- قد إتخذت عدة قرارات بعد عام 1967 وهي :

1 – عدم تهجير الفلسطينيين ،كما حدث عام 1948.

2 – عدم ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، وبالتالي لن يصبح الفلسطينيون في هذه المناطق إسرائليين.

3 – إسرائيل لن تتنازل عن الضفة الغربية. ومن هنا إسرائيل إخترعت عملية السلام، ويحلل بعد ذلك بابيه لماذا إحتاجت اسرائيل الضفة وغزة كورقة للمساومة إلى أن أصبحت في ظروف تهيئها (كما هي الآن) بأن لا تتنازل عن شيء. 419

لذا وبناءا على ما تقدم معنا نرى أن حالة " المعسكر" هي المقاربة الأنسب للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل الحكم العسكري لكافة جوانب الحياة تحت مسمى " الإدارة المدنية"، والدراسة هنا تتفق مع بابيه على أن الدولة الإستعمارية الصهيونية فرضت حالة من الإستثناء على الفلسطينيين في هذه المناطق، تمهيدا لحل/ وتسوية معينة في المستقبل، وهي التي تجسدت لاحقا بإتفاقية إعلان المبادىء عام 1993 بين السلطة الفلسطينية والدولة الإستعمارية الصهيونية. إذا شكلت المؤسسة التربوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفا كونها المؤسسة المؤهلة للممارسة "العنف الرمزي"، ذلك أن " أي نشاط تربوي هو موضوعيا نوع من العنف الرمزي، وذلك بوصفه فرض من قبل جهة متعسفة لتعسف ثقافي معين"420 والمؤسسة التي تمارس هذا العنف تمتلك الحق "بإحتكار العنف الرمزي الشرعي" 421. والإستهداف الصهيونية للمدرسة الفلسطينية هنا من استغلالها لإنتاج التعسف الأيديولوجي الصهيوني، وبالتالي توظيف المدرسة من

418 – الزرو، صلاح،1998، مرجع سابق. ص:93.

419 – مقابلة مع ايلان بابيه، 2015/6/16.

420 – بورديو، بيير، 1994، مرجع سابق. ص:.7

421 – بورديو، بيير، 1994، مرجع سابق. ص:8.

أجل تشويه الوعي الفلسطيني ومن أجل ضبطه في "معسكر الإبادة" حيث تمنع على المجتمع الفلسطيني ممارسة " الحياة السياسية"، وهو فقط يحي " حياة جرداء" تسحب منه في أي لحظة، وبالتالي المطلوب من المدرسة الفلسطينية (بحسب السلطات الإستعمارية الصهيونية) هو أن تشكل أداة مهمة في منظومة الضبط والسيطرة، فهي "بمعاودة إنتاجها للتعسف الثقافي الذي ترسخه، تسهم بمعاودة إنتاج علاقات القوة التي تؤصل قدرته على الفرض التعسفي". 422 من كان التركيز شديد على المؤسسة التربوية الفلسطينية.

وتتشابه حالة الضبط والمراقبة الصهيونية للمؤسسة التربوية الفلسطينية وللمجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة، مع ما مارسه الإستعمار الفرنسي في الجزائر، تحديدا في آلية استخدامه للمدرسة كمؤسسة تربوية لتكريس الهيمنة الثقافية على المجتمع الجزائري، ومحو هويته الحضارية، تمهيدا لدمجه بهوية "مسلمي فرنسا"، أناس بلا جذور، وهوية مضطربة فهي ليست عربية ولا هي ترقى لدرجة الفرنسي، هي حالة استثنائية/ جرداء/ بلاقيمة أو أهمية، كما يتشابه الإستعمار الفرنسي مع نظيره الصهيوني في وضعية " معسكر الإبادة" التي فرضها الإستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري، إلا أن الدولة الإستعمارية الصهيونية لم تسعى إلى دمج الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن السلطات الإستعمارية لم تفرض اللغة العبرية على مدارس الضفة الغربية أو قطاع غزة بشكل قسري، أو لم تمنع اللغة العربية، أو تحدد أماكن تعليمها، مع أن هذا لا ينفي "حياة المعسكر" الذي فرضته على الشعب الفلسطيني، حيث كانت تجربة الإنتفاضة الأولى، خير مثال على وضعية " الإنسان المستباح" للشعب الفلسطيني الذي لا يوجد لديه حياة سياسية في النظام الإستعماري الصهيوني، ويحي "حياة جرداء" تسحب منه في أي لحظة، فالهدف لدى كل من الكولونيالية الفرنسية والصهيونية، هو أن تسهم أدوات إنتاج "العنف الرمزي" (المدارس والمعاهد) في تحويل المجتمعات الأصلانية إلى حالة من الوجود الديموغرافي المراقب والمصنف في كل عملياته الحيوية (زواج/غذاء/وفاة/أمراض) دون أن يسمح له بتخطي هذه العمليات/أو هذه الأدوار، وهي وضعية تمهد للهندسة الإستعمارية الصهيونية والفرنسية المخصصة للمجتمعات المستعمَرة (فلسطين والجزائر)؛ ذلك أن المطلوب إستعماريا في كلا المجتمعين هو تحويلهم إلى أجساد اجتماعية طيعة/متعاونة/أو" روابط القرى" كما في التجربة الفلسطينية، أو "حركيين" كما في الحالة الجزائرية، وبالتالي خلق أدوات قمع/سيطرة من داخل المجتمع الأصلاني نفسه، وتحقيق التفكيك الإستعماري للمجتمعات المستعمَرة ما بين حركته الثورية وبين البديل المشوه الذي يتم إنتاجه استعماريا، وهو في المثال الجزائري "الحركيين" مقابل جبهة التحرير، أو "روابط القرى" مقابل منظمة التحرير الفلسطينية.

422 – بورديو، بيير، 1994، مرجع سابق. ص:14.

خاتمة:

في نهاية الرسالة يمكن ملاحظة العديد من القضايا المتشابهة وأخرى مختلفة، في سياق المقارنة بين الكولونيالية الفرنسية في الجزائر والكولونيالية الصهيونية في فلسطين؛ فعلى مستوى المبررات/ المنطلقات الإستعمارية، نجد أن هنالك إختلافا بين كلا الإستعمارين (الفرنسي والصهيوني)، ذلك أن المنظومة التبريرية للكولونيالية الفرنسية إرتكزت على خطاب التحديث/ التمدين/ التحرير من الإضطهاد، و على خطاب متعلق بالإرث اللاتيني–المسيحي، في محاولة لفرض شرعية تاريخية وحضارية على الإستعمار الفرنسي للجزائر، بالمقابل نجد أن المنظومة التبريرية للكولونيالية الصهيونية إرتكزت على العودة إلى أرض الميعاد، وإلى اللاسامية في أوروبا وحتمية خيار الدولة كحل للمسألة اليهودية، وبالتالي هي منظومة مختلفة عما كان عليه الإستعمار الفرنسي في الجزائر، فبالرغم من أن كلا الإستعمارين استخدما الإرث الديني – التاريخي لإثبات أحقيتهما في إستعمار الأرض إلا أن هذا الإستخدام غير متشابه؛ فالخطاب الصهيوني مرتبط بشكل كبير بمفهوم "العودة"، بما يعنيه ذلك من إعادة دمج/صهر التاريخ اليهودي التوراتي بالتاريخ الصهيوني، وذلك من خلال إعادة ربطه بحدث دولاني تاريخي/وحضاري يهودي قديم في فلسطين، وبالتالي " الخلاص" من حالة "المنفى" أو الشتات اليهودي، وهو الإلغاء/ الخلاص الذي يؤكد هذه الإستمرارية بين ماض قديم وجدت فيه سيادة يهودية على أرض إسرائيل وحاضر يتجدد في إعادة إستيطان فلسطين، فما بين الماضي العبراني والحاضر الصهيوني هو عبارة عن ضياع/شتات لا يعترف به، يقول هرتزل في مراسالاته لموريس هيوتش:

" خلال الألفين سنة من الشتات، كنا بدون قيادة سياسية موحدة، وإني أعتبر هذه المشكلة الأساسية لليهود، وقد أضر بنا هذا أكثر من كل أشكال الإضطهاد الأخرى التي تعرضنا لها، وهذا سبب خرابنا الداخلي، حيث لم يكن هنالك أحد يقوم بتدريبنا و إعدادنا لكي نصبح رجال حقيقيين، حتى لو كان ذلك من قبل الأنانية الإمبريالية." 423

لذا سعت للكولونيالية الصهيونية إلى التوظيف التوراتي في خطابها الإستعماري من أجل المطالبة بالحق التاريخي–المقدس، وهي بذلك على عكس الكولونيالية الفرنسية لا تريد جعل الفلسطينيين يهود ضمن النظام الإستعمار الصهيوني، بل تسعى إلى المحو/ الإزالة للمجتمع الفلسطيني بأكمله من خلال التهجير القسري، وإقامة الدولة " المقدسة" للشعب " المقدس"، على أرضه " المقدسة". وهنا أيضا الخطاب الكولونيالي الصهيوني منسجم مع طبيعته البنيوية كإستعمار إستيطاني يهودي نقي/ نظيف.

423-Herzl, Theodor.1960:19.

بالنظر للخطاب التبريري المسيحي–الروماني الفرنسي، فنجد أنه يختلف عن الخطاب الديني لدى الكولونيالية الصهيونية، حيث يغيب الوعد الإلهي بالأرض/ وقداسة الأرض/ و "العودة" إلى الوطن، عن الخطاب التبريري الفرنسي، صحيح أنه كانت هنالك محاولات عديدة من أجل تنصير الجزائريين، مترافقة مع التذكير المستمر على الماضي الروماني– المسيحي للجزائر، و فرض خطاب مفكك لمكونات المجتمع الجزائري، ما بين عرب/ وبربر، والإدعاء بوجود أصول أوروبية للأمازيغ الجزائريين، إلا أن هذه السياسات الكولونيالية الفرنسية تختلف تماما عما مارسته وسعت إليه الصهيونية؛ حيث أن الخطاب المسيحي الفرنسي يمكن إعتباره خطاب تفكيك للهوية الوطنية الثقافية الجزائرية من أجل دمجهم وهضمهم في الإمبراطورية الفرنسية على أسس إستشراقية–طبقية تنبثق من الطبيعة البنيوية للكولونيالية الفرنسية في الجزائر "كمستعمرة اثنية–طبقية" يشكل فيها الجزائريون طبقة العمال والفلاحين لدى أسيادهم الكولونياليين/ الفرنسيين.

بالرغم من الإختلاف في المنظومة التبريرية بين الكولونيالية الصهيونية والكولونيالية الفرنسية، تحديدا فيما يتعلق بالتوظيف الديني في الخطاب الإستعماري (كما ورد معنا سابقا)، إلا أن الخطاب الإستعماري الصهيوني يلتقي مع نظيره/أو جذره الأوروبي الغربي والفرنسي تحديدا، في المضمون الإستشراقي–العنصري، وذلك في سياق الثنائية التي يفرضها –كونه امتداد للمستعمِر – للمقارنة بين أصحاب البلاد / الأصلانيين في الحالات الكولونيالية المختلفة (أميركا الشمالية/ أستراليا/الجزائر)، وبين المستعمِرين/ المتفوقين/الأوروبيين بالضرورة، لذا يستند الخطاب الكولونيالي الصهيوني إلى نفس المصدر الأيديولوجي الإستشراقي في معاينته للآخر. حيث ينظر لفلسطين (كما القادة الإستعماريين الأوربيين) كفضاء يمكن إستعماره، وإلى العرب كقبائل/ جماعات قليلة من البدو الرحل غير المستقرة. هذا بالإضافة إلى أن اليهود (كما الفرنسيين)كانوا في " مهمة حضارية" في الشرق. حيث يقول هرتزل :"وسنشكل عندئذ جزءا من حائط دفاعي لأوروبا ضد البربرية . ويمكن أن توضع الأماكن المسيحية المقدسة تحت نوع من السيادة الدولية خارج الحدود".424

و لكن الإختلاف / أو الإضافة الإستعمارية الصهيونية هنا على الإرث الكولونيالي الفرنسي، هو أن المهمة الحضارية هنا تأتي لا لكي تطور الشرقيين/ الأصلانيين وإنما هي عملية بناء لمستعمرة غربية نقية متقدمة في الشرق، وبالتالي هي قلعة متقدمة للحضارة الغربية على تخوم الشرق المتخلف. أما الإستعمار الفرنسي فالأمر مختلف فهو يدعي تنوير/تحديث الجزائريين في خطابه، يقول مكسيم رودنسون في هذا السياق : " فمن صالح الجزائريين إخضاعهم لكي يتم إعدادهم شيئا فشيئا ليوم قادم في المستقبل – بعد وقت طويل– يستوعبون فيه إعلان حقوق الإنسان، وبعد ذلك بوقت طويل يمكن تطبيقه عليهم." 425

424 – ستيوارت،ديزموند، 1989، مرجع سابق.ص:259.

425 – مسعد، جوزيف،2009، مرجع سابق.ص:53.

من الضروري هنا ملاحظة إختلاف آخر مهم ضمن الخطاب التبريري لكل من الكولونيالية الفرنسية والكولونيالية الصهيونية، وهو غياب خطاب الضحية عن منظومة التبريرات الكولونيالية الفرنسة ، بل على النقيض من ذلك، نجد أن الخطاب الكولونيالي الفرنسي صادر عن مركز حضاري-إستعماري عريق، وعن إمبراطورية واثقة من حضورها، تمد يد العون والمساعدة للشعوب "المتأخرة" وتخلصهم من الظلمات والنظم الشرقية المستبدة، والتي تمثلت بحكم الدايات والبايات العثماني في الجزائر. الأمر مختلف بالنسبة للكولونيالية الصهيونية، التي سعت لتكون الرافعة الإستعمارية لليهود الأوروبيين من اللاسامية والإضطهاد، من خلال الإستيطان والإستعمار في فلسطين، هذا بالإضافة إلى أن خيار الإستعمار الصهيوني، و"الخروج/ الصعود" إلى فلسطين شكل المخرج الصهيوني للخلاص من الشخصية الإجتماعية اليهودية في أوروبا والمرتبطة دائما بالاموال/الجشع/العزلة، والتي يعتبرها هرتزل نتيجة الظلم/الإضطهاد التاريخي الممارس على اليهود في أوروبا، لذا فهو يريد الخروج من أوروبا ومن الشخصية الإجتماعية التي كان عليها يهود أوروبا، حيث يقول هرتزل في هذا السياق:

" نتيجة العذاب، وبسبب إصدار الكنيسة مرسوما تعتبر فيه التعامل بالقروض والديون والربا، أمر شائن لا يجوز للمسيحيين أن يمارسوه، ولأن الحكام أجبرونا على أن نتعامل بالتجارة وبالأموال نحن متمسكين بالأموال لأنهم دفعونا دفعا لهذه المهن، بالإضافة أنه كان من الضروري أن نبقى مستعدين دائما للهرب أو من أجل حماية ممتلكاتنا من الذين يريدون الإعتداء علينا، ومن هنا جاءت ظاهرة/ فكرة علاقتنا المميزة بالأموال ..كل أصناف المعاناة جعلتنا كريهين / منبوذين وغيرت شخصيتنا التي كانت متفاخرة وواثقة ...ولا بد أن نكون شعبا موهوبا جدا لكي نستمر خلال 2000 عام من التدمير دون أن ندمر."426

لذا فإن الخطاب التبريري الصهيوني خطاب صادر عن ذات قلقة/ مضطهدة/ منعزلة ترغب في إعادة الوصل بتاريخها العبراني، و التخلص/نفي وضعية/سمات الشخصية اليهودية الإنعزالية/المخنثة، ليشكل بذلك أحد أهداف الإستيطان الصهيوني في فلسطين/ أو "العليا" هو الصعود بيولوجيا وإجتماعيا، وذلك من خلال تنشأة جيل من اليهود لا يمت لليهود الشتات بصلة؛ بل هو صحي/قوي، إجتماعي قادر على تحمل المسؤوليات والمهام وهو مرتبط بأرضه/ أرض الميعاد، فأخيرا أصبح لليهودي وطن وجذور وسياق اجتماعي يستطيع التفاعل به بشكل طبيعي. لا يغيب عن بالنا أن الصهيونية من خلال سعيها نفي نموذج يهودي الشتات، هي تهدف في ذات السياق تربية جيل قادر على الحرب، أي مقاتلين، لهذا تطلق الصهيونية على هذا الجيل من الشباب الذي ولد وكبر في فلسطين " بالصبار" ، كما أن الصهيونية ترمي إلى فرض حالة من القطيعة يعبر عنها الأدب الصهيوني، كما يشير إلى ذلك عنوان رواية دانيال ديروندا

426- Herzl, Theodor.1960 :55.

" آخر يهودي وأول صهيوني"، وهذا النفي/ أو القطيعة لا تنتفي منها الرمزية الدينية، فالقطيعة حدثت مع الحياة في مصر الفرعونية / مع العبودية ، بحسب الميثولوجيا اليهودية، وبالتالي "الخروج" ليس ابتكار صهيوني وإنما هو سياسة استعمارية برمزيات توراتية/يهودية دينية.

اشترك كلا الإستعمارين الفرنسي والصهيوني، بأن كلاهما إستعمار إستيطاني، حيث أن الجوهر الإستيطاني كان حاضرا في كلا الحالتين مع إختلاف يتعلق بنوع الإستعمار الإستيطاني في كل حالة فبينما ساد نمط الكيبوتس/ المستعمرة النقية في الحالة الصهيونية، نجد أن الإستيطان الفرنسي في الجزائر، قام على المستعمرة الطبقية–الإثنية. بالرغم من ذلك فإن مصادرة الأراضي والإستيلاء عليها لصالح المستوطنيين قائم عند الجانبين الفرنسي والصهيوني، كما أن الرغبة بالديمومة والبقاء لمدة غير محددة/طويلة، كأبرز سمات الإستعمار الإستيطاني تاريخيا، أيضا قائمة بين الجانبين. بالتالي الإختلاف الأساسي (المرتبط بالإستيطان) يتعلق بنمط التدمير البنيوي الذي قام به كل من الإستعمار الفرنسي في الجزائر، والإستعمار الصهيوني في فلسطين؛ فقد ساد التهجير القسري والترحيل بالقوة للشعب الفلسطيني، كمظهر سائد للتدمير البنيوي الصهيوني للمجتمع الأصلاني الفلسطيني. بينما كان التدمير البنيوي الفرنسي للمجتمع الجزائري، قائم أساسا على الإبادات الجماعية المحدودة لعشائر/ قبائل/ مناطق، بالإضافة لحرق وتدمير المحاصيل، وتدمير الهوية الثقافية للإنسان الجزائري، وكل ما يتعلق بإرثه الحضاري والتاريخي. في سياق المقارنة بين الكولونيالية الفرنسية في الجزائر والكولونيالية الصهيونية في فلسطين، يمكن القول بأن العنف الإستعماري الفرنسي بما شمله من قتل جماعي/ إبادات محدودة/ هدم وحرق لقرى بأكملها، جميع هذه المظاهر كانت أشد قوة وعنفا من ممارسات الصهيونية في سياق إستعمارها لفلسطين وطردها للسكان الأصلانيين، و صراعها لاحقا مع الثورة الفلسطينية. ذلك أن الترحيل الجماعي هي السمة الأساسية للمحو الصهيوني للمجتمع الفلسطيني، وليس الإبادة/ العنف من أجل الدمج/الهضم لاحقا كما هو كان الحال عليه في الجزائر.

بالنسبة للجانب التحرري/ الثوري الذي تتناوله الدراسة ايضا في سياقها المقارن، فنجد ان أهم الإستنتاجات التي توصلت اليها الرسالة تمثلت:

أولا: إختلفت الخلفية التاريخية– السياسية للحركة الوطنية الجزائرية عن الحركة الوطنية الفلسطينية، ذلك أن صيرورة العمل الثوري الجزائري تطورت من رحم الحزب الشيوعي الفرنسي (نجم شمال افريقيا) وفي أوساط الطبقة العاملة الجزائرية في المركز الفرنسي، إنتقلت لاحقا الى الجزائر، و تفاعلت مع النظام الإستعماري الفرنسي في الجزائر، ومع الهامش السياسي/الشرعي، و خبرت حدود خطابه الشرعي، وآليات قمعه، وملاحقته للكوادر السياسية. لتنتقل بعد ذلك إلى طور آخر من التكيف/ الكفاح ضد الكولونيالية الفرنسية (علني و سري) ضمن صيغة تسوية تجمع تناقضات حزب الشعب الجزائري الداخلية ما بين أنصار العمل السياسي، وأنصار الكفاح المسلح، من هنا ظهر لدينا

"حركة الإنتصار من أجل الحريات" العلنية، و البنية الحزبية التي أخفوها عن أعين الإستعمار، بإسم "حزب الشعب الجزائري"، بالإضافة إلى " المنظمة الخاصة" كجناح عسكري يتم إعداده للحظة المناسبة، وقد تحدد الفرز لاحقا بشكل أكثر وضوحا وتحديدا، ما بين أنصار "الثورة المسلحة"، ممثلين بالمنظمة الخاصة، وأنصار "العمل السياسي والتمهل" ممثلين باللجنة المركزية و جماعة مصالي الحاج، والذين تنافسوا على قيادة حزب الشعب الجزائري، وهو الأمر الذي سرع من إنفجار الثورة الجزائرية. هذه المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية الجزائرية تمثل التيار الأكبر/ الغالب في الحركة الوطنية، ولكنه ليس الوحيد فقد كان هنالك دعاة للإندماج الكامل مع فرنسا، أو الى شكل معين من الإرتباط بفرنسا، وهي تيارات انضمت لاحقا لجبهة التحرير الوطني بإستثناء المصاليين (الحركة الوطنية الجزائرية) الذين قاتلوا جبهة التحرير، و الشيوعيين الذين إنضم أفراد منهم الى جبهة التحرير، و آخرين شكلوا مجموعات مسلحة خاصة بهم تقاتل الإستعمار، أما القيادة الشيوعية فقد رفضت حل نفسها والإنضمام لجبهة التحرير.

تختلف هذه الخلفية لتطور الثورة الجزائرية عن خلفية انطلاق الثورة الفلسطينية، فقد ساد خطاب القومية العربية في المشرق العربي تحديدا في فترة الخمسينيات، وصعود نجم جمال عبد الناصر كزعيم قومي عربي يتحدى الإمبريالية، و يعد العدة لتحرير فلسطين من الإستعمار الصهيوني، لذا فقد ساد الفكر القومي (الناصري/أو البعثي) في أوساط الحركات الفلسطينية في ذلك الوقت، والتي كان من أبرزها حركة القوميين العرب، من المهم هنا ملاحظة أن بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية لم تنشأ في المركز الإستعماري الصهيوني، (كالحركة الوطنية الجزائرية) وإنما نشأت سواء كانت فتح، أو حركة القوميين العرب بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين، الإختلاف الجوهري الآخر للحركة الوطنية الفلسطينية عن نظيرتها الجزائرية، هو أنها لم تمر في مراحل مختلفة من الصراع مع النظام الإستعماري، وفي تناقضات داخلية، وصولا الى الثورة المسلحة، وإنما كان هنالك في الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام اعداد للكفاح المسلح منذ البداية، دون الخوض في عمل سياسي/شرعي ضمن الخطاب السياسي الإستعماري الصهيوني، والتناقض الأبرز كان في تلك المرحلة هو ما عبرت عنه حالة الجدل في داخل قيادة حركة القوميين العرب، مابين المباشرة في العمل المسلح، أم الإنتظار حتى قيام عبد الناصر، وقد حسم هذا الجدل في داخل القوميين العرب من خلال صيغة توافية وهي : " فوق السفر وتحت التوريط" وبالتالي الإعداد والتدريب للحظة بدء المعركة.

ثانيا: الإلهام الجزائري، في سياق دراسة ومراجعة الثورة الفلسطينية، وتحديدا بعد هزيمة النظام القومي العربي عام (1967)، واكتمال وضوح الخطاب الفلسطيني للصراع مع الكولونيالية الصهيونية، نجد ان الخطاب الثوري الفلسطيني آنذاك يقسم الى قسمين، خطاب حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وخطاب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالنسبة لخطاب حركة فتح، فإنه الأكثر تماهيا مع خطاب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، من حيث الأيديولوجيا الوطنية العامة، غير المتضمنة لمضمون اجتماعي – اقتصادي، ولا نهج ايديولوجي معين/

محدد، وإنما الإستعداد للتضحية والرغبة في التحرير، لذا سعت فتح إلى ضم الحركات والأحزاب الوطنية، لتشكل حركة تحرر وطني تضم جميع الأطياف والتيارات تقاتل الإستعمار، وذلك على غرار جبهة التحرير الوطني الجزائرية. كثيرة هي الشواهد في خطابات قادة حركة فتح، والتي تدل على مدى الإعجاب والإلهام الذي شكلته جبهة التحرير لهم، لذا كان أول مكتب لحركة فتح في الجزائر، و مبدأ قواعد الإرتكاز الموجودة في الخارج التي تنطلق منها المجموعات المقاتلة، بالإضافة إلى محاولات فتح العديدة لإنشاء قواعد في الداخل (الضفة الغربية)، هذا التقسيم ما بين الخارج/ والداخل، متأثر لحد كبير بتجربة جبهة التحرير، التي أنشأت جيش تحرير على الحدود، وآخر في داخل الجزائر، حيث قسمت الجزائر إلى ولايات وعلى رأس كل ولاية كان هنالك هيئة قيادية تدير شؤون الولاية. هذا بالإضافة إلى تدريب أعداد كبيرة من عناصر فتح في الجزائر، تحديدا في بداية الثورة، و تعبئتهم بالعقيدة القتالية الجزائرية، حيث أعادت فتح إنتاج التجربة، حين أنشأت قواعد لتدريب عناصرها لاحقا في الأردن وسوريا ولبنان.

الأمر الآخر الذي تأثرت به فتح من الثورة الجزائرية، هو أهمية المعركة الدولية/الدبلوماسية، حيث سعت حركة فتح من خلال قيادتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى كسب المعركة على مستوى المؤسسات الدولية، وقد حصلت على إنجازات كبيرة في هذا السياق، تمثل بإعتراف عدد كبير من الدول بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفتح مكاتب تمثيلية للمنظمة في العديد من الدول، الإعتراف الواسع بنضال الشعب الفلسطيني، وعدالة قضيته، و إدانات واسعة للممارسات الإستعمارية الصهيونية. فقد أملت فتح من خلال العنف الثوري الفلسطيني الحصول على إنجازات سياسية، وذلك أيضا تأثرا بالتجربة الجزائرية، التي نجحت في تدويل القضية الجزائرية، وتوظيف الضغط الدولي لصالح الحصول على الإستقلال. الأمر مختلف في الحالة الصهيونية وأكثر تعقيدا، حيث أن بنية الإستعمار الإستيطاني الصهيوني تختلف عن الفرنسي، هذا بالإضافة الى عدم تمكن الثورة الفلسطينية من بناء قاعدة آمنة ينطلقون منها، بحيث تشكل تهديد حقيقي لأمن إسرائيل، فقد نجحت الكولونيالية الصهيونية تاريخيا في إقتلاع الثورة الفلسطينية من الدول المجاورة وبالتالي لم يشكل العنف الثوري الفلسطيني، ذلك المصدر الدائم للتهديد، الذي يضطر الإستعمار الصهيوني إلى تقديم تنازلات أمامه.

بالنسبة لخطاب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين*، فإنه يختلف عن خطاب فتح الثوري ؛ فلا يوجد في خطابات الشعبية السياسية والعسكرية ما يشير إلى ذلك الإعجاب/ التماهي مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، فقد إستمدت الشعبية مصادرها الأيديولوجية وعقيدتها القتالية من التجارب الثورية الإشتراكية العالمية (الكوبية/الفيتنامية/الصينية/الكورية) لذا لا يمكن الحديث في حالة الشعبية عن

"الهام جزائري"، هذا بالإضافة إلى أن الجبهة الشعبية كحزب ماركسي، إمتلكت مضمون إجتماعي-إقتصادي، وتعبئة ثورية ماركسية. سعت الشعبية إلى إقامة قاعدة آمنة تنطلق منها، وإلى تعبئة الجماهير وصولا إلى "حرب الشعب طويلة الأمد". ما يلفت الإنتباه في سياق المقارنة ما بين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، هو أنه بالرغم من إختلاف السياقات السياسية/الإجتماعية/التاريخية، بينهما، فإن كلاهما وصل للكفاح المسلح بعد مرحلة طويلة من الجدل/الصراع الداخلي، أي ان كلاهما (على عكس فتح) قد مر بأطوار من التشكيل والتكوين ومن التفاعل مع الظروف الموضوعية والعوامل الذاتية، وصولا الى الكفاح المسلح.

ثالثا: الإختلاف عن الثورة الجزائرية، بالرغم من وجود هذا الإعجاب بالثورة الجزائرية، وبجبهة التحرير الوطني، وذلك من قبل حركة فتح التي قادت (ولا زالت) منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن هنالك اختلافات أساسية لا يمكن تجاهلها، فقد إنطلقت الثورة الفلسطينية من صفوف اللاجئين الفلسطينيين ومن خارج فلسطين، على عكس الثورة الجزائرية التي انطلقت في الأرياف والجبال ومن داخل الأراضي الجزائرية، حيث أن قضية الكفاح المسلح حتى نيل الإستقلال كانت أكثر مركزية وثباتا مما هو عليه لدى الفلسطينيين (لدى فتح تحديدا)، فلا يوجد في تاريخ الثورة الجزائرية تجربة أو خيار "حل مرحلي"، كما طرحت قيادة المنظمة عام 1974، فالعقيدة الكفاحية الجزائرية قامت على أساس القتال حتى التحرير وأي تسوية/تفاوض يجب أن يبنى على إنجازات الميدان. بالإضافة إلى ذلك نجد أن الجغرافيا والجوار الجزائري داعم ومساعد لجبهة التحرير الجزائرية، على عكس الجغرافيا الفلسطينية الصغيرة والجوار العربي الذي استنزف الكثير من طاقات الثورة الفلسطينية، وساهم في إحباط أية محاولة جدية لبناء قاعدة قوية للثورة الفلسطينية. أيضا هنالك إختلاف مهم في أسلوب القيادة، حيث نجد أن جبهة التحرير الوطني إتسمت بالطابع الجماعي للقيادة، مقابل سيطرة ياسر عرفات على جميع تفاصيل الشأن الفلسطيني، بالنسبة لأسلوب التعامل مع الأحزاب/الحركات الوطنية الأخرى، فنجد ان جبهة التحرير حسمت بشكل عنيف نزاعها مع الحركات الأخرى لصالحها، ولنا في الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج خير دليل على نهج جبهة التحرير العنيف تجاه خصومها ومنافسيها. الأمر مختلف في الحالة الفلسطينية فقد كان هنالك نوع التوافق والإئتلاف الداخلي الفلسطيني، بالرغم من سيطرة وهيمنة حركة فتح على المشهد الفلسطيني.

في سياق مقارنة الرسالة بين المجتمع الجزائري والمجتمع الفلسطيني، في العديد من المحاور (الطبقات الإجتماعية/الجغرافيا المستعمَرة/المدرسة الإستعمارية/ تجربة اللجوء) وجدت الرسالة بأن هنالك العديد من الأمور المتشابهة، وأخرى مختلفة بين المجتمعين؛ فبالرغم من سعي الإستعمار في كل من الجزائر وفلسطين للتعاون مع الطبقات المالكة والغنية، وذلك في سبيل شراء المزيد الأراضي، فإن الأرض لم تكن

*تجدر الإشارة هنا بأن الرسالة اعتمدت فقط على خطابي: حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كنموذجين على الخطاب الثوري الفلسطيني، وذلك في سياق عقد المقارنة مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وسيلة الإنتاج الوحيدة التي تشكلت منها البنية التحية للطبقات المتحكمة في الجزائر، فقد شكلت تجارة البحر الابيض المتوسط أيضا عاملا هاما في دعم هذه الطبقات اقتصاديا.أيضا بالنسبة لقضية اللجوء فإن التجربة الفلسطينية تختلف عن الجزائرية، حيث لا يوجد لاجئين / أو مخيمات لجوء كما هو الحال في الحالة الفلسطينية، وذلك بالرغم من سياسة التجميع/ العزل/ في التجربة الجزائرية ولكنها ليست بكثافة وزخم الحالة الفلسطينية، ولم يكن لها في الجزائر برنامج معد سلفا كما فعلت الصهيونية.

بالنسبة للمدرسة الإستعمارية في كل من الجزائر وفلسطين، فقد سعى الإستعمار في كل منهما إلى تحقيق السيطرة الأيديولوجية، والهيمنة الفكرية على المستعمَرين، وذلك من خلال السيطرة على المدرسة، لجعلها مؤسسة تربوية تقوم بفرض النسق الثقافي للنظام الإستعماري، في سبيل ذلك تمت محاربة المدارس الجزائرية المحلية التي كانت قائمة، وفرض مدارس إستعمارية على الجزائريين، وحصر تعليم اللغة العربية في مدارس محددة، والهدف من ذلك هو تهيئة المجتمع الجزائري فكريا/وثقافيا لقبول السيطرة الإستعمارية، ومن الجدير ملاحظته هنا أن الإستعمار الفرنسي لم يرغب بنشر اللغة والعلوم الفرنسية كبديل عن العربية وثقافتها، وإنما أراد تحطيم الهوية والثقافة العربية دون احلال بديل فرنسي إلا للنخبة والميسورين من أجل خدمة مصالحه، وهنا تتضح أبعاد المشروع الحضاري للإستعمار الفرنسي، فهو يسعى لتحقيق الإندماج ضمن الحفاظ على الشرط العنصري –الطبقي، بما يعنيه ذلك من الحفاظ على جهل الجزائريين، واستمرارية وضعهم كعمال وفلاحين . أما السياسات الصهيونية تجاه مدرسة الفلسطينيين، فتمثلت من خلال فرض مناهج تخدم سياسات الإستعمار الصهيوني، ومراقبة المناهج، الإغلاقات المتكررة، الإهمال في المرافق والمستلزمات، دون التدخل في تعليم اللغة العربية، من ناحية تكنيك اللغة وقواعدها، كما لم يكن هنالك فرض للغة العبرية أيضا، ويمكن إعتبار المنهاج الصهيوني سواء في الداخل أو الذي كان يخضع للرقابة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأنه يهدف للتعايش، وفرض سياسة تطبيع مع الإستعمار الصهيوني.

يشترك كلا من الإستعمار الفرنسي و الإستعمارالصهيوني، بأنهما قد قاما بممارسة " عنف جغرافي"، بما يعنيه ذلك من تغيير أسماء مدن وقرى، ومناطق جغرافية، كي تبدو أقرب و مألوفة اكثر للعين الإستعمارية. هذا بالإضافة الى تدمير المدينة الأصلانية وبناء مدينة المستعمِر على أنقاضها، واختزالها الى مجرد حي قديم هامشي، كما حدث في مدينة الجزائر، ومدينة يافا الفلسطينية، هذا بالإضافة الى قيام الإستعمار الصهيوني بتدمير قرى تم تهجير سكانها، وزراعة أشجار الصنوبر مكانها كي يبدو المشهد أقرب الى أوروبا، و بالتالي مقبولا للإستقرار.

في سياق مقارنة الرسالة بين الإستعمار الفرنسي في الجزائر والإستعمار الصهيوني في فلسطين، تجد الرسالة بأنه من الممكن تفكيك الكولونيالية الإستيطانية في شرطها الجزائري/الفلسطيني؛ حيث تستند الرسالة بهذا الإستنتاج الى:

أولا: تنميط الظاهرة الإستعمارية الصهيونية،

وذلك بناءا على تفكيك خطاب الفرادة/الإستثناء الصهيوني، الذي سعى لخلق وهم الإختلاف/ الإبتعاد عن السياق الكولونيالي الإستيطاني العالمي، استنادا لخطاب "الحق التاريخي"/ "العودة للوطن"، والى خطاب " ضحية التاريخ" التي لا يمكن ان تعيد إنتاج "الهولوكست" تجاه شعب آخر، وهي التي عانت ويلاتها و خبرت مآسيها، هذا بالإضافة الى سعي الصهيونية لإيجاد " مركز"/ بلد أم حاضن للمشروع الإستعماري[183] لكسب الدعم السياسي عند القوى المؤثرة عالميا، وبالتالي الحصول على حق بالوجود وبتقرير المصير ضمن القانون الدولي، من أجل شرعنة استعمارها لفلسطين، والرسالة هنا تتفق مع إيلان بابيه حول تعدد المراكز/ المتربول بالنسبة للحركة الصهيونية (من بريطانيا الى أمريكا)427 حيث ترافق هذا الجهد الأيديولوجي-السياسي الصهيوني العالمي مع العمل في الميدان لخلق واقع استيطاني في فلسطين يغير من التركيبة الديموغرافية الطبيعية للمجتمع الفلسطيني، المنسجمة مع تاريخه وسياقه الحضاري وجواره العربي.

من الجدير ملاحظته هنا أن الكولونيالية الصهيونية في خطاباتها الأيديولوجية الإستعمارية وفي سياق نهجها الإستعماري، تحديدا فيما يتعلق بالجوهر الإستيطاني للمشروع الصهيوني، والذي تمثل بالعمل على تهجير أعداد كبيرة من الأوروبيين إلى "أرض الميعاد" من أجل بناء "مركز" ووطن أم واحد جامع للشعب اليهودي بديلا عن الأوطان المتنوعة و خلاصا "للشعب" من الإضطهاد والقتل في أوروبا، وفي سعيها لإيجاد مركز/ميتروبول حاضن ومن ثم العمل على الإنفصال عنه (كما فعلت المنظمة الصهيونية مع الإستعمار البريطاني في فلسطين في إطار سعيها "للإستقلال") الملاحظ في هذا النهج الصهيوني أنه إعادة إنتاج للنهج الإستعماري الإستيطاني الأوروبي "الكلاسيكي"؛ بمعنى هجرة الآلاف من المواطنين الأوروبيين سعيا وراء الذهب /والأرض/ والحياة الجديدة، وخلاصا من الفقر و التهميش في مجتمعاتهم، وهي الهجرة/ الإستيطان الذي تحول لاحقا الى وطن/ مركز، كما حدث في أمريكا الشمالية والتي انفصلت لاحقا عن الإمبراطورية البريطانية، لكن المأزق الصهيوني في هذا التنميط الإستعماري، هو انه و بالرغم من أن هذا التنميط الصهيوني يعد تواصلا لهذا الإرث الإستعماري- الإستيطاني التاريخي الأوروبي "الناجح"، إلا أنه ينفي "خطاب الفرادة" الصهيوني، لصالح سياق إستعماري- إستيطاني تاريخي/عالمي، كما أن هذا النفي يطال المنظومة التبريرية للكولونيالية الصهيونية (وكما ورد معنا سابقا في تفكيك الخطابات الكولونيالية الصهيونية والفرنسية) ذلك أن التجارب الكولونيالية العالمية انتجت خطاباتها العنصرية-الإستشراقية التي تتوافق مع البنية المعرفية الغربية، وإزدواجية معاييرها في سياق فهمها ونظرتها للخارج/ الآخر، من هنا كان لدينا خطابات: " عبء الرجل الأبيض"/التمدين/ التبشير/التحديث تجاه الشرقيين/ الأصلانيين، وخطابات اخرى تتعلق بفراغ البلاد و بداوة/ أو عدم إستقرار الأصلانيين/ وتخلفهم،

427-Pappe, Illan. (2008) no. 4 :613.

وبالتالي هامشية وجود/حضور الأصلاني من الناحيتين الديموغرافية والحضارية، وهو ما يشرعن فعل الإستباحة في إنجاز هذا الخطاب على أرض الواقع، من هنا تصبح الإبادة ضرورة حتمية لخلق الواقع المنسجم مع العقل والعين الأوروبية، و المتوافق أيضا مع ما ينتجه الإستعمار من خطابات كولونيالية-إستشراقية. من هنا إختلاف الخطاب الكولونيالي الصهيوني عن نظيره الخطاب الكولونيالي الفرنسي (كما ورد معنا سابقا من خلال تفكيكه) هو ثانوي وليس جوهري/ رئيسي؛ بمعنى أنه يندرج ضمن تفرع الظاهرة الإستعمارية- الإستيطانية نفسها، وليس نقيضا لها أو خروجا عليها، ذلك أن التجارب الكولونيالية الإستيطانية العالمية لا تتطابق تماما، وإنما يوجد فروقات تتعلق بالبلد المستعمِر، والظروف الإقتصادية- الإجتماعية في المراكز الإستعمارية، وأيضا الظروف الدولية و الفترة الزمنية التي حدث فيها الإستعمار. إلا أن المنهجية الناظمة للكولونيالية الإستيطانية تبقى اساسية وموجودة بالضرورة: كالمحو/ والتدمير / و الإزالة للمجتمعات الأصلانية والسيطرة على الأرض، لصالح المستوطنين والمدينة الإستعمارية الحديثة، من هنا فإن الإختلاف بين التجارب الكولونيالية هو بالأساس إختلاف في شكل التدمير المستخدم من قبل المركز الإستعماري تجاه المستعمَرة، حيث يتفاعل المركز الإستعماري والنمط التدميري المتبع في سياق إستعماره لبلد ما مع هذه الظروف/ أو الفروقات التي ذكرناها سابقا: (الأيديولوجيا الإستعمارية/الزمن / الظرف الدولي / قدرات المركز المادية والبشرية/ وظروفه الداخلية)، منتجا بذلك وهم " فرادة الحالة الكولونيالية الإستيطانية"، ومن منها أيضا نبع خطاب الكولونيالية الصهيونية، إلا أن هذا الوهم يسقط وهذا القشور تزال في تفكيك هذه الخطابات الكولونيالية لمختلف الحالات الإستعمارية- الإستيطانية في سياق دراستها بشكل مقارن (كما تفعل هذه الرسالة). وهنا نحن نتحدث عن تنميط الحالة الكولونيالية، وبالتالي وضعها في سياقها العالمي التاريخي الإستعماري الإستيطاني، وهو ما يفتح آفاقا جديدة للتحرر والتخلص من الإستعمار الإستيطاني؛ ذلك أن إرثا كاملا من التجارب التحررية الملازمة للتجارب الكولونيالية أيضا، تكون متاحة للدراسة والنقد والتحليل، وبالتالي المساعدة في تقديم مقاربات جديدة لفهم السياق الإستعماري الإستيطاني، ولمجالات التحرر منه.

ثانيا: الشرط الإستعماري – الإستيطاني في الجزائر/فلسطين،

هنالك إختلاف مهم بين الكولونيالية الصهيونية والكولونيالية الأوروبية في أمريكا الشمالية، وهو أن الشعب الفلسطيني لم تتم إبادته، وهذا مدخل مهم يكشف عن جوانب إلتقاء عند الصهيونية مع تجربة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر،حيث سعت الرسالة للكشف تاريخيا وسوسيولوجيا عن " المستعمرة الصهيونية" التي أسسها المشروع الكولونيالي الصهيوني في فلسطين، وعن التجربة الثورية الفلسطينية التي قاومت هذا الاستعمار الإستيطاني، ومن خلال المقارنة السوسيو-تاريخية مع الحالة الكولونيالية الإستيطانية الفرنسية في الجزائر، ومع الثورة الجزائرية، حيث تجد الرسالة في هذا السياق أن كلاهما إستعمار استيطاني يسعى للبقاء والديمومة، إلا أنه وعلى عكس ما حدث في

أمريكا الشمالية لم تتمكن الكولونيالية الفرنسية والكولونيالية الصهيونية من تحقيق الإبادة الجماعية للأصلانيين (الفلسطينيين والجزائريين) وهذا الإختلاف الهام نجد نتائجه بما قدمه النموذج الجزائري من إمكانية إزالة النظام الإستعماري الإستيطاني، وعودة المستوطنين الى "البلد الأم"/ المراكز التي إنطلق منها المستوطنون في أوروبا و أمريكا الشمالية، أي عملية عكس الفعل الإستعماري الكلاسيكي، من (المركز نحو المستعمرة) وتحويله إلى فعل إرتجاعي (من المستعمرة إلى المركز) . وهو استنتاج تنبع أهميته من قرب الحالة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر من الحالة الكولونيالية الصهيونية في فلسطين، هذا بالرغم من أخذ الرسالة بعين الإعتبار للعديد من مظاهر الإختلاف التاريخية/و البنيوية- السوسيولوجية بين الإستعمار الفرنسي والإستعمار الصهيوني.

بالنظر لسياق المقارنة مع الجزائر، لا تستثني الرسالة أي منطقة مستعمَرة في فلسطين من امكانية التحرير والتخلص من الإستعمار، بما في ذلك "الداخل"/ المستعمَر عام 1948، والرسالة هنا تخالف العديد من الباحثين؛ حيث نجد أن شافير يماثل في الكثير من جوانب النموذج الاستيطاني الصهيوني مع النماذج الكولونيالية الأوروبية، وتحديدا ماتم استعماره عام (1948) -والذي يخرجه الباحث من دائرة الإستيطان والإستعمار- معتبرا المستوطنين في هذا القسم "محليين"، ذلك انهم "انغرسوا عميقا، أو جددوا جذورا تاريخية، وأقاموا مجتمعات ذات خصائص ثقافية وإثنية أو دينية". 428 حيث ترى الرسالة في طرح شافير، إنسجاما مع الخطاب الإستعماري الصهيوني، وذلك في كونه يقدم شرعية للإستعمار الصهيوني في المناطق المستعمَرة عام 1948، وهذا منطلق بحث تختلف معه الرسالة، ذلك ان المستعمرة "إسرائيل" ليست بلد أم للإستعمار في الضفة وغزة والقدس الشرقية، بل إن إسرائيل مستعمرة/ مستوطنة بالكامل، فكما أن التجمعات و المدن الإسرائيلية في الضفة الغربية هي مستوطنات فإن تل ابيب أيضا مستوطنة، من هنا تعتبر الرسالة بأن النحو بإتجاه شرعنة الإستعمار في المستعمَر عام 1948، وإعتباره مركز/او مستعمرة تحولت لمركز على غرار تجربة امريكا الشمالية، (بالإضافة الى كونه تمادي في تنميط التجربة الكولونيالية الصهيونية مع التجارب الكولونيالية الغربية) هو في نفس الوقت شرعنة للمحو الذي مورس ضد المجتمع الفلسطيني عام 48، و هو أيضا (وفي ذات المسار) شرعنة للمحو/الإبادة الجماعية التي مورست في امريكا الشمالية، واستراليا وغيرها من المستعمرات التي تحولت بفعل الإبادة/ التدمير للمجتمعات الأصلانية الى بلاد و أمم مستقلة. الإشكالية هنا (في الحالة الفلسطينية/ والجزائرية) في أن المحو الإستعماري لم يحقق الإبادة الجماعية، أي أن بناء المجتمعات الإستعمارية/المدينة الإستعمارية "الجديدة التي قامت على أنقاض المدينة الأصلانية القديمة -بعد أن تم تحطيمها وهدمها وإضفاء الطابع الإستعماري عليها- لم يخلص الإستعمار من عبء مقاومة مدينة/تاريخ/ ديموغرافيا الأصلانيين، وذلك رغم التهجير القسري (كما فعلت الصهيونية في فلسطين) وعمليات الحرق والقتل الجماعي

428 - شافير، غيرشون، 2001،مرجع سابق.ص:126.

لقرى بأكملها (كما حصل في الجزائر). وهنا يتوقف التنميط مع الكولونيالية الإستيطانية الغربية لتواجه الصهيونية تبعات فشل "الطهيور" الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني، و بالضرورة تبعات " إنتقام الأجيال" القادمة من الاصلانيين.

في هذا السياق يكشف لنا النموذج الجزائري عن نمط مختلف من انماط التدمير/الإبادة التي مارسها الإستعمار الإستيطاني تاريخيا، وهو (كما ذكرنا سابقا) متعلق بتدمير بنية المجتمع وهويته الثقافية–الإجتماعية، وذلك بعد أن فشل الإستعمار الفرنسي عن إنجاز الإبادة الشاملة للمجتمع الجزائري بفعل مقاومة هذا الشعب المتواصلة للإستعمار الفرنسي، ايضا يقدم النموذج الجزائري تجربة ناجحة في التخلص من إستعمار إستيطاني، و هذا بالحقيقة اضافة نوعية هامة في سياق التحرر من الكولونيالية الإستيطانية العالمية. خصوصا و أن التجربة الجزائرية التحررية مارست العنف الثوري في سياق التحرر من إستعمار إستيطاني، وهو عنف تنبع أهميته (كما يقول سعيد) في كونه: " قوة يقصد بها أن تجسّر الفجوة بين الأبيض وغير الأبيض ،وهو التركيبة التي تتغلب على تشييئ الرجل الأبيض كذات فاعلة، وتشييئ الرجل الأسود كمفعول (موضوع أو شيئ) 429

فالإستعمار الإستيطاني الفرنسي في الجزائر تمت ازالته بعد كفاح مسلح ونضال سياسي صعب، كما أن تفكيك النظام الإستعماري لم يتم بشكل خاص/ جزئي او صيغة ما تضمن بقاء المستوطنين في الجزائر ضمن دولة واحدة مستقلة–بالرغم من ان البيان التأسيسي لجبهة التحرير الجزائري طرح على المستوطنين الفرنسيين في الجزائر امكانية البقاء في الجزائر كمواطنيين جزائريين– وبالتالي حدة التناقض بين الطرفين/ بين المستعمِر والمستعمَر في الجزائر– وبحكم بنية الإستعمار الإستيطاني– لم تكن تحتمل سوى احتمالية الإزالة/ المحو لاحد الأطراف للطرف الآخر، و هنا تقترب التجربة الجزائرية من الحالة الفلسطينية؛ بحيث أن فعل المحو/ والتدمير للمجتمعات الأصلانية قد كان قائما لدى الإستعمار الفرنسي، كما أنه قائم الآن لدى الإستعمار الصهيوني، هذا بالإضافة إلى أن كلا البلدين قد مارس العنف الثوري – ولا يزال في فلسطين– في مقاومته و في سياق تحرره من الإستعمار، و من هنا ترى الرسالة، وبناءا على بنية/ وتاريخ/ وخطاب الإستعمار الإستيطاني الصهيوني، وبناءا على المقارنة مع الحالة الجزائرية، بأن إمكانية تفكيك الكولونيالية الإستيطانية الصهيونية يمكن إنجازه (ليس بالضرورة من خلال إستنساخ التجربة الجزائرية) ذلك أن التجربة الجزائرية، قد قدمت نموذجا هاما و فريدا في إمكانية هزيمة الكولونيالية الإستيطانية، كما انها فتحت آفاقا كبيرة لكيفية مقاومة ومواجهة الكولونيالية الإستيطانية بما فيها استخدام العنف الثوري. إنطلاقا من هذه الإعتبارات، ومما قدمته التجربة الجزائرية من إضافة نوعية في حقل دراسة الظاهرة الكولونيالية الإستيطانية و في إمكانية تفكيك هذه الظاهرة . فإن الرسالة ترى بضرورة المراجعة النقدية الثقافية–السياسية لمسار/ وخيارات/ وسبل الكفاح تجاه الكولونيالية

429 - سعيد،ادوارد،1997، مرجع سابق.ص:327.

الصهيونية تاريخيا وحاضرا، واستشرافا للمستقبل، على ضوء التجربة الجزائرية، والإتجاه نحو بناء الجديد/ الإضافة الفلسطينية في سياق التحرر من الإستعمار الصهيوني، إستنادا إلى أن التحرر هو فعل تجاوز نوعي، وهو منظومة متكاملة من المقاومة والكفاح في مواجهة الكولونيالية الإستيطانية الصهيونية.

قائمة المصادر والمراجع :

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1 – الأشرف، مصطفى،2007، الجزائر: الأمة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر.

2 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012،النتائج النهائية للتعداد–تقرير السكان– الأراضي الفلسطينية. رام الله. فلسطين

3 – الحاج، ماجد، 2006، تعليم الفلسطيني في اسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

4 – الزرو، صلاح،1998، التعليم في ظل الإنتفاضة، الخليل، رابطة الجامعيين.

5 –الزرو، صلاح، 1988، التعليم تحت الإحتلال (1967–1987)، الخليل، رابطة الجامعيين.

6 – الزعنون،سليم، وانتصار الوزير وآخرون، 2009، شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية– شهادات تاريخية للقادة والكوادر القيادية، الكتاب الثاني،رام الله، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات

7 – الشريف، ماهر،1985، تاريخ فلسطين الاقتصادي الإجتماعي، بيروت، دار ابن خلدون.

8 – الشيخ،سليمان، 2002، الجزائر تحمل السلاح –أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية.

9 – الشيخ، عبد الرحيم،2010، متلازمة كولومبس وتنقيب فلسطين: جينالوجيا سياسات التسمية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد:83،مجلد21 سنة 2010

10– المسيري، عبد الوهاب، 1999،موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،ج2، القاهرة، دار الشروق.

11 – المسيري، عبد الوهاب، 1999،موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،ج3، القاهرة، دار الشروق

12 – المسيري، عبد الوهاب، 2001، الصهيونية والعنف – من بداية الإستيطان الى انتفاضة الأقصى، القاهرة، دار الشروق

13 – الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، عنبتاوي، منذر (محرر) ،1969، ، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

14 – الوثائق الفلسطينية لعام 1967، نصر الله، جورج خوري (محرر) ، 1969، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

15 – الوثائق الفلسطينية لعام 1968، 1970،بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

16 – أمارة، محمد، 2010، اللغة العربية في اسرائيل– سياقات وتحديات، كفر قرع، دار الهدى للطباعة والنشر.

17 – أمين، سمير، 1985، أزمة المجتمع العربي، بيروت،دار المستقبل العربي.

18 – أمين، سمير، 2004، الفيروس الليبرالي–الحرب الدائمة وأمركة العالم، بيروت، دار الفارابي.

19 – إبراش، ابراهيم، 1987، البعد القومي للقضية الفلسطينية – فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

20 – إيفانوف، يوري، 1970، حذار من الصهيونية، موسكو، دار التقدم.

21 – إيلان،بابيه،2007، التطهير العرقي في فلسطين، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

22 – براهيمي، عبد الحميد، 2001، في أصل الأزمة الجزائرية(1958– 1999)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

23 – بن غوريون، ديفد، 1989، رسائل بن غوريون، عمان، دار الجليل.

24 – بورديو، بيير، 1994، العنف الرمزي، بيروت، المركز الثقافي العربي.

25 – بورديو،بيير،2007، الرمز والسلطة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

26 – بوحوش، عمار، 1997،التاريخ السياسي للجزائر، بيروت، دار الغرب الاسلامي.

27 – بوعزيز، يحيى، 2009، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830الى 1954، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع.

28 – بيتربيرغ،غابرييل،2009،ترجمة سلافة حجاوي، المفاهيم الصهيونية للعودة، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار.

29 – بيل، أشكروفت، وآخرون، 2010، دراسات ما بعد الكولونيالية، القاهرة.

30 – تاكنبرغ ، لكس،1998، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

31 – توما، اميل، 1986، منظمة التحرير الفلسطينية، حيفا، دار الاتحاد.

32 – تيموثي،ميتشل،1998، مدرسة دراسات التابع ومسالة الحداثة، مجلة ألف، القاهرة، العدد18.

33 – حربي، محمد، 1983، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع– الجزائر 1954–1962، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية

34 – حنفي، ساري، طبر، لندا، 2006، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية.

35 – حنفي، ساري، اوفير، عدي، واخرون، 2012، سلطة الاقصاء الشامل: تشريح الحكم الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

36 – خلف،صلاح، 1996، فلسطيني بلا هوية، عمان، دار الجليل.

37 – دسوقي، ناهد ابراهيم، 2001، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين:1918– 1939

38 – زايد، أحمد، 2005، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة،نهضة مصر للطباعة والنشر.

39 – سارتر، عارنا بالجزائر.

40 – سارتر، جان بول، 1964،ترجمة عايدة وسهيل ادريس، الإستعمار الجديد، بيروت، منشورات دار الأداب

41 – ساند، شلومو،2013،اختراع أرض اسرائيل، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار.

42 – ستيوارت،ديزموند، 1989، ترجمة فوزي وفاء وابراهيم منصور، ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية ، بيروت، المؤسسة العربية للدرايات والنشر.

43 – سرية، صالح، 1973، تعليم العرب في اسرائيل، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية.

44 – سعد الله، أبو القاسم، 1975، الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945، القاهرة، المنظمة العربية للتربية

45 – سعد الله، أبو القاسم،1977،الحركة الوطنية الجزائرية، 1900–1930، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

46 – سعيد،ادوارد،1997،ترجمة كمال أبو ديب، الثقافة والامبريالية، بيروت، دار الاداب.

47 – سعيد، إدوارد، 1995، الاستشراق، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية.

48 – سميث، باميلا آن، 1991، ترجمة الهام بشارة الخوري، فلسطين والفلسطينيون (1876–1983)، دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع.

49 – سويد، محمود، 1998، التجربة النضالية الفلسطينية – حوار شامل مع جورج حبش، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 50 – شافير، غيرشون،2001، الصهيونية والكولونيالية، قصر الأواني المهشمة–دراسات في نقد الصهيونية،رام الله، مؤسسة الأيام.

51 – شاحاك،إسرائيل، 1997، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود(وطأة 3000 عام)، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

52 – صايغ، يزيد، 2002، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة– الحركة الوطنية الفلسطينية (1949–1993)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

53 – روحانا، نديم، شتاء 2014، المشروع الوطني الفلسطيني: نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الإستيطاني، مجلة الدراسات الفلسطينية، رام الله، عدد .97

54 – عامل، مهدي، 1990، ماركس في استشراق ادوارد سعيد، بيروت، دار الفارابي.

55 – عارف،نصر محمد،1992،نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي،هيرندن،المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

56 – عثمان، علي، الأسعد، أسعد، وأخرون، 2000،المناهج التعليمية في ظل الإحتلال دراسة وثائقية.

57 – عدوان، كمال، 1974، فتح: الميلاد والمسيرة، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

58 – غربي، فوزية، 2010، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

59 – فانون،فرانز،1972، ترجمة سامي الدروبي و جمال الأتاسي، معذبو الأرض،بيروت، دار القلم.

60 – فانون،2004، بشرة سوداء أقنعة بيضاء، بيروت، دار الفارابي.

61 – فرسخ،عوني، 2008، التحدي والإستجابة في الصراع العربي – الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة (1799–1949)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

62 – فهمي، خالد،2007، الحياة الجرداء، مجلة اخبار الادب، العدد: 27

63 – فوكو، ميشيل، 1990، المراقبة والمعاقبة، بيروت مركز الإنماء القومي.

64 – فوكو،ميشيل،2007،نظام الخطاب،بيروت، دار الفارابي.

65 – فيبر،ماكس، ترجمة محمد علي مقلد، الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، بيروت، مركز الإنماء العربي.

66 – قطامش، احمد،2014، في التنظيم الثوري السري–الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن المحتل نموذجا–حزيران 67–اوسلو 93، البيرة.

67 –كنفاني، غسان، 1972، في الادب الصهيوني، القدس، دار الشرارة للنشر.

68 – لكلرك،جيرار،1990،ترجمة جورج كتورة، الأنثروبولوجيا والإستعمار، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

69 – لوستك، إيان، قصر الأواني المهشمة، 2001، رام الله، المركزالفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار.

70 – لينين، فلاديمير،1916، الإمبريالية اعلى مراحل الرأسمالية، المجلد 5، موسكو، دار التقدم.

71 – مالكي،أمحمد، 1994، الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

72 – ماركس، كارل، 1867، منشأ الرأسمالي الصناعي، في الإستعمار، موسكو، دار التقدم.

73 – ماركس، كارل،1853، مقالة الحكم البريطاني في الهند، كتاب في الإستعمار– مجموعة من المقالات والرسائل، موسكو، دار التقدم.

74 – ماجدوف، هاري، 1981، الإمبريالية من عصر الإستعمار حتى اليوم، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية.

75 – محرز،عفرون،2013، مذكرات من وراء القبور–تأملات في المجتمع– الجزء الثاني، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

76 – مسعد، جوزيف،2009، ديمومة المسألة الفلسطينية، بيروت، دار الاداب.

77 – هالحمي، بنيامين بيت،2001، التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها، قصر الأواني المهشمة – دراسات في نقد الصهيونية، رام الله، مؤسسة الأيام.

78 – هلال، جميل، 2006، التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية – بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر ، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

79 – وولف، باترك، 2012، الكولونيالية الإستيطانية واستئصال/محو السكان الاصليين. في مجلة:

Settler colonial studies

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

80 – Ben–Eliezer, Uri, (1998) "Is a military coup possible in Israel? Israel and French Algeria in comparative historical–sociological perspective." Theory and Society .

81 –Furnivall, John, 1956 Colonial Policy and Practice: A comparative Study of British Burma and Netherlands India, New York: New York University Press.

82 – Herzl, Theodor,1960, The Complete Diaries of Theodor Herzl. Translated by Harry Zohn, Edited by Raphael Patai, New York: Herzl Press and Thomas Yoseloff.

83 – Mamdani, Mahmoud. 2012, "Settler Colonialism: Then and Now." Text of 10th Edward Said Memorial Lecture, Princeton University.

84 – Pappe, Illan. (2008) ,"Zionism as Colonialism: A Comparative View of Diluted Colonialism in Asia and Africa," South Atlantic Quarterly 107, no. 4 .

85–Veracini,Lorenzo,(2011),"Introducing settler colonial studies." Settler Colonial Studies 13.

86 –Wolfe, Patrick. (2006) " Settler colonialism and the elimination of the native." Journal of Genocide Research 8, no. 4.

المواقع الألكترونية:

87 – عن الموقع الإلكتروني للصحيفة الإلكترونية دنيا الوطن(2015):

www.alwatanvoice.com

88 – المجلس الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني(2014):

www.palestinepnc.org

89– لوك،جان،2014، البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر:

www.djazair50.dz

90 – عن موقع السفارة الجزائرية في تونس(2013):

www.ambdz

91 – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، عن الموقع الإلكتروني(2011):

www.cnerh-nov54.dz

92– بودقة، فوزي، أيلول 2009، وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني، انسانيات: المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم، العدد44–45. عن الموقع الإلكتروني:

insaniyat.revues.org

قائمة المقابلات:

1 – مقابلة مع ايلان بابيه، 2015/6/16 على هامش مؤتمر: التطهير العرقي في فلسطين .. الماضي، والحاضر، ومستقبل المشروع الصهيوني."

2 – مقابلة مع ا نتصار الوزير، بتاريخ 2015/5/19

3 – مقابلة مع نبيل شعث، بتاريخ 2015/6/3

4 – مقابلة مع صبحي عبيد، بتاريخ 2015/4/9

5– مقابلة مع أسعد قادري، بتاريخ: 2015/3/18

6 – مقابلة مع اللواء يونس العاص، 2015/5/18

7 – مقابلة مع عادل سمارة، بتاريخ 2015/3/12